


— Служба библиотечного обслуживания
Уч. заведения № 122
Bibliotheca Alexandrina



0196321

١٣٨١

تذكارات

الحياة العربية

يقدم
جميع خبر الأول

أحمد عرابي



الجزء الأول

مقوق الطب والتمريض

محققة

لورثة المؤلف




الرئيس اللواء اركان حرب محمد نجيب

من أخلد الأيام التي ستذكرها أسرة الزعيم « محمد عرابي » يوم الخميس
١٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ الذي تقدمت فيه باسم هذه الأسرة إلى رحاب القائد
العظيم والمنقذ الأكبر الرئيس اللواء « محمد نجيب » في ذلك اليوم تشرفت بمقابله
مهنئاً ومثنياً على حركة الجيش العظيمة . ثم رفعت إليه نسخة من مذكرات والدي
عن الثورة العرابية فشملني بوده وعطفه . وعلق على المذكرات بالكلمة
النيلة الآتية :-

عبد العزيز عرابي
[نجل الزعيم أحمد عرابي]

اطلعت على مذكرات الزعيم صادق الوطنية أحمد عرابي عن حركة الجيش
عام ١٨٨٢ وهي مذكرات لها قيمتها التاريخية العظيمة وتبين لنا وللأجيال
القلدية كيف قام الشعب المصري الظلم والاستبداد والظفمان .

ولقد أدى الزعيم أحمد عرابي خدمة عظيمة للتاريخ بهذه المذكرات
التي يجب أن يطلع عليها كل مصري لمعرفة حقيقتنا من مدتها .


لواء (أركان الحرب)

القائد العام للقوات المسلحة

التاريخ ١٩٥٢/٨/٢٩



الرئيس القائد العام محمد نجيب
يصفح أنجال الزعيم أحمد عرابي
بعد أن تقبل نسخة من مذكرات الزعيم أحمد عرابي
عن الثورة العراقية الأولى

المفتون له احمد عرابي باشا



لأنجاح لامة نبذت أحكام دينها ظهريا ،
ولا فلاح لقوم استعبدوا لشهواتهم
احمد عرابي

مقدمة

كتب الكثيرون من أجانب ومصريين عن الثورة العراقية ولكن قل منهم من توخى الحقيقة المجردة عن الهوى وأزاح عنها الريب والشكوك . لذلك نرحب بهذه المذكرات التي كتبها زعيم الثورة العراقية لأنها تضيء لنا بعض النواحي وتذلل سبل البحث .

كانت الثورة العراقية أول حركة قومية قام بها المصريون بعد قرون عدة استسلموا فيها للغاصب حتى خيل الى الناس أنهم خلقوا للضيم كما خلق غيرهم للحكم والسلطان . ولكنها كانت فترة قصيرة - وما أقصرها في حياة مصر الخالدة - غشى فيها على طابع الشخصية القومية الذي لم تمحه محن الفاتحين . ثم ما لبثت ان زالت هذه الغشاوة في أوائل القرن التاسع عشر اذ أتاح الله لمصر رجلاً أسس أسرة يتولى منها الحكم أفراد يجرّون الى غاية واحدة : عظمة مصر في العصر العلوي .

وقد كانت مصر أمة واحدة في لغتها، واحدة في دينها ، واحدة في أصلها ، واحدة في ذكرياتها . يجمعها صعيد واحد في حدود واحدة . فطن محمد علي الى ذلك ورأى أن هذه الوحدة العامة غير متماسكة فعمل على تمكينها وأوجد باصلاحاته الواسعة حياة جديدة في مصر . وكون من المصريين جيشاً نظامياً جديداً كانت لوقائعه وانتصاراته صدى في أنحاء النفس المصرية . وأرسل البعثات العلمية الى اوربا فاتصلت مصر بالغرب اتصالاً فكرياً نبه الشعور القومي وأحيا ميت الآمال .

ولكن هذا الاتصال أصبح خطراً على مصر منذ ظهور وسائل النقل والمواصلات الحديثة من مراكب وقاطرات بخارية في البر والبحر . فقد كان ذلك داعية الى نزوح الاجانب بكثرة الى مصر من مختلف الاجناس والاصقاع ومن أحط الاوساط . وكانت لهم امتيازات يعرفون بها اصلاحات اسماعيل ، وكان هذا مصدر الضعف الاول لحكومته .

وكانت قناة السويس (١٨٦٩) - وهى أهم طرق المواصلات بين الشرق والغرب باعثاً على ايقاظ المطامع الاستعمارية نحو مصر . وقد كان في إنجلترا في منتصف القرن التاسع عشر حزب حر يخشى على الامبراطورية البريطانية من تشتتها وتفككها ويحارب الفكرة الاستعمارية . فلما تكونت في اوربا الجمعيات الجغرافية وكثرت اكتشافاتها في القارة الافريقية وربطت قناة السويس أجزاء الامبراطورية بعضها ببعض عدل الحزب الحر عن آرائه وظهرت أهمية قناة السويس الحربية والسياسية بالنسبة للهند وأهميتها التجارية والاستعمارية بالنسبة لافريقيا : وهنا مصدر ضعف آخر لحكومة اسماعيل .

منذ ذلك الوقت أخذت إنجلترا وفرنسا تتنافسان في استغلال مصر ووضع اليد عليها . وقد شجعهما على ذلك ظهور اسماعيل بمظهر من لا يحسب حساباً للعواقب . فقد كان في اصلاحاته كما يقول « البارون دي ملورسى : » كالباني الذي اراد ان يبني بيتاً يكافه ما لا طاقة له به

فرهن الارض وتقدمت له الشركات الاوربية بالمال علماً منها بانها ستضع يدها على الملك يوم يعجز المدين عن سداد دينه »

ولا ريب انهم كانوا يعيرون اسماعيل المال بالفحش انواع الربا . وقد وضع كاتب انكليزى ، « سيموركي » ، في سنة ١٨٨٢ ان مصر كانت دفعت لغاية هذا العام جميع دينها الحقيقى - أي المبلغ المستعار حقيقة - بفائدة ٦ ٪ ومع ذلك فقد ظلت مثقلة بدين رسمى لا يقل عن التسعين مليون جنيه .

كان أصحاب الاموال يعلمون انهم يخاطرون بأموالهم . وكان اسراف اسماعيل نذيراً لهم . فكان عليهم ان يحملوا تبعة عملهم ولكن روتشلد وأوبنهايم وغيرهما من اصحاب رؤوس الاموال كانوا على اتصال برجال السياسة فى انجلترا وفرنسا . فوجدت الحكومتان فى عجز الحكومة المصرية عن سداد ديونها وسيلة - لم تعرف من قبل - لتدخلها تدخلاً فعلياً منذ سنة ١٨٧٦ بحجة اصلاح المالية والادارة . وما الى ذلك من انشاء صندوق الدين وتعيين مراقبين ماليين وموظفين اجانب كانوا يعملون فى الحقيقة على تحويل الدين المالى الى دين سياسى .

وكانت انجلترا تحول دون حل المسألة حلاً مالياً . وتطالب بوضع يدها على الادارة المصرية ضماناً للدائنين . فأرسلت الى مصر بعثات مختلفة تندد كل منها بسوء ادارة اسماعيل وتطلب كلما سنحت الفرصة ارسال اخصائيين سياسيين فى زى ماليين لاصلاح الامور من جديد واييقاف الحاكم المستبد عند حده .

وقد كان المصريون يشكون حقاً من حكومة اسماعيل المطلقة التي كانت ترهقهم بضرائبها واحكامها الجائرة . فلما تدخل الاجانب في شئون البلاد الداخلية واختلت الادارة اكثر من ذي قبل ووضعت نية القوم قلق المصريون على مستقبلهم ، وقد تجلى هذا القلق ابان الحرب الروسية التركية (١٨٧٧) ، وهنا نذكر ما كتبه المرحوم الشيخ محمد عبده في مذكراته عند ذكر جمال الدين ومبدأ النهضة المعنوية في مصر ، قال :

« ... وكان طلبة العلم — طلبة جمال الدين — ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف الى بلادهم أيام البطالة والزائرون يذهبون بما ينالونه الى أحيائهم . فاستيقظت مشاعر واتبعت عقول وخف حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد خصوصاً في القاهرة . كل ذلك والحاكم القوى في علو مكانه أرفع من أن يناله هذا الشعاع في ضعف شأنه . ولا زال هذا الشعاع يقوى بالتدرج البطيء وينتشر في الانحاء على غير نظام الى أن نشبت الحرب بين الدولة العثمانية ودولة روسيا في سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٧) م .

« وجد الناس من أنفسهم لذة في الاطلاع على ما يكون من شأن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم مع دولة روسيا فتطلعوا الى ما يرد من أخبار الحرب ، وكثرة الاجانب في هذه البلاد سهات ورود الجرائد الاوربية الى طلابها من الاوربيين . ومخالطتهم للعامة والخاصة مهدت الطريق الى العلم بما فيها ... وسرى هذا الشعور الى

بعض الجرائد العربية التي كانت لا تزال الى هذا العهد قاصرة على ما لا يهمهم. فانطلقت في ايراد الحوادث فوجد في الناس الناقم على تلك الجرائد والناصر لها. وحدث بين العامة نوع من الجدل لم يكن معروفاً من قبل. ثم استحدثت جرائد كثيرة لمباراة ما سبقها في نشر الاخبار ومناوأتها في المشرب. واندفعت الرغبات الى الاشتراك فيها الى حد لا يمكن منعه. وقفى سلطان الوقت على سلطان الارادة القاهرة.

« لم يكن ما ينشر في الجرائد محصوراً في حوادث الحرب بل اجتراً الكثير منها على نشر ما عليه سائر الامم في سيرتهم السياسية والمعاشية. وزادوا على ذلك نشر ما كان قد بدأ في الحكومة المصرية من سوء الاحوال المالية وأخذ الشيخ جمال الدين في حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الاقلام على التحرير وانشاء الفصول... فتساقطت الى ذلك الكتاب وأخذت الحرية الفكرية تظهر في الجرائد الى درجة يظن الناظر أنه في عالم خيال. ومن يطلع على اعداد جريدة مصر والتجارة ومراة الشرق والاهرام يرى حقيقة ما ذكرناه »

كان هذا التاريخ (١٨٧٧) منشأ ظهور حركة المعارضة وصحافة المعارضة في البلاد. وقد يتوهم بعض المؤرخين ان اهتمام المصريين بالحرب الروسية التركية وانتباههم بعد غفلة يرجع الى شعورهم الديني وتعلقهم بدولة الخلافة التي كانت مهددة بالاضمحلال. والواقع الذي لا ريب فيه أن اهتمامهم كان سياسياً أكثر منه دينياً لأن تقسيم

الامبراطورية العثمانية كان معناه وقوع مصر في قبضة إنجلترا . وقد شهد بذلك السير صموئيل بيكر في مقال أشار فيه الى هذه الحرب ونشرته جريدة التيمس الصادرة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، قال : « لقد تبين لجميع من كان لهم اللام بالقراءة أن مصر أعلنت « مصلحة بريطانية » وحددت صفتها هذه اثناء الحرب . وفي الوقت نفسه اكتفت إنجلترا بمظاهرة بحرية تافهة بدلا من تقديم معونة حقيقية لتركيا ، وفي نهاية الحرب اجتاز سبعة آلاف جندي هندي قناة السويس واحتلت إنجلترا قبرص على حين غفلة . وقد فهم قراء الصحف الانجليزية من المصريين من الجدال العنيف الذي حدث وقتئذ حول أهمية هذه المنطقة الجديدة أن قبرص تسيطر على مصر وتجعل إنجلترا السيدة المطلقة على قناة السويس . هذه حقائق لا ريب فيها نشرتها الصحف العربية واعتقدتها المصريون الذين لم يعزب عن فطنتهم أن الامبراطورية الهندية الحالية قامت على مصرف تجارى » .

بدأت الصحافة العربية السياسية تظهر في مصر وبدأ الرأي العام يقوى أمام ضعف اسماعيل ازاء التدخل الاجنبى . ووجدت في البلاد حركة قومية دستورية ترمى الى تقييد سلطة الحكومة المطلقة التى كانت فى الداخل رمز بطش وجبروت وفى الخارج رمز ضعف واستسلام ، والى اصلاح داخلية البلاد وماليتها لتخليصها من ربة الاجنبى . وكانت الفكرة الدستورية تستمد قوتها من العوامل الآتية :

أولا — وجود مجلس نواب صوري منذ عام ١٨٦٦ كان آلة بيد

اسماعيل . فلما تطورت الاحوال أراد المصريون توسيع سلطة المجلس واعطاه حق الرقابة الفعلية على اعمال الحكومة .

ثانياً — بث جمال الدين الافغانى فى مصر منذ وفوده اليها سنة ١٨٧١ فكرة تأسيس نظام دستورى لعلاج أحوال الشرق المعتلة .

ثالثاً — اعتقاد المصريين ان استبداد اسماعيل مصدر ضعف حكومته لان عدم ارتكازها على الشعب اطمع فيها الاجانب وحكوماتهم .
رابعاً — تشهير البعثات المالية الانجليزية المختلفة (١٨٧٦ - ١٨٧٩) اثناء اقامتها في مصر بسوء ادارة اسماعيل واسقاط هيئته في أعين المصريين تمهيداً لاغتصاب سلطته .

وقد لعبت بعثة السير ريفرس ولسن (١٨٧٨) الدور الاكبر فى هذه السياسة . فنددت فى الاقاليم والمدن المصرية باعمال اسماعيل . وطلبت الى المصريين أن يعلنوا ظلامتهم اليها . فزاد ذلك جرأة على جرأة . ثم أعلنت فى تقرير لها أن الحكم المطلق أصل البلاء . وحملت اسماعيل بمرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ على انشاء مجلس وزراء متضامن فى مسئوليته برئاسة نوبار وعضوية ريفرس ولسن وزيراً للمالية ودى بلينيير وزيراً للاشغال .

كانت هذه الوزارة « المسئولة » تنفذ اغراض انجلترا السياسية والمالية فقضت على سلطة حاكم البلاد الشرعى وانفردت هى بالامر . وكان اكبر همها الحصول على المال بكل الوسائل ارضاء للمالين الذين مهدوا للسياسة سبيلهم ، وقد عنيت الوزارة « الاوربية » بحشد الموظفين

الاجانب في الحكومة المصرية وحرمت الادارة من المال اللازم لاصلاحها ، وبالجملة فقد ازدادت الامور اختلالا لم تعرفه مصر من قبل . فقام مجلس النواب في أوائل سنة ١٨٧٩ يطالب بسلطة المجالس الاوربية وكان بطل الحركة فيه عبد السلام المويلحي ، وأخذت الصحافة المصرية تؤيده في خطته وتطالب بتحقيق مبدأ المسؤولية الوزارية امام مجلس شورى النواب لا امام انجلترا وفرنسا .

وقامت في الوقت نفسه خارج المجلس حركة معارضة قوية يرأسها شريف ويشجعها اسماعيل سرا . وأخذت تطالب بانشاء وزارة دستورية مصرية بحتة مسؤولة أمام مجلس النواب . وقد دفع الرأي العام اسماعيل في ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ الى تكوين وزارة وطنية برئاسة شريف فأخذت هذه الوزارة تجرى على سياسة اصلاح واسعة في الادارة المصرية وأعدت دستورا جديدا ولكن انجلترا وفرنسا عملتا على خلع اسماعيل واحباط هذه الحركة (٢٧ يونيه سنة ١٨٧٩) .

عنيانا بعصر اسماعيل عناية خاصة لان أكثر المصريين يجهلونه واليه ترجع أسباب ومقدمات الثورة العرابية . فقد ترك اسماعيل مصر مثقلة بالديون . وترك موارد البلاد ومرافقها في قبضة الشركات الاجنبية تستغلها لحسابها . وترك الادارة المصرية في أيدي الاوربيين . مما جرح المصريين في عزتهم القومية . فأعلنوا تعهدهم بسداد ديون مصر أيا كان مصدرها بشرط أن يتولى المصريون ادارة بلادهم تحت الرقابة

الاجنبية بشرط أن تكون مالية بحتة . ولكن عبثاً حاول المصريون في
اواخر عصر اسماعيل وفي أوائل عصر توفيق أن يتخلصوا من الحكم
الاجنبى . فقد كان الانجليز أصحاب السلطة الفعلية فى البلاد وكان
الخديوى والوزراء المصريون آلة بأيديهم يحركونها كيف يشاؤون .
فلجأ المصريون الى الثورة وقام الجيش وعلى رأسه عرابى نائباً عن
الامة فى المطالبة بمجلس نواب - فان المجلس السابق كان الغى فعلا فى
عصر توفيق - يكفل للمصريين حريتهم وإصلاح شؤون جيشهم
وادارتهم قبل أن تدهمهم الحوادث .

ولكن اذا كان غرض الثورة الاساسى - وهى ثورة سلمية
بحتة - منع الاحتلال العسكرى فقد كان غرض الانجليز ايجاد هذا
الاحتلال تحت ستار الثورة . وهذا ما يفسر لنا من جهة شل سلطة
البرلمان بحجة أن المراقبة المالية واقعة على جميع فروع الادارة المصرية
فلا يجوز تعرض البرلمان لها . ومن جهة أخرى العمل على التفريق بين
الخديوى والامة والتوسل بحزب السراى - وكان معظمه من الاتراك
والشركس المعادين للعنصر الوطنى - الى خلق الدسائس والمؤامرات
حتى اختلط الامر .

عندئذ أطلقت انجلترا قنابلها على الاسكندرية ظلماً وعدواناً
وأرغمت المصريين على الحرب للدفاع عن شرفهم وحريتهم . وكان ذلك
بقرار صادر من مجلس الوزراء برئاسة الخديوى توفيق .
وتتلخص أسباب الهزيمة فى عدم تكافؤ القوتين عدة وعدداً ،

— ي —

وانتشار الفشل في صفوف المصريين بفضل حزب السراي الذي كان
يبدد الوعود والأموال ، وعدم تحصين قناة السويس استناداً الى
أقوال ديلسبس.

وقد قضى الأمر ، وكان الاحتلال ، وحملت الثورة تبعته على
الرغم منها . ثم جرت السنة السوء بالصاق تهمة الخيانة بزعمائها وهم
منها براء .

ومن قرأ هذه المذكرات بامعان عرف حكم التاريخ والتاريخ
أكبر منصف .

محمد صبرى

دكتور فى الآداب من جامعة باريس
وأستاذ تاريخ بمدرسة المعلمين العليا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

. الحمد لله الناشر في الخلق فضله . الباسط فيهم بالجلود يده . نحمده في جميع اموره . ونستعين به على رعاية حقوقه . ونشهد ان لا اله غيره . وان محمدا عبده ورسوله . ارسله بأمره صادعاً . وبذكره ناطقاً . فأدى امينا . ومضى رشيدا . وخلف فينا راية الحق من تقدمها مرق . ومن تخلف عنها زهق . ومن لزمها لحق . أما بعد حمد الله الذي جعل الحمد ثمنا لنعمائه . ومعاذا من بلائه . وسبيلا الى جناته . وسببا لزيادة احسانه . والصلاة على رسوله نبي الرحمة وسراج الأئمة . وامام الأئمة . المنتخب من طينة الكرم . وسلالة المجد الأقدم . وعلى آل بيته مصاييح الظلم . وعصم الأئم . ومنار الدين الواضحة ومثاقيل الفضل الراجحة . صلاة تكون إزاء لفضلهم . ومكافأة لعملهم . وجزاء لطيب فرعهم واصولهم . ما انار فجر . وخوى نجم . فأنى قد اطاعت على كثير من الجرائد والتواريخ العربية والافرنجية الموضوعة في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العراقية . فلم اجد فيها ما يقرب من الحقيقة . او يشفي غليل روادها من ابناء الامة . لذلك رأيت ان اكتب للناس كتاباً يهتدون به الى تلك الحقيقة الموقرة تمحيصا للتاريخ من درن الأهواء الفاسدة والمفتريات العاطلة . وسميته « كشف الستار عن سر الاسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العراقية في عامي ٩٨، ٩٩ بعد الألف والمائتين هجرية

وفي ٨١ ، ٨٢ بعد الألف وثمانمائة ميلادية « قياما بالواجب على الأبناء
وطنى الاعزاء وتصحيحا للتاريخ . وخدمة عامة للأنسانية وبنيتها .
وصدرته بنسبي وبتاريخ حياتي ليعلم اني عربي شريف الأرومة مصري
الموطن والنشأة والتربية . وهاك نسبي الشريف المتصل بسيد الأولين
والآخرين صلى الله عليه وآله وسلم . .

❦ الباب الاول ❦

الفصل الاول في نسبي الشريف

انا السيد احمد عرابي بن السيد محمد عرابي بن السيد محمد وافي بن السيد
محمد غنيم ابن السيد ابراهيم بن السيد عبد الله بن السيد حسن بن السيد
علي بن السيد سليم بن السيد ابراهيم بن السيد سليمان بن السيد حسين
بن السيد علي بن السيد حسن بن السيد ابراهيم مقلد بن السيد محمود
بن السيد احمد بن السيد حسن السجاعي بن السيد صالح بن السيد صالح
البلاسي (نسبة الى بلاس وهي قرية صغيرة ببطائح العراق وهو أول
من هبط مصر من أجدادنا وتزوج من السيدة صفية شقيقة السيد احمد
الرفاعي الصيادي) بن السيد علي بن السيد عبد الرحمن بن السيد عمر بن
السيد عبد الرحمن بن السيد علي بن السيد صالح الأكبر بن السيد محمد
ابن السيد علي الحافظ بن السيد قاسم بن السيد عبد السميع بن السيد
عبد الفتاح بن السيد حسين الأصغر بن الامام علي الرضا بن الامام
موسى الكاظم بن الامام جعفر الصادق بن الامام محمد الباقر بن الامام

على الزاهر زين العابدين بن الامام الحسين سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بن الامام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه . وامى السيدة فاطمة بنت السيد سليمان بن السيد زيد تلتقى مع والدى عند السيد ابراهيم مقلد .

أولئك آبائى فجننى بمثلهم اذا جمعتنا يا جريو المجامع

الفصل الثانى

فى نسأى الاولى

كان والدى السيد محمد عربى شيخا جليلا رئيسا على عشيرته عالما ورعا تقيا نقيًا موصوفا بالعفة والامانة . وكانت ولادتى فى ٧ صفر سنة ١٢٥٧ هـ ببلدتنا التى تدعى هرية رزنة بمديرية الشرقية بضواحي مدينة (بو بسط) المشهورة الآن بتل (بسط) وهى بلدة قديمة موجودة قبل زمن . تغلب الملك شيشاق بن نمرود الاشوري (رأس العائلة الثانية والعشرين) على مصر . لا كما يهرف البعض بما لا يعرف ويدعى انها من منشآت المغفور له محمد على باشا . ولا يزال فيها كثير من ذرية الفرس كعائلة كيوان وعائلة الدويتدار وعائلة (دراز) وعائلة (تمراز) مما يدل على قدمها . وهى واقعة فى شرقي مدينة الزقازيق على بعد مياين . وأما الزقازيق فهى منشأة فى زمن المغفور له محمد على باشا بعد انشاء قناطر التقسيم على بحر موسى (أو المعزدين الله الفاطمى) وواقعة على مقربة من تل «بسطه» . وتعلمت القرآن الشريف وبعض العلوم الدينية فى

المكتب الذى أنشأه والدي وفى الجامع الازهر، وقد تعلم فى ذلك المكتب كثير من أبناء بلدتنا، حتى بلغ عدد المتعلمين فيها نحو نصفها. ومنه العالم الازهرى واللغوى الشهير الشيخ محمد حسين الهراوى والطبيب النطاسى عبد الرحمن بك الهراوى والكىماوى الشهير عبد العزيز باشا الهراوى. وكان قد أُمِر والدى بترتيب درس فقه فى المسجد الذى جدده للعمامة بعد عصر كل يوم، وبعد صلاة العشاء، فتنفقه عامة أهل البلد فى دينهم وصحت عبادتهم، وحسن حالهم بفضل قيام المرحوم والدى على تعليم قومه وأهل بلده. ثم توفى رحمه الله تعالى وأُجزل ثوابه فى ٢١ شعبان سنة ١٢٦٤ هجرية (بالكولره) أى الهواء الاصفر بالغيا من العمر ٦٣ سنة. فغدوت يتيماً فى الثامنة من عمرى. وكانت تربيتى فى حجر والدتى وتحت رعاية اخى الاكبر السيد محمد عرابى الى أن تولى المرحوم سعيد باشا ولاية مصر فى ١٤ شوال سنة ١٢٧٠ هجرية حيث اصدر أمره بانتظام أولاد عمد البلاد ومشايخها فى سلك العسكرية حيث كان طابى والحاقي بالمسكرية فى ١٥ ربيع اول سنة ١٢٧١ هـ

الفصل الثالث

فى دخولى العسكرية وترقىنى بها

فى التاريخ المذكور آنفاً دخلت العسكرية وكان ذلك فى عهد المرحوم محمد سعيد باشا الذى كان محباً لتقدم المصريين . فترقيت بالامتحانات أمام رجال العسكرية الى رتبة ملازم ثانى فى ١٥ ربيع أول

سنة ١٢٧٥ والى رتبة ملازم أول في ١٧ جماد الثاني سنة ١٢٧٥ والى رتبة يوزباشى في ١٣ شعبان من السنة المذكورة والى رتبة صاغقو لغاسى في ٢٣ ربيع آخر سنة ١٢٧٦ والى رتبة بكباشى في ١٥ شعبان من السنة المذكورة والى رتبة قائمقام بك في ٢٤ صفر سنة ١٢٧٧ وهى الرتبة التى لم يصل اليها أحد قبلى من العنصر المصرى . ثم ترقيت بعد ذلك فى عهد المغفور له توفيق باشا الى رتبة أميرالاي فى رجب سنة ١٢٩٦ والى رتبة اللواء فى ربيع آخر سنة ١٢٩٩

الفصل الرابع

فى سفرى الى

كانت مدة الرحوم سعيد باشا كلها سفرىات وتمرينات حربية من الاسكندرية الى مريوط ومنها الى دمنهور ثم الى القاهرة ثم الخنقاء فالعباسية فطرده ثم الى بنى سويف فجبل الطير بمديرية المنيا الى قنا فسهل باب الملك الى اسنا و كنت يومئذ عاملا فى الجيش فسمعت بالتوجه بمعيتة رحمه الله الى المدينة المنورة لزيارة النبي صلى الله عليه وعلى آله . وفى مدة الخديو اسماعيل انتدبت لترتيب عساكر من أهالى القلاع الحجازية المحالة ادارتها على الحكومة المصرية للمحافظة عليها بالنيابة عن الدولة العلية . فسافرت فى ٢٤ شعبان سنة ١٢٩٢ هـ من القاهرة الى بندر السويس وفى أول رمضان من السنة المذكورة توجهت براً على ظهر الجمل الى قلعة (نخل) بكسر النون والخاء وليس

معى مساعد ولا كاتب ولا أجر لى على ذلك العمل الشاق بل كانت جميع المصادر اللازمة لى وخدمى وللجمالة الذين رافقونا تصرف من مالى الخاص لأن الحكومة كانت لاتعطى رجال العسكرية أجر سفريات كرجال الملكية .

فلما وصلت الى (نخل) رتبْتُ العساكر اللازمة لها من أهلها وارسلت العساكر المصرية التى كانت فيها الى القاهرة بطريق البحر الاحمر وأنشأت فى قلعة (نخل) مكتبة لتعليم الاولاد القراءة والكتابة وشيئاً من القرآن الكريم وعهدت بمباشرة تعليمهم الى وكيل القلعة وفقهيه البلد ثم توجهت الى قلعة العقبة فوصلتها بعد سفر ثلاثة أيام . ثم الى قلعة (المويلح) ثم الى قلعة (ظبا) ثم الى قلعة (الوجه) ورتبت فى كل من هذه القلاع ما يلزمه من العساكر من أبنائه للمحافظة عليه وأنشأت فيه كذلك مكتبة لتعليم الاولاد تحت مراقبة وكلاء القلاع المذكورة ثم ارسلت جميع العساكر القديمة الى مصر بطريق البحر الاحمر كذلك . وبعد اتمام تلك المأمورية على الوجه الأكمل قفلت عائداً الى مصر بحراً الى مدينة (القصور) ثم براً الى مدينة قنا ثم بحراً الى مدينة اسبوط ثم بطريق السكة الحديدية الى الجيزة فالقاهرة . وكان انجاز هذه المأمورية فى مدة خمسة واربعين يوماً .

وبعد وصولى الى القاهرة بعشرة ايام توجهت الى مصوع حيث كنت مأموراً بالحملة الحبشية مكلفاً بأىصال الذخيرة والميرة الى الجيش اينما كان . فكتبت هناك الى انتهاء تلك الحركة المشؤومة التى بسببها بيعت حصص الحكومة فى قنال السويس (سراً بدون اشهار مزاد

عنها) للحكومة الانجليزية بمبلغ زهيد قدره اربعة ملايين من الليرات الانجليزية. ولو انها عرض بيعها على الدول الاوروبية لبلغ ثمنها ما ينيف على خمسين مليوناً من غير مبالغة. على أنه لم يصرف من قيمة تلك الحصص درهم واحد على الحملة الحبشية بل استأثر بها الخديو اسماعيل لنفسه سلباً ونهباً.

الفصل الخامس

في اسر ابامسى

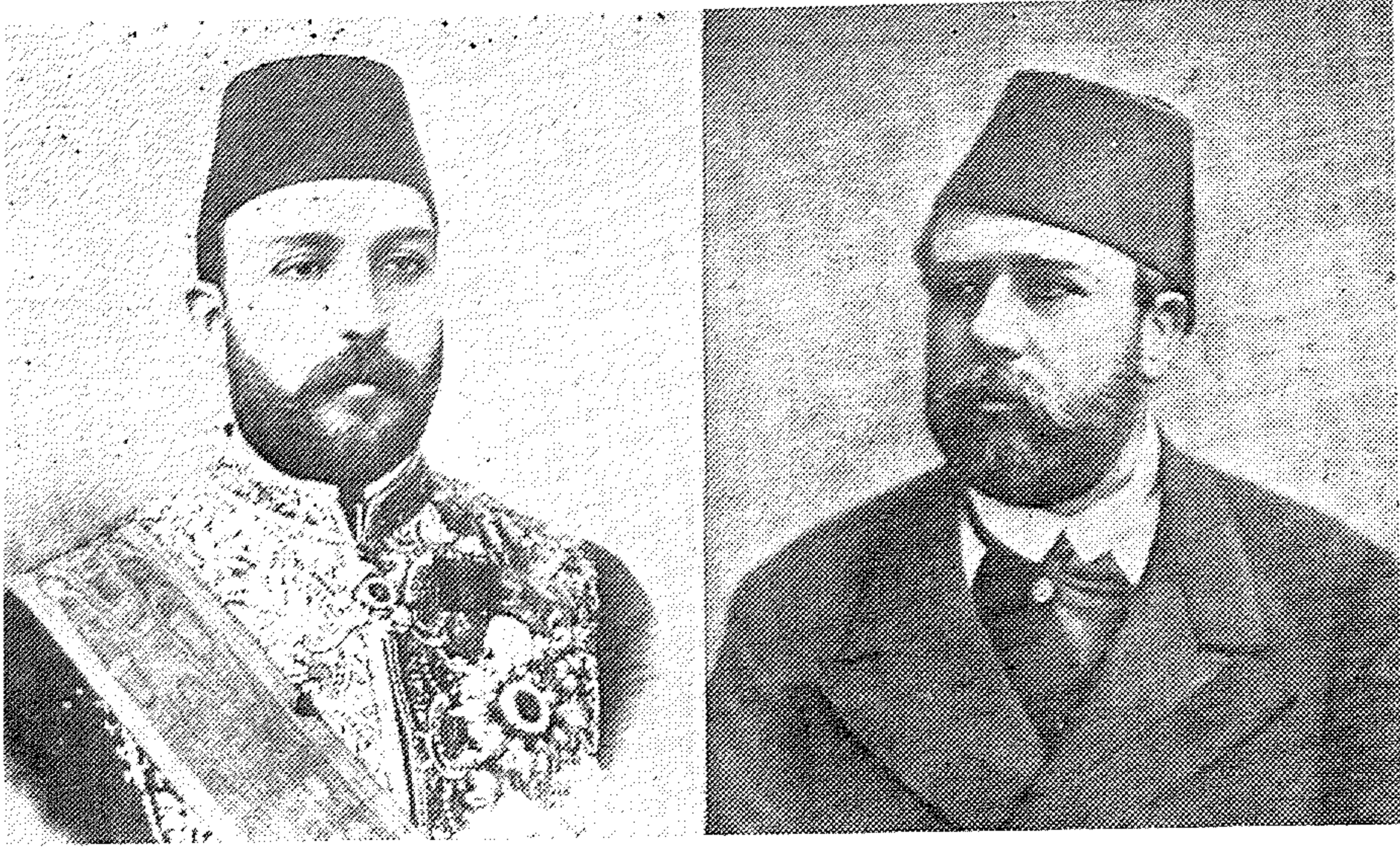
مما تقدم يعلم انى دخلت العسكرية نفرا بسيطا في ١٥ ربيع أول سنة ١٢٧١ هـ وترقيت بسرعة غريبة جزاء ما بذلت من جهد عنيف حتى نلت رتبة قائمقام الآلاى في ٢٤ صفر الخير سنة ١٢٧٧ وكانت تلك المدة عبارة عن ستة اعوام الا عشرين يوما هي ايام سعودى وخلو فكري من الاكدار الدنيوية ، فقد كنت فيها عزيزا مكرما عند حضرة محمد سعيد باشا وكثيرا ما كان يشركنى معه فى ترتيب المناورات الحربية وينبئنى عنه فى تأقينها الى اكبر الضباط بحضرته وعلى مسمع منه رحمه الله تعالى . ولشدة اعجابه بى اهدانى (تاريخ نابليون بونابرت باللغة العربية طبع بيروت) وهو بادى الغيظ على ان تمكن الفرنسيون من التغلب على البلاد المصرية . والتجريض على وجوب حفظ الوطن من طمع الاجانب . ولما طالعت ذلك الكتاب شعرت بحاجة بلادنا الى حكومة شورية دستورية فكان ذلك سببا لمطالعتى كثيرا من التواريخ العربية. وازداد هذا الشعور فى تأصلا عندما سمعت خطبة القاها المرحوم

سعيد باشا في مأدبة ادبها بقصر النيل للعلماء والرؤساء الروحانيين
واعضاء العائلة الحاكمة واعاظم رجال الحكومة ملكيين وعسكريين
بعد تناول الطعام في سرادق ثمين .

خطبة المرحوم سعيد باشا

قال مرتجلاً : - ايها الاخوان : أتى نظرت في احوال هذا الشعب
المصرى من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من ام الارض .
فقد توالى عليه دول ظالمة له كثيرة كالعرب الرعاة (الهكسوس)
والاشوريين والفرس حتى اهل ليبيا والسودان واليونان والرومان -
هذا قبل الاسلام وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة
كالاُمويين والعباسيين والفاطميين من العرب . ومن الترك . والاكراد
والشركس . وكثيرا ما اغارت فرنسا عليها حتى احتلتها في اوائل هذا
القرن في زمن (بوناپرت) وحيث انى اعتبر نفسى مصرىاً فوجب على
ان اربى أبناء هذا الشعب وأهذه تهذيباً حتى أجعله صالحاً لأن يخدم
بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الاجانب . وقد وطدت
نفسى على ابراز هذا الراى من الفكر الى العمل »

فلما انتهت الخطبة خرج المدعوون من الامراء والعظماء غاضبين
حائقين مدهوشين مما سمعوا . واما المصريون فخرجوا ووجوههم تنهال
فرحاً واستبشاراً . واما أنا فأعتبرت هذه الخطبة أول حجر في أساس
نظام (مصر للمصريين) وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع
أساس هذه النهضة الوطنية الشريفة في قلوب الامة المصرية الكريمة



الخدو محمد توفيق باشا

الخدو اسماعيل باشا



محمد شريف باشا رئيس مجلس النظار

وفي سنة ١٢٧٨ هـ رأى المرحوم سعيد باشا ان الحكومة مديونة
للمعامل المانيا وفرنسا بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ثمن بناء حوض
للسفن بالسويس ومدافع كروب من المانيا . وملبوسات ومهمات حربية
واسلحة جديدة من فرنسا . فاستعظم هذا الدين وأمر بصرف عساكر
الجيش الى بلادهم وبيع ما في الخزائن الاميرية من الامتعة الثمينة . وبيع جميع
المعامل والورش القديمة الكائنة بالعاصمة والمحافظات والمديريات . وبيع
الاطيان المتروكة وغير ذلك للوصول الى سداد هذا الدين . وأمر
باعطاء من يرغب في الخروج من خدمة الحكومة ارضاً معاشاً له
ولأولاده من بعده وباحالة الضباط الى المديريات والمحافظات مستودعين
بنصف مرتباتهم . وأمر بتخصيص مايلزم لهم من الرواتب على الاراضى
الزراعية فخص كل فدان قرش واحد وربع القرش علاة على المال الحين
تسديد الدين المطلوب من الحكومة . ثم يصير جمع العساكر والضباط
ثانية والغاء الضريبة المؤقتة . واستمر الامر على ذلك الى ان توفى
رحمه الله تعالى .

وفي أوائل سنة ١٢٧٩ هـ سافر سعيد باشا الى أوروبا لمعالجة نفسه
من داء السرطان ومن هناك كتب وصيته الى قائمقامه في مصر (وهو
اسماعيل باشا الذى جلس على الاريكة الخديوية من بعده) قال فيها : —
« بما ان الضباط الوطنيين المترقيين من تحت السلاح قد اشتغلوا
بملازمة نسائهم وتركوا دروسهم العسكرية ولو تركناهم على هذا الحال
الذى لا يؤول عليهم الا بالوبال لفقدوا العافية والنظر . وصاروا عبرة لمن

يعتبر . وبما اننا نحن الذين ربيناهم وأظهرناهم فلا يصح لنا تركهم في هذا الحال الذى ذكرناه لذلك فقد اقتضت ارادتنا جمعهم من بلادهم وعدم تمكينهم من نساأهم حتى ولا بالنظر اليهن بالعين والتشديد عليهن بمداومة تدريس القوانين ليلا ونهاراً فى قصر النيل .

ثم توفى المرحوم محمد سعيد باشا فى ليلة ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ هـ وتولى اسماعيل باشا ولاية مصر فى التاريخ المذكور وعزل فى ٦ رجب سنة ١٢٩٦ هـ . بناء على طلب دول اوروبا عزله من الحضرة السلطانية لما تحقق لديهم من سوء الادارة والتبذير فى عهده وشدة الطمع والجشع اللذين لاحد لهما ولا نهاية . فكان عزله رحمة من الله بالمصريين . .

الباب الثانى

(النشأة الثانية)

الفصل الاول

(فيما تحمّله من المظالم)

تولى اسماعيل باشا ولاية مصر فأمر بجمع العساكر وترتيب الآليات وصار ترتيبى قائمقاما على الآلاى البيادة السادس مع أميرالاي بكري بك . ولم يكن بهذه الرتبة من العنصر الوطنى بالآليات غيرى . ولسوء حظى ترقى أميرالاي الثانى المدعو خسرو بك الى رتبة اللواء (باشا)

لا بعلمه ومعارفه بل لكونه جركسياً ومن الخارجين على الدولة العلية مع ابراهيم باشا بن محمد علي باشا في تلك الفتنة الدهماء التي دكدكت سياج الاسلام وفضحت عورة المسلمين وكسرت شوكة الدولة العلية (الحامية لجميع الموحدين) . وقد تعين المذكور أميراً على اللواء الثالث المكون من الآلاى الخامس والسادس. وعندما تكامل حشد العساكر اجتمعت الآلايات البياده والسوارى والطوبجية في ميدان (طره) بسفح جبل المقطم وصار عمل تمرينات حربية حضرها الخديو اسماعيل وجميع رؤساء العسكرية . ولشد ما أدخلت السرور على الخديو حتى دعا جميع الضباط العظام من رتبة البكباشى فما فوقها الى مأدبة فخيمة فوق ظهر سفينته البخارية . ولم يكذب أحد القوم مجلسه حتى وجد على المائدة عدة زجاجات مملوءة بأنواع المشروبات الخمرية المحرمة . والكؤوس المختلفة — وتلك حالة لم يسبق لنا رؤيتها لأنها غير المألوف والمعروف عندنا : ثم تقدمت الأَطعمة فأكل المدعوون طعاماً شهياً لذيذاً وشرب من أراد الشرب منهم من تلك الخمر وتغفف من كره . وبعد الفراغ من تناول الطعام أعلن الخديو سروره وشكره لضباط الجيش على ما أبدوه من النشاط وحسن الترتيب فى أثناء التمرينات الحربية . وأمر لكل واحد من الباشوات بخمس مائة فدان ولكل من امراء الآلايات بمائتى فدان ولكل واحد من القائم مقامات بمائة وخمسين فداناً من زيادة المساحة التى توجد فى بلاد مديرتى الغربية والمنوفية .

خرجت الاوامر من المعية الخديوية الى المديريتين المذكورتين

بتسليم الاراضى المذكورة الى أصحاب الرتب المختلفة ولكن عند الشروع فى استلام تلك الاطيان ظهر الظلم وتجسم بأكمل معانيه . فقد كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية الى بلد يختارها من أحسن البلاد تربة . ويطلب تحديد المقدار المعين قطعة واحدة فى أخصب حوض من الاراضى المملوكة لأربابها فيجاب الى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الخيضان الاخرى التى توجد بها زيادة المساحة وقد لا توجد . حيث يخصص مقدار الارض المأخوذة منهم على جميع الافدنة الموجودة فى البلد فيخص الفدان الواحد قيراطان أو ثلاثة أو أربعة . فتؤخذ من الكل وتجمع فى جهة وتعطى لأولئك الساكنين بدلاً من أراضهم التى كانوا يملكونها . وقد تكون هذه الاراضى من أردى أنواع الارض . ونلك أول مظلمة من المظالم الكثيرة التى وقعت فى عهد اسماعيل باشا . .

وقد حماني الله من الوقوع فى شرك هذه المآثم على غير ارادة منى وذلك أن خسرو باشا امير اللواء الآنف الذكر كان رجلاً جاهلاً متعصباً لجنسه تعصباً زائداً عن حد المعقول . وكان قد أخبر ناظر الجهادية اسماعيل باشا سليم (الرومى الأصل) بأنى صلب الرأى شرس الاخلاق لا أنقاد لأوامره ولا أحفل بما يصدر منها عن ديوان الجهادية (الحربية) . (وما بي والله من شراسة ولكنى جبلت على حب العدل والانصاف وبغض الظلم والاحجاف) . وطلب منه توقيف تسليمى الاطيان المنعم بها على حين تحقيق ما افتراه من الكذب . فعرض ناظر الجهادية الأمر على الخديو مشافهة وصدر بناء على ذلك أمر المعية

لمديرية الغربية بعدم تسليمى تلك الأُطيان حتى يصدر لها أمر آخر .
ثم أمر ناظر الجهادية بتحقيق ما نسب الى فشل لذلك مجلس
عسكري برئاسة حسين باشا الطوبجى وعضوية محمد بك أمين أمير الآلاى
الخامس وقائمقام الآلاى المذكور رشيد بك راقب وغيرهم من
الجركس والترك . -

وحقيقة هذه المسألة هى أن هذا اللواء المتعصب لجنسه المتفانى فى
الحقد على العنصر الوطنى كان يكره أن يكون تحت أمرته رجل شريف
مثلى يتفانى فى نصرة الحق على الباطل . فعمل على اقضائى من مركزى
ليتسنى له ترقية المدعو مصطفى سليم أحد بكباشية الأورطة التى تحت
ادارتى الى رتبة القائمقام وترتيبه بدلا منى لكونه من أبناء الجركس
المعاصرين له ولكونه صهر جاهين كنج باشا قوهندان اللواء الأول .
واتفق فى ذلك الوقت امتحان الضباط الأصغر لترقيتهم . اكتمل
لضباط أورط اللواء المذكور فى مجلس برئاسة خسرو باشا هذا
وبحضورى كمضوفيه ايضا . وبعد ظهور نتيجة الامتحان والافرار
على ترقية المستحقين كتبت العرائض عند الباشا المذكور وختمت
من أرباب الامتحان . ولما عرضت على ختمت على عرائض من تقرر
ترقيته وأيت الختم والتصديق على ترقية ملازم ثانى يدعى حسين افندي
لانه لم يجب فى الامتحان بأجابة حسنة بينما كان آخر يدعى حسين افندي
ايضا أجاب فى الامتحان جوابا حسنا وتقرر فعلا ترقيته بمجلس
الامتحان ولكن تأخر هذا وتقدم ذلك بدلا منه بسبب المحسوبة ولكونه
كان ملازما لخدمة البكباشى مصطفى افندي سليم المذكور فى بيته ...

فلما أبيت التوقيع على العريضة المذكورة طلب الى الباشا المشار اليه الموافقة على ختم العريضة لأجل خاطر البكباشى المذكور . فرفضت ذلك كل الرفض وطلبت ترقية المستحق . فأبى على ذلك وتأخر الاثنان من الترقى بعد جدال عنيف . وكانت هذه الحادثة سبب الوشاية بي عند ناظر الجهادية . وقد أوعز الباشا الى البكباشى المذكور بأن يخلق مكيدة يوقعنى فيها . فبحث الى أن وجد نفرين مسجونين فى الآلاى لسبب فرارهما من بعد فرزهما وقبولهما . فكتب عريضة شكوى بلسانهما للباشا المشار اليه فخوآها انهما لم يطلبيا من بلدهما ولم يرسلنا من مديريتهما وانهما لم يهربا من الآلاى وقد ظلمهما القائمقام (وهو أنا) لكونه يعرفهما من قبل فكتب عنهما للجهادية بطلبهما وحضورهما . وبناء على ذلك صار القبض عليهما فى بلدهما التى تسمى (فارسكور) من مديرية الدقهلية وارسالهما من المديرية الى ديوان الجهادية ثم الى الآلاى مكبلين بالحديد . ويطلبان التحقيق . فعقد لذلك مجلس خصوصى برئاسة حسين باشا الطوبجى ومن سبق ذكرهم وتبين من التحقيق تزوير دعوائهما وثبت درج اسميهما بالكشف المرسل من المديرية الى ديوان الجهادية . وبالكشف المرسل من مأهول الفرز الى الآلاى ومن التلغراف الواضح المرسل من الآلاى الى ديوان الجهادية بفرارهما وطلب حضورهما . ومع ذلك حكم المجلس المذكور بحبسى ٢١ يوماً محاباة لخسرو باشا وناظر الجهادية . فاستأنفت الحكم وطلبت إحاطى الى المجلس العسكرى الاعلى الذى تقرر فيه لغو وأبطال الحكم المذكور وحفظ الأوراق لفساد القضية وثبوت التزوير .

وهنا وقع الخلاف بين ناظر الجهادية اسماعيل باشا سليم وكان «مملوكا روميا» وبين رئيس المجلس العسكري الاعلى على باشا سرى وكان ارثووديا. بسبب حكم المجلس الاعلى المذكور بلغو حكم المجلس الابتدائي. وكان ناظر الجهادية يريد تأييد الحكم الابتدائي تصديقا لما أخبر به الخديو سابقا في المأدبة . فسعى لدى الخديو في رفته ورفقته من الالاي وتم له ما أراد . ولكن الله ليس بغافل عما يعمل الظالمون . ففي الاسبوع الذي رقت فيه من الآلاي صدر أمر الخديو بلغو اورطة اللواء الثالث الذي كان تحت أمرة خسرو باشا وتفرقت تلك الفرقة على الآلايات الاخرى . ورفت البكباشي مصطفى سليم رفتا شنيعا مدة عشر سنين . ثم أصيب حسين باشا الطوبجي بفالج أودى بحياته . وكذلك أصاب محمد بك أمين الذي وافق على المحاباه فالج كصاحبه . أما أمين بك القبرصلي ناظر قلم تركي بديوان الجهادية وهو رجل رومي . فقد أصابه الله بقارعة قبل موته لميله مع الظالمين حيث زور أمرا خديويا ماليا فضبط وسجن ثم ضرب نفسه بمدة طالبا للانتحار . فعولج وأرسل الى السودان ومات قبل وصوله . وأما ناظر الجهادية فقد هلك في حرب كريد ولكن ليس شهيدا بل أكل فريكا من قمح فانعقدت امعاؤه وقضى نحبه وأرسل الى مصر ودفن في قرافة الامام الشافعي . وأرسل خسرو باشا الى السودان . وهكذا فأن كل من اشترك في تلك الظلامه أصيب بمصيبة عظيمة .

الفصل الثانى

فى عودتى الى الحرمه بعد انقضاء المحنة

ولما كان رفتى من الآلاى بأمر ناظر الجهادية وبطريقة استبدادية ظالمة شكوت أمرى الى الخديو اسماعيل باشا والتمست طلب اوراق القضية وفحصها بديوان المعية والانصافى بوجه العدل لأن (العدل ان دام عمر والظلم ان دام دمر) وطلبت من راغب باشا النظر فى ظلامتى وكان حينذاك باشمعاوننا للخديو وله نفوذ تام فى جميع المصالح الاميرية . فوعدنى خيرا وفى الحال كتب لديوان الجهادية بطلب جميع الاوراق المتعلقة بالدعوى المذكورة وبناء على ذلك ارسلت جميع الاوراق الخاصة بمسألتى الى ديوان المعية ففحصها ابراهيم باشا خليل رئيس قلم العرضحالات وعمل عنها نتيجة أوضح فيها تلفيق القضية وفسادها . ثم عرضت النتيجة على الخديو ولكنه لم يبد رأيه فيها . فكثت على هذه الحالة مدة ثلاث سنوات وانا اتردد على المعية بلا فائدة . وفى ربيع اول سنة ١٢٨٣ هـ كتبت عريضة استرحام ثانية للخديو فصدرت ارادة سنية ما كمالا ان العرضحال المقدم منى عرض على الخديو وانه عفا عني . وبناء على ذلك صدر امره بأستخدامى عند ظهور خدمة مناسبة .

وهاك نص التركي

نمرة ٢٦ عرض

فى ١٩ ربيع اول سنة ١٢٨٣

ديوان جهاديه ناظري سعادتلو حضر تلى

٦ جى بياده سابق قائم مقام احمد عرابى بك اشبو عرضحال منظورم اولدى
خطا سنى عفو ايتمش اولديغمدن حاله مناسب خدمه ظهورنك
استخدام ايتديرلمسى حقنده ايجابتى اجرا ايلمكز ايجون اشبو امرم
اصدار قلندي .

مما تقدم يعلم انه لم يقع منى خطأ يصح صدور عفو عنه وانما كان
الغرض من ذكر العفو التمهيد لأضاعة مرتبتي مدة رقتى والتخلص من
مظنة الظلم وضياع الحقوق فكانت هذه المرحلة خالية من العدل
الحقيقى . وعلى ذكر العدل اذكر ما وقع ليعقوب سامى باشا فى عهد سعيد
باشا وذلك انه كان معاونا بضبطية مصر بعد حضوره من حرب القريم
فى سنة ١٢٧١ هـ برتبة صاغقولغاسى فوقع بينه وبين الضابط عبده باشا
(وهو رجل شرير لا يعبأ بفضيحة الحرائر فى سبيل حصوله على فدية
من المال أو الحلى) خلاف لعدم موافقته على أغراضه الدنيئة انتهى برفته
من غير ذنب . فرفع هذا شكواه الى سعيد باشا فصدر أمره رحمه الله
بتحقيق تلك الشكوى فى ديوان الداخلية ولما ظهر من النتيجة أنه
رفت ظلماً أمر سعيد باشا برقت عبده باشا من الخدمات الاميرية لظلمه
والزامه بمرتبات يعقوب باشا سامى من تاريخ رفته واعادة المظلوم الى
وظيفته كما كان . فأين هذا العدل المحض من تلك المرحلة الخالية
من العدالة .

الفصل الثالث

في امالي الى الملكية

لما اخذت امر الخديو السابق ذكره توجهت الى ناظر الجهادية اسماعيل باشا سليم وناولته اياه فقرأه وقال الحمد لله على ذلك فقد كنت خدعت وصدقت قول خسرو باشا وتسرعت في الامر وعرضته على الخديو ولم استطع بعد ذلك تكذيب نفسي عنده وانا آسف على ما حصل مع علمي بما انت عليه من الذكاء والفطنة والاستقامة فارجوك يا ولدي قبول اعتذاري فقلت عفا الله عما سلف والذي ارجوه الآن هو احالتي على مفتش الاقاليم وكان ذلك اتقاء لشر اعدائي السالف ذكرهم . فاجابني الى طلبي . ولما عرضت امر الاحالة على المرحوم اسماعيل صديق باشا رحب بي وأكرمني وأمر في الحال بتعييني في مأمورية مؤقتة هي المحافظة على النيل بمديرية الشرقية . وبلغ نيل ذلك العام ٢٧ ذراعا فبذلت جهدي في أخذ الاحتياطات اللازمة لرد طغيان الماء وحفظ البلاد من الفرق وبعد انقضاء زمن النيل أحيل على عهدتي تشهيل بناء قنطرة فم الاسماعيلية بحرى قصر النيل والقنطرة البولاقية ثم تشهيل سد فم رياح الترعة الاسماعيلية بالقرب من شبرا وتشهيل قطع الاحجار بجبهات العباسية والبساتين وطره والمعصره وشحن الاحجار اللازمة لذلك وللقناطر الخيرية وجميع مديريات الوجه البحرى . وفى سنة ١٢٨٤هـ أحيل على عهدتي تشهيل بناء كوبري قشيشه العظيم على خط السكة الحديدية قبلى الواسطى وطوله ٥١٤ متر . وكوبرى الرقة بحرى الواسطة وكوبرى

أطواب على فرع الفيوم ثم السكة الحديدية من المنيا الى بندر ملوى .
وبعد اتمام تلك الاعمال المهمة على اكمل وجه مع مراعاة الاقتصاد في
المصاريف أقمت ولية من مالى الخاص دعوت اليها رؤساء مصلحة السكة
الحديدية ورؤساء الهندسة والعمال ورجال مديرية بنى سويف احتفالا
باول قطار يمر على الكوبري المذكور وكان يوما مشهودا . وبمراجعة
الحساب كان الوفير فى المال ٢٥٠٠٠ جنيه مصري عن طلب المقاولين
الاجانب الذين حاولوا أخذ تلك الاشغال . وبسبب توفير هذا المبلغ
وسرعة نهو البناء والتركيب وأحكام الاعمال على أحسن ما يرام كوفىء
ناظر الدائرة الخاصة قاسم باشا رسمى بخمسة آلاف جنيه م . ولم يكن
سوى واسطة للمخاطبات بينى وبين مصلحة السكة الحديدية . وكوفئت
أنا على تلك الاعمال الشاقة الجائلة بالتقاعد والراحة من غير معاش لحين
ظهور خدمة أخرى : فيالله ما أمر وأصعب تلك المكافآت المقلوبة على
النفوس الحساسة الشريفة . وما اكثر العجائب فى الحكومات المطلقة
للمستبدة الظالمة .

الفصل الرابع

فى عودنى الى الخدمة العسكرية

وفى أوائل سنة ١٢٨٧ هـ عين قاسم باشا المذكور ناظرا للجهادية
وهو رجل رومى بارع فى الاشغال الحربية والملكية نشيط فى كل اعماله .
وكان يعرف قدر اعمالى واقتدارى مدة انشاء الكبارى السابق ذكرها .
فطلبنى وكلفنى الرجوع الى خدمة الجهادية فأجبتة الى ذلك وترتبت

قائماً في ٣ جى الای بالاسکندرية . وفي سنة ١٢٨٨ هـ انتقلت الى رئاسة الآلاى الثانى البياده ولكن برتبتي من غير ترق . وفي اواخر سنة ١٢٩٠ هـ توجهت بالآلاى المذكور الى رشيد بطريق البر على شاطئ البحر الابيض المتوسط . وفي اوائل السنة المذكورة احيل ديوان نظارة الحرية الى عهدة الامير حسين كامل باشا بن اسماعيل باشا الخديوى . وصار فتح فرقة ثانية وثالثة في الجيش مكملة من الاساحة الثلاثة أعنى بياده وسوارى وطوبجية وصار ترقى الضباط اللازمين لذلك استعداداً للحملة الحبشية المشؤمة . وبعد اختيار المختارين للفرقة الثانية من الذين ترقوا بحضرة الأمير المشار اليه قال للذين تأخروا عن الترقى (اجتهدوا أيها الضباط في التعليم والتمرين حتي تدركوا ما وصل اليه اخوانكم الذين ترقوا)

والله يشهد وفطاحل الجهادية ان المتأخرين في الترقى هم أساتذة الذين ترقوا في العلوم الحربية . وهم أرقى أخلاقاً وأدبا كحسين مظهر افندى البكباشى الذي ترقى في عهد توفيق باشا الى رتبة باشا وقتل في حملة (هكس الانجليزى) عند محاربة المهدي السودانى . وعلى فهم البكباشى . ومتولى حافظ البكباشى . ومحمد على افندى البكباشى . ومحمد الدرى افندى البكباشى . وسعيد ناصف افندى البكباشى . وقد (قتلوا في الحملات الحبشية والسودانية) ولكن الغرض يعنى ويصم .. ثم التفت الامير الى وقال بلهجة الأسف : --

إني طابت من افندينا ترقيتك الى رتبة الميرالاي فقال انك من بتوع سعيد باشا . فقاطعته الكلام وقلت : انى لست بتاع أحد بل

خادم الحكومة والوطن وبلدى هرية رزنة بمديرية الشرقية . ولكن
بتاع سعيد باشا هو راتب باشا لأنه ملكه . فقال لا تفتر همتك في
تأدية واجباتك وانى سأبذل جهدى في ترقية عند ترتيب الفرقة
الثالثة . فشكرت له وخرجت وأنا شاعر بأنى لا أنال خيراً فى عهد
والده لأنى متحقق من أن خسرو باشا وراتب باشا ورؤساء الجراكسة
يعارضون فى ترقية بكل ما فى قدرتهم . وقد سمعت من أحد أمراءهم
(وهو رجل معتدل غير متعصب لبني جنسه على ما فيه من غلظة)
أنه حضر مجلساً لأوائلك الجراكسة حيث تذاكروا فى اختيار
الذين يريدون ترقية إلى الفرقة الثالثة . فعرض عليهم ترقية إلى رتبة
الاميرالاي مراعاة للحق والانصاف فأبوا عليه ذلك : فقال لهم ربما
ترقى قهراً عنكم يوماً ما اذا لم يرتق برضائكم واختياركم . وأنتم تعلمون
أنه أقدم القائمقامات وأعلمهم . وفيكم من كان تحت أمرته . فالأولى
بكم أن لا تعرضوا أنفسكم للانتقاد . ولكنهم لم يزدادوا الاعتواءً
ونفوراً .

ولما ترتبت الفرقة الثانية والثالثة وتم ترقى الضباط . لم يقدر ناظر
الجهادية الأمير حسين كامل باشا على الوفاء بوعدده لاصرار السردار
راتب باشا على رفض ترقية . ومن الغريب أن الآلاى الذى تحت ادارتى
ظل خالياً من ضابط من رتبة الاميرالاي مدة ثمانية أعوام . وكنت أنا
القائم بوظيفة الاميرالاي بأحسن نظام وأكمل تربية وأدق تعليم
وأحسن هيئة عسكرية : فما أوضح هذا الظلم المبين .

الباب الثالث في الحملة الحبشية

الفصل الاول

في سنة ١٢٩٢ هـ بدأت الحملة الحبشية بالسفر الى مصوع بعد قتل الثلاث أورط التي قام بها أراكيل بك الأرمني محافظ مصوع . وكان معه يومئذ البكباشي علي رائف والبكباشي احمد فوزي والبكباشي احمد سعيد قومندان الطوبجية والبكباشي عمر رشدي أركان حرب . فأغار على حدود الحبشة من جهة ستهيت و فرق العساكر فرقاً صغيرة وسار بهم الى اقليم (أسمره) . فأحاط بهم الأحباش وأفنوهم عن آخرهم ومثلوا بالقتلى . وجبوا مذاكير من ساموا من القتل من العساكر المصرية . وكذلك ذبحت الفرقة التي أرسلت مع (مسنجر بك الانجليزى) الى (تجرة) ومنها الى الملك منليك ملك (شوا) بطريق (قبيلة الحنفلى) بقصد الهجوم على الأحباش والتغلب على بلاد يوحنا بمساعدة منليك الذي صار امبراطوراً بعد قتل يوحنا بيد الدراويش السودانيين : فلما قرب مسنجر بك من حدود (شوا) قام شيخ قبائل الحنافل برجاله وباغت العساكر المصرية ليلاً وهم نيام فذبحهم عن آخرهم وأخذ أسلحتهم وذخائرهم وجميع ما معهم من الهدايا الثمينة المرسلة الى منليك . فلما جاءت هذه الأخبار الى مصر عظم الأمر واشتد الغضب على الخديوى اسماعيل باشا . فأمر بارسال الجيش المصرى

المركب من ثلاثة فرق الى الحبشة بطريق البحر الاحمر الى مصوع وعهد بقيادة الجيش الى راتب باشا سر دار العساكر المصرية وأمر هذا القائد العام أن يكون مقيداً برأى أركان حربه الجنرال لورنج وهو أمير يكانى لا يعرف الفنون العسكرية وانما كان رئيس فرقة في الحرب الأمريكية من ضمن الفرق الغير المنتظمة أى (المتطوعين) . وكان أكثر رجال أركان الحرب الذين معه من بنى جنسه فكان هذا الترتيب سبب الفشل الذى حاق بالمصريين فى تلك الحملة . وقد عسكرت العساكر المصرية بقرية (حريقوا) فى جنوب مصوع على بعد خمسة أميال وقرية أم (كالو) غربى مصوع على بعد ستة أميال وقرية (حطاموا) فيما بين مصوع وام كالو . ولعدم وجود ماء لهذا الجيش العرمرم اشتغل كل فريق بحفر الآبار فلم يجدوا ماء الا ما يكفيه ثلاثة أيام ثم يصير الماء مالحاً . ولما كنت مأمور الحملة وفى عهدي عشرة آلاف حيوان من الجمال والخيول والبغال . (وأغلبها أخذ من المصريين غصباً بلا ثمن) وكذلك العلف من الشعير وال فول والذرة والتبن (الذى أخذ من المصريين بلا عوض غير الوعود الكاذبة بنحصر الاثمان من الضرائب المطلوبة منهم وتلك الضرائب لانهاية لها ولا يمكن لاي حاسب أن يعرف ماله وما عليه لكثرة الضرائب الغير قانونية) ولعدم وجود الماء الكافى لهذه الحيوانات أمرت بحفر بئر فى جهة قرية ام كالو لبعدها عن البحر . وبعد حفرها ظهر ينبوع ماء عذب سائغ شرابه وماؤه كثير لا ينقطع ولا يتغير . فأمرت يبنائها بالحجر بناء قوياً . وبناء

حوض بجانبها امتداده ثلاثون متراً وعرضه متران لشرب البهائم المذكورة. وأقمنا على البئر ساقية حديدية استحضرت من مصر وأجرينا الماء في مواسير استحضرت لهذا الغرض من مصر أيضاً إلى جزيرة مصوع حيث عمل فيها حوض كبير مستدير لسقيا أهل البلد ومستخدمي المحافظة. ولا ريب في أنها باقية أثراً عظيماً يعرفه سكان تلك البلاد الذين أصبحوا في راحة عظيمة من عناء طلب الماء من الخيران البعيدة (أي مجارى السيل) .

مكث الجيش مقبلاً في مضاربته مدة ثلاثة أشهر بغير عمل ولا تدريب وفي تلك المدة كان الخديو يرسل كثيراً من الطرشي (أي المخلل) والفجل والبصل والكرات خشية من حدوث داء (الاسكربوط) وكان جميع الرؤساء من أمراء الآليات والبشوات من العنصر الجرکسى الا واحداً يدعى محمد بك جبر وكان مصرياً. وهذا لا رأى له في الأمر. وقد كانوا يحسبون للجيش ألف حساب ويتهيبون من لقائه . ويظنون أن طول المكث في مصوع وما حولها يحمل الحكومة المصرية مصاريف باهظة تعجزها عن القيام بنفقات الجيش اللازمة له إلى النهاية فترجعهم إلى مصر بلا قتال . وهذا الفكر الضئيل سمعته من أحد الأمراء المشار إليهم . وهو ناظم مشفق من النتيجة .

الفصل الثاني

الزمف على بلاد الحبشة

فاق الخديوى اسماعيل من طول المسكت فى مصوع ونواحيها
وشدد على القائد العام راتب باشا ورئيس اركان حربه بلزوم سرعة
الزحف على البلاد الحشية والانتقام منها نظير ما وقع منهم من الاعمال
الوحشية والتمثيل بالقتلى والاسرى كما ذكر . وكان ارسل ابنه حسن
باشا ليشهد الحركات الحربية ويتدرب فيها ولا وظيفة له فى الجيش غير
ذلك . فانقطعت وتيرة كل تقاعس وصدرت الاوامر بالشروع فى
الزحف وأمرنى رئيس الجيش راتب باشا بأن اسلم كل الآى خمسين
جملا لحمل ذخيرتهم الحربية وخيامهم ومؤونهم وغير ذلك . فقلت له
أنه من الضرورى ان يوجد مع كل الآى عشرة جمال خالية من الحمل
حتى اذا ضعف بعض البهائم عن السير استبدل بغيره فقال لى لا تفعل
ذلك ودع كل دابة تتأخر بحملها لا ترجع . فتعجبت لذلك الامر ولكن
م اراجعته . ولكي يتحقق من نفاذ امره أمر اثنين من معاونيه احدهما
يدعى عبد الله الكردي البكباشى والآخر يدعى رجب صديق
البكباشى الجركسى بأن يقفا فى باب الممر عند الشروع فى السير ولا
يتركا دابة تمر بدون حمل .

سافرت الفرقة الاولى بقيادة امير اللواء عثمان رفقى باشا وسافر
معه راتب باشا القائد العام واركان حربه ليملا فى اول يوم من شهر
أغسطس سنة ١٨٧٦ . وفى ضحوة اليوم المذكور سرت على آثارهم بحملة

قدرها خمسمائة دابة محملة مؤونة وعافا واورطة من العساكر بقيادة البكباشى فرج عبد العال المشهور (بالذكر) . فلما بعدنا عن مركز أم كلكو بنحو ستة أميال وجدت الجمال والخيول والبغال السابق ارسالها مع الفرقة الاولى منتشرة على رؤوس الجبال وبطون الاودية بأحمالها . بعضها يرتع ويرعى وبعضها مشتبك فى شجر السلم وشجر الابنوس وشجر ام غيلان . وبعضها ملق أحماله من الجبخانه والبقسماط والتبن والشعير والفلول . فلما رأيت ذلك هالنى الامر وقلت فى نفسى هذا ما خشيت وقوعه وهذا ما أراده القائد العام برفضه ما عرضته عليه من قبل . فأمرت الحملة بالوقوف عن التقدم وأمرت قائد الاورطة الحامية للحملة بسرعة جمع الدواب المنتشرة بأحمالها . وفى أثناء ذلك مر علينا الأمير حسن باشا بن الخديو بمن معه من معاونيه وخدمه وشاهد ذلك بنفسه . فلما سألنى عن تلك الحالة أخبرته بحقيقتها . فتركنى وسار ليلحق بالفرقة الاولى . وعند جمع البهائم المنتشرة بأحمالها وجدنا نحو خمسين حملاً من البقسماط مبعثراً هنا وهناك وتبين أن فرقة الجمالة التى أتت من سواكن هى التى ألفت أحمالها وفرت بجمالها . ومن حسن الحظ أن كان بالحملة خمسون حملاً خالياً من الاحمال كاحتياطى . فحملناها الميرة ثم واصلنا السير الى الامام . وكنا نجد بين فترة وأخرى بغالاً محملاً جبخانه أو حملاً متروكاً بحمله فنأخذه معناحتى انتهينا الى أرض مسبعة بعد اجتياز ناعقة (نيقوص) حيث وجدنا فى مجرى السيل منها حفائر ماء فبتنا فيها وسقينا الدواب . وهى على بعد ثلاثين ميلاً من أم كلكو . وماؤها عذب وهوائها لطيف وفيها ينبت شجر (القفل) ولأوراقه رائحة زكية . وفى اليوم

الثانى توجهنا الى خور (بعرضا) فوصلناها بعد العصر . وقد استقبلنا كثير من عساكر الفرقة الاولى التى كانت قد عسكرت على شاطئ . هذا الخور وشكوا اليينا الجوع لعدم اعطائهم القوات الكافى حيث كان لا يصرف للنفر أكثر من مائة درهم من البقسماط ومائة درهم من اللحم البقرى فى اليوم الواحد .

فصرحت لهم بالأكل حتى يشبعوا على أن لا يأخذوا معهم شيئاً وأقمنا هناك حتى أتت الفرقة الثانية بعد ثلاثة أيام وقامت الفرقة الاولى الى (قياخور) ثم قامت الفرقة الثانية بعد ذلك الى قياخور أيضاً ومنها الى (قرع) بفتح الراء وصدر لنا الأمر باتخاذ (بعرضا) مركزاً متوسطاً للحملة والمؤن والذخائر الحربية بين مصوع وقرع . وعسكر القائد العام بالفرقة الاولى وقائدها راشد باشا راقب فى قرع واختط فيها قلعة خفيفة . وكذلك فعل عثمان رفقى باشا بفرقته فى قياخور . وأقاموا على ذلك أربعين يوماً ويوماً بلا عمل . فلم يستكشفوا ما حولهم من الأودية والخيран والجبال المنقطعة ، حتى ولم يضع رئيس أركان الحرب رسماً لذلك لمعرفة أبعاد المواقع المناسبة لاتخاذها ميداناً حربياً ، وفى تلك المدة كانت الذخيرة ترسل يومياً الى قرع لاتخاذها مركزاً عاماً استعداداً لأمداد الجيش اذا تقدم الى مدينة (عدوى) عاصمة مملكة الملك يوحنا حتى صارت زكائب البقسماط فى داخل الاستحكام كالبروج المشيدة العظيمة ، ومع ذلك كان القائد العام يأمر بمشتري كثير من الدقيق والشعير من سوق الاحباش . كل هذا والعساكر لا يعطى لهم الا نصف المرتب

من البقسباط مع أن النفر كان يعطى بأمر أركان الحرب مائة درهم من اللحم البقري أى ثلاثة أمثال المقرر له من اللحم . حتى فشا في الجيش داء (الدوسنتارية) أى الاسهال الشديد مع الزحير المؤلم . ولولا جودة الهواء لهلكت العساكر من الجوع والاسهال .

وكان أحد القسس الفرنساويين المبشرين في بلاد الاحباش يتردد كل يوم على رئيس أركان الحرب الجنرال لورنج الأمريكى مستطلعا أحوال الجيش المصرى حتى علم بمقداره واتفق معه على الحركة الحربية التى تكون سببا لهلاك الفرقة المصرية عند الصدمة الاولى، وكان يبلغ معلوماته فى كل يوم الى الملك ، فحشد هذا الملك جيشه وكان عدده ينيف على الثلاثمائة ألف من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال على حسب عاداتهم فى الدفاع عن كيان بلادهم . وأتى على مقربة من الجيش المصرى المعسكر فى قرع، وفى ١٢ سبتمبر من السنة المذكورة قمت بأخر حملة من مركز بعمرظا وكان معنا ثلاث أورط بقيادة أمير اللواء راشد باشا كمال حتى وصلنا الى عقبة (بمبا) وهى عقبة صعبة الرقي مرتفعة عن سطح البحر بمقدار ثلاثة آلاف قدم لا يمكن للراكب أن يجتازها على ظهر جواده أو مطيته بل لا مناص له من أن يترجل ويمشى على قدميه لصعوبة الرقي والهبوط، ولا تمر الدواب فيها الا الواحدة بعد الاخرى . فاجتازناها بكل صعوبة بعد أن سقط بعض الجمال بأحماله من أعلى العقبة الى حضيض الوادى . ثم تابعنا السير حتى وصلنا الى خور عدرسا (وانخور عبارة عن مجرى السيل فى منخفض من الوادى) ، فبتنا هناك حيث وجدنا

على شاطئه غابات من نخل البلح قيل انها من آثار عساكر الساطان سليم
الذين أكلوا التمر وألقوا بنواته في شاطئ الخور المذكور : وفي يوم ١٣
منه قمنا من تلك المحطة وسرنا الى الأمام حتى وصلنا الى (سهل
عالا) وهو سهل واسع كثير الاشجار وهناك سمعنا دوى المدافع المتتابع
وعلمنا بوقوع الحرب . فأسرعنا في السير حتى وصلنا الى قلعة الساطان
سليم الكائنة على سفح جبل قياخور بعد غروب الشمس بساعتين . وكانت
قد انقطعت أصوات المدافع . فخططنا الرحال وهياأنا الطعام للعساكر
والعلف للدواب وبعد الاستراحة استأنفنا السير ليلا ، فارتقينا
عقبة قياخور في ساعتين ووصلنا فرقة قياخور التي كان رئيسها أمير
اللواء عثمان باشا رفيق . فتقدمنا منه وهو جالس يصطلي النار الموقدة
أمامه من شدة البرد . وسألناه عن الحالة فاجابنا وهو في حيرة واندهاش
عظيمين بأن فرقة قرع هلكت عن آخرها (وكانت مركبة من سبع
أورط قيادة وبطارتين طوبجية) فأحزننا هذا الخبر المفجع وجاسنا معه
الى نصف الليل حيث جاءت اشارة ضوئية بأن راتب باشا وحسن باشا
ابن الخديو وجميع رجال أركان الحرب الأمير كييز وصلوا الى مركز
الفرقة سالمين ، وأما راشد باشا راقب والامير الالى محمد جبر وبقية
الضباط والعساكر فقد استشهدوا في المعركة ومن سلم منهم أخذ أسيراً ،
ولم يبق في المركز الا أورطة واحدة من العساكر المستجدة كان
لا يزيد سن أحد هم عن خمسة عشرة سنة . وفي يوم ١٤ من الشهر المذكور
أطلق الأحباش قنابل المدافع المصرية التي اغتنموها بالأمس على مركز

العساكر المصرية بيد اخوانهم المأسورين ، ثم هجموا هجوماً شديداً على القلعة المذكورة وتسلقوا جدرانها بشجاعة عظيمة وكانوا يدوسون قتلاهم وجرحاهم ولا يبالون بالموت ، الا أن عساكر الاورطة المستجدة وضباطهم وراتب باشا ومن معه من المعاوين أبلوا بلاء حسناً في ذلك اليوم وردوا الاحباش على اعقابهم خاسئين مدحورين . وقد شوهد راتب باشا وهو يصب ناراً حامية بيده على الاحباش الذين حاولوا الصعود الى قمة القلعة . وكان على الروبى البكباشى السوارى يطوف القلعة مراراً يحثهم ويشجعهم على المقاومة والمدافعة عن الشرف والنفس حتى ملئت الخنادق وما حولها من جثث الاحباش ، وكان عدد القتلى منهم يزيد عن عشرين ألفاً ، ولما رأى الاحباش من هذه الاورطة ما رأوا مما لم يكن لهم في حساب ضعفت نفوسهم وندموا على هجومهم ونحولوا بعددهم وعديدهم ومن معهم من الأسرى المصريين من قرع الى مركز آخر داخل بلادهم .

الفصل الثالث

(في خيانة أركان الحرب الأمريكين الموظفين في الجيش المصرى)
يذكر المطلاع على ماسبق أن أحد المبشرين الفرنسيين كان يتردد في كل يوم على الجنرال لورنج رئيس أركان الحرب . الذى وضع الخديو اسماعيل ثقته فيه . وكان القسيس المشار اليه . ينقل أخبار الجيش الى الملك يوحنا . ويعرفه بما دار بينه وبين الجنرال المذكور من الاتفاق . فلما علم الجنرال المذكور بأن الملك يوحنا فرغ من ترتيب

جيشه على مقربة من قياخور طلب من القائد العام الخروج من قلعة قرع في صباح يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٨٧٦ م . فخرجت سبعة أوط بيادة وبطاريتان طوبجية الى النقطة التي اتخذت ميدانا للقتال . وهي على بعد ميلين من قياخور . وصار ترتيب الأوط البيادة على شكل طابور والطوبجية على اليمين . وكان وراءهم جبل وأمامهم خور عميق لاماء فيه كانه خندق طبيعي . وكان هذا الخور ملتفاً حول الجبل من الميمنة والميسرة . فظنوا أنهم بهذا الخور في حرز منيع من هجوم العدو عليهم . وكان (مكلس بك الطلياني) من أركان الحرب قد توجه من قبل بالأورطة الاولى من آلاى عثمان بك غالب وبكباشيها احمد افندى شعبان وعسكر خلف الجبل المذكور بحيث لا يرى ميدان القتال ولا يعلم سبب وضع أوططته خلف ذلك الجبل .

واستعد جميع أركان الحرب الاوريين والأمريكيين للملحمة فألقوا جانباً طرايشهم الرسمية ولبسوا قبعاتهم . ثم ربطوا في أعناقهم مناديل بيضاء اشارة الى أنهم مسيحيون ليأمنوا على أنفسهم الخطر عند اختلاط الجيشين على حسب الاتفاق مع القسيس السابق ذكره . وبعد أن أخذ كل من الجيشين مكانه ورتب رجاله . ابتدأ جيش الحبش باطلاق المدافع . وكان معه ثمانية مدافع كانت أهديت الى الملك يوحنا من رئيس الحملة الانجليزية . مكافأة له على مساعدته الانجليز في محاربة الأحباش في عهد الملك (تيودور) . الذي انتحر في قلعة (مجدة) بعد انخزال جيشه . وخلفه يوحنا في ملك الحبش مع أنه لم

يكن من بيت الملك بل كان رئيساً للاشقياء وقطاع الطرق . وكان معه كذلك ستة مدافع مصرية غنمها في هجومه على اراكيل بك كما سبق بياناه . فأخذت الطوبجية المصرية في قذف الاحباش بنار حامية . وعندئذ قسم الملك يوحنا جيشه الى ثلاثة أقسام فذهب قسم الى خور يخفيه عن عدوه ثم دار على يمين المصريين بالأسلحة البيضاء . وقسم ذهب الى شمال المصريين في خور أيضاً ومعه الحراب والسيوف . وقسم مسلح بالبنادق قصد القلب مستتراً بالأشجار الملتفة والخيران المتشعبة . جرى كل هذا تحت نيران المدافع . ولم تكد تقرب الاحباش من العساكر المصرية حتى أطلقتوا عليهم نارا شديدة . ثم اشتبك الجيشان في قتال عنيف هجمت فيه ميسرة الحبش على ميعنة المصريين بالأسلحة الأبيض من خلفهم بقوة عظيمة فأفنوا رجال الطوبجية في طرفه عين ، واختلطوا بالألأى الاول اختلاطاً هائلاً فانهزمت العساكر المصرية وساموا ظهورهم لحراب العدو واندفعوا الى الشمال بدون انتظام .

واحاطت الاحباش بأورطة احمد افندي شعبان التي خلف الجبل على حيز غرة . فقاتل برجال اورطته قتال الابطال حتى فرغت ذخيرتهم الحربية . ثم قاتلوا بالسونكي (اي حراب البنادق) حتى ضعفت قواهم وخارت عزائمهم واشتد بهم العطش فافنداهم العدو عن آخرهم . وكان رصاص بنادق الاورطة المذكورة يصل الى خط القتال فأصاب كثيراً من المصريين من بينهم المرحوم راشد باشا راقب رحمه الله تعالى . اما محمد بك جبر حاكم دار الآلاى الاول فقد انضم الى اورطة البكباشى

محمد افندى على الذى ثبت فى مكانه . ورتب اورطته على شكل قلعة
وقاتل الحبش بشجاعة مدهشة حتى فرغت ذخيرتهم الحربية فاستعملوا
حرا ب بنادقهم حتى خارت قواهم واختلط بهم الاحباش حتى افنؤهم
جميعهم رحمهم الله تعالى .

واما باقى الاورط فكانت مندفة فى هزيمتها كالسيل الجارف
والسيف يعمل فى اعناق رجالها من خلفهم . ومن التى بنفسه فى الخور المذكور
قتله الحبش من القسم المعين للميسره . وما زالوا كذلك حتى افنؤهم عن
آخرهم الا من كان على رأسه قبعة او فى عنقه منديل من اركان الحرب
او من اسرع به جواده كراتب باشا وحسن باشا بن الخديو .

واغتم الاحباش الاسلحة والذخائر الحربية والاموال وملبوسات
العساكر وما معهم من حلى وساعات وتقود . بعد ان قتلوا من قتلوا
واسروا من اسروا

ومما يحمر له الوجه خجلا مرور الاحباش فى اثناء هجومهم امام
فرقة قياخور بحيث تصل اليهم مقذوفات المدافع المصرية وتمنعهم من
التقدم ومع ذلك لم تطلق عليهم مقذوفة واحدة ولم تخرج البيادة الى
الميدان لتساعد اخوانهم وتنقذهم من الفناء المحقق بهم .

وأدهى من ذلك أن البكباشى خسرو افندى كان طليعة بأورطة
خارج القلعة . فلما رأى تقدم الاحباش أراد أن يعترضهم فمنعه عثمان
باشا رفيق قومندان نقطة قياخور من ذلك وأمر برجوعه ودخوله
القلعة وهم ينظرون الى اخوانهم حتى تم فناؤهم . مع أنه كان فى امكان

عساكر قياخور الهجوم على ميسرة الاحباش وتبديد شملهم لو أدوا واجباتهم الحربية .

لقد كان ترتيب الاحباش على هيئة مقعر حربي لا يتأتى لأعظم قائد حربي أن يأتي بأحسن منه . وكان وضع العساكر المصرية على الهيئة المذكورة من غير وضع حاميات للأجنحة لصد العدو عن اليمين والميسرة . فكانوا كمن أوقع نفسه في مضيق لا مخرج له منه الا بالقتل أو الاسر . وتلك نتيجة مخالفة أمر الله تعالى حيث يقول (ولا تأمنوا الا لمن تبع دينكم) . وانتهت تلك الحملة التي سببها الطامع بالخيبة والفشل . ثم العودة الى مصر بعد عقد الصلح مع الملك يوحنا بمعرفة البكباشي على افندي الروبي الذي رجع الى مصر وترقى الى رتبة أميرالاي .

ثم أوفده الخديو بعد ذلك الى يوحنا ملك الاحباش بهدايا ثمينة . وفي مدة اقامته عند الملك المذكور كان الاحباش يشترون منه الريال (ابو طيره) بجنه ذهب من النقود المسلوقة من القتل والأسرى وحصل منهم بهذه الطريقة على مبلغ وافر لانهم لم يكونوا يعرفون العملة الذهبية ولا قيمتها .

ولما تم خذلان الحملة المصرية رجعت الى مصوع وترك البلاد الحبشية التي كانت احتلتها . ثم عادت الى مصر فلم تلق فيها غير وجوه عابسة وكان الخديو قد عزم على محاكمة القائد العام والباشوات وأمرأء الآلايات ولكن اتفق اذ ذاك أن هجم حسن شركس مملوك المرحوم السلطان عبد العزيز على مجلس الوزراء في الاستانة العلية وأطلق عليهم

الرصاص من مسدسه فقتل احمد باشا القيصري وغيره ثم قبض عليه وحوكم وقتل .

نخشى الخديو أن يصيبه مثل ما أصاب القيصري اذا أصر على محاكمة قادة جيشه الجراكسه فغير عزمه وبش في وجوههم ووضع بيده النياشين فوق صدورهم . ثم كانت الحرب البلقانية بين الدولة العلية وبين الصرب والبلغار ورومانيا وروسيا . فأمدت مصر الدولة العلية بعساكرها تحت قيادة حسن باشا بن الخديو وراشد باشا حسنى وانتهت تلك الحرب بمعاهدة (استيفانوس) ثم بمعاهدة برلين المشهورة . ثم رجعت العساكر المصرية الى مصر .

الفصل الرابع

فى الاماظة بالمالية وعزل الوزارة المختلطة

فى أوائل سنة ١٢٩٦ هجرية صدر لنا أمر بالحضور من رشيد الى العاصمة وتسليم الاسلحة والمهمات وصرف العساكر الى بلادهم فحضرنا وكنا ثلاث أليات بيادة فسلمنا المهمات فى يوم وصولنا وفى صباح اليوم الثانى ذهبت الى منزل محمد بك النادى الذى كان قد حضر بألياه من رشيد معنا . فما استقر بنا الجلوس حتى جاء أحد ضباط آلياه برتبة يوزباشى يدعى احمد افندى نجم وأخبرنا بان تلاميذ الحربية وبعض الضباط أحاطوا بالمالية فجاءت عساكر برنجى الآى وأطلقت النار عليهم فشغلنا ذلك وأرسلنا أحد الضباط ليأتينا بحقيقة الامر . ولما عاد أخبرنا بحقيقة تلك الحركة وهى ان الخديو اسماعيل باشا اضطرب

وقلق قلقاً شديداً من ضغط الوزارة المختلطة التي كانت برئاسة نوبار باشا وعضوية رياض وعلى مبارك والسير ولسن الانجليزى ودى بولونيير الفرنساوى وأراد أن يتخلص منها ويسقطها فأوعز الى جاهين باشا كنج (صنيعته المشهور) بمحاق تلك الحركة الصبائية وهذا حمل صهره لطيف بك سليم الضابط بالمدرسة الحربية على أخذ التلاميذ والذهب الى المالية بمن ينضم اليهم من الغوغاء ويصيحوا متظاهرين بالتظلم من عدم صرف مرتباتهم المتأخرة من مدة عشرة أشهر وينسبوا ذلك التأخير الى الوزارة المذكورة ويطالبوا بسقوطها تخلصاً من الاوربين الذين كثر استخدامهم فى مصالح الحكومة المهمة ذات الابرار العظيم كالجمارك وميناء الاسكندرية والسكة الحديدية والتلغرافات والدائرة السنية ومصالحة الدومين وصندوق الدين ومصالحة المساحة وما شاكل ذلك . (وكانت كل مصلحة من هذه المصالح تعتبر نفسها كأنها حكومة مستقلة) فذهب لطيف بك ومن معه من الضباط الذين اضاع صوابهم الفقر والجوع الى المالية وصاحوا قائلين اصرفوا لنا حقوقنا من هذه الاموال المتراكمة فى خزينة المالية . وقد صفع بعضهم ولسن ونوبار وحقير رياض باشا وعلى مبارك . وعند ما خرجت تلك الالعوبة من مركزها وتعاضل خطرهما جاء الخديو بنفسه الى المالية ومعه اميرالاي الحرس الخديو على بك فهمى المشهور (بالذئب المصري) بأورطة من آلايه وحال بين المالية وبين اولئك المتجهمين من التلاميذ والغوغاء . وأمر الخديو بضرب الرصاص على المتجهمين حين رأى عبد القادر باشا حلمى رئيس معاونيه مضروباً بسيف على يده من احد الضباط

الذين تطاول عليهم وضر بهم وكزاً ببندقية احد العساكر . الا ان
الأمير الاى المذكور اظهر حزمًا ونظرًا فى عواقب الامور فأمر العساكر
باطلاق اسلحتهم فى الفضاء . ولولا ذلك لكانت النتيجة وبالا على
الخدّيو ومن معه لأنه امر بقتل اناس كثيرة يطالبون حقاً لهم مهضوماً .
ثم انصرف المتجمعون حائقين ناقلين وهاج الضباط فى جميع الاكليات
واتفقوا على وجوب عزل هذا الخديو واعتلاء ولى عهده توفيق
باشا مسند الخديوية المصرية . فلما علم الخديو بذلك ذهب الى مركز
كل الاى على حدته وطيب خواطر الضباط ووعدهم بصرف حقوقهم
المتأخرة وعزل الوزارة المذكورة ثم عزلها فعلاً وعهد بالرئاسة الى اسماعيل
باشا راغب

الفصل الخامس

(مخارعة دول أوروبا بظلم آفريين)

لما تخلص الخديو اسماعيل من ضغط الوزارة المختلطة السالفة الذكر
خشى تعصب اوروبا عليه وانتقامهم منه فاسند تلك الالعوبة الصببانية
الى والى محمد بك النادى وعلى بك الروبى من امراء الجيش . وقد طلبنا
رئيس التشريعات عبد القادر باشا حامى واخبرنا بأن الخديو علم
بأننا هيجنا التلاميذ والضباط واغويناهم على الاحاطة بالمالية وانه
سيجرى تحقيق ذلك فأن ثبتت ادانتنا عوقبنا بالعقاب الواجب . ثم صار
يهددنا تاره ويعدنا بالسلامة تارة اخرى . فأجبناه بأننا حضرنا امس
من رشيد وكنا مشغولين بتسليم الاسلحة والمهمات الى مخازن الحرية

وصرف العساكر الى بلادها حسب الأمر الصادر إلينا . ولا علم لنا بتدبير تلك الحركة أصلاً فكيف يتصور منصف اننا نستطيع اهاجة تلاميذ الحرية وغيرهم على ذلك العمل الخارج عن حدود الحكمة والروية في ليلة واحدة . . فتبسم ضاحكاً لأنه يعلم ان الحركة كانت بأرادة الخديو وتدير جاهيز باشا كما ذكر آنفاً . . . وكذلك طلبنا ما مور الضبطية محمود سامي باشا البارودي وأخبرنا بما أخبرنا به عبد القادر باشا حلمي فاجبتنا به بمثل ما أجبنا به من قبله وانصرفنا وقد آتست فيه تأففاً من الظلم والاستبداد وميلاً مع العدل والدستور . ثم عقد مجلس عسكري فوق العادة تحت رئاسة الجنرال استون الامريكي رئيس أركان حرب وعضوية حسن افلاطون باشا ومحمد باشا المرعشلي رئيس هندسة الاستحكامات وكانوا كلهم يعرفون الحقيقة . فلما سئلت بالمجلس المذكور أجبت بنفي التهمة عنا وأبنت ان ترتيب حركة الاحاطة بالمالية يقتضى له مدة لا تقل عن شهر . وفي تلك المدة كنا في رشيد . والمدارس الحرية ليست تابعة لنا ولا هي مقيمة معنا ولا كان واحد من ضباط آلاينا موجود في تلك الحركة على انه لو فرض وجود أحد منهم فيها فهو غير ملوم لان نساء الضباط وأولادهم في العباسية بلا مأوي ولا دراهم في أيديهم ينفقون منها على عائلاتهم . ولا خبز ولا تعيين يصرف لهم . ثم انتهى التحقيق واسدل عليه الستار

وكننت طالبت من السردار راتب باشا صرف جراهه وتعيين لتلك العائلات التي أحضرت من رشيد فلم يصغ اليّ ولم يهتم بطلبي ولكن طلب بعد ذلك جميع ضباط الآلايات من رتبة البكباشي

فصاعداً الى سراى عابدين وكان الاجتماع عظيماً في الفسحة الكبرى بالدور الاعلى وجاء الخديو يتلطف بكل واحد منهم ويعده خيراً . وفي ذلك الاجتماع صار ترتيبى وترتيب النادى بك والروبي بك بعمية الخديو بوظيفة ياوران . فتكلفنا ما يلزم لزي الياوران من النفقات الطائلة على غير جدوى .

أمور يضحك السفهاء منها * ويبكي من عواقبها اللبيب
ثم بعد أسبوع تعين على الروبي بك رئيساً لمجلس مديرية الدقهلية وتعين محمد النادى بك قائداً للآلاى الثانى البيادة المستجد وأرسل الى الاسكندرية بألايه . وتعينت قائداً للآلاى الرابع المستجد أيضاً ولكن برتبة القائمقام . ولما تم حشد عساكر الآلاى المذكور صار طمبى بطرف ناظر الجهادية الذى أمرنى بالذهاب الى راغب باشا . فلما توجهت اليه قال لي أن أهالى مديرية جرجا واسيوط انتخبوك نائباً عنهم فى تساييم سبعةائة ألف أردب قمح وفول وشعير الى بنك (منشا وقطاوى وبنك ايجيون وابراهيم بيجه) بالاسكندرية . فقالت له ولم انتخبونى لذلك . قال لأمانتك فقلت وكيف ذلك وهم لا يعرفوننى فقال انهم سألوا عنك وعرفوك ...

والحقيقة هى أن الحكومة كانت تداينت من البنكين المذكورين نصف مليون جنيه مصرى لسداد بعض أقساط دين بنك (رتشلد) على أن يتساما سبعةائة ألف أردب من غلال جميع مديريات الوجه القبلى من الفيوم الى قنا واسنا . (بدعوى أن هذا الدين على الاهالى بضمانة الحكومة) وما كان انتخابي لتأدية تلك المأمورية من الاهالى حقيقة

بل كان رغبة من الخديو لإبعادى عن مركز الآلاى كما صار إبعاد
الروى إلى المنصورة والنادى إلى الإسكندرية. فتوجهت إلى الإسكندرية
وأنجزت المأمورية بكل أمانة واستقامة حتى أعجب مدير المصرفين
المذكورين بشدة تمسكى بالعدل والانصاف وارتاحا إلى ماقت به من
الاستلام والتسليم. وقد توفر على الحكومة نحو ٢٠٠٠٠٠ أردب فرق كيل
و فرق معدلات ولو شئت لأغمضت عيني وسلمت الرسائل كما وردت
لخازن التجار وربحت ما يساوى قيمة الوفرة أو ما يقرب من ذلك ولكن
هو الشرف لا يعادل بمال .

وفى ٧ رجب سنة ١٢٩٦ هـ سمعنا ضرب المدافع بالإسكندرية
اعلاناً بعزل اسماعيل وولاية توفيق باشا الأريكة الخديوية . وقد
شاهدت خروج الخديو المعزول من مصر منفياً ونزوله من منزل
الفحومات وأدوات السكة الحديدية الذى نزل منه من قبل حلیم باشا
منفياً (وهو ابن محمد على رأس العائلة الحاكمة) فانظر إلى اثار قدرة الله
سبحانه وتعالى واعلم انه يكال لك بالكيل الذى تكيل به ومن حفر
حفرة لأخيه وقع فيها ...

سافر اسماعيل إلى نابولى (وهى ثغر من ثغور إيطاليا) مطروداً
كما سافر حلیم باشا إلى دار السعادة مطروداً ولكن شتان بين من طرد
ظلماً ومن طرد عدلاً .

فائدة

انتهت مدة اسماعيل باشا الخديو وهى سبعة عشر سنة كانت
وبالاعلى المصريين لشدة نزقه وطمعه وسوء تصرفه وعدم انصافه . لم

أر فيها خيراً ولا ترقيت رتبة في عهده كما قال بعض الخراصين ولا أقسمت على الدفاع عنه . ولا صحت حول قصره ولا انتهرني أصلاً . ولا هو قال أن صوتي أكثر قرقة من الطبل وأقل نفعاً منه فليتنق الله المتبجحون الكذابون الذين تقولوا ماتقولوه واقتروا ما افتروه فالزموا صاحب تاريخ «مصر للمصريين» بأن يخلط مفترياتهم وبهتانهم بحقائق كتابه على غير ارادة منه فجاء كتابه مشوهاً فيه الغث والthin والصدق والكذب . ولكن الحق ظاهر وله أعلام . والباطل بين وله أعلام . ويستطيع كل عاقل منصف ان يفهم من عباراته الحقائق ولا يعبا بما يجده فيها من الاكاذيب والباطيل فانها ما وضعت الا لارضاء لذوى النفوذ من خصومى حلفاء الظلم والجور ونصرء الاستبداد والاستعباد . وهو أقرب التواريخ لمعرفة حقائق النهضة القومية المصرية . وأقرب منه وأصح رواية تاريخ المستر وفرد بلنت الذى ظهر حديثاً باللغة الانجليزية . وكذلك تاريخ المستر (برودلى) المحامى عنا فى سنة ١٨٨٢م الذى ألفه مدة وجوده فى القاهرة (وهى ثلاثة أشهر لغاية انتهاء المحاكمة) ولكن هناك أسراراً لا يعرفها أحد من الناس غيرى فأحييت أن أظهرها للناس قبل موتى قياماً بالواجب على الأبناء وطنى المحبوبين : واقد تحملت مدة ولاية اسماعيل الجائرة بكل صبر وثبات تحت ضغط الظلم والاستبداد ومكثت برتبة القائم مدة تسعة عشر سنة أنظر الى صغار الضباط الذين كانوا تحت ادارتى فى عهدى سعيد باشا واسماعيل باشا وهم يترقون دونى . فترقى بعضهم الى رتبة الأميرالاي وبعضهم الى رتبة أمير اللواء . وبعضهم الى رتبة الفريق . لا بعلم علموه من دونى ولا بفهم خارق للعادة ولا بشجاعة أبرزوها فى ميادين القتال . ولكن لكونهم من ممالك أو أبناء

ممالك العائلة الخديوية . فاصطفاهم الخديو بالرتب والنياشين والجواري
الحسان والاراضى الواسعة الخصبية والبيوت الرحبة وحباهم بالاموال
الكثيرة والحلى الثمينة من دم المصريين الساكنين وعرق جبينهم .

الباب الرابع

الفصل الاول

فى تولية توفيق باشا

نقلا عما صح وسلم من العيب من تاريخ « مصر للمصريين »
لمؤلفه الطيب الذكر سليم النقاش السورى الذى ذهب شهيد كتابه هذا
على ما تضمنه من الحقائق قبل مزجه بما فيه من حشو باطل واغوَ عاقل .
فى ٧ رجب سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ م تولى محمد توفيق
باشا الخديوية المصرية واعتلى اريكتها فى ظروف صعبة واحوال مرتبكة
بسبب سوء الادارة الماضية والمصاعب التى طرأت على احوال الديار
المصرية قبل توجيه الولاية اليه :

وكان من أهم أسباب الاختلال اذذاك عسر المالية وتداخل
الاجانب فى أمور البلاد واستئثارهم بها على عهد الوزارة المختلطة (من
الاوربيين والمصريين) فى آخر مدة اسماعيل باشا . واشتداد وطأتهم
وطموح أبصارهم الى ما أوجب استحكام الضغائن فى صدور الجهادية
واستئثارهم من الاجانب بسبب قطع مرتباتهم . ومن أهمها أيضاً ما كان
من بعض الاجانب أو أكثرهم من استخفافهم بالاهالى والاعراض عن

مصلحتهم وتدخلهم في الادارات وامور البلاد اجحافاً بحقوق الامة . فكان ذلك سبباً في اتفاق نبهاء الامة ورجال العسكرية على انقاذ البلاد من تداخل الاوربيين خوفاً من زيادة الاستئثار ولجأوا الى ما صطلحوا عليه كوسيلة لحفظ حقوقهم . واتخذوه كواسطة للحصول على استقلالهم في العمل . وادارة امور بلادهم بانفسهم . وفي ٢٧ رجب سنة ١٢٩٦ هـ وصل الى مصر تلغراف الباب العالي مشعراً بتولية محمد توفيق باشا وهذه صورة تعريبه : —

بناء علي ان الخطة المصرية هو من الاجزاء المتسمة لجسم ممالك السلطنة السنية وان غاية حضرة صاحب الشوكة والاقتدار . انما هي تأمين اسباب الترقى وحفظ الامن والعمارة في الممالك . وبناء على ان الامتيازات والشرائط المخصوصة الممنوحة للخديوية المصرية مبنية على ما للحضرة الشاهانية من المقاصد المذكورة الخيرية . وبناء على ان تزايد أهمية ما حصل في القطر المصري ناشئ عما وقع من المشكلات لداخلية واخارجية الفائقة العادة — وجب تنازل والد جنابكم العالي اسماعيل باشا — ثم انه بناء على ما اتصفت به ذاتكم السامية من الرشد وحسن الروية — وعلى ما ثبت لدى ملجأ الخلافة الاسمي من أن جنابكم ستوفقون الى استحصال أسباب الامنية والرفاهية اصنوف الاهالي . والى ادارة امور المماكة على وفق ادارة الحضرة الشاهانية الملوكانية توجهت الارادة العالية بتوجيه الخديوية الجليلة الى (آصفانيتكم) . وبناء على الفرمان العالي الشأن الذي سيصدر حسب العادة على مقتضى الارادة السنية السلطانية التي صار شرف صدورها وبناء على ما كتب بالتلغراف الى حضرة المشار اليه اسماعيل باشا

من تخليته عن النظر في امور الحكومة وتفرغه عنها - وبصورة وقوع انفصاله تقرر تلغراف هذا العاجز لكي يعلن حال وصوله للعلماء والامراء والمأمورين والاعيان واهل المملكة جميعاً .

انظر صحيفة ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ الى ٤١

وتباشر من بعده أمور الحكومة وهذا من التوجيهات الوجيهة الى اثر استحقاق آصفاً نيتكم لتجري التنظيمات والترقيات مبدأً ومقدمة ويصير تكرير الدعاء بتوفيق الذات الجليلة الفخيمة السلطانية : ولذلك صارت المبادرة الى ايفاء لوازم التهنئة لحضرتكم أيها الخديو المعظم والامر والفرمان في كل حال لمن له الامر افندم

فصدرت الاوامر باعداد مايلزم للاحتفال بذلك ولما كانت الساعة العاشرة صباحاً أخذ الناس يتواردون افواجاً مخترفين بعرباتهم صفوف العساكر المصطفة على الجانبين : ثم ارتفعت الاصوات مبشرة بظهور الخديو الجديد فاطلقت المدافع مائة مرة ومرة وصدحت الموسيقى ونادى الجند (افند مز جوق يشا) وسارت به العربية يتقدمها الحرس الخديوي بالملابس الرسمية وكان على يساره شقيقه حسين باشا وأمامه شقيقه حسن باشا ثم شريف باشا وهم جميعاً بالملابس الرسمية حتى اذا بلغ القلعة استقبله الذوات والاعيان ثم دخل قاعة الاستقبال وجلس يستقبل المهنئين وعلى يساره أخواه حسين وحسن ثم الوزراء فدخل العلماء يتقدمهم السيد البكري نقيب الاشراف وسيد السادات ثم القاضي ثم شيخ الجامع الازهر وبعد ذلك دخل قناصل الدول بارديتهم الرسمية وقام اكبرهم سنأ مخاطبه بقوله

سيدى - أرانى سعيداً بتقديمى لسموكم تهانى الهيئة السياسية والقنصلية بارتقائكم الى عرش خديوية مصر فان عواطف سموكم التى عرفت أيام ولاية العهد واكتسبتم حضر تكم بها ميل الناس جميعاً تضمن لنا أنكم ستوفقون الى تحقيق سعادة الامة المتعلقة بكم .
فان سعيتم الى هذه الغاية الشريفة فأنتم على يقين من ميل حكوماتنا ومساعدتها لسموكم .

« يقولون بألسنتهم ما ليس فى قلوبهم تغريراً بالشرقيين »
فأجابهم الخديو بما مفاده : - يا حضرات القناصل ان جلالة الساطان المعظم تعطف بدعوتى الى تبوئى مكان والدى الذى تكرم بالتنازل عن الملك فقبلت ذلك لما رأيت من ميل الامة وانعطاف حضراتكم عازماً على صرف الهممة وبذل الجهد فى القيام بواجباتى - - ومأمولى انى بمؤازرة الامة ومساعدة حضراتكم ادرك غاية القصد والله أسأل أن يوفقنى الى ما فيه سعادة الامة وعمارة الوطن : اهـ

ثم دخل الذوات وأمراء العسكرية والملكية ثم أعضاء مجالس الحقانية ومجالس النواب ووجهاء البلاد ثم أرباب الجرائد ثم الموظفون والمستخدمون وغيرهم وكانوا يدخلون من باب ويخرجون من آخر من غير أن يجلسوا فى حضرته وهو ومن حوله من رجال الحكومة وقوف على الاقدام يستقبلون وفود المهنيين ويؤدون التحية والسلام .

ثم رجع الى سرايه فعزفت الموسيقى وأطلقت المدافع مائة مرة ومرة وأخذ الناس فى الانصراف فكان ازدحام العربات وتلاحم الصفوف وارتفاع الاصوات مما يجلب عن الحصر . وبعد ذلك أرسل

الخديو تلغرافاً الى الباب العالي جواباً على التلغراف المؤذن بارتقائه الى عرش الخديوية هذا تعريبه الرسمي : —

وصل ليد التبجيل تلغرافكم السامى الأمر بأن فراغ محسوبكم والدى المحترم عن الحكومة المصرية وتوجيه مقام الخديوية من محض جليل عواطف الحضرة الملوكانية لعهدكم عبدكم هما من مقتضى على ارادته السنية السلطانية - وبالحقيقة ان تكرم حضرة صاحب الخلافة الاقدسى الذات بتوجيه مقام الخديوية لعهدتى كان دليلاً جليل المباني وبرهاناً بالفخر لا يعادله ثان على وجود عبدكم مشمولاً بفيض النظر الملوكانى . وبما انى مهما بذلت من الوسع والمقدرة لا يفاء ذرة من التشكرات المفروضة على هذه العناية والالاء أرى ذاتى عاجزاً بالكلية عن حق الايفاء والآداء فلهذا رفعت الى مقر اجابة الرب التقدير أكف الادعية الخيرية ببقاء عمر وعافية وارتقاء شأن وشوكة الحضرة السلطانية مشفوعة بتكرار الدعوات المرجوة القبول بدوام موفقية نخامتكم وبمقتضى منيف إرادة الجنب السلطانى السنية قد صعدت رسمياً الى قلعة مصر فى الساعة العاشرة من يوم الخميس وهناك قد أعلنت الكيفية لجميع من حضر من العلماء والاشراف والوجوه والاعيان والرؤساء الروحانيين والمأمورين الاجانب ولكافة الاهالى وأطلقت لذلك المدافع ثم أخذت زمام الحكومة وبدأت بظليل ظل الحضرة السنية الملوكانية بمباشرة أمور الخديوية عالمياً علم اليقين أن سلامة الخديوية المصرية وسعادتها وموفقية عبدكم الكاملة يحصلان بالثبات على قدم العبودية والتابعة للسلطنة السنية وأن بقاءها لا يقوم الا بالصدقة والاخلاص للذات

السنية الملوكانية ، فاستمر على هذه الطريقة وأصرف الوسع والمقدرة بالاهتمام لاستحصال راحة ورفاهية أهالى مصر وسكانها والملمتس اعراض ذلك لعالى أعتاب الحضرة السنية السلطانية متخذاً ذلك وسيلة لاستبقاء توجهات نخامتكم العلية . وفى جميع الاحوال الارادة والفرمان لحضرة من له الأمر . اهـ (عن كتاب مصر للمصريين)

وقد ورد من بيت « روتشاد » تلغراف تهنئة للخديو بارتقائه الى كرسي الخديوية متضمناً أن هذا التغيير قد أزال الكثير من المصاعب التى حالت دون نفاذ شروط الميثاق المبرم بين الحكومة المصرية وبين البيت المذكور متعاقماً بقرض الأملاك الموهوبة .

سر مكنون

وفى ١١ رجب سنة ١٢٩٦ هـ سافر الخديو السابق اسماعيل باشا من القاهرة الى الاسكندرية حيث ألقته الباخرة « المحروسة » الى « نابولى » (ثغر من ثغور ايطاليا) وكانت معه أوراق مالية « بون » بمبلغ ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات كما صرح بذلك ابنه الخديو توفيق بحضورى وحضور خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى والشيخ عبد الرحمن الاييارى إمام المعية فى أثناء تناول طعام الافطار على المائدة الخديوية فى شهر رمضان سنة ١٢٩٦ هـ اذ قال :

« ياليتہ ترك للحكومة ولو ستة ملايين لاصلاح شأنها » .

ولما وصل الخديو اسماعيل المعزول الى محطة مصر وقف الخديو توفيق مودعاً والده وعيناه مغرورقتان بالدموع . فضمه والده ثم قال له « لقد اقتضت إرادة سلطانتنا المعظم أن تكون يا أعز البنين

خديو مصر . فأوصيك باخوتك وسائر الآل برآ . واعلم أني مسافر
وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التي أخاف أن
توجب لك الارتباك . علي انى واثق بحزمك وعزمك فاتبع رأى
ذوى شوراك وكن أسعد حالا من أهلك . . . وكان من أشد المناظر تأثيراً
فى النفوس منظر العبدان والجوارى وهم يودعون سيدهم وسيداتهم
بأدمع مزجت بدماء القلوب ويرفعون أصواتهم بالبكاء حتى كادت تهق
أرواحهم حزناً وغماً . ثم سار القطار لخصوصى حتى وصل الى الاسكندرية
فاستقبله فى محطة القبارى محافظ المدينة وأورطة من العساكر البيادة ثم
ركب الزورق المعد له وتبعته زوارق المشيعين الى أن صعد فوق
السفينة المحروسة فأطلقت المدافع ايذاناً بوصوله . وهنا نظر الى الشجر
نظرة المودع الأسف فغلبه الدمع فبكى وأبكى كل من كان معه من
أنجاله وآل بيته . ولما عاد المودعون من الباخرة انتشر دخانها الكثيف
فى الفضاء . واندفعت تشق العباب الى أن غابت عن الابصار .

موعظة وتذكرة

من غريب التقادير الالهية أن مصطفى فهمى باشا كان قد انتدبه
الخديو اسماعيل لمرافقة اسماعيل باشا صديق حين سفره الى دنقله
فى سفينة بخارية بطريق النيل . فاستصحب معه رفاصاً بخارياً آخر
وعند وصوله الى المعصرة ودّعه ورجع الى القاهرة متأثراً مدهوشاً
من ذلك الظلم العظيم الذى تم بقتل الرجل خنقاً فى دنقله بلا تحقيق ولا
بحث . . . ولما آذنت ساعة رحيل الخديو اسماعيل باشا من مصر شيعه
مصطفى باشا فهمى كذلك فى رفاص بخارى حتى وصل باب البوغاز ثم رجع

بعد تأدية واجب الوداع لمولاه فانظر الى عظيم قدرة الله سبحانه وتعالى

الفصل الثانى

(فى وزارة شريف باشا)

قدمت وزارة راغب باشا استعفاءها فقبله الخديو وتشكلت
الوزارة الجديدة على الوجه الآتى :—

شريف باشا — للرئاسة والداخلية والخارجية

اسماعيل أيوب باشا — للمالية

عثمان رفقي باشا — للجهادية

مصطفى فهمى باشا — للأشغال

محمود سامى باشا — للمعارف

مراد حامى باشا — للحقانية

وهذا معرب الأمر الذى أرسله الخديو الى شريف باشا بشأن
تأليف الوزارة الجديدة .

يا وزيرى العزيز :

لقد استعفت الوزارة فاكلفك بتشكيل وزارة جديدة ولا
أزيدك بحقيقة الحال علماً . ولما قضت العناية الأزلية بتوليقي أمر
بلادى جعلت على واجبات ليس من همى الا النهوض بها بامانة وشهامة
على عامى بمقدار صعوبتها وجسامة المطالب المتراكمة على مع الارتباك

والفكرة المالية التي انزعجت منها الخواطر اذ وقفت حركة التجارة
وأوجدت فترة في البلاد لم تقع في مصر من قبل . على اني عظيم الميل الى
بلادى شديد الرغبة في تحقيق آمال الأمة التي أظهرت السرور بولايتي
وفي اخراجها من هذه الحال السيئة . ومع هذه العواطف فاني عازم عزمًا
أكيداً على بذل الجهد وصرف الهممة الى التماس أحسن الوسائل لازالة
هذا الاختلال المفسد لكثير من المصالح وذلك بتقدير الاقتصاد الحق
القانوني في نفقات الحكومة ورعاية الامانة والاستقامة في الخدم
العمومية واصلاح شؤون الهيئة القضائية والهيئة الادارية . تلك هي
الوسائل الأولى التي يهمني اتخاذها لتقوى بها المملكة على استرجاع
قوتها وتوسيع موارد ثروتها وانجاز وعودها ووفاء عهودها . إلا ان
ادراكي لهذه الغاية التي هي موضع آمالي يتوقف على مساعدة الأمة
بجملتها ووجود الغيرة الوطنية في قلوب مأموري الحكومة وصدق
العزيمة في الذين يساعدونني على ادارة الاعمال مسؤولين عما يفعلون .
ويقيني أن لا أفقد هاته المساعدات ولا أعدم من الله الكريم مدداً
وانك ستنهض بما كافتك به على الوجه الموافق لنيتي وللغاية التي أسمى
اليها . فاقبل يا وزير العزيز تأييد مودتي الصادقة .

(الامضا) محمد توفيق

كذا بعث الخديو الى هيئة النظار بمنشور مؤرخ في ١٤ رجب
سنة ١٢٩٦ هـ . نمرة ٣ يظهر به أفكاره وآراءه ومستقبل سياسته
واجراءات حكمه وهذه صورته : -

ان العناية الالهية ساءت زمام الحكومة المصرية الى يدنا فضلاً
منها واحساناً . . . فقد تشرفنا بامر شريف بذلك من متبوعى الانغم
وسلطانى الأعظم نصره الله . فهذه نعمة لا يؤدي شكرها الا بحسن
القيام باداء وظائف ذلك المقام وهذا انما يكون بتوفيقه تعالى . فعلى
السعى والاجتهاد فى تمشية مصالح العباد وادارة أمور الحكومة على
محور الاستقامة . وانى أعلم ان المقام صعب ولكن بحسن اخلاصى وبما
رأيت من حسن القبول من الناس جميعاً خصوصاً من سكان الديار
المصرية عموماً ومن المأمورين كافة اعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل
التيسير . ولعلمى أن الحكومة الخديوية يلزم ان تكون شورية ونظارها
مسئولين فانى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكاً لا اتحول عنه :
فعلينا بتأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها لكي يكون لها الاقتدار
فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الامور المتعلقة بها
بحسب مقتضيات الاحوال . صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم وتحت
رئاستكم وانى معتقد فى مأمورى الحكومة المصرية الصديق والامانة
والاستقامة ومؤمل بانهم يسرون فى المستقبل بالسيرة الرضية ويعرفون
ان أعظم الغنى غنى النفس وأعلى الشرف شرف العفة وأغلى الخلق حلية
الاستقامة وأقوم الطرق طريق الحق والعدل .

فاول ما يجب المبادرة اليه من الامور هو دفع المشكلات المالية
التي هى منشأ الصعوبات كلها فيلزم بذل المساعى المقتضاة لايصال
الحقوق الى اربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة وهذه المسألة وان
كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة الا أنه من المأمول حصول التخلص

منها باتخاذ التدابير الحسنة : ولا شك في انكم تبذلون في هذا السبيل جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار . ويجب علينا اصلاح المحاكم والمجالس لانها هي ملجأ أرباب الحقوق وبها يأخذ الضعيف حقه من القوى ويجب علينا أيضاً دوام السعى في تعميم التربية العمومية لتنوير أذهان الاهالى بتحسين حال المدارس وتنسيق نظمات مفيدة لها على الوجه المرغوب . وأيضاً يجب الاهتمام بالاشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة لانها منبع الغنى في القطر المصري : والتجارة أيضاً مما يجب الاعتناء بشأنه والسعى في تكثيره باعطاء الحرية لها مع الاهتمام باصلاح مايلزم اصلاحه من أحوال الادارة في جهات الحكومة باجمعها وإراحة العباد على قدر الامكان . فهذه هي الامور التي أظنها سبيل الرشاد ومناهج العدل والسداد . ومسالك تدير الممالك في جميع الاقطار . فالامل أن تصدقوا همكم في رؤية أمور الحكومة متحدين في القلوب متفقين في الافكار وفقنا الله الى ما فيه الخير والصلاح إنه ولى التوفيق اهـ - (اقرأ تفرح جرب تحزن)

(المرتبات السنوية للبيت الخديوى)

وأول عمل اهتم به مجلس النظار هو تعيين رواتب الخديو وأهل بيته على ما يأتي بيانه : -

جنيه مصرى

للخديو توفيق ١٠٠٠٠٠

لوالده ٣٥٠٠٠

لحرمة ٢٠٠٠٠

جنيه مصرى	
ما قبله	١٥٥٠٠٠
للخديو السابق	٣٠٠٠٠
لحرمة	٢٥٠٠٠
لحرمة الباقيات بمصر	٣٦٠٠٠
لتوحيد هانم	١٨٠٠٠
لحسين باشا كامل	١٨٠٠٠
لحسن باشا	١٨٠٠٠
جنيه	٣٠٠٠٠٠

* السهم فى الدسم *

الفرمان الساهلى وترافل اوربا

وفى يونيو سنة ١٨٧٩ م ورد تلغراف من باريس ينبئ بان الباب
العالى ارسل الى دول اوربا منشوراً يبين فيه كيفية تنازل اسماعيل باشا
والغاء الفرمان الصادر سنة ١٨٧٣ م . ويؤكد مع ذلك انه عازم أن يحفظ
لمصر مالها من امتيازات الاستقلال الادارى . فأوجس أولياء مصر من
هذا الامر خيفة : واختلفت فيه أقوالهم حتى ورد بالتلغراف ثانياً أن
الدول اتفقت على معارضة منشور الباب العالى باثبات ذلك الفرمان
وتأييد ما منح به من الحقوق والامتيازات للحكومة المصرية . فانتفت
الاولجال بذلك وأيقن الناس أن الدولة العلية ستعدل عن هذا القصد .
ثم ورد تلغراف آخر ينبئ بان الباب العالى أصدر منشوراً ثانياً يتعلق
بفرمان سنة ٧٣ مفاده أن السلطان رأى أن يثبت لخديو مصر الحقوق

والامتيازات الممنوحة في ذلك فرمان لا بواسطة الدول ولكن من تلقاء نفسه . وأعقبه تلغراف آخر من الآستانة يقول انه اذا لم يقرر السلطان أحكام فرمان الصادر في سنة ١٨٧٣م في فرمان الذي سيبعث به الى الخديو الجديد يتعين على فرنسا وانجلترا اذ ذاك أن تطلبوا الاستقلال التام للحكومة المصرية . وجاء في تلغراف من باريس أيضاً أن انجلترا وفرنسا تمهلان الباب العالي في إبلاغ صورة فرمان لهما الى يوم الاثنين وهو فرمان الميث الخديوية توفيق باشا فاذا مضت هذه المهلة ولم يبلغهما فرمان فانهما تعزمان على المناداة باستقلال مصر . ونذكر هنا صورة فرمان سنة ٧٣ معربة إتماماً للفائدة .

(فرمان سنة ١٨٧٣م بعد الديباجة)

قد نظرنا بعين الاهتمام الى طلبك المتعلق باصدار خط سلطاني يجمع بالتفصيل والتغيير اللازم جميع الخطوط الصادرة بعد فرمان المانع للمرحوم الوالي محمد علي باشا الحكومة الأثرية سواء كانت تلك فرمانات متعلقة بكيفية الخلافة أو بالحقوق والامتيازات الجديدة الممنوحة مراعاة لحال الخديوية وسكانها . فهذا فرمان من شأنه أن ينسخ في المستقبل حكم تلك فرمانات جميعها بما يتضمنه بما سيأتي بعد ويكون دائماً نافذاً مرعياً الاجراء :

ان كيفية وراثه الحكومة المصرية المقررة في فرماننا الصادر ثاني ربيع الآخر سنة ١٢٧٥ هـ قد غيرت على وجه ان تنقل الخديوية من متبويء كرسىها الى كبير أبنائه ومن هذا الى بكر أبنائه أيضاً وهلم جرا -

علماً بأن ذلك أدنى إلى المصلحة وأشد ملائمة لأحوال البلاد المصرية .
واختصاصاً لك بالنعطافى الذى صرت له أهلاً بحسن سعيك واستقامتك
واجتهادك وأمانتك وإثباتاً لذلك أجعل قانون الوراثة لخديوية مصر
ومتعلقاتها وما يتبعها من البلاد وقائمقامية سواها كن ومضوع وتوابعها
كما تقدم بيانه بحيث تكون الولاية لبكر أبنائك ثم لبكر أبنائه من
بعده فاذا لم يرزق من ولى الخديوية ولداً ذكراً كانت الولاية من بعده
لا كبر اخوته أو لا كبر بنى أخيه إلا كبر كما تقرر ولا تكون هذه
الوراثة فى أبناء البنات . ولأجل تأييد هذه الأحكام ينبغى أن تكون
الوصاية فى حال كون الوارث قاصراً على الصورة الآتية وهى : —

إذا توفى الخديو وكان كبير ولده قاصراً أى غير بالغ من العمر
ثمانى عشر سنة يكون هذا القاصر بالحقيقة خديوياً بحق الوراثة
فيصدر إليه فرماننا بوجه السرعة . وإذا كان الخديو المتوفى قد نظم
قبل وفاته أسلوباً للوصاية وعن كفيئتها وذوى ادارتها بصك مثبت
بشهادة اثنين من رؤساء حكومتهم فأولئك الأوصياء يقبضون اذذاك
على أزمة الاعمال عقب وفاة الخديو ثم ينهون بذلك الى الباب العالى
ليثبتهم فى مناصبهم . ولكن اذا توفى الخديو بغير وصية وكان ابنه
قاصراً فجلس الوصاية عندئذ يؤلف من متولى ادارة الداخلية والخارجية
والمالية والخارجية والحقانية ومن قائد العسكر ومفتش المديریات .
فيجتمع هؤلاء الذوات وينتخبون للخديو وصياً باجماع الرأى أو
بغالبية . فاذا تساوت الآراء لأثنين من المنتخبين كانت الوصاية
لأرفعهما رتبة باعتبار الترتيب السابق من الداخلية فما بعدها . ويشكل

مجلس الوصاية من الباقيين فيباشرون جميعاً أمور الخديوية ويعرضون ذلك لسلطاننا السنوية ليصدق عليه بالفرمان الشريف ، وكما انه لا يجوز تبديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل انتهاء مدتها في الصورة الأولى أي فيما اذا كان بحكم وصية الخديو المتوفى فكذلك لا تغير في الصورة الثانية .

وأما إذا توفي الوصى أو أحد أعضاء مجلس الوصاية في خلال تلك المدة فينتخب بدل الأول أحد أعضاء المجلس وبديل الثاني أحد ذوات الملكية . وبمجرد بلوغ الخديو القاصر ثمانية عشر سنة يكون راشداً فيباشر ادارة أمور الخديوية . وذلك مما تقرر لدينا واقتضته ارادتنا السلطانية .

ولما كان تزايد عمارة الخديوية المصرية وسعادة حالها ورفاهية سكانها من أهم الامور لدينا وكانت إدارة الملكية ومنافعها المادية المتوقف عليها تكامل وسائل الراحة وتوفر أسباب السعادة عائدة على الحكومة المصرية رأينا أن نذكر كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها على شرط بقاء جميع الامتيازات الممنوحة سابقا للحكومة المصرية . وذلك ان كانت ادارة الملكية والمالية بجميع فروعها وأحوالها ومنافعها عائدة بالحصر على الحكومة ومتعلقة بها . وكان من المعلوم ان ادارة أى مملكة وحسن انتظامها وتزايد عمرانها وسعادة سكانها مما لا يتم الا بالتوفيق والتطبيق بين الادارة العمومية والاحوال والموقع وأمزجة السكان وطبائعهم . فقد منحناكم الرخصة المطلقة في وضع القوانين والنظامات الداخلية حسب الحاجة وال لزوم .

ولأجل تسهيل تسوية المعاملات سواء كانت من قبل الرعية أو من قبل الحكومة مع الأجانب وتوسيع نطاق الصنائع والحرف وتوفير أسباب التجارة. منحناكم أيضاً الرخصة التامة في عقد المشاركات وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول الأجنبية في أمور الجمارك والتجارة وسائر المعاملات الجارية مع الأجانب في أمور المملكة الداخلية وغيرها . على شرط أن لا يكون ذلك موجباً للاخلال بمعاهدات الدولة السياسية .

ولكون خديو مصر حائزاً لحق التصرف المطلق في الامور المالية فقد أعطيت له الرخصة في عقد القروض من الخارج بغير استئذان عند ما يجد لذلك لزوماً على شرط أن يكون القرض باسم الحكومة المصرية . وبما أن أمر المحافظة على المملكة وصيانتها من الطوارئ وهو أهم الامور وأحوجها الى العناية من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد منحناه الاذن المطلق بتدارك أسباب المحافظة وتنسيبها على مقتضى ضرورات الزمان والحال وبتكثير أو تقليل عدد العساكر المصرية الشاهانية على حسب اللزوم بغير تقييد ولا تحديد . وأبقينا كذلك خديو مصر امتيازهم القديم لمنح الرتب العسكرية الى أميرالاي والملكية الى الرتبة الثانية . على شرط أن تكون المسكوكات المضروبة في مصر باسمنا الشاهاني وتكون أعلام العساكر البرية والبحرية في القطر المصرى كأعلام عساكرنا السلطانية بلا فرق أو تمييز . ولا يجوز لخديو مصر أن ينشئ البوارج المدرعة بغير استئذان

أما سائر السفن والبوارج ففي استطاعته أن ينشئها متى شاء . ولاجل
اعلام الاحكام السابق بيانها وتأييدها أصدرنا اليكم هذا الفرمان الجليل
القدر من ديواننا الهمايوني وأعطى لكم متما ومعدلا وشارحا للخطوط
الشريفة والأوامر المنيفة الصادرة الى هذا التاريخ سواء كان في وراثه
الحكومة المصرية وفي كيفية الوصاية أو في ادارة الامور الملكية
والعسكرية والمالية والمنافع العمومية وسائر المهمات على شرط أن
تكون أحكام هذا الفرمان الجديدة نافذة مرعية الاجراء على ممر
الزمان قائمة مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته ارادتنا
السلطانية .

فينبغي أن تعلموا قدر لطف عنايتنا وتؤدوا الشكر لها وتصرفوا
الهمة الى تنظيم الادارة على محور الاستقامة والى الاخذ بأسباب وقاية
الرعية واصلاح شؤونها وتأييد راحتها على حسب ما فطرت عليه من
الغيرة والاستقامة وحسن الاخلاق وما وقفتم عليه من أحوال تلك
الجهات وأن تراعوا أحكام الشروط الواردة في هذا الفرمان الجديد
مع تأدية المائة وخمسين ألف كيس المضروبة على الديار المصرية خراجا
سنويا في أوقاتها المعينة الى خزينتنا العامرة السلطانية على الترتيب
والقواعد المرعية اهـ

ملاحظة

مضت مدة بعد ورود تاغراف الباب العالى المؤذن بولاية توفيق
باشا ولم يرد الفرمان السلطاني المؤيد لذلك . فاختلفت الآراء والظنون

في أمره وفي أسباب تأخيريه . ثم ورد تلغراف من لندن في ٣٠ يوليو سنة ١٨٧٩ يفيد أن الباب العالي قبل اجابة لطلب إنجلترا وفرنسا أن يقرر جميع الامتيازات الواردة في فرمان سنة ٧٣ ولكن على شريطة أن الخديو يعرض عليه المعاهدات قبل ابرامها . فطلب سفير الدولتين ابدال قوله (يعرض) بكلمة (يخبره) وصرحاً بأنه اذا تقرر جميع امتيازات سنة ١٨٧٣ بغير احتياط ولا استدراك فانه يزداد خراج مصر واما اذا مست تلك الامتيازات فان الخراج ينقص . (بخ بخ ..)
كان البلاد المصرية بلاد إنجلترا . وفرنسا ...

﴿ مخاطبة بين مكاتب التيمس والخديو ﴾

قال المكاتب — تشرفت بمقابلة الجناب الخديو فذاكرته في أحوال مصر الحاضرة فقال لي — أولاً . انه لا يبرح مقيد اليد عن العمل حتى يرد فرمان . ثم قال أما الوزارة الحالية أي (وزارة شريف باشا) فليست برديئة بل هي مؤلفة من أحسن من لدى من الرجال الا أنه يقال أنه لا بد من فصل شريف باشا وهو أمر يسير قوله ولكن أين أجد وزارة جديدة . قال المكاتب فذكرت اسم نوبار باشا فاجاب كلا فاني وان أسفت على ما كتبت اليه بالتلغراف وان أبطلت تلك الكتابة الا اني لا أرى من الملائم ان يعود حالا . بل لا بد مراعاة لمجرد الملائمة السياسية أن يبقى الآن بعيداً . وأما رياض باشا فهو صديقي بل صديقي العزيز وقد اشتغلت معه مدة طويلة فلا مانع من رجوعه متى شاء ولكنه الآن غائب . فمن ترى غيرهما صالحاً للرئاسة . ولا ينبغي

أن ينسى أن شريف ونوبار يتناقلا منها منذ أعوام وأن الفتيان من رجالنا ليس لهم اختبار وان الاختبار ضرورى . فلو أمكن الصبر عشرة أعوام لما كان الامر كذلك . فان فينا من الفتيان ذوى الاهلية ولكن لا بد لهم من الاختبار . وأما الوزراء الاوريون فلا يصح الرجوع الى مسائلهم فان فى اعادتهم خطأ جسيما واقدا اشتغلت مدة مع وزارة (ويلس) و (دى بلنيار) وكان لى معهم علائق ودادية وقد علما انى لم أخدعهما بل سلكت مسلك الأمانة . على انهما لا ينكران انى أنذرتهم أول الامر ان المسلك الذى يرومان سلوكه يؤدى الى الخطأ وان ذلك الخطأ لا يكون الاخير فكان ذلك أمراً مفعولاً .

وبناء عليه فلا فائدة فى الوزارة الاوربية . ولكن فلتشقى فى الدول قليلا وتمهانى مدة ما . فاذا لم أنجح واذا لم تصاح الاحوال بعد بضعة أعوام ولم يكن الفلاح راضياً والبلاد ناجحة فترسل الوزراء أو ماشاءت من ذلك . أما الآن فنحن فى مقام الامتحان فلا يحسن باوربا أن تمسك علي وعلى مصر طرق النجاح .

فقال المكاتب - وعلى فرض أن يكون على جلالتم اقتراح ما فأية ادارة تختارون . فقال لا بد أن تتذكروا أولا ان يدي لا تنطلق الا بعد ورود الفرمان . أما الوزارة فينبغى أن تكون مصريه وطنية . ولا ننكر اننا فى حاجة الى الاوريين نعينهم رؤساء ادارات اذا شئت أو وكلاء نظارات اذا رمت . ولكن لانروم وزارة مختلطة مؤلفة من رجال سياسيين بل نطلب رجالا يعينونا على حكومة مصر نيابة عن المصريين ثم نروم مراقبة ومحاسبة دقيقتين ورجالا مثل « بارنج » فانه

يرى الواجبات فيقوم بها ولا ينظر الى ما وراء ذلك مع حرصه أن لا يحصل
التداخل فيما هو منوط به

ألا فانقطع أسباب المخادعة والمناظرة والانتقام ...

وما قلت الانتقام الا لا تناقسنا فرقاً بدلاً من أن نتآزر وقد
علمونا أن يشتغل كل منا في معارضة الآخر . واهتموا لا بما ينفع
البلاد أو يضرها بل بما يسر هذا أو ذاك . ولا أروم التنديد بأحد
ولكن الحوادث قد أفضت الى ذلك في الماضي . فلا بدع أن أبذل
الجهد في المستقبل

ألا فلننس ماضى فقد ارتكب الجميع خطأ وأدوا عنه الكفارات
فوجب علينا أن نعيد الأمر من أوله . ولذلك فاني أعارض أشد
المعارضة في رجوع (وياسن ودي بلنيار) كيف كانت صفتها ولا ألومها
بل أثني على حسن نيتهم ومقصدتهما ولا أجزم بأن سواهما يكون خيراً
منهما . ولكن أليس في أوربا غيرهما : ولم يقع الاختيار على الذين لم
ينجحوا سواء كان ذلك (بخطأ منهم أو من غيرهم) على أنها اذا عادا فانما
يعودان لمصلحة مصر . ولكن قلة اختبارهما للبلاد وما أعامه من سرائر
نزلاء مصر حتى أبناء أوطانهم يحملني على التأكيد بأن رجوعهما يكون
مخالفاً لمصلحة القطر المصري على خط مستقيم واني لأشكر الدول
ولكن لا بد لي من ايضاح خواطري اجتناباً للخلاف في المستقبل فاني
أكره الخداع . واذا أصرت أوربا على ذلك القصد فلا أعارض بل
أتلقى ذينك الوزيرين بالمودعة بصفة كوني صديقهما وأعينهما بصفة
كوني خديوى مصر . ولكني أقيم الحجة على رجوعهما فهو خطأ

سياسياً وأتبرأ من تبعة ما يمكن أن ينشأ عنه . اه
وفي أول أغسطس سنة ١٨٧٩ ورد تلغراف من لندره بأن السير
(لا يارد) و (المسيو افرين) سفيرى انجلترا وفرنسا في الاستانة طلبا
من الباب العالى أن يعرض فرمان تولية توفيق باشا على الدول لكي
يكون بمثابة معاهدة دولية . وانه من عزم انجلترا وفرنسا أن تضعا
قضايا فرمان المتعلقة بتحديد حقوق الباب العالى موضع البحث وان
ترفضا كل ما من شأنه أن يخالف سلطة السلطان أو يناقض المعاهدات
السالفة .

وفي ٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ ورد تلغراف من لندن ينبيء بأنه قد
كتب من الاستانة أن فؤاد بك مسافر منها الى القاهرة غدا غدا
ليسلم فرمان التثبيت الى توفيق باشا
وفي صبيحة يوم الاثنين ٢٣ شعبان سنة ١٢٩٦ الموافق ١١ أغسطس
سنة ١٨٧٩ حضر الخديو الى القاهرة ومعه وزراءؤه (ماعدا شريف
باشا الذى تخلف فى الاسكندرية لاستقبال فرمان وحامله) ليشهدوا
جميعاً تلاوة فرمان السلطانى فى سراى القلعة .

ولما وصل الخديو الى محطة القاهرة استقبل بمزيد الحفاوة
من الامراء والاعيان وصرفت المهمة الى اعداد أسباب الاحتفال فزينت
المنازل والطرق والشوارع . وفى مساء اليوم المذكور أطلقت المدافع
بالاسكندرية تبشيراً بوصول فرمان الذى قدم به على بك فؤاد كاتب
سرا الحاضرة السلطانية على الباخرة (عز الدين) مصحوباً بابراهيم باشا
(قبوكتخدا الخديو) فى الاستانة . فاستقبله رئيس النظار شريف باشا

ومحافظ ثغر الاسكندرية وغيرهما من الامراء والذوات
ثم سافر الى القاهرة فاستقبله في محطاتها ضابط المحروسة وتشريفاتى
خديوى وشاكر باشا وراشد حسنى باشا ويوسف شهدي باشا واسماعيل
يسرى باشا وسامى باشا وغيرهم من الامراء
ولما وصل القطار أطلقت المدافع ايذاناً بوصول الفرمان . وكان
بمعية حامله ٢٤ تابعاً من الضباط والخدم . فساروا جميعاً الى قصر النزهة
المعد لنزولهم .

وفي الساعة الثانية عشرة من صباح يوم الخميس ٢٦ شعبان
سنة ١٢٩٦ الموافق ١٤ اغسطس سنة ١٨٧٩ انتظم موكب الفرمان
وتواردت وفود المهنتين أفواجا وكانت الجنود منتشرة فى الطريق من
قصر النزهة بشبرا الى سراى الخديو بالقلعة .

وفي الساعة الأولى بعد الظهر ظهر الخديو وكان معه فى العربة رئيس
النظار وخيرى باشا وطلعت باشا فصعدت الموسيقى بألحانها ونادى
الجنود (أفند مز جوق يشا) . وفى الساعة الواحدة والدقيقة خمسة
واربعين سلمت الموسيقى وأطلقت المدافع تبشيراً بقدوم الفرمان يحمله
على بك فؤاد وكان بجانبه فى العربة على باشا صادق محافظ الاسكندرية .
فاستقبله النظار حتى دخل القاعة فلاقاه فيها الخديو واستلم منه الفرمان
وقبله . ثم لبس طلعت باشا كركا وتناول الفرمان فصعد به على كرسى
وتلاه وكان جميع من حضر وقوفاً على الاقدام . ولما فرغ من تلاوته
دخل الخديو قاعة الاستراحة وتبعه على بك فؤاد والأمرء والنظار
ثم انتقل الى محل التشريفات فتوارد عليه المهنتون وفى مقدمتهم قناصل

الدول والعلماء ورؤساء الأديان وأمراء العسكرية والملكية والمأمورون
ثم تلامذة المكاتب والمدارس وأعضاء مجلس النواب وعمد الأقاليم
والتجار والاعيان

وفي الساعة الرابعة قام الخديو وتبعه النظار فصدحت الموسيقى
بالأنغام المألوفة وأطلقت المدافع تعظيماً له واجلالاً

صورة الفرمان على مقتضى الترجمة الرسمية

فرمان توفيق باشا المعظم

الدستور الأكرم والجناب المعظم الخديوى الانخم المحترم نظام
العالم وناظم منازم الأمم مدير أمور الجمهور بالفكر الثاقب . متمم مهام
الأنام بالرأي الصائب . ممد بنیان الدولة والاقبال . مشيد أركان السعادة
والأجلال . مرتب مراتب الخلافة الكبرى ومكمل ناموس السلطنة
العظمى . المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى . خديو مصر الخائز
لرتبة الصدارة الجليلة فعلاً . الحامل لنيشاننا الهمايوى المرصع العثماني
ولنيشاننا المرصع المجيدي . وزيرى سمير المعالى توفيق باشا أدام الله تعالى
إجلاله . وضاعف بالتأييد إقتداره وإقباله .

انه لدى وصول توقيعنا الهمايوى الرفيع يكون معلوماً لكم انه بناء
على انفصال اسماعيل باشا خديو مصر فى اليوم السادس من شهر رجب
سنة ١٢٩٦ . وحسن خدمتكم وصادقتكم واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ولمنافع
دولتنا العلية ولما هو معلوم لدينا من أن لكم وقوفاً ومعلومات تامة فى
خصوص الأحوال المصرية وأنكم كفيؤ لتسوية بعض الأحوال الغير

المرضية التي ظهرت بمصر منذ مدة واصلاحها — وجهنا الى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المعلومة مع الأراضى المنضمة اليها المعطاة الى ادارة مصر توفيقاً للقاعدة المتخذة بالفرمان العالى الصادر فى تاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٠ المتضمن توجيه الخديوية المصرية الى أكبر الأولاد . وحيث أنكم أكبر أولاد الباشا المشار اليه قد وجهت الى عهدتكم الخديوية المصرية .

ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة أهاليها وسكانها ورفاهيتهم هى من المواد المهمة لدينا ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا . وقد ظهر أن بعض أحكام الفرمان العلى الشأن المبنى على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين فيه الامتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قديماً نشأت عنها الأحوال المشككة الحاضرة المعلومة فلذلك صار تثبيت المواد التى لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات وتأكيدها . وصار تبديل المواد المقتضى تبديلها وتعديلها واصلاحها فما تقرر اجراؤه الآن هو المواد الآتية وهى : —

ان واردات الخطة المذكورة يكون تحصيلها واستيفائها باسمنا الشاهانى . وحيث أن أهالى مصر أيضاً من تبعه دولتنا العلية والخديوية المصرية ملزومة بادارة عموم المملكة الملكية والعديلية بشرط أن لا يقع فى حقهم أذى ظلم ولا تعدى فى وقت من الاوقات .

نخديو مصر يكون مأذوناً بوضع النظمات اللازمة للداخلية المتعلقة بها وتأسيسها بصورة عادلة . وأيضاً يكون خديو مصر مأذوناً

بمعقد وتجديد المشارطات مع مأموري الدول الأجنبية في خصوص
الجمرك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لأجل ترقى الحرف
والصنائع والتجارة واتساعها . ولأجل تسوية المعاملات السائرة التي
بين الحكومة والاجانب أو الاهالى والاجانب مع أمور ضابطة
الاجانب بشرط عدم وقوع خلل في معاهدات دولتنا العلية السياسية
وفي حقوق متبوعية مصر اليها . وانما قبل اعلان الخديوية المشارطات
التي تعقد مع الاجانب بهذه الصورة يصير تقديمها الى بابنا العالى .

وأيضاً يكون حائزاً للتصرفات الكاملة في أمور المالية لكنه
لا يكون مأذوناً بمعقد استقراض من الآن فصاعداً بوجه من الوجوه .
وانما يكون مأذوناً بمعقد استقراض بالاتفاق مع المدائنين الحاضرين
أو وكلائهم الذين يتعينون رسمياً . وهذا الاستقراض يكون منحصرأ
في تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصاً بها .

وحيث أن الامتيازات التي أعطيت لمصر هي جزء من حقوق
دولتنا العلية الطبيعية التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها لايحوز
لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك
قطعة أرض من الأراضى المصرية الى الغير مطلقاً .

ويلزم تأدية مبلغ ٧٥٠.٠٠٠ ليره عثمانية الذي هو الويركو المقرر
دفعه في كل سنة في أوانه وكذلك جميع النقود التي تضرب في مصر
تكون باسمنا الشاهانى

ولا يحوز جمع عساكر زيادة عن ١٨.٠٠٠ لأن هذا العدد كافٍ
لحفظ أمنية إيالة مصر الداخلية في وقت الصلح . وانما حيث أن قوة

مصر البرية والبحرية مرتبة من أجل دولتنا العلية . يجوز أن يزداد مقدار
العساكر بالصورة التي تستتب فيها حالة كون دولتنا العلية محاربة .
وتكون رايات العساكر البرية والبحرية والعلامات المميزة لرتب
ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم .
ويباح لخديو مصر أن يعطى الضباط البرية والبحرية لغاية رتبة
أميرالاي والملكية الى الرتبة الثانية . ولا يرخص لخديو مصر أن
ينشئ سفناً مدرعة الا بعد الاذن وحصول رخصة صريحة قطعية اليه
من دولتنا العلية .

ومن الزوم وقاية كافة الشروط السالفة الذكر واجتناب وقوع
حركة تخالفها . وحيث صدرت ارادتنا السنية باجراء المواد السابق
ذكرها قد أصدرنا أمرنا الجليل القدر الموشح أعلاه بخطنا الهمايوني
وهو مرسل صحبة افتخار الأعلى والاعاظم ومختار الاكابر والافاخم
على فؤاد بك باشكاتب الماين الهمايوني ومن أعاظم رجال دولتنا العلية
الحائز والحامل للنياشين العثمانية والمجيدية ذات الشأن .

حرر في تاسع عشر شهر شعبان المعظم سنة ١٢٩٦ من هجرة
صاحب العز والشرف . اهـ

وفي عشية يوم الاحد غاية شعبان سنة ١٢٩٦ و ١٧ أغسطس
سنة ١٨٧٩ عاد على بك فؤاد الى الاسكندرية على قطار خصوصي
ونزل في السراي المعدة له وفي الساعة الخامسة أطلقت المدافع ايذاناً بسفره .

(استعفاء وزارة شريف باشا)

بعد أن استقرت وزارة شريف باشا في الاحكام شرعت في توجيه عنايتها الى تسوية الدين السائر وغيره على وجه يضمن للدائنين حقوقهم ويحفظ للحكومة مصلحتها فوالت انعقاد جلساتها لهذه الغاية . وقد تقرر في احدى جلساتها رفع مشروع تأسيس حكومة دستورية شورية الى الخديو تنفيذاً لامره الصادر في ١٤ رجب سنة ١٢٩٦ كما تقرر انه اذا أبى الخديو عليهم تنفيذ ذلك المشروع استعفوا من مناصبهم جميعاً على أن لا يقبل أحد منهم الانتظام في وزارة أخرى تفضل الحكومة المطلقة على الحكومة الدستورية . ولما رفع المشروع المذكور الى الخديو رفض قبوله متعللاً بعدم موافقة قنصلي إنجلترا وفرنسا فاستعفت الوزارة وقبل استعفائها .

ثم تشكلت الوزارة الجديدة على الوجه الآتي :-

ذو الفقار باشا — للحقانية والداخلية

مصطفى فهمى باشا — للخارجية

عثمان رفقى باشا — للجهادية

حيدر باشا — المالية

على ابراهيم باشا — للمعارف

محمد مرعشلى باشا — للاوقاف

محمود سامى باشا — للأشغال

امارئاسة هذه الوزارة فكانت للخديوي ولقد كان فراغ نظارة الداخلية على اهميتها موجبا للظنون المختلفة والآراء المتنوعة ثم صدر امر الخديو تلغرافياً الى رياض باشا بأن يعود الى القطر المصرى على أول باخرة ترد اليه . فكثرت تحدث الناس فى هذا الامر وذهب أكثرهم الى ان رياض باشا سيولى نظارة الداخلية وان الخديو سيكره عما قريب على استقضاء نوبار باشا ليوليه رئاسة الوزارة .

الفصل الثالث

(فى وزارة رياض باشا)

فى ١٧ رمضان سنة ١٢٩٦ . هـ و ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وصل رياض باشا الى الاسكندرية ومنها الى القاهرة على قطار الاكسبرس واستقبله فى المحطة مأمور الضبطية ومأمور التشرىفات الثانى ثم توجه لمقابلة الخديو توأ . وفى ٥ شوال سنة ١٢٩٦ و ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ صدر أمر الخديو الى رياض باشا بتشكيل وزارة جديدة بعد أن قدم الوزراء استعفائهم وهذا معرب الرقيم الذى أرسل اليه فى شأن ذلك .
(صورة أمر الخديو الى رياض باشا بتشكيل الوزارة)

عزيزى رياض باشا

لم أقصد بترؤسى على مجلس النظر أن أعيد السطوة الشخصية وانما راعيت فى ذلك ضرورة الحال وملت مع الرغبة فى تقريب علائقى باعضاء الوزارة فلم يكن فى خاطرى عزم نهائى خصوصاً فيما

يغير المبدأ الذى اتخذته يوم ولايتى وهو (ان أحكم مع مجلس الوزراء)
فهذا هو المبدأ الذى يرتفع الى الامر الصادر فى ٢٨ أغسطس فلا يتعلق
بان لا يكون مرعى الاجراء على الدوام فانك تعلم عواطفى المنجذبة
الى هذا الامر ولا تجهل أفكار الاستقامة والنجاح والنظام والاقتصاد
التي أروم أن أراها منتشرة فى ادارات البلاد .

وفى علمى انك توافق على هذه العواطف والافكار وانك عازم
على أن تصرف همتك بجملتها الى اجرائها . ولست أجهل عظم
اخلاصك للبلاد وادارتها وانك تروم أن تبذل الجهود فى سبيل
المحافظة على استقلالها . ولذلك فاني مع ذلك وحسن اليقين أكلفك
بتشكيل وزارة جديدة واجعل بين يديك رئاسة مجلس النظار حافظاً
لنفسى حق الحضور فى اجتماعاته واني أتولى رئاسته كل ما مست
الحاجة الى ذلك . واني على يقين من انك ستعتنى ايما اعتناء بانتقاء
رفقائك الوزراء الذين سترفع لى اسماءهم لاصدق على توظيفهم . وبعد
أن تتألف الوزارة تأخذ فى الاشغال على وفاق القضايا الواردة فى الامر
الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ فانه لا يزال مرعى الاجراء فى
جميع أحكامه التي لم يغيرها أمرنا هذا .

ثم ان المحافظين والمديرين ومأمورى الضبطية ووكلاء النظارات
وكتبة اسرارها ومفتشي المديرية ومديرى الادارات المهمة — جميع
هؤلاء يجب ان يكون نصيبهم أو عزلهم بعد المفاوضة فيه بمجلس النظار
وتعلق إرادتى .

وأما سائر الموظفين فيعينون أو يعزلون بأمر يصدر رأساً من
النظارة التي هم تابعون لها .

ولا يخفى عليك يا عزيزي رياض باشا اني في شغل شاغل من
المسائل المهمة ولا أري من حاجة الى أن أذكرك في جملة تلك المسائل
باهمية تقرير ميزانية الدخل والخرج السنوية على الوجه النظامي .
وبالترتيب النهائي لأموال التحصيل الشديد العلاقة باحوال الميزانية
وتنظيم أحوال المالية المتأخرة الشاملة لجميع المصالح المستوجبة لمطلق
اهتمامنا المحتاجة لمعظم عنايتنا .

وفي عامي اني استطيع الاعتماد عليك في حل هذه المسائل وماشا كلها
من المهمات وانك بالنظر الى حسن اختبارك وحبك الوطني لا تهمل
شيئاً مما يعود على احوال البلاد بالرفاهية وبالاصلاح الحقيقي الذي نتمناه
جميعاً . والذي يجب على كل منا ان يبذل جهده في تمهيد سبيله . واقبل
يا عزيزي رياض باشا عواطف مودتي الاكيدة . اهـ

(التوقيع) محمد توفيق

صدر من سراي عابدين في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ .

فرقع رياض باشا الى الخديو الكتاب الآتي تعريبه : —
مولاي

لقد تنازلتم الى تكليفي بتشكيل وزارة جديدة فشكرت لجنابكم
السامي ما اعزتموني أياه من الثقة التي اعلم مقدارها وما اختلج في خاطر
سموكم من عاطفة الاعتماد على اخلاصي للوطن وادارته . وغاية ما اتمنى
هو تحقيق العواطف الكريمة التي اوضحها مولاي في هذه الفرصة

وجل ما ابتغى هو ان اساعد بما يصل اليه امكانى مع مؤازرة رفقاء لهم
مثل هذه المقاصد لأ نفاذ وسائل التقدم ووسائل النجاح التى اتخذها
مولاي اساساً لحكومته وعدها احسن وسيلة لأ صلاح احوال القطر
المصرى . وقد جعلت هذا الفكر محور اهتمامى باجراء ما انتدبت اليه
وبناء عليه ارفع لحضرتكم السنية التوجيهات الآتية لتشكيل الوزارة
الجديدة وهى : —

عثمان باشا رفيق	لوزارة الجهادية والبحرية
مصطفى باشا فهمى	للخارجية
على باشا مبارك	للاشغال العمومية
نخري باشا	للحقانية
على باشا ابراهيم	للمعارف العمومية
محمود باشا سامى	للاوقاف

فاذا حلت هذه التسميات لدى مولاي محل القبول التمت اصدار
أمره بذلك مع توليتى نظارة الداخلية . ونظارة المالية بالنيابة كما تفضل
بتوليتى رئاسة مجلس النظار . وانى اتشرف مع الأحرار التام بأن اكون
خادم سموكم الامين . وتابع دولتكم الخاضع . التوقيع . رياض
وقد بعث مصطفى باشا فهمى ناظر الخارجية الى قناصل الدول برقيم
هذا تعريبه : —

ان سيدى الخديو المعظم قد أراد أن يجعل البلاد ادارة ملائمة
لأمانيتها الشرعية وأن يقوم بما تعهد به علناً حال جلوسه المأموس . فولى
سعادة رياض باشا رئاسة مجلس النظار ووزارة الداخلية واستنابه فى نظارة

المالية . وقد أظهر الخديو المعظم ثقته بسعادة الباشا المشار اليه في رقيم أرسله اليه في ٢١ الشهر . وهو الذي أتشرف بان أقدم لحضرتكم نسخة منه في طي هذا .

ثم اخبر حضرتكم بانى ما برحت حافظاً في الهيئة الجديدة نظارة الخارجية . مستعداً للأستمرار على ما جعلت بينى وبين حضرتكم من العلائق . مؤملاً انكم تحفظون لى في المستقبل ما اظهرتم في الماضي من المودة والانعطاف . راجياً أن تقبلوا تأكيدات احترامى الفائق لحضرتكم
الامضاء : مصطفى فهمى

(الباب الخامس) الفصل الاول

(فى تسوية مسألة الدين المصرى والمالية)

وفى يوم الخميس ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ م . الموافق ١٨ رمضان سنة ١٢٩٦ هـ . أصدر الخديو أمراً بأعادة تعيين المستر بارنج . والمسيو دى بلنيار . بصفة مفتشين وهذه صورته : —

نحن خديو مصر

بناء على أن الحكومة المصرية قد رضيت بأعادة المحاسبة العمومية على الايراد والمصروف كما تقرر فى الأمر الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وذلك بتقرير صدر من نظارة خارجيتها بتاريخ ٣١ مارس سنة .

١٨٧٩ . وبناء على أن الحكومة الإنجليزية قد عرضت لنا المستر بارنج بدلاً من المستر رومين وأن الحكومة الفرنسية قدمت لنا الميسودى بلنيار عوضاً عن البارون دى مالارى

نأمر

أولاً — أن المحاسبة العمومية على الدخل والخرج قد أعيدت على مثل ما تقررت فى الأمر الخديو الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦
ثانياً — أن المستر بارنج عين محاسباً عمومياً لقلم الإيرادات
ثالثاً — أن الميسودى بلنيار عين محاسباً عمومياً لقلم المحاسبة وإدارة الدين العمومى .

رابعاً — أن وزير خارجيتنا ووزير مالىتنا مكلفان أن ينفذ كل منهما ما يتعلق به من أمرنا هذا .

كتب فى سراى الاسماعيلية بالحروسة فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩
(التوقيع) محمد توفيق

(الامضاء) ناظر الخارجية (الامضاء) ناظر المالية

مصطفى فهمى حيدر

ولماعتين رياض باشا رئيساً لمجلس النظار أصدر اليهما اعلانات على صورة ترجمة الخطاب الصادر من الخديو اسماعيل للمستر ولسن حين كان نائب رئيس لجنة التفتيش السابقة باستحسان التقرير المقدم من تلك اللجنة . واعلانات أخرى على صورة ترجمة الامر السابق صدوره بتعيين وزارة نوبار باشا فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وكان

المقصود من هذه الاعلانات تثبيت العمل على مقتضى الخطاب والأمر
المشار اليهما. وقد رفعت الوزارة الى الخديو لائحة منطوية على بيان
تدير جديد لتسوية مشكلة الدين السائر الآتى بيانه :-

المطلوب	جنيهاً انجليزية
دين السند يكاتو الكبير	٤٦٥٠٠٠٠٠٠
دين جرافت وياونات	١٦٠٠٠٠٠٠٠
معاشات فى جملتها جانب من راتب الخديو	١٦١٠٠٠٠٠٠
خلاصات صادرة للاجانب الى أول أغسطس	٣٦٠٠٠٠٠٠٠
خلاصات صادرة للاجانب فى آخر أكتوبر	٣٠٠٠٠٠٠٠٠
ديون للاجانب بغير خلاصات	٤٠٠٠٠٠٠٠٠
ديون للاهالى	٤٠٠٠٠٠٠٠٠
للدوائر والخزينة الخصوصية وبعض الادارات	١٦٨٠٠٠٠٠٠٠
	<u>١٢٦٥٠٠٠٠٠٠٠</u>
الذى كان معداً للوفاء	
أوراق من الموحّد مرهونة	٦٦٦٠٠٠٠٠٠٠٠
أسهم خليج السويس	٨٠٠٠٠٠٠٠٠
ثمن مياه الاسكندرية	٣٠٠٠٠٠٠٠٠
بقية سلفة رواتب	٣٦٢٠٠٠٠٠٠٠
	<u>١٠٦٩٠٠٠٠٠٠٠</u>

فاذا حسبنا صافى اوراق الموحّد المرهونة بحساب ٥٠٪ المائة اى
٣٦٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهاً كانت جملة المعد للوفاء ٧٦٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيهاً فيكون مقدار

النقص عن المطلوب ٤٩٠٠٠٠٠٠ جنيه. ولا خفاء أن وكلاء خزينة الدين العمومي اقاموا الحجة على جميع احكام الامر الصادر في ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩ بدعوى انها مجحفة بالحقوق المقررة في الاوامر الصادرة في ٧٢ من شهر مايو و ١٨ من شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦ ورفعوا الامر الى المجلس المختلط الابتدائي في المحروسة واقاموا الدعوة على ناظر المالية . ثم عرضت العطلة المجلسية وبقى الامر معلقاً بالمجلس الى ان ذني وقت عوده الى الانتظام وقرب أجل الكوبون المستحق في أول نوفمبر .

فرفعوا الى رياض باشا تقريراً في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٧٩ يطلبون فيه الغاء الأمر المومي اليه بصورة رسمية والا تعين عليهم متابعة الدعوى في المجلس .

فأجابهم رياض باشا بانه قد بسط هذه المسألة لمجلس النظار وأنه مرسل اليهم بنسخة من المنشور الصادر من نظارة الخارجية الى وكلاء الدول في ١٤ يونيو سنة ١٨٧٩ مبيناً أن الحكومة المصرية قد عرضت ذلك الأمر لموافقة الدول انقياداً لارادتها فصار انفاذه موقوفاً بالفعل الى أن ترد تلك الموافقة . وانه بناء على ذلك أجاز له المجلس أن يصرح لهم بأن هذه الأحوال يجعل الأمر الصادر في ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ عديم الفاعلية .

وقد تأخر قدوم المفتشين الأوربيين بعد صدور الأمر الخديوي بتعيينهما . فرأت الحكومة أن ذلك يمنع من اجراء التدابير الاصلاحية مع شدة الحاجة اليها وخشيت أن يطول هذا التأخير فتزداد به الأحوال ارتباكاً واختلالاً . فخبرت المفتشين في تعيين من يقوم مقامهما مدة

غيابهما فأجابها الى ذلك . وبناء على تلك الاجابة تقرر في مجلس النظار تعيين الميسو بلين دى بوغاس والميسو كلوبين نائبين عن المفتشين الى أن يحضرا ورفع ذلك التقرير الى الخديو فأثبتته وتولى النائبان المسمى اليهما وظيفة المراقبة . وقد اهتم النظار بتعيين حدود المفتشين وانعقد مجلسهم لذلك غير مرة حتي بعث على الظنون المختلفة . وحتى زعم بعض الناس أن ذلك الأمر كاد أن يوقع اخلاف بين الوزراء . ثم تم تعيين تلك الحدود على وفاق اللائحة التي عرضها القنصل الانجليزي والقنصل الفرنسي بأمر حكومتيهما وصار معلوما أن المفتشين يكونان بمنزلة وزيرين من حيث المقام ونفوذ الكلمة لامن حيث المرتب فان المعين لكل منهما كان ثلاثة أضعاف المرتب للوزير ان لم يكن أكثر من ذلك . ثم انهما يحضرا في مجلس النظار ويفاوضان في جميع المسائل ويكون لهما رأى شورى غير معدود ويخاطبان الادارات مباشرة (أى من غير أن يتوسلا الى ذلك بالوزارات) ويتعين على من يخاطبانه أن يجيبهما عما يسألان غير متردد ولا متأخر . واذا عنّ لهما عزل موظف كائنا من كان حق لهما أن يطلبوا ذلك من الحكومة . وعلى ناظر المالية أن يقدم لهما في كل اسبوع لائحة عن الدخل والخرج وكذلك سائر رؤساء الادارات يقدمون لوائحه في كل شهر . وان المفتشين لا يعزلان الا بأمر حكومتيهما . وانهما يقدمان برنامج ادارتهما . وعلى الحكومة أن تصرف لهما الرواتب وجميع ما ينفقان في كل شهر . وقد كتب قنصلا فرنسا وانجلترا الى حكومتيهما بشأن ذلك .

ثم صدر أمر خديوى ببيان حدود المفتشين العموميين وهذا تعريبه :—

نحن خديو مصر

بناء على أمرنا الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ واعتباراً لكوننا قد اتفقنا مع حكومتى فرنسا وإنجلترا على أن تكون حدود المفتشين العموميين مقررّة على الوجه الآتي .. وأخذاً بمشورة مجلس وزرائنا نأمر : —

أولاً — ان المفتشين العموميين يكون لهما فى الأمور المالية حق المراقبة غير المحدودة على جميع المصالح العمومية وفى جملتها الادارة المخصصة للدخل بشىء معين بحكم الاوامر الخديوية أو بمقتضى الموائيق .

فالوزراء والمأمورون من أى رتبة كانوا مكلفون بتقديم ما يطلب منهم المفتشان أو وكلاؤهما من الافادات والمطالعات .
ووزير المالية مكلف بأن يقدم لهما فى كل أسبوع كشفاً مفصلاً عن دخل الوزارة وخرجها . وكل ادارة مكلفة بأن تقدم فى كل شهر كشفاً مشتملاً على بيان دخلها ونفقاتها .

ثانياً — ان المفتشين العموميين يتقاسمان النظر فى المصالح العمومية التى يكون من شأنهما مراقبتها والاشراف عليها بمقتضى الحقوق المثبتة لهما فى أمرنا هذا .

ثالثاً — حيث أن حكومتى فرنسا وإنجلترا قد رضيتا بأن المفتشين العموميين لا يتدخلان فى الوقت الحاضر فى ادارة المصالح الادارية والمالية فالمفتشان الموما اليهما يقتصران الآن أن يقدما الينا أو الى

وزرائنا ما تهديهما اليه مراقبتهما من الملاحظات . وكذلك، يشعران .
وكلاء خزينة الدين بالأموال التي تهم أرباب الديون المنظمة .
ويحق لهما أيضاً أن يجتمعا على صورة مجلسية مع وكلاء خزينة
الدين لبحثوا جميعاً في المسائل التي يرى المفتشان أو الوكلاء الموما اليهم
لزوماً للمفاوضة فيها على الصورة المذكورة .

رابعاً — يكون للمفتشين العموميين مقام ويحضران في مجلس
الوزراء برأى شوري .

خامساً — في آخر كل سنة أو في أقرب من ذلك اذا مست الحاجة
يبسط المفتشان العموميان حساب أعمالهما في لوائح تنشر بعنايتهما وتدرج
في صحيفة المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية) .

سادساً — ان المفتشين العموميين لا يعزلان من وظيفتهما الا
بموافقة حكومتيهما . ولهما أن ينصبا ويعزلا المأمورين والمستخدمين
في ادارة التفتيش وأن يعينا لهم الرواتب .

سابعاً — ان برنامج التفتيش ينظمه المفتشان ويصدق عليه
مجلس النظار . وأن مقدار النفقات يعطى لهما في كل شهر على حسب
الشروط المقررة في الأمر الصادر في ١٢ مايو سنة ١٨٧٨ لصرف
رواتب المستخدمين .

ثامناً — ان كلا من وزرائنا مكلف بانفاذ ما يتعلق به من أمرنا هذا

كتب في سراي عابدين في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ التوقيع

محمد توفيق

(الامضاء) رئيس مجلس النظار

رياض

وهذا تعريب ما كتبه السير ادوارد مالت والمسيو مونج قنصلا
البحر اوفرنسا الجنرالان الى مصطفى باشافهمى ناظر الخارجية فيما يتعلق
بمعنى البند الثالث من الامر الصادر بشأن حدود المفتشين .

حضرة الوزير

دفعاً للالتباس الذى يمكن وقوعه فى معنى البند الثالث من لائحة
الامر المتعلق بحدود المفتشين العمومية . قد رخص لنا ان نصرح بالنيابة
عن حكومتينا بان فقرة (فى الوقت الحاضر) وكلمة (الآن) لم تردا فيه
الا لتقدير أماكن الرجوع الى المقاصد المثبتة بالامر الصادر فى ١٨ نوفمبر
سنة ١٨٧٦ متعلقاً بحدود المفتشين العموميين

وتفضلوا يا حضرة الوزير بقبول تأكيد احترامنا الفائق

(الامضاء)

ادوارد مالت — مونج

وفى تلك المدة أصدرت نظارة المالية اعلاناً تدعوا به ارباب الدين
السائر من أية فئة كانوا أن يقدموا اليها مطالبهم فى خلال ١٥ يوماً ان
كانوا فى الأقطار المصرية . وفى خلال ٣٠ يوماً ان كانوا فى غيرها .
وأما الذين قدموا ذلك البيان الى ديوان التفتيش السالف بناء على الاعلان
الذى نشره ذلك الديوان فى ٢٩ مايو سنة ١٨٧٨ فليس عليهم الا ان
يشعروا المالية بذلك مبينين فى اشعارهم تاريخ تقديمهم ذلك الحساب مع
صافي المطلوب .

وهذا بيان الدين السائر بالتفصيل الى آخر سنة ١٨٧٩ بما فيه المبالغ

التي دفعت لخراج الاستانة . ودين السند يكاتو وغيرهما وهو البيان الذي يتضح منه ان الدين السائر يبلغ ٨٧٤ر٠٦٠ر١٢ر جنيتها دفع منه نحو ٥٠٠٠ر٠٠٠ فيكون الباقي ٨٧٤ر٠٦٠ر٧ر جنيتها انجليزيا وهذا يئانه: —

جنيته مصرى	جنيته مصرى
٩٦٢ر٥٣٤ رواتب البيت الخديوى	٣٧٧ر٧٥٢ خلاصات
٨٣ر٦٦٥ معينات	١٦٧ر٠٣٧ فوائدها
٤٢ر٥٢٩ اجور	١٩٥ر٧٤٣ قضايا
٢٦٠ر٢٣٢ متنوعة	٦٥ر٢٩٧ تققاتها
٥ر٧٨٧ رشيد	٧.٧٩٦.٥٨٢ مطلوبات
٠٠ر١٩٧ العريش	٢٧ر٧٧٤ تنظيفات
٥ر٤٦٢ بورت سعيد	١٧٣ر٨٤٣ قبو كاتخذانية الاستانة
٥٩ر٨٦٣ ضبطية مصر	(هذه الاقلام منوطة بنظارة المالية)

جنيته مصرى	جنيته مصرى
٢ر٦٠٧ بلديه رشيد	٧٢٧ر٠٧٥ نظارة الجهادية
٢ر٤٢٧ » مصر	٠٢٨ر٦٣٦ البحرية
٧ر٥٤٩ الجمارك	٤٦ر١٥٧ نظارة الاشغال
٣ر٢١١ الحواصل	٢٠ر٢٦٢ » المعارف
٢ر٥٣٢ الشون	٧٦ر١٦٥ مديرية المنوفية
٣٦٢ر٦٧٣ الوزنائة	١٢٨ر٩٥٠ » الغربية
٠٠ر٩٢٩ محكمة مصر	٢٥ر٢٥٥ » الدقهلية
٠٠ر٣٦٧ الضربخانة	١٨ر٨٧٩ » القليوبية
٤ر١٧٢ المطرية	٣٧ر٤٨٨ » الشرقية
٠٠ر٨١٧ السمك	٣٣ر٨٤١ » البحيرة
١ر١٨٥ السدود	٦٣ر٣٣٣ » الفيوم
٢ر٢٩٠ المحمودية	١٥ر٥٦٦ » بنى سويف

جنيه مصرى تابع ما قبله	جنيه مصرى
٢٦ر٤٤١ مديرية المنيا	٩ر٢٢٩ الانجرارية
٢٩ر٧٨٧ » أسيوط	٨ر٦٤٣ الموانى والفنارات
٢٤ر٠٠١ » جرجا	١٤ر٢٦٧ وابورات البوستة
٢٩ر٢٧١ » قنا	٢ر٨٣١ الملاحات
١٠ر٤١٠ » اسنا	١٢ر٠٦٠ر٨٧٤ المجموع
٦٩ر٥٢٢ محافظة الاسكندرية	
٤ر١١١ » دمياط	
٤ر٨٢٩ » السويس	

وفى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أرسل ناظر الخارجية المصرية الى قناصل
الدول المنشور الآتي : —

حضرة القنصل الجنرال

بعد المنشورين اللذين تشرفت الوزارة بتقديمهما اليكم فى ٢ يوليو
٢٠ سبتمبر من هذه السنة فى شأن سلفة روتشلد أسارع فى تقديم
نسخة من الامر الصادر من الجنب الخديوى بتاريخ أمس بعد الاتفاق
على ذلك بين الدول وحكومته ولا شك أنكم يا حضرة القنصل الجنرال
تلاحظون أن التغيير الذى حدث فى آخر صورة من تحرير الامر الموما
اليه منحصر فى إضافة بند رابع وفى كلمة « بالحصر » فى أول فقرة من
البند الثالث . وكذلك أرى أنه لا بد من استلفات نظر جنابكم يا حضرة
القنصل الجنرال الى أنه لا يزال معلوما أن الخدم وأرباب المعاشات
الذين لهم على الحكومة متأخرات هم فئة من أرباب الدين السائر يعاملون
بحسب الاحكام التى قررها ديوان التفتيش .

وتفضلوا يا حضرة الوكيل والقنصل الجنرال بقبول علام احترامى
الفائق وزير الخارجية مصطفى فهمى
وهذا تعريب الامر المتعلق بمنع الحجز عن الاملاك الموهوبة
نحن خديو مصر

بناء على أنه قد أبرم فى ٣١ اكتوبر سنة ١٨٧٨ سلفة مقدارها
٨٥٠٠٠٠٠ ر. جنيه باسم الحكومة بعناية الخواجات روتشلد وأولادهم
فى لوندرة والخواجات روتشلد اخوان فى باريس . وبناء على أنه ينبغى
تعميم حكم الامر الصادر فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ والموافقة على نية
الفريقين المتوافقين أخذ الاحتياط اللازم لحفظ الاملاك الموهوبة من
عائلتنا مخصصة على الوجه الحرى بضمانة هذه السلفة.
وأخذا بمشورة مجلس نظارنا
نأمر

ان الاملاك الموهوبة من عائلتنا تكون الى أن يتم استهلاك
السلفة الروتشلدية ممتنعة لا يمكن التصرف فيها الا لوكلاء ادارتها على
الشروط المبرمة أوالتي ستبرم بين الحكومة وبيت روتشلد .
ثانياً — بعد استهلاك الديون المسترهن لها من قبل رهنية بيت
روتشلد المبرمة فى ٢ و ٣ فبراير الماضى تكون هذه الاملاك خالصة
من كل نزاع وكل قضية وكل حق من أى نوع كان ما خلا الحقوق
المقررة للمكتتبين بالسلفة لتكون مخصصة على الوجه الحصرى بضمانة
فائدة السلفة المذكورة واستهلاكها .
ثالثاً — لتأكيد أن القدر الباقى من السلفة الروتشلدية يصرف

بجملته (وعلى وجه التخصيص) فى تسوية الدين السائر المصرى
فالحكومة المصرية تتنازل من الآن لخزينة الدين العمومى عن كل
حقوقها المتعلقة بالمقادير الباقية من تلك السلفة على الشروط المبرمة بينها
وبين بيت روتشلد . وبناء على ذلك ينبغى لبيت روتشلد أن يقبلوا ما
تعطى لهم تلك الخزينة من الوصولات فى مقابلة ما يؤدون اليها من
المال وفاء لميثاقهم . وأما خزينة الدين فتحفظ تلك المقادير امانة لى لا
تصرف الا على حسب ما تشير اليه لجنة التصفية التى ستشكل باتفاق
دولى . فان لم تشكل هذه اللجنة فينبغى لهم أن يأخذوا فى هذا الأمر
بتعاماتنا المبينة على موافقة الدول .

رابعاً — ان حقوق الدائنين المسترهنيين من قبل ٢ و ٣ فبراير أى
من قبل رهنية روتشلد تكون محفوظة مرعية .

خامساً — ان وزير مالىتنا مكلف بانفاذ أمرنا هذا .

كتب فى سراى عابدين فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٨ التوقيع محمدتوفيق

الامضاء رئيس مجلس النظار وناظر المالية

رياض

وفى أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٠ دفع بيت روتشلد الى بنك
لوندرد مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه ليكون تحت طلب صندوق الدين لوفاء
الدين السائر .

وفى ١١ يناير سنة ١٨٨٠ قرر مجلس النظار تشكيل لجنة خاصة
بالنظر فى مبادئ أعمال التصفية . ومرجع هذه اللجنة ينحصر فى ناظر
المالية وكاتب الأسرار الثانى فى النظارة المشار اليها . ولما قدم المفتشان

العموميان الى مصر نظماً لأئحة لتسوية الدين المنظم هذا ملخصها : —
بعد أن تفاوض المفتشان في أشغالهما مع نظارة المالية فيما يختص
بتنظيم لأئحة مختصرة على تسوية الديون المنظمة فأنها المهمة المقدمة في
العناية بها . وأظهرا ان الناس مشغلة بمسائل المالية المصرية في مدة
الاربع سنوات الاخيرة . وتكلما في صعوبة معرفة حقيقة الأيراد في
البلاد المصرية وصعوبة سير الحكومة في طرق لا تؤدي الى الإصلاح
ناسبين ذلك الى عدم الثقة بالحكومة السالفة لما كانت ترتكبه من
سوء الادارة . ثم قالوا ان الظروف الحاضرة تقرب اليهما الوصول
الى حل مشاكلنا العسيرة حلاً نهائياً لما يعتقدان من حسن مقاصد
الخديو وعلو همته وطيب سريرته . وانه من الواجب اتخاذ الوسائل
الاقتصادية مراعاة لمصلحة الاهالى وأرباب الدين معا واستبدال
الاستبداد في التحصيل بأحكام عادلة وطريق مستقيم ليعلم الاهالى ما
يجب عليهم من الرسوم قدراً وميقاتاً بحيث يكون كل واحد منهم
عالماً بما للحكومة عليه وفي أي وقت تطلبه ليستعد لدفعه ويأمن غائلة
التحصيل القديم التي كانت تلزمه بغرامات كثيرة وطلبات وفيرة بغير
حق . ثم أثنيا على الوزارة لحسن استعدادها مع الجناب الخديو
لقبول مشورتهما واتباع ما يقدمانه من الخدمة . ويرجوان أن يصلوا في
وقت قريب الى حد يجعل سير الادارة على قانون نظامي وأحكام عادلة
ان لم يفاجئها تغيير عمومي في الهيئة الحاضرة يعوقهما عن السير الذي
يقصدانه لسلامة البلاد وانقاذها مما هي فيه . وأوضحاعلة عدم اعتراف
مجالس الحقانية بالأوامر الصادرة من الحكومة السالفة فيما يتعلق بالمالية

وان ذلك ناشىء عن فقدها لمساعدة الدول وتصديقها عليه . فتولدت من عدم الاعتماد هذه المشاكل والارتباكات التى نحن بصدددها . ثم قالوا ان المخابرات جارية فى شأن تشكيل لجنة التصفية لمساعدتهما على حل المشاكل . وان الحكومة المصرية اعتمدت على حسن مقاصدهما فاتبعت مشورتهما وقررت أنه اذا لم يتم تشكيل اللجنة المذكورة فانها تعرض على الدول قانونها الذى تشتغل به الآن وتبذل جهدها فيه حتى اذا قبلته الدول وأقرته قانوناً متبعاً نفذت أحكامه وقررت ما فيه على كل معترف به مصدق عليه راض بما حواه من الاحكام اذ لا يمكن التخلص من الحالة الراهنة الا بسن قانون للتصفية تصدق عليه الدول وتنفذه الحكومة المصرية تنفيذاً لا يعتريه مانع . وأظهرا أن لديهما الآن مما يهديهما الى معرفة حقيقة الواردات اكثر مما كان عند غيرهما مع اعترافهما بأن ما وقفنا عليه لا يهدي الى حصر قيمة جميع الواردات فان استقصاءها يحتاج الى اصلاح يكلف العامل فيه بزمان طويل وأمد بعيد . والزمن الحاضر لا يسمح باكثر من تدارك ما حل بالبلاد أو حاق بها من النوازل فهما يبذلان الجهد فى مشورتهما على الحكومة الآن بما تقدر أن تتعهد به لدائيتها .

ومن رأيهما أن تكون تسوية المسألة المالية دائمة لا مؤقتة كما كان فكرها قبل الآن خشية أن تعود الادارة الى ما يخل بهما وتسوء حالتها . وانه من الممكن أن يحدد حد نهائى كأن يؤخذ أقل ما يمكن أخذه فيجعل فائدة لا يقل عن مقدارها ولا يزيد هذا المقدار الا اذا

تحقق وثبت وجود زيادة في الواردات وعلى ذلك فإن الدائنين يحتملون بعض الخسائر.

أما تصفية الماضي فلا تخصص بما بقى من قرض الاملاك الموهوبة فقط بل يجب أن تخصص واردات أخرى ستذكر في البرنامج الآتية . اذ من الواجب أن يفصل بين الماضي والآتى وأن يصدر القرار بأن جميع الديون المتقدمة على تاريخ قانون التصفية تستهلك بمقتضى أحكام القانون المذكور تفادياً من العود الى الماضي ولعدم تمكين أى انسان من أصحاب الدين من الحجز على الاملاك واقامة الحجة عليها الى غير ذلك مما يضاد حركة التصفية والاصلاح . ورأيا أن أول شىء يجب مراعاته فى هذا القانون احترام التعهدات الممتازة الخصوصية طبقاً لما قرره لجنة التفتيش العليا .

ثم أخذوا ببيان حالة كل دين من الديون المنظمة مبتدئين بالموحد .
الدين الموحد

قالا . — إنه يستحيل فى الوقت الحاضر ان تلزم البلاد المصرية بتعهداتها لأرباب الدين المنظم . مستندين فى ذلك على الأدلة الواردة فى لائحة لجنة التفتيش العليا . ثم قالوا أن الخرج فى سنة ١٨٧٧ وسنة ١٨٧٨ زاد عن الدخل ٣٠٠٠ر ٨٢٢ر ٣ جنيهه انجائزى وان الذى نقص من أصل الدين المنظم زاد فى غيره . ولا يجب أن يقاس الايراد على ايراد هذا العام الخصب الجيد المحصول . فقد يأتى عام قحط مثل عام سنة ١٨٧٨ لا يفي ايراده ببعض المطلوب فضلاً عن أن ادارة المالية فى ارتباك عظيم قدره حتى أصبحت الحكومة غير متمكنة من مقابلة سنة الخصب

بسنة الجذب . واذا لم تتمكن من اغتنام هذه الفرصه فكذلك لا يمكنها
أن تتكل على المتأخرات من الرسوم والضرائب فانها غير معروفة عندها
بل هي مجهولة جهة ومقداراً . ثم بينا المقادير المتأخرة من الكوبونات
المستحقة كما يأتي :

جنید

متأخر كوبونات من أول نوفمبر سنة ١٨٧٨ $\frac{1}{4}$ فائدة و $\frac{1}{4}$ استهلاك في المائة	٢٨٠ ر ٨٠٠
» » » » » » مايو سنة ١٨٧٩ » » » » » »	٥٦١ ر ٣٥٠
» » » » » » نوفمبر سنة ١٨٧٩ $\frac{1}{4}$ استهلاك و واحد فائدة في المائة	٨٤١ ر ٧٨٢
	<hr/> ١٦٨٣ ر ٩٣٢

وصرحاً بأنهما لا يريان أن تدفع هذه المتأخرات لأرباب الدين
فان المبالغ الوحيدة التي كانت مخصصة لذلك هي ما يبقى من قرض الأملاك
الذي لم يدفع للخزينة المصرية الى الآن . على أن هذه المبالغ غير جاهزة
فقد أخذ منها ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه لسداد كوبون الموحد في غرة نوفمبر
سنة ١٨٧٨ والذي يبقى منه يخص لوفاء الدين غير المنظم طبقاً لما جاء
في الأمر الخديو المصدق عليه من الدول . ثم بينا أن لجنة التفتيش العليا
عينت في لأتحها الثانية مقدار فائدة الموحد تعييناً مؤقتاً وجعلته خمسة
في المائة . وهما لا يريان أن الحكومة تتعهد بدفعه في المائة . بل تتعهد
بأربعة . ولا تقلل عنها . فان زاد الايراد وزع حتى تبلغ الفائدة خمسة
في المائة ولا زيادة فوقها . فان زاد الايراد بعد ذلك تشتري بالزيادة
أوراق الموحد وتستهلك .

وهكذا كلما حصلت زيادة في الإيراد العمومي يؤخذ نصفها لمصالح الحكومة والبلاد. والنصف الثاني لاستهلاك الدين. وإذا تعهدت

الحكومة بدفع أربعة في المائة وقامت بها بلا تأخير كان ذلك أفضل من تعهداتها بخمسة أو ستة في المائة مع عجزها عن القيام بتعهداتها. ومن رأيهما أن تكون تسوية دين سنديكاتو باريس مطابقة لما جاء في اللائحة الثانية التي نظمتها لجنة التفتيش العليا. وذلك أن تسترجع الحكومة ما عند السنديكاتو من أوراق الموحد البالغ قيمتها ٤٩٦٠٠٠٠٠٠ وتعرض بأوراق خصوصية تعين لاستهلاكها مدة من السنين. وهذه الصورة تعود بفائدة على أصحاب الدين الموحد لأنها تؤمنهم من خوفهم وتوهمهم أن يطرح السنديكاتو ما لديه من أوراق الموحد فينشأ عن ذلك هبوط في السعر فإن أوراقه ذات مبالغ جسيمة.

الدين الممتاز

بعد أن أجالا الفكر في البحث فيما يتعلق بهذا الدين وكيفية جعله ممتازاً وإقامة الأدلة والبراهين على تفنيد اعتراضات من يعترض على عدم تنزيل فائده إلى درجة الموحد. رأيا أن يبقى هذا الدين ممتازاً على ما كان عليه بفائدة خمسة في المائة كما رأت ذلك لجنة التفتيش العليا في لائحته الثانية.

القروض القريبة الآجال

بعد أن نظرا في هذه القروض أوضحا أن المقابلة كانت مخصصة لوفاء الديون واستهلاكها وكان في رأى لجنة التفتيش العليا أن تنزل فائدة هذه القروض اثنين في المائة. وأن تؤجل استهلاكها إلى ما بعد

أربع سنوات من الزمن المعين . ومارأت ذلك الا اعتمادا على ما تصوره من أن أرباب هذه القروض يفضلون بقاء أوراقهم مفروزة عن أوراق الدين الموحد . أما الآن وقد ألغيت المقابلة فلا سبيل الى بقاء هذه القروض على حالها . بل لا بد من العدول عنه الى ما يريانه وهو ان تحول هذه القروض الى الدين الموحد بحيث يمكن أن يبيع أصحابها أوراقهم (بعد تحويلها الى الموحد) فيتم لهم استهلاك دينهم دون أن يلحقهم ضرر . واذا تم هذا يزيد الدين الموحد نحو ٢٠٥٦٠٠٠ جنيه (قيمة القروض القريبة الآجال) غير أن هذه الزيادة لا تحسب فان المبالغ المودعة عند السنديكاتو تبلغ ٦٠٠٠٠٠ رء وستنزل من الدين الموحد فلا خوف اذا من زيادة مقادير هذا الدين .

ثم عطفنا على البرنامج العمومي وقالوا ان لجنة التفتيش العليا حددت دخل الحكومة الى ٦٧٠٠٠٠ رء جنيهه والنفقات الى ٤٨٨٠٠٠ رء جنيهه وان كان تحديدها هذا مؤقتا الى ان يلوح لها صحة الدخل والخرج . وقد جعلت هذا التعديل على سنة ١٨٧٧ . اما هما فيؤملان حصول زيادة في البرنامج تخصص للدين غير المنظم واسهم خليج السويس الخ اذا تقرر الدين المنظم على ما جاء في لائحته هذه . ويريان ان الأوفق تنظيم البرنامج على صورة يكون الدخل فيها زائدا عن الخرج حتى اذا صدق الأمر وتم الامر على حال توجب الزيادة بالفعل فانهما يخصمان منها جانبا لأرباب الدين .

ومن رأيها ان تكون هذه التسوية إجبارية يقبلها الجميع . غير أنها يعترفان بوجوب اطلاع اصحاب الديون على هذه التسوية ليبينوا

أفكارهم فيها . وفي نشر هذه اللائحة ما يوقفهم على ماستجريه الحكومة بشأنهم . كذلك يريان ان يؤخذ رأى الوكلاء الشرعيين النائبين عن اصحاب الديون في هذا الأمر . ولقد عرفوا مما تقدم ضرورة تكبيدهم خسائر جسيمة (كما جاء في لائحة التفتيش العليا الثانية) والضرورة المذكورة (أى تكبيدهم خسائر جسيمة) تعود عليهم بالفائدة لعدة اسباب اهمها اثنان : الأول ان التجربة اظهرت لنا ان الخسائر الناشئة عن تسوية اية مسألة مالية فى الماضى كان سببها اتساع الأمل فى حسن المستقبل . ومن الحزم ان لا نعود الى الماضى كي لا تقع فيه . ولا نتخلص من العود اليه الا بتحديد مقادير للديون بحيث يمكن القيام بها . فأن زاد الأيراد عنها كان مكسباً لأرباب الديون والحكومة معاً . والثانى ان تحسين الادارة وانتظام سيرها وحسن مقاصد ارباب الحل والعقد اعظم ضماناً لأصحاب الدين . ولهذا يؤمل ان اصحاب الدين يلبون الحكومة مراعاة لها ولا ميرها ووزرائها ولذات مصالحتهم ايضاً . اذ أن ذلك عين ما تقتضيه العدالة .

وفي الختام يتعهد المفتشان بتحمل التبعة والمسؤولية بشرط أن تقوم حكومة الجنب الخديو بالتعهدات اللازمة .

ثم يبديان شكرهما اذا صدق الجنب العالى على ما عرضاه مما هو فى آمالهما من واجبات الإصلاح وطرق التخلص مما حملته الحكومة من المشاكل والورطات .

ولما دفعها الى الخديو صدق عليها وأجابهما بالرسالة الآتية

المؤرخة فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠ وهى : —

حضرة المفتشين العموميين .

اطلعت على لائحتم المنظوية على تسوية المسائل المالية المتعلقة بتنظيم دين الحكومة القونصوليد ورأيت قبل اعطاء الجواب ان اقف على مجمل البرنامج المعنى بتنظيمه . ولدي اطلاعى عليه وقد كمل منه أهم ما يتضمنه رأيت انه يمكن لحكومتى ان تقبل ما ارتأيتم فى حل المسألة المالية وتتعهد لا سيما بما يأتى : —

أولاً — بقاء فائدة الدين الممتاز على خمسة فى المائة

ثانياً — تعيين أربعة فى المائة على الأقل للدين الموحد ولسكن يشترط فى القيام بهذه التعهدات أولاً أن يعين فاصل بين المستقبل والماضى بحيث لا يتجاوز الماضى تاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ وتكون تسوية اموره متعلقة بقانون التصفية الذى يجب تنظيمه ويستمر العمل على مقتضاه بحيث لا تكون الحكومة مسئولة فى أى وجه كان عن أى شىء كان يتقدم تاريخه اليوم الاول من يناير سنة ١٨٨٠ فانه يستحيل على الحكومة ان تكفل صحة برنامجها وتضمن حسن سير ادارتها بدون ذلك .

ثالثاً — ان تحول القروض القريية الآجال الى الدين الموحد .

رابعاً — ان تحصل تسوية خصوصية فيما يتعلق بدين السنديكاتو الكبير فى باريس .

وانى على يقين من ان تسوية اية تسوية كانت فى المالية ونجاحها يتوقف على انتظام سير الإدارة ولا شك انه قد امكن لكما من يوم حضوركما ان تقفا على اجتهادى واجتهاد وزارتى بأدخال الترتيب

والأنتظام في الإدارة مراعاة لمصلحة الدائنين كما تقتضيه العدالة ورغبة في أن تتمتع الأمة المفوض أمرها إلى بحالة حسنة وعيشة راضية قياماً بما أعده من واجباتي المقدسة . وإن بيني وبين وزارتي موافقة تامة ومبادئنا واحدة وغايتنا واحدة فهم يرضون بتحمل التبعة عيناها .

ومن المعلوم أن الإصلاح الذي تحتاج إليه البلاد صعب الحصول ويستغرق مدة من الزمان . ولكني بمعونة الله ومشورة وزرائي ومشورتكم التي اعتنى دائماً بها أرجو أن نبلغ الغاية العمومية التي نحمد جميعنا وراءها وتفضلوا بقبول احترامي
التوقيع محمد توفيق

وقد قرر مجلس الوزراء برنامج الدخل والخرج غير متضمن ما يلزم المديون المنظمة وغير المنظمة وهذا بيانه : -

الدخل : ٦٢٢ ر ٦١ ر ٨ جنيهاً مصرياً والخرج : ٤٨٦ ر ٦٨١ جنيهات خراج مصر و ٥٤٤ ر ٦٤١ ر ٣ جنيهات لنفقات الحكومة فيكون الباقي ٣٠ ر ٣٢٣ ر ٤ مخصصاً لوفاء الديون .

وفي ٥ فبراير سنة ١٨٨٠ جاء في تلغراف من لوندرة أنه قد قرر الرأي على تشكيل لجنة أولية للتصفية يكون رئيسها المستر ديفرس ولسون . وفي ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ وقع الخديو على الأمر الصادر بتشكيل لجنة التصفية المذكورة قال ما يأتي : -

بناء على ما في لائحة لجنة التفتيش العليا الصادرة بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ ونظراً لما قضي به الذكر يتو . الصادر بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ من تأجيل استحقاقات ديون الحكومة المصرية مع تخفيض

فوائدها . وصرح به من وجوب مباشرة اعميلة مالية تنظم بها الديون المصرية . ونظراً لما اعترفت به لجنة التفتيش العليا في لائحتها الصادرة بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٧٨٩ من عدم التمكن في الوقت الحاضر من تأدية جميع استحقاقات الديون المنظمة على انواعها . ومن تصفية الديون غير المنظمة عاجلاً بكاملها . ونظراً لما اعترفت به تلك اللجنة ايضاً من وجوب جعل قانون التصفية العتيدة نافذاً على جميع ارباب الدين ومرعياً على هذه الصورة في المجالس المختلطة لكي يمكن توزيع الواردات بين مدائني الحكومة بطريقة عادلة . وبناء على تصريح المانيا واستريا وفرنسا وانجلترا وايطاليا بموافقتهن من الآن على القانون الذي ستنظمه اللجنة التي ستشكل بمقتضى هذا الأمر وتعهدهن ببلاغ هذا القانون الى الدول الأخرى الموافقة على تشكيل المجالس المختلطة في مصر وتكليفهن بالمصادقة عليه . واعتماداً على موافقة مجلس نظارنا

نحكم

البند الأول - تشكل لجنة للتصفية وبعد أن تبحث هذه اللجنة في مجمل الحالة المالية وتنظر في الملاحظات التي يقدمها من يهمهم هذا الأمر تنظم بالأستناد الى تقارير لجنة التفتيش العليا وبدون تغيير شيء في شروط قرض الأملاك الموهوبة لأئحة قانون يحدد علائق الحكومة والدائرتين السنية والخاصة مع ارباب الدين . والشروط والصفة التي بمقتضاها تتم تصفية الدين غير المنظم .

البند الثاني - تعين هذه اللجنة الواردات التي يمكن تخصيصها للديون المنظمة وغير المنظمة ولكن هذا بعد أن تراعى ضرورة اعطاء

الحكومة حقها في المقادير التي لا بد منها لأن نظام سير أدارتها ومصالحها العمومية وذلك بالاتفاق مع مجالس النظار والمفتشين. ولأجل هذا يعطى لها علم برنامج السنة التي تباشر فيها عملها وبرنامج السنين السالفة الذي تحتاج إليه لتقف على حقيقة احتياجات الخزينة المصرية .

البند الثالث - على المفتشين العموميين أن يقدموا للجنة ما تطلبه من المطالعات والأيضاحات اللازمة لها لترشدها في تميم وظيفتها. وعلى اللجنة أن ترفع اليها وإلى نظارنا بواسطة المفتشين ملاحظاتها التي يجب عليها أن تبلغها إلى الحكومة .

البند الرابع - يحق للجنة أن تراقب بالاتفاق مع المفتشين العموميين تنفيذ ما تقرر . ولأجل هذا يمكن إطالة مدتها بعد صدور أمر التصفية إلى أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر . وعند حلول هذا الأجل تكون اللجنة منحلة في أية حالة كانت .

البند الخامس - القانون الذي تنظمه اللجنة يجب أن يكون عليه تصديقنا ويعهد بنشره اليها وحينئذ يكون هذا القانون نافذا إجبارياً ولا يستطيع الاستئناف عليه بالرغم مما في قانون تشكيل المحاكم القضائية ونظامات المجالس المختلطة .

البند السادس - تسمية هذه اللجنة تكون بمقتضى أمر. وتشكل من وكيلين لكل من الدولتين فرنسا وإنجلترا ووكيل واحد من دول ألمانيا وأستراليا وإيطاليا . وللدول أن تعين وكلاءها . أما الحكومة المصرية فتستنيب عنها مندوبا فيها .

البند السابع - تعيين النفقات اللازمة لأعمال هذه اللجنة يكون

بمعرفتنا وفق الآئحة التي يرفعها اليها بهذا الصدد رئيس اللجنة المذكورة.
البند الثامن — كل من نظارنا مكلف بانفاذ ما يتعاق بنظاراته
من هذا الذكر يتو . اه

وفي ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ صدر ذكر يتو مشتملا على اسماء اعضاء
هذه اللجنة وهذه صورته:

بناء على امرنا الصادر بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ بتشكيل
لجنة التصفية

نحكم

البند الاول — اعضاء لجنة التصفية هم : السير ريفرس ولسن .
(رئيس) والمسيو بارافللي . و بليك دي بوغاس . وكولفن . ودي كريم .
وايرون دي رول . ودي ترسكو . وينوب عن الحكومة المصرية في هذه
اللجنة مندوبها حضرة بطرس بك غالى .

البند الثانى — تؤخذ قرارات لجنة التصفية بأكثرية الآراء . اه
وهذه صورة الأشعار الموقع عليه من قناصل جنرالالية المانيا
واستريا وفرنسا وانجلترا وايطاليا متعلقاً بهذه اللجنة :—

بناء على أنه بمقتضى ذكر يتو صادر بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨
قد تشكلت لجنة خصوصية للتفتيش والبحث في حالة المالية المصرية
وجميع المبادئ اللازمة لتسوية عمومية . وبمقتضى ذكر يتو جديد (مرفوق
باشعارنا هذا) عزم الجناب الخديو على تشكيل لجنة للتصفية النهائية
مؤلفة من أعضاء الماني ونمساوى وفرنساويين وانجليزيين وايطالى .
اتفقت حكومة المانيا وأوستريا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا على

قبول الذكر يتو المذكور وهي تتعهد بناء على ما تقدم أن تقبل بنفوذ
أى قرار تصدره لجنة التصفية المشكلة بمقتضى الذكر يتو المذكور متعلقا
بتعهدات وديون الحكومة المصرية والدائرتين السنية والخاصة بصفة
مقطوع بها وغير مبيحة للاستئناف عليه .

وتقبل أيضاً أن تجعل مجالس الريفورم تعرف قرارات اللجنة
المشكلة بمقتضى هذا الذكر يتو كأنها قانون نافذ وذلك عقب أن تنشرها
حكومة الجناب العالى رسمياً . وتتعهد أيضاً أنها بالاشتراك بينها تعرض
هذا الاشعار على الدول التى شاركت فى انشاء المجالس المختلطة فى مصر
وتكلفتها قبوله والرضى به .

فالموقعون فى ذيله (أسماء قناصل جنرالالية ألمانيا وأوستريا وفرنسا
وبريطانيا وإيطاليا) يصرحون فى هذا الاشعار اعتمادا على ما لديهم من
التفويض فى ذلك ان حكوماتهم تتعهد متكافلة بانفاذ ما تقدم بيانه .

وهم بناء على ذلك يوقعون باختتامهم الرسمية على هذا الاشعار .

وكتب (فى خمس نسخ أصلية)

فى مصر فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠

التوقيع - سومار - شفر - دى رنك - ادوار ومالت - دى مارتينو .
وفى ٥ أبريل سنة ١٨٨٠ تبين انه قد ذلت الصعوبات الأخيرة
فى مسألة قرض الأملاك الموهوبة وأمضت الحكومة فى ٤ من الشهر
المذكور مع المسيو لوران وكيل بيت روتشلد تسوية تقضى بتأدية
الضرائب . وتعين كيفية الاستهلاك . وقد تعهد بيت روتشلد بتأدية
بقية السلفة الى صندوق الدين فى مدة ٤٨ ساعة .

وفي ٦ أبريل سنة ١٨٨٠ أدى بيت روتشلد في لوندرد بقية السلفة
بأكملها فكان أداؤها بعد سنة من استحقاقها أى من أبريل سنة ١٨٧٩
الى أبريل سنة ١٨٨٠

وفي ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ وصل الى الاسكندرية المستر ريفرس
ولسون رئيس لجنة التصفية وبعيته كاتب سره ثم توجه الى المحروسة
فى اليوم الثانى.

وفي ١٧ منه عقدت لجنة التصفية جلسة تمهيدية تحت رئاسة ولسون
للنظر فى شؤونها الداخلية ثم أصدرت الاعلان الآتى الى مدائنى
الحكومة المصرية والدائرة السنوية والخاصة وهو : —

ان لجنة التصفية التى تقررت بمقتضى دكرى مؤرخ فى ٣١ مارس
سنة ١٨٨٠ يجب عليها بمقتضى ذلك الدكرى أن تسمع ملحوظات أولى
الشأن فعلى هذا تعلن لمدائنى الحكومة المصرية والدائرة السنوية والدائرة
الخاصة انها مستعدة لقبول ما يصير تبليغه اليها من طرفهم لغاية يوم ٢٠
مايو وبعد مضى هذا الميعاد يكون لها الحق برفض ما يتقدم اليها من
التبليغات. فلاجل نهو اعمال التصفية فى أقرب وقت تطلب اللجنة من
الدائنين أن يقدموا ملحوظاتهم بالكتابة وان كافة المدائنين الذين لهم
مصلحة واحدة ودينهم واحد يجتمعون سوياً بحسب الامكان ويقدمون
ملحوظات عمومية عن جميعهم . اما من يريد ابداء ملحوظاته شفاهاً
فعليه أن يقدم لقلم كتاب اللجنة خطاباً مشتملاً على موضوع تلك
الملحوظات بالاختصار . كي ينظر فيه ويصير اخباره فيما بعد باليوم
والساعة اللذين يمكن سماع أقواله فيهما اذا اقتضى الحال . ورأت أن

تبحث باديء بدء في دخل الحكومة وخرجها قبل أن تنظر في أي عمل كان سوي ذلك. فانتقسمت فرقتين. فرقة تنظر في موارد الدخل وهي مؤلفة من الاعضاء بارافيللى ولبرون دى رول وترسكو. وفرقة تبحث في مصادر الخرج وهي مؤلفة من الاعضاء دى بوغاس، وكولفن وكريم. وقد ظهر للفرقة الاولى أن رسوم الملح والدخان والتبناك غير مطابقة لما ورد في البرنامج وان الرسوم غير المقررة لا تخلو عن نقص طفيف في برنامج المفتشين. وتراعى للفرقة الثانية أن المبلغ الاحتياطي المذكور في البرنامج وقدره ١٥٠٠.٠٠٠ جنيه لا يكفي لسد ما يطرأ مستلزماً لنفقات غير مذكورة في البرنامج كقلم التفتيش الذى تشكل للتفتيش في المديرية وتجريدة هرر وزيلع وبعض الأشغال العمومية لفتح الشوارع وحفر الترع والتحفظ من الطغيان النيل وغير ذلك : اهـ

وفي ٢٧ ابريل سنة ١٨٨٠ نشرت لجنة التصفية الاعلان الآتى موجهاً للمدائني الحكومة المصرية والدائرة السنوية والدائرة الخاصة قالت :-

لاجل وقاية الحكومة من أقامت دعاوى عليها باسترجاع حق ما بعد فوات الوقت أى بعد توزيع النقود المخصصة للتصفية تعلن اللجنة للمدائنين انه ربما يقتضى الحال لوضع شرط بلائحة التصفية يقضي بعد نشرها بمنع اقامة دعوى على الحكومة أو على احد المدائنين بشأن حقوق مكتسبة قبل يوم اول يناير سنة ١٨٨٠ وعلى ذلك تطلب اللجنة من المدائنين ان يجروا المقتضى لطلب حقوقهم واطهارها قبل فوات الوقت . اهـ

وقد جرت المخابرة بين المفتشين ولجنة التصفية فيما يجب تقريره

من مقادير الفائدة عن الدين الموحد استحقاق اول مايو سنة ١٨٨٠
وهذا ملخصها : —

كتب المفتشان بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٠ الى لجنة التصفية انه
لم يتيسر بعد للجنة ان تحكم فيما يجب تقريره من مقادير الفائدة وقد قرب
استحقاق غرة مايو الآتى ولا يمكن للحكومة ان تؤدى فائدة هذا
الاستحقاق (من الموحد) على حساب اكثر من ٤٪ فى المائة فرأت
ان توجد لصندوق الدين ما يستند اليه فى عدم اعطاء ما يشعر ببقية
المقدار الذي لم يدفع من الفائدة ومن المعلوم ان المجالس المختلطة لا تقبل
اعتبار ذلك حجة على الحكومة فالحكومة اذاً مستعدة لأصدار
ذكر يتوحدد مقدار الفائدة الى ٤٪ فى المائة وترجو اللجنة ان تخبرها
عما اذا كان ثم مانع لنشر هذا الامر : فاجابت اللجنة بتاريخ ٢٥ من الشهر
المذكور انه اذا رأت الحكومة ان تصدر مثل هذا الأمر مؤقتاً فمن
رأى اللجنة ان الحكومة عينها تكون مسؤولة عما عساه ان يطرأ فى هذا
الخصوص . أما اللجنة فتقتصر على أخذ الاحتياطات الكاملة فى شأن
ما يتعلق بحقوقها المعطاة لها بمقتضى الأمر الصادر بتاريخ ٣١ مارس
وهى ان تتم تسوية العلائق بين الحكومة وارباب دينها .
فصدر على اثر ذلك امر خديو مآله : —

انه بناء على ما عرضه ناظر المالية بموافقة مجلس النظار وبالنظر الى
المخبرات التى جرت بين المفتشين العموميين ولجنة التصفية . أمر ان
يؤدى كوبون الدين الموحد (استحقاق غرة مايو سنة ١٨٨٠) على
تعديل مقدار الفائدة السنوية بلاربعة فى المائة على رأس ماله المسمى ..

وقد أعلن ناظر المالية هذا الأمر لوكلاء صندوق الدين فأجاب
الوكلاء الموما اليهم بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٠ بما ملخصه : —

بناء على ما نعلم من أن تحديد مقدار الفائدة للدين العمومي منوط
بلجنة التصفية التي وحدها يحق لها أن تقرر مقدار الفائدة عن الكوبون
المستحق في ١٠ مايو . وبناء على أن ما قرره الحكومة الآن في هذا
الشأن ليس الا مؤقتاً . ونظراً لكون دخل صندوق الدين من الواردات
المخصصة للدين الموحد لم تبلغ الى هذا اليوم ٢٩ ابريل الا ١٦٧٤٠٠٨٦٦
جنيهاً فهي لا تكفي لتسديد الكوبون الا اذا كانت الفائدة على حساب
٤ في المائة مضافاً اليها الاستهلاك بالسحب وقدره ٤٥٦٠٠٠ جنيه . وبما
أن المفتشين العموميين أكدوا في خطابهما الصادر بتاريخ ٢٤ ابريل الى
لجنة التصفية أنه يستحيل على الحكومة أن تؤدي زيادة على ذلك
المقدار : أقتضى أن تتخذ التدابير اللازمة لتأدية كوبون غرة مايو على
حساب ٤ في المائة معلنين للعموم أنه لا يعطى لاحد علم خبر (أى
شهادة) ببيان المبالغ التي دفعت وأن نستبقى لنفسنا بصفة كوننا وكلاء
صندوق الدين العمومي اعتماد القرار الذي ستصدره لجنة التصفية في
هذا الشأن .

وهذه هي المسائل التي عرضها المفتشان على لجنة التصفية للنظر : —

مسألة الدين الممتاز

» » الموحد

» » التعيينات

مسألة متأخرات كوبونات الموحد

» القروض القريبة الآجال

مع بيان اجمالي للدين غير المنظم يتضمن قيمة الاملاك التي تخص الحكومة وبيعها غير ممنوع. وقيمة البونات التي تخص الحكومة عند استخلاصها الرهون بعد دفع المبالغ المطلوبة. ويتضمن قيمة الفوائد التي تلحق الديون غير المحكوم بها بخلاصات من المجالس. وقيمة الدين السائر والدين الحالي ومرتبات البرنس حلیم باشا وغيرها. ثم لائحة تتضمن مسائل عديدة وديونا متنوعة كدين كيورك وجرافيلدويابونو وغيرهم. وقد أخذت هذه اللجنة في النظر والبحث في تقدير أملاك الحكومة الحرة أي غير المرهونة بعد أن فرغت من النظر في البرنامج الآتي بيانه :-

تقدر دخل البلاد المصرية ٦٢٢ر٥٦١ر٨ جنيهًا مصريًا ينزل منها ٥٩٩ر٨٦٣ جنيهًا قيمة الكوبونات الممتازة. ثم كوبونات الموحد بعد اشماله (أي اشمال الدخل) على القروض القريبة الآجال ٥٣٧ر٣٠٨ر٢ جنيهًا وعلى أسهم خليج السويس ٨٥٨ر١٩٣ر١٩ والدائرة الخاصة ٣٤٠٠٠ر٣٤ جنيهه وترعة الاسماعيلية ١٤٠٠٠ر١٤

قال : وللدين السائر ٥٩٨ر٣٢٤ر٣٢ جنيهًا وللنفقات السنوية ١٧٣ر٠٣٠ر٤ قال : وجمله ذلك ٦٢٢ر٩١١ر٧ جنيهًا فيبقى من الدخل ٦٥٠ر٠٠٠ جنيهه يؤخذ منها للمقابلة ٢٤٠ر٠٠٠ جنيهه ولاستهلاك الموحد على حساب ١/٢ في المائة ١٦٠ر٠٠٠ جنيهه فيبقى ٢٥٠ر٠٠٠ جنيهه تكون هي المبلغ الاحتياطي .

أما الدين السائر فجملة مبالغه ٤٧٦ر١٤٦ر٧ جنيتها يوجد لقائمها مبلغ ٦١٧ر١٣٨ر٢ جنيتها بقية سلفة روتشلد و ٣٠ر٠٠٠ جنية فائدة هذا المبلغ. والمتحصل الزائد في الخزينة وغير مخصوص لدين من الديون العمومية ١٦٤ر٣٥٦ جنيتها ودخل المقابلة في حالة الغائها ٢٠ر٧٦٣ جنيتها والفائض عن الموحد ١٠٠ر٠٠٠ جنية وثمان أراضى الحكومة التى لا تزال حرة ٦٣٠ر٧٠٦ جنيتها وقيمة أوراق البون الموجودة عند الحكومة ٣٣ر٥٣٣ جنيتها جملة ذلك ٩٧٥ر١٧ر٣ جنيتها فيبقى من الديون السائرة مبلغ ٥٠١ر٠٢٨ر٤ جنية وهو نحو النصف يعطى به أوراق جديدة على الدين الممتاز وهكذا يتم تنظيم الدين السائر .

وفى ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٠ صدر أمر بتعيين المستر كولفن مفتشاً عمومياً بدلاً من المستر بارنج الذى دعى الى لو ندره ليتقلد رئاسة مالية الهند وتضمن ذلك الامر بيان بقائه فى لجنة التصفية .

ولما قدمت لجنة التصفية للخديو لأئحة قانونها تلا المسيو ريفرس واسون الخطبة الآتية ترجمتها : —

نرجو من مقامكم السامى أن تسمحوا الى بأن أقدم لأيدى دولتكم الخديوية لأئحة القانون الذى كلفنا بتحضيره طبقاً للذكر يتو المؤرخ فى ٣١ مارس الماضى وأن أبدي باسم لجنة التصفية ما نتمناه من أن تسوية حالة مالية مصر تحقق الغرض الذى شرعتم فيه بالاتفاق مع الدول الفخيمة عند تشكيل هذه اللجنة. وقد كانت مأموريتنا مشوبة بالصعوبة الا أننا قد ألهمنا فيها الرغبة الصادقة فى التوفيق بين المنافع المتعددة المتكون منها بدون مراعاة الخواطر مطلقاً. هذا ولم ننس أن ثروة مصر

هى أقوى تأمين لمدائنيها ولذا لم تتوقف مطلقاً أن نجعل إيرادات الحكومة متكفلة بالمبالغ الضرورية اللازمة لسير مصالحها الإدارية بقدر المبالغ التى رأت فيها دولتكم الكفاية .

ومع ذلك فقد أمكننا أن نقلل بطريقة محسوسة جانباً من الخسائر التى كان يخشى من أنها تفرض على المدائنين وأن تقدم تأمينات أكيدة لنأدية الديون بكيفية منتظمة وأن نتخذ تدابير قوية لاستهلاك تلك الديون ونعد أنفسنا من السعداء حيث اشتركتنا فى هذا الأمر الذى يكون له موقع عظيم فى تاريخ مصر . وحيث أن حضرتم الخديوية ومستشاريها مجبولون على حب الوطن واحترام التعهدات والمواثيق ومتنورون بتجارب الماضى فلنا ثقة ثابتة أن تبقوا مالية مصر واعتبارها فى حالة تحفظ لدوائكم الخديوية امتنان أهالى القطر المصرى ومحبة الملل الاجنبية وميلها اليكم .

فأجابه الخديو على ذلك بما يأتى : -

أنه بأستلامي من جنابكم لائحة القانون الذى حضرتم لتقديمه لى أريد قبل كل شىء أن أشكر للجنة ما أجرته من الاعتناء والدقة فى شأن هذا الامر المهم . ومن البين أن المأمورية التى أحييت على هذه اللجنة كانت مشتبكة بأطراف الصعوبات لما أن الغرض منها تسوية منافع مختلطة ومتعددة مع التوفيق بينها . فبالنظر الى تلك الصعوبات والى شأن تلك المنافع قبلت حكومتى أن تساعدكم واثقة بأن حضراتكم تبذلون همكم فى سبيل إيجاد طريقة لوصولنا جميعاً الى الغرض المقصود

وذلك انباعاً لافكار حكوماتكم الصائبة على الدوام . واني متيقن اننا سندرك هذا الغرض بواسطة اعمالكم التي اتمتموها الآن بدون مراعاة خواطر . وصدقنا عليها بتامها .

فالذي يجب علينا من الآن فصاعداً هو انجاز تلك الاعمال وتأكيد ثمراتها ونتائجها الخيرية . ونؤكد لحضراتكم اننا نقوم بهذا الواجب بالاستقامة والصدقة كما قتم بما وجب عليكم فان مسلكنا هو الميل الى حب الوطن ومراعاة التعهدات والمواثيق على الاستمرار . فكونوا واثقين بذلك ومعتقدين ان هذه الخدمة العالية التي اديتموها لقطرنا سيكون لها ذكر حسن عندنا كالذكر الذي سيبقى لأمتنا الحقيق من حكوماتكم التي اظهرت في هذه الحالة ميلها الأكيد اليها كما اظهرته في جميع الأحوال الصعبة التي كابدها من وقت جلوسنا على سرير الحكومة الى الآن .

وهذا نص قانون التصفية : —

قانون

لجنة التصفية الدولية المصرية

نحمده خدبرو مصر

صار الاطلاع على الامرين الصادرين منا احدهما بتاريخ ٣١ مارس والثاني

بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠

وبناء عليها عرض لنا من قومسارية دول المانيا مع المجر وفرنسا وبريطانيا

العظمى وايطاليا المعينين بامرنا . وبعد اخذ رأى مجلس نظار حكومتنا تأمر

بما هو آت : —

الباب الاول

(الدين المنظم)

البند الاول — تسديدات الدين المنظم تكون في المستقبل بالشروط الآتية بعد : —

في الدين الممتاز

البند الثاني — صافي ايرادات السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية يكرن مخصصاً لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز دون غيره . والكاملة اللازمة لتسديد الفوائد والاستهلاك المذكورين تؤخذ قبل كل شيء من اصل الايرادات المخصصة للدين الموحد . اما اذا ظهرت زيادة في الايرادات المخصصة للدين الممتاز فالزيادة المذكورة تستعمل في استهلاك الدين الموحد .

البند الثالث — المصاريف العادية اللازمة لحفظ وصيانة وتشغيل السكك الحديدية وميناء الاسكندرية والمربوطة في الميزانية والمصرح بها بمقتضى قرارات خصوصية تصرف دون غيرها من ايرادات المصلحتين المذكورتين . ومصاريف النقل التي تستحق على الحكومة ولم تدفع نقداً في حالة النقل يجب تسديدها في اخر كل شهر لمصلحة السكة الحديدية .

البند الرابع — المصاريف التي فيق العادة مثل ثمن اراضى او عقارات او انشاء خطوط جديدة . ومشتري الادوات اللازمة لتشغيل الخطوط المذكورة او مشتري سكك حديدية سبق اغطاء رخصة بها او وضع خط ثان او انشاء ابنية جديدة مثل ارصفة او جسور او نحو ذلك تدفع من الايرادات العمومية التي للحكومة . وصرف المصاريف المذكورة يكون بناء على طلب يتقدم من مديري السكك الحديدية والميناء يتصدق عليه من مجلس النظار . فاذا حصل اختلاف بين الحكومة وبين مصلحة السكة الحديدية والتلغراف والميناء في امر معرفة ما اذا كان المبلغ المطلوب صرفه هو من المصاريف العادية او غير العادية جاز للحكومة حينئذ بناء على موافقة رأى صندوق الدين ان تصرح للمصلحة المذكورة بان تدفع تلك المصاريف من ايراداتها .

البند الخامس — فائدة سندات الدين الممتاز تبقى مقررة باعتبارها في المائة

على القيمة الاسمية . ويستمر دفع الفائدة المذكورة على قسطين أحدهما في ١٥ أبريل والثاني في ١٥ أكتوبر . واستهلاك السندات المذكورة يكون بواقع المائة مائة في مدة ٦٥ سنة اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٦ ويحصل بطريق القرعة مرة في كل ستة أشهر وتعمل القرعة بمعرفة مديري الصندوق في شهر يناير وشهر يوليو في جلسة علنية . وتسديد السندات التي تخرج بالقرعة يكون من تاريخ استحقاق الكوبون الثاني للقرعة .

البند السادس - ناظر المالية مأذون بأن يصدر مبالغ ٢٠٥ر٦٠٠ر٥ جنيه مصرى قيمة اسمية عبارة عن ٨٠٠ر٧٤٣ر٥ ليرة استرلينية سندات من سندات الدين الممتاز تستعمل فيما هو مبين في المادة ٦٨ وما بعده يكون اصدار السندات المذكورة أولاً فأولاً بحسب اللزوم وتحتسب عليها الفائدة من ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ وتكون مساوية للسندات الاصلية من حيثية شروط الفائدة والاستهلاك بدون أدنى فرق . وتدخل السندات الجديدة المذكورة في أول قرعة تحصل للاستهلاك عقيب صدورها .

البند السابع - بمجرد تصفية الديون المقتضى دفعها بسندات يتسلم لارباب الديون المذكورة في مدة ستة شهور من نشر تاريخ هذا القانون سندات مؤقتة لحاملها . والديون التي يصير تسويتها بعد أن تعطى بها سندات قطعية من أول وهلة . والسندات المؤقتة المذكورة يجب استبدالها بسندات قطعية في مدة سنة من تاريخ نشر هذا القانون - وعلى ناظر ماليتنا أن يصدر من تلقاء نفسه سندات قطعية بدلا من السندات المؤقتة التي لم يحصل تقديمها في هذا الميعاد ويضعها أمانة في صندوق الدين على ذمة مستحقيها

البند الثامن - السنوية اللازمة لتسديدات الدين الممتاز من فائدة واستهلاك مبلغ قدره ٧٦٨ر١٥٧ر١ ليرة استرلينية .

« في الدين الموحد »

البند التاسع - الايرادات الآتية تبقى مخصصة لتسديدات الدين الموحد

وهي : —

أولاً — إيرادات الجمارك والعوائد الجارية تحصيلها بمعرفة حكومتنا على الدخان الداخل في القطر بعد ان يخصم من تلك الإيرادات والعوائد قيمة مصاريف الإدارة .

ثانياً — إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة واسيوط من بعد ان يخصم منها ٧ في المائة على قيمة المتحصل في نظير مصاريف التحصيل والإدارة ويدخل في إيرادات المديريات المذكورة جميع الأموال والرسوم بكل أنواعها المقررة الآن والتي يصير إيجادها في المستقبل ما عدا إيراد الملح والدخان البلدي . أما ما بقي من المصالح التي كانت إيرادتها مخصصة أيضاً للدين الموحد بمقتضى الديكريته الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ فتكون خارجة من التخصيص للدين .

البند العاشر — الفائدة السنوية التي تعطى لسندات الدين الموحد تكون مقررة باعتبار ٤ .٪ في المائة على قيمتها الاسمية ابتداء من تاريخ أول مايو سنة ١٨٨٠ وتدفع الفائدة المذكورة على قسطين أحدهما في أول مايو والثاني في أول نوفمبر .

البند الحادي عشر — تسديد الفائدة باعتبار ٤ .٪ في المائة يكون مضموناً بالإيرادات التي تخصصت في البند التاسع وإن لم تكف فبالإيرادات العمومية التي للحكومة .

البند ١٢ — الإيرادات المخصصة للدين الموحد التي تتحصل من ابتداء ٢٦ أبريل لغاية يوم ٢٥ أكتوبر بما فيه هذا اليوم تكون لسداد قسط أول نوفمبر . وما يتحصل من الإيرادات المذكورة من تاريخ ٢٦ أكتوبر يكون لسداد قسط أول مايو .

إذا كان في تاريخ ٢٥ أبريل أو في تاريخ ٢٥ أكتوبر ما تحصل من الإيرادات المذكورة غير كاف لتسديد الكوبون بواقع ٤ .٪ سنوياً فناظر المالية يدفع حالا المبلغ اللازم للتكملة بناء على طلب مديري صندوق الدين .

البند ١٣ — مع ما ذكر إذا زادت متحصلات الستة شهور الأولى عن قيمة القسط المقتضى دفعه فالزيادة تخصص لتكملة كوبون شهر نوفمبر قبل أن يطلب دفع شيء من طرف الحكومة . ثم إن المبالغ التي تدفع من طرف ناظر

المالية لتكملة كوبون اول مايو يجرى تسديدها له من الزيادات التي تظهر في متحصلات الستة شهور الاخيرة ان ظهرت .

ولهذا فلاجل معرفة ما اذا كان هناك اقتضاء لدفع شيء من طرف الحكومة لتكملة مبلغ الفائدة يعمل في ٢٦ أكتوبر من كل سنة حساب شامل لعملية القسطين معاً .

البند ١٤ - استهلاك الدين الموحد يكون بطريق المشتري بالسعر الجارى . ويتعين للأستهلاك المذكور ما هو آت : —

أولاً : زيادات الايرادات المخصصة لتسديدات الدين العمومي بعد دفع الكوبون سنوياً وتسديد المبالغ التي تكون قد دفعتها الحكومة على مقتضى البند السابق .

ثانياً : جميع المبالغ في بنود ٢ و ١٥ و ٢٢ و ٢٩ و ٩٥ من هذا القانون .

البند ١٥ - الجزء الذى يمكن دفعه سنوياً لصندوق الدين بمقتضى نص البند الآتى من أصل الزيادات التي تظهر في الايرادات علاوة على المربوط لها في الميزانية يصير استعماله أيضاً في شراء سندات من سندات الدين الموحد وهذا مع عدم الاخلال باستعمالها عند اللزوم فيما هو مبين بالمادة ٧٠ . وتبقى المبالغ الناتجة من الجزء المذكور أمانة في صندوق الدين الى أن يتيسر لمديره بواسطة الايضاحات التي تتقدم لهم من نظارة المالية التحقق عن عدم لزومها لتسوية الدين « السائر واستهلاك الدين الموحد بطريق القرعة يكون مانعاً »

البند ١٦ — يعتبر زيادة في ايرادات المديريات والمصالح الغير مخصصة لتسديد الدين كل ما ربط في الميزانية وتحصل في المديريات والمصالح المذكورة علاوة على مبلغ ٨٨٨ر٨٩٧ر٤ جنيه مصرياً الذي تقرر لمصاريف الحكومة بما فيه ويركو الاستانة وتسديد الديون الاخرى الملتزمة بالحكومة بتأديتها بمقتضى نص هذا القانون من أصل ايراداتها العمومية . وهذه الديون هي فوائد أسهم قنال السويس المطلوبة للحكومة الانجليزية . وسنوية الدائرة الخاصة . وسنوية المقابلة . وزيادة الايرادات المذكورة تبقى حقاً للحكومة تتصرف فيها ما دامت لم تزد على مبلغ الزيادة التي تظهر في ايرادات المصالح والمديريات المخصصة للدين .

اذا كانت زيادة الايرادات المخصصة للدين لا تصل لنصف في المائة من قيمة مجموع الدين الموحد أعنى مبلغ ٢٨٣٠٠٠ جنيه مصرى فما يلزم لتكملة نصف في المائة يصير دفعه لصندوق الدين من فائض الزيادات في الايرادات غير المخصصة للدين . فاذا لم يكن هناك احتياج لدفع شئ على سبيل التكملة فكامل الزيادات في الايرادات الغير مخصصة للدين تبقى لمصاريف الحكومة .

البند ١٧ - لا يحصل الاستهلاك الذى كان واجباً اجراؤه بطريق المشتري في استحقاقات اول نوفمبر سنة ١٨٧٨ وأول مايو وأول نوفمبر سنة ١٨٧٩ وأول مايو سنة ١٨٨٠ ولا دفع الباقي من الفوائد الذى لم يدفع في الثلاثة اقساط الاخيرة .

البند ١٨ - جميع البونات أو السندات التى كان يجب استبدالها بسندات من الدين الموحد بمقتضى الاوامر الصادرة في ٧ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يلزم تقديمها للاستبدال قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا سقط الحق فيها .

البند ١٩ - ناظر المالية مأذون بان يصدر سندات جديدة من سندات الدين الموحد بمبلغ غايته ٢٨٠٩٠٩ ر ١٩٠٩ جنيهامصرياً عبارة عن ٢٤٠ ر ٩٥٨ ر ١ ليرة استرلينية قيمة اسمية لاستعمالها فيما هو مبين بالمادة - ٢٦ .
السندات الجديدة المذكورة تكون الفوائد محتسبة عليها من أول مايو سنة ١٨٨٠ وتكون مساوية للسندات القديمة من حيثية شروط الفائدة والاستهلاك المقررة اعلاه بدون ادنى فرق .

في احكام مشتركة بين الدين الممتاز والدين الموحد

البند ٢٠ - الكوبونات والسندات تدفع بالعملة الذهبية في القطر المصرى وباريس ولوندره بدون حجز شئ منها. والدفعيات التى تحصل في باريس بسعر الليرة الاسترلينية خمسة وعشرين فرنكا بدون تغيير .

البند ٢١ - لا يجوز وضع ادنى رسوم او عوائد لصالح الحكومة على سندات الدين الممتاز والدين الموحد .

البند ٢٢ - سقوط حق المطالبة بعد مضي خمس سنوات وبعد مضي ١٥ سنة حسب المقرر في بندي ٢٧٥ و ٢٧٢ من القانون المدنى يسرى مفعوله من

جهة الخمسة سنوات على فوائد الدين الموحد والدين الممتاز ومن جهة الخمسة عشر سنة على نفس السندات المذكورة المعينة للاستهلاك بطريق القرعة . واحتساب المدة التي يسقط حق المطالبة بعد مضيها يكون بحسب السنة الشمسية الافرنكية .

وقيمة الفوائد والسندات التي يسقط حق المطالبة فيها تخصص لاستهلاك الموحد .

البند ٢٣ - الايرادات التي تخصصت بمقتضى هذا القانون يعتبر تخصيصها للدين من ابتداء اول يناير سنة ١٨٨٠ .

وعلى صندوق الدين ان يدفع لحساب التصفية مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصرى وبدفع هذا المبلغ لا يبقى بين صندوق الدين والتصفية اذنى حساب من جهة التسوية الجديدة التي حصلت الآن في التخصيصات .

البند ٢٤ - جميع احكام الاوامر الصادرة بتاريخ ٢٥ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ فيما يتعلق بتسديدات الدين الممتاز والدين الموحد ولم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون تبقى مرعية الاجراء .

في السلفة القصيرة المواعيد

البند ٢٥ - قد صار الغاء تسديدات سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٦ ولا يصير اجراء استهلاك سندات سلفة سنة ١٨٦٤ الذى كان يجب حصوله فى اول ابريل سنة ١٨٨٠ ولا دفع قسطى الستة اشهر من السلفتين الاخيرتين اللتين استحق دفعهما فى ٢٢ مايو و ٧ يوليو سنة ١٨٨٠ .

البند ٢٦ - يصير استبدال سندات السلف الثلاث المذكورة باعتبار ٨٠٪ فى المائة من قيمتها الاسمية بسندات من سندات الدين الموحد باعتبار ٦٠٪ فى المائة تحتسب عليها الفوائد من اول مايو سنة ١٨٨٠ .

البند ٢٧ - ارباب سندات السلف القصيرة المواعيد يستولون نقداً عند الاستبدال على ما هو آت : -

أولاً - فوائد السندات القديمة المستحقة عن سلفة سنة ١٨٦٤ من اول ابريل سنة ١٨٨٠ وعن سلفة سنة ١٨٦٥ من ٧ يناير سنة ١٨٨٠ وعن سلفة

سنة ١٨٦٧ من ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٩ لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٠ وذلك باعتبار معدل فائدة كل من السلفة المذكورة .

ثانياً - الكسور التي تبقى عند الاستبدال وتكون أقل من ١٢ ايرة استرلينية .
البند ٢٨ - يحصل استبدال بدون تكليف حاملي السندات بمصاريف . وقد تحدد ميعاد غايته ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٠ لتقديم السندات القديمة المقتضى استبدالها . وبعد مضي هذا الميعاد تستبدل الحكومة من تلقاء نفسها السندات التي لم تتقدم من أربابها . والسندات الجديدة التي تعطى بدلا عن القديمة تحفظ أمانة في صندوق الدين على ذمة من له الحق فيها . والسندات القديمة يصير ابطالها وتسليمها لناظر المالية .

وعلى ناظر المالية اتخاذ جميع الطرق اللازمة لاجراء عملية الاستبدال ولدفع متأخرات كوبونات واستهلاك الثلث سلفاً .

البند ٢٩ - سقوط المطالبة بعد مضي ٥ سنوات وبعد مضي ١٥ سنة المنوه عنه في الفقرتين الاوليين من بند ٢٢ يسرى مفعوله على كوبونات وسندات سلف سنة ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ وقيمة الكوبونات التي استحققت والسندات التي خرجت في القرعة من وقت مبدأ هذه الساف وسقوط حق المطالبة بها تستعمل في استهلاك الدين الموحد .

في وظائف مأموري صندوق الدين

البند ٣٠ - صندوق الدين الذي صار ايجاده بالامر الصادر بتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٧٦ يستلم النقود المخصصة لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز والدين الموحد . ويستعمل هذه النقود بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

البند ٣١ - المأمورون الكبار المناطون بالتحصيلات في المديريات والمصالح المخصصة ايراداتها للدين الممتاز والدين الموحد مكلفون بتوريد هذه الايرادات مباشرة لصندوق الدين . ولا تبرأ ذمتهم الا بمخالصات تعطى من قومسيون الدين .

البند ٣٢ - المأمورون المذكورون في الاربع مديريات المخصصة للدين يقدمون لقومسيون الدين بواسطة نظارة المالية كشوفات شهرية عن كل

نوع من الاموال والرسوم تبين بها الاموال والرسوم المقررة في السنة الجارية والمتأخرات الباقية من السنين السابقة والمبالغ المتحصلة والمبالغ التي صار دفعها والمبالغ المحجوزة نظير مصاريف التحصيل والادارة . والمبالغ التي وردت لصندوق الدين والباقي بالخزينة لغاية آخر يوم من الشهر . وكذلك تتقدم كشوفات مماثلة للكشوفات المذكورة في ٢٥ أبريل و ١٢ أكتوبر من كل سنة .

البند ٣٣ - مصاحبة الجمارك ومصلحة السكة الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية تقدم للصندوق أيضاً كشوفات شهرية مبينة فيها الرسوم المقررة في السنة الجارية بما في ذلك من المتأخرات الباقية من السنين السابقة لغاية اول يناير . والمبالغ المتحصلة والمبالغ التي صار دفعها والمبالغ المطلوبة من مصالح الحكومة والمبالغ المنصرفة في لوازم الادارة والمبالغ التي صار توريدها لصندوق الدين والباقي بالخزينة لحد آخر يوم من الشهر . وكذلك تتقدم كشوفات مماثلة للكشوفات المذكورة من مصاحبة الجمارك في ٢٥ ابريل و ٢٥ اكتوبر . ومن مصاحبة السكة الحديدية في ١٤ ابريل وفي ١٤ اكتوبر من كل سنة .

البند ٣٤ - تعيين وعزل مستخدمي الصندوق وتسوية علاقاته مع عملائه تكون بمعرفة مديره .

البند ٣٥ - مصاريف مستخدمي الصندوق وادواته والقومسيونات والمرتببات التي تخصص لعملائه ومصاريف الكمبيو والسيكورتاه ونقل النقود وبالجمله جميع المصاريف اللازمة لسير اشغال الدين الممتاز والدين الموحد تكون على طرف الخزينة . ويعمل عنها سنوياً ميزانية بمعرفة قومسيون الدين يتصدق عليها من مجلس النظار .

وناظر المالية يعطى لصندوق الدين سلفة مستديمة بمناسبة الجزء اللازم صرفه مباشرة من الصندوق من أصل المصاريف المذكورة .

البند ٣٦ - على قومسيون الدين أن يعلن في كل سنة تقريراً عن اجرائاته ويقدم حساب ادارته للجهة التي يصير ايجادها للنظر والحكم في حسابات مصالح الحكومة .

البند ٣٧ - لا يجوز للحكومة عقد - لفة جديدة مهما كان نوعها الا

بموافقة رأى قوميون الدين . ومع ذلك يجوز لناظر المالية أن يأخذ بحساب جار مبلغاً لا يتجاوز مليونين من الجنيهات المصرية .

البند ٣٨ — حيث أن قومسارية الدين هم النائبون الشرعيون عن أرباب الدين العمومي فلهم أن يقيموا أمام المحاكم المختلطة دعاويهم على المالية النائب عنها ناظرها بشأن تنفيذ النصوص المتعلقة بالارادات المخصصة . وبسعر فائدة الدين وبالضمانة المكلفة بها الحكومة وبالجملة بشأن كافة التعهدات المفروضة على الحكومة بمقتضى هذا القانون فيما يختص بتسديدات الدين الممتاز والدين الموحد .

البند ٣٩ — جميع أحكام الأوامر الصادرة في ٢ مايو و ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المختصة بوظائف قوميون الدين ولم تكن مخالفة لهذا القانون تبقى صرعية الاجراء .

الباب الثانى

فما يتعلق بالدائرة السنية

البند ٤٠ — تكون ملكا للحكومة أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة المذكورة في الكشوفات المرفوعة بالكونتراتو الرقيم ٢ يوليو سنة ١٨٧٧ أو في كشوفات الرهونات العقارية المسجلة بمقتضى هذا الكونتراتو .

البند ٤١ — وهذه الاملاك تكون مخصصة لضمانة دين الدائرة السنية العمومي ولا يجوز توقيع الحجز عليها لغاية تمام استهلاك هذا الدين ولا يترتب على التخصيص المذكور اخلالا بمقتضيات الرهن العقارى المعطى بموجب العقد المؤرخ في ١٩ أغسطس سنة ١٨٧٨ .

وايرادات الاملاك المذكورة ومحصولاتها لا يجوز الحجز عليها الا بشأن الديون الخصوصية التى عقدتها الدائرة السنية لادارة أشغالها بعد عقد الكونتراتو الرقيم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٨ .

البند ٤٢ — الاثمان التى تنتج من بيع هذه الاملاك تخصص لاستهلاك دين الدائرة السنية العمومي دون غيره .

البند ٤٣ — يدفع للدائرة السنية من نقود التصفية مبلغ قدره ٤٥٠.٠٠٠ ر. ٤٥٠ جنيه مصرى لسداد المبالغ التى دفعتها عن الحكومة ولتعويض الضرر الناشئ

لها من عدم تنفيذ التعهدات التي كانت مترتبة على المخصصات الخديوية .
وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين وهما الحكومة والدائرة مطالبة
الآخر بشيء بالكلية بخصوص الحقوق المتقدمة في سنة ١٨٨٠ . هذا ويخصم
من مبلغ الأربعمائة وخمسين ألف جنيه مصرى المار ذكره جميع الاموال
المطلوبة من الدائرة عن سنة ١٨٧٩ .

البند ٤٤ — فائدة سندات دين الدائرة السنية تكون ٥ في المائة على
القيمة الاسمية ٤ منها تكون فائدة مقررة ومضمونة بالارادات العمومية
التي للحكومة والواحد الباقي يكون بصفة فائدة تكميلية .

والفائدة التكميلية المذكورة تعطى عند ما يزيد صافى ايرادات الدائرة
السنية بمقتضى الحساب المنوه عنه في المادة ٤٧ على المبلغ اللازم لتسديد الفائدة
بواقع ٤ في المائة على القيمة الاسمية التي للسندات المتداولة والفائدة التكميلية
المذكورة ويكون اعطاؤها بتدرج مبلغ الزيادة لا غير . ودفع الفائدة المقررة
يكون على قسطين الاول في ١٥ ابريل والثانى في ١٥ اكتوبر من كل سنة .
ودفعها لا يكون الا بعد تسليم الكوبونات .

أما الفائدة التكميلية فأنها تدفع في ١٥ ابريل من كل سنة عن السنة
السابقة بوصل خصوصى ولا يعطى كسور فائدة أقل من ١/٤ في المائة .

البند ٤٥ — يصير ابقاء مبلغ احتياطي مما هو آت : -

أولاً - من مبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه مصرى من المبلغ المذكور في المادة ٤٣
ثانياً - من زيادة صافى الارادات على ٥ في المائة وذلك لحد القدر
المبين في المادة ٤٨ وهذا المبلغ الاحتياطي يشترى به سندات من سندات
الدائرة السنية أو من سلفة الاملاك الاميرية أو من الدين الممتاز أو من
الدين الموحد . ويكون مخصص لتكملة الفائدة باعتبار ٤ في المائة في حالة عدم
كفاية الارادات لذلك . وعند استحقاق كل قسط يقرر مجلس الادارة المقدار
المقتضى رهنه أو بيعه من هذه السندات لتأدية القسط بأ كمله بعد ابقاء
النقود اللازمة لسير المصلحة .

البند ٤٦ — اذا كانت ايرادات السنة الحسابية المضاف اليها المبلغ الاحتياطي
غير كافية لتكملة هذه الفائدة فعلى الدائرة أن تتدارك بواسطة الاستقراض
ما ينقص عن ذلك عند استحقاق كل قسط .

البند ٤٧ — في آخر كل سنة تقطع الدائرة حساب ايراداتها ومصرفاتها .
فان ظهر ان صافي الايرادات مع اضافة المبلغ الاحتياطي سواء صار صرفه في
أثناء السنة أو كان باقياً لغاية ٣١ ديسمبر لا تكفي لتأدية ٤ في المائة على القيمة
الاسمية للسندات المتداول فيها فعلى الحكومة حينئذ أن تدفع للدائرة في مدة
١٥ يوماً قيمة الفرق .

ولا يجوز مطالبة الدائرة بشيء من أموال أطيائها الكائنة بالمديريات غير
المرهونة ما لم تسدد قيمة الفرق المذكور من طرف الحكومة .

البند ٤٨ — الجزء الذى يبقى تقديداً في آخر السنة من صافي الايرادات
بعد دفع الفوائد باعتبار ٥ ٪ وتكوين المبلغ الاحتياطي البالغ قدره ٣٥٠.٠٠٠
جنيه مصرى يصير استعماله في الاستهلاك .

البند ٤٩ — يكون الاستهلاك بشراء سندات مادام لم يتجاوز سعرها
٨٠ ٪ فاذا تجاوزت هذا السعر يكون الاستهلاك بالقرعة والسداد باعتبار
٨٠ ٪ .

البند ٥٠ — تتشكل مصلحة الدائرة من ناظر عمومى ومجلس ادارة
ومجلس أعلا .

البند ٥١ — تعيين الناظر العمومى يكون بأمرنا ويكون له اجراء جميع
النصرقات الادارية بالقيود الآتى ذكرها : —

البند ٥٢ — يتألف مجلس الادارة كما كان مؤلفاً المجلس الاعلى المقرر
تشكيله في الكونتراتو الرقم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ وتكون له جميع الوظائف
التي كانت للمجلس الاعلى المذكور .

البند ٥٣ — تعيين ورفع جميع الموظفين الكبار وايجارات الاطيان التي
تكون أقل من ٣٠٠٠ فدان وعن مدة لا تتجاوز ستة سنوات تعرض على
المجلس المذكور للتصديق عليها .

للمجلس أيضاً أن يأذن الناظر العمومى بالمرافعة أمام المحاكم مدعياً كان
أو مدعى عليه وأن يحكم في المسائل الادارية التي يترأى لزوم توسطه فيها .

البند ٥٤ — مراقبا الدائرة يتعينان بأمرنا . وانتخابهما يكون بمعرفة

حكومتى إنجلترا وفرنسا بصفة غير رسمية . وعند عدم حصول ذلك بمعرفة هاتين الدولتين يكون انتخابها بمعرفتنا من كبار موظفي الدولتين المذكورتين مستخدمين كانوا أو متقاعدين .

البند ٥٥ — المجلس الاعلى يتشكل من ناظر المالية والمفتشين العموميين وأعضاء مجلس الادارة . وعند غياب المفتشين العموميين أو وجود مانع يمنعها من الحضور ينوب عنها مأمورا صندوق الدين اللذان من جنسيتهما وتكون وظائفه المداولة في الميزانية والاقرار عليها ومراجعة حساب الدائرة السنوى والتصديق عليه والتصريح بعقد السلف والبيوع والايجارات غير الايجارات المذكورة بالبند ٥٣ وتقدير المبلغ الذى لا يمكنه تجاوزه فى الحساب الجارى وتعيين نوع السندات التى يصير شراؤها بالمبلغ الاحتياطى . ومع ذلك فان مشروعات البيوع والايجارات المشترط تصديقه عليها لا تقدم اليه الا اذا كان المراقبان متحدين فى رأى على موافقتها فى مجلس الادارة . والقرارات التى تصدر من المجلس المذكور فى هذا الشأن لا تكون واجبة التنفيذ الا بعد التصديق عليها من مجلس النظار .

البند ٥٦ — للمجلس الاعلى أن يحكم أيضاً فى قرارات مجلس الادارة التى يقدمها له أحد أعضاء هذا المجلس .

البند ٥٧ — وزيادة على ما لمراقبى الدائرة من الوظائف المبينة فى النصوص السابقة يصير اعتبارهما نائبين شرعيين عن حاملى سندات دين الدائرة العمومى ويصوغ لهما بهذه الصفة أن يطلبوا بواسطة جميع الطرق القانونية ما تعهدت به الحكومة لحاملى السندات المذكورين .

البند ٥٨ — سندات سلفة سنة ١٨٧٠ وبونات الدائرة التى لم تستبدل للآن يجب تقديمها لاجل استبدالها قبل أول ابريل سنة ١٨٨١ والا فيسقط حق المطالبة بها وبعد مضي هذا الميعاد لا يجوز اقامة أى دعوى لاعلى الدائرة ولا على الحكومة بخصوص السندات والبونات المذكورة .

البند ٥٩ — على مصلحة الدائرة أن تطلب تسليم السندات المستبدلة أو المستهلكة من جميع الاشخاص المودعة عندهم تلك السندات الآن وأن تعطى لهم بها وصلا لبراءة ذمتهم منها .

البند ٦٠ — تكون حقاً للدائرة ولا يجوز مطالبتها بها : كوبونات دينها العمومى التى لم تطلب قيمتها فى مدة خمس سنين احتساباً من تاريخ استحقاق كل منها .

وكذلك السندات التى تتعين للاستهلاك بطريق القرعة ولم تطلب قيمتها فى مدة ١٥ سنة . وهذه المواعيد تحسب بحسب حساب السنة الشمسية الا فى رنكية .

البند ٦١ — سندات دين الدائرة الخاصة يصير استبدالها بمعرفة ناظر المالية باعتبار المائة مائة بسندات من سندات دين الدائرة السنية العمومى محتسبة عليها الفوائد من ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ . والسندات المذكورة يجب تقديمها للاستبدال قبل أول ابريل سنة ١٨٨١ والاسقط الحق فيها . والقسط السنوى المخصص الآن لدين الدائرة الخاصة وقدره ٣٤٠٠٠٠ جنيه مصرى يصير توريده من ناظر المالية للدائرة السنية فى كل سنة النصف فى أول ابريل والنصف الثانى فى أول أكتوبر . وكوبون الدائرة الخاصة المستحق فى أول يناير سنة ١٨٨٠ يصير دفعه عند الاستبدال لحاملى السندات من نقود التصفية . وأما الفائدة المستحقة من أول يناير لغاية ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ فتدفع اليهم باعتبار ٥ ٪ من عموم الايرادات .

البند ٦٢ — جميع شروط الكونترواتو الرقيم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ تبقى مرعية الاجراء مادامت غير مخالفة لما تدون فى هذا القانون من الاحكام .

الباب الثالث

(فى الدين السائر)

البند ٦٣ — تصفية الدين السائر وتسويته تكون من الموجبات الآتية وهى : —

أولاً — البواقى من سلفة الاملاك الاميرية .

ثانياً — النقود الباقية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ فى خزنة النظارات والمديريات والمصالح التى لم تكن مخصصة بمقتضى هذا القانون للدين المنظم .

ثالثاً — الزائد من دفعات المقابلة والموجودة نقدية في صندوق الدين العمومى .

رابعاً — المبالغ المتحصلة أو التى يمكن تحصيلها من المتأخرات لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ من العوائد والرسوم والأموال من أى نوع كانت فى المديرىات والمصالح مخصصة للدين المنظم أو غير مخصصة .

خامساً — العقارات الجائز للحكومة التصرف فيها ولم تكن مخصصة للمنافع والمصالح العمومية أو لضمانة سلفة الاملاك الاميرية أو دين الدائرة السنوية العمومى وهذه العقارات تبقى مخصصة للدين السائر لغاية سدادده .

سادساً — ما ينتج من تغيير البونات أو السندات التى تسلمت أو تتسلم للخزينة من بعد أداء قيمتها عملاً بمنطوق الاحكام الصادرة من المحاكم .

سابعاً — سندات الدين الممتاز التى يصير ايجادها على مقتضى المدون فى البند ٦ من هذا القانون .

ثامناً — الجزء المخصص لاستهلاك الدين المنظم حسب المدون فى البند ١٥ من الزيادات التى تظهر فى الميزانيات وذلك فى الحالة المبينة بالبند ٧ .

البند ٦٤ — العقارات المذكورة فى الفقرة الخامسة من البند السابق لا يجوز توقيع الحجز عليها من مدائنى تصفية السائر لغاية ٣١ مارس سنة ١٨٨١ ولا من غيرهم من جميع مدائنى الحكومة لغاية تمام التصفية .

البند ٦٥ — ناظر مالىتنا مأذون بأن يستحصل لاجل تصفية الدين السائر على مبلغ بطريقتى السلفة قدره ٦٥٠٠٠٠ جنيه مصرى وأن يعطى تأميناً عليه رهناً عقارياً على كل أو بعض الاملاك الاميرية المبينة فى الفقرة الخامسة من البند ٦٣ . والاملاك التى ترهن على هذا الوجه يجوز بيعها بشرط صرف اثمانها فى أداء المبلغ المذكور لحين تمام سدادده . ولا يجوز توقيع الحجز عليها الا بعد أداء هذا المبلغ أو لحد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ غاية ما يكون .

البند ٦٦ — الدين السائر المقتضى تصفيته هو ما يأتى : —

أولاً — ديون الحكومة الناشئة من الاحكام الصادرة من المحاكم أو التى تنشأ من احكام تصدر فى القضايا المقامة عليها الآن .

ثانياً — جميع الديون التى أقرت أو تقر الحكومة على صحتها فى أثناء التصفية .

وتكون ناشئة من حقوق مكتسبة قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ ما عدا السلف العمومية المنعقدة في الخارج أو في القطر . وهذه الديون تكون تسويتها تطبيقاً للنصوص الآتية . أما التسويات التي سبق اجراءؤها على حسب المدون في هذا القانون فتكون معتبرة .

البند ٦٧ — تدفع بتمامها نقداً المطلوبات الآتية وهي : —
أولاً — المتأخرات من ويركو الاستانة .

ثانياً — الديون المضمونة برهونات عقارية مسجلة قبل ٢ و ٣ فبراير سنة ١٨٧٩ على الاملاك المخصصة لضمانة سلفة الاملاك الميرية .

ثالثاً — المتأخرات من الماهيات والمعاشات والاجر .

رابعاً — المبالغ المطلوبة من بيت المال ومن صندوق الايتام بالشروط المبينة في البند ٧٢ من هذا القانون .

خامساً — المبالغ الموضوعة في خزانة الحكومة على سبيل الامانة .

البند ٦٨ — وغير ما ذكر من جميع ديون الحكومة في البند ٦٦ تجرى تصفيتها من أصل ومصاريف وفوائد قانونية لغاية ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ بالقيود المدونة في البند ٧٢ وما يتلوها من المواد ويجرى دفعها بالشروط الآتية وهي : — ٣٠ ٪ في المائة نقداً و ٧٠ ٪ في المائة بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة ويحسب لها فوائد من ابتداء ١٥ أبريل سنة ١٨٨٠ . والديون التي تكون أقل من ١٩٥٠ قرشاً (٢٠ ليرة انجليزية) تدفع نقداً . وكذلك بقايا الديون التي تكون أقل من هذا المبلغ . والمبالغ المقتضى دفعها نقداً لا يحسب لها فوائد .

البند ٦٩ — الديون التي تنشأ من أحكام المحاكم المزمع صدورها في القضايا المقامة الآن بخصوص الحقوق قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ تجرى تسويتها من أصل ومصاريف وفوائد قانونية تحسب لغاية حلول استحقاق كوبون الدين الممتاز الذي يتقدم على التسوية وتدفع على الوجه الآتي : ٣٠ ٪ في المائة نقداً و ٧٠ ٪ في المائة بالسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة ويكون لها حق في الكوبون الذي يكون جارياً وقت التسوية .

والديون التي تكون أقل من ١٩٥٠ قرشاً (٢٠ ليرة انجليزية) تدفع

تقدأ وكذلك بقايا الديون التي تكون أقل من هذا المبلغ . وأما المبالغ المقتضى دفعها نقدأ فلا تحسب لها فوائد .

البند ٧٠ — يحجز من الموجودات المخصصة لتصنيف الديون السائرة مبلغ ٦٥٠٠٠٠ جنيه مصرى قيمة اسمية من سندات الدين الممتاز أو ما يقابله من مبلغ القيمة الحقيقية لتلك السندات ويبقى لتسوية الديون المذكورة . وعند عدم كفايته يكل من الاشياء الآتية التي تبقى دون غيرها ضامنة لأرباب تلك الديون يستوفون منها حقوقهم والاشياء المذكورة هي : —
أولاً — ما يكون باقياً بدون بيع من الاملاك المرهونة تأميناً على سلفة الـ ٦٥٠٠٠٠ جنيه مصرى المصرح بعقدها فى البند ٦٥ بعد تسديد السلفة المذكورة بتمامها .

ثانياً — جميع أملاك الحكومة الاخرى الجائز حجزها وبيعها .
ثالثاً — الجزء المخصص للاستهلاك حسب المدون فى البند ١٥ من هذا القانون من الزيادات التي تظهر فى الإيرادات الغير مخصصة للدين المنتظم ولا يصير استعمال هذه الزيادات فى الاستهلاك الا بعد تمام تأدية الديون المذكورة فى البند السابق ومع وجود هذا التخصيص فان الزيادات المذكورة التي تظهر فى الموازين لم تزل معتبرة من النقود الاميرية .

البند ٧١ — قد صار التصديق على التسويات الخصوصية المبينة بالكشف المرفوق بهذا المؤشر عليه بحرف (ا) حيث كان الغرض منها تسوية بعض ديون مضمونة برهونات أو امتيازات أو فسخ كونترات معقودة بتوريد أصناف ولم يصير تنفيذها بتمامها .

البند ٧٢ — يدفع بتمامه بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة الدين المطلوب لديوان الاوقاف المقدّر بمبلغ ٢٩٠٩٧٦ ر ٢٩٠ جنيه مصرياً . والدين المطلوب لديوان المكاتب الاهلية المقدّر بمبلغ ١٣٣٤٣ ر ١٣٣ جنيه مصرياً . والمبالغ المطلوبة لمذكورين من صندوق الايتام المقتضى دفعها نقدأ يصير تسديدها اما من موجودات الصندوق أو من نقود التصنيفية مع اضافة فائدة عليها باعتبار ٤ ٪ المائة

البند ٧٣ — أرباب الديون الذين بأيديهم أحكام صادرة من المحاكم وعملت

لحقوقهم تسويات خصوصية تدونت في بندي ٦٧ و ٧٢ لهم الخيار في التسويات
الخصوصية المذكورة والتسوية العمومية المبينة في بندي ٦٨ و ٦٩

البند ٧٤ — مدائنو الدائرة الخاصة الذين بأيديهم حوالات على مخصصات
الخديو السابق ومقيدة بنظارة المالية أو مؤشر عليها منها . أو الذين بأيديهم
أحكام صادرة من المحاكم مقيدة يصير اعتبارهم لحقوقهم كمدائن الحكومة
وتدفع لهم حقوقهم بالشروط المبينة في بندي ٦٨ و ٦٩

ومع ذلك فمن كان منهم أخذ رهناً على عقار من عقارات الدائرة الخاصة
فهو مخير اما باجراء ماله من الحقوق على المرهون أو بترك المرهون والاستيلاء
على مطلوبه بالشروط المذكورة أعلاه .

وعلى المدائنين المذكورين أن يعينوا ما يختارونه في مدة ثلاثة أشهر
ابتداء من نشر هذا القانون والا لا يصير اعتبارهم كمدائن الحكومة وأن
أجروا ماله من الحقوق على الرهونات فلا يكون لهم أدنى حق في الرجوع
على الحكومة بما يتبقى من ديونهم . اما الذين تدفع لهم ديونهم من نقود
التصفية لحقوقهم في الرهونات تنتقل للحكومة بمجرد الدفع لهم .

البند ٧٥ — تستبعد من ديون الحكومة المتأخرات المطلوبة عن سنة
١٨٧٨ من مخصصات اسماعيل باشا الخديو السابق ومن مخصصات أعضاء عائلته
الآتي ذكرهم : — وهم والدته وحرمة وانجلاه وزوجاتهم وأولادهم وكريماته
وازواجهن . وأولادهم . ولا يصير مطالبتهم بالمبالغ المطلوبة منهم أو من
دوائهم على سبيل أموال أو عوائد متأخرة لغاية أول يناير سنة ١٨٧٩ وزيادة
على ذلك فانه يتخصص مبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه مصري تؤخذ من نقود التصفية
لتسوية الديون المطلوبة من أعضاء عائلتنا المذكورين أعلاه . ولتسوية الديون
المطلوبة من الدائرة الخاصة غير الديون المذكورة في البند ٧٤ واجراء هذه
التسوية يكون بمعرفة نظارة المالية بان تتبع في ذلك نصوص القانون الجاري
العمل بمقتضاها أمام المحاكم المختلطة فيما يتعلق بالتوزيع على الغرماء .

البند ٧٦ — يتخصص مبلغ ١٢٧٨١٦ جنيه مصرياً لصرف المتأخر
من مخصصات أعضاء عائلتنا المذكورين في البند السابق عن سنة ١٨٧٩ .

البند ٧٧ — المخصصات السابقة على أول يناير سنة ١٨٧٩ المتأخرة لباقي

اعضاء طائفتنا غير المذكورين في البند ٧٥ تصير تسويتها وصرفها لهم بالشروط المذكورة في البند ٦٨ وأما متأخرات مخصصاتهم سنة ١٨٧٩ فتصرف لهم بتمامها. البند ٧٨ — أما المرتب السنوي الذي قدره ٦٠.٠٠٠ ليره استرلينية السابق تقريره لحضرة الامير عبد الحليم باشا ومعطى به بونات خزانة لحاملها قد صار تنزيله ابتداء من أول يناير سنة ١٨٨٠ الى مبلغ ١٥.٠٠٠ جنيه مصرى بالتطبيق لامرنا الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ وهذا المرتب السنوي غير جائز تحويله ولا توقيع الحجز عليه . وقد محيت من دفاتر ديون الحكومة بونات الخزانة المعبر عنها ببونات عبد الحليم المحررة من نظارة المالية في ٢ أكتوبر سنة ١٨٧٠ الموافق ١١ رجب سنة ١٢٨٧ ومنمرة من نمرة ٢٣ وما يتلوها من النمر لغاية نمرة ٨٠ (والغاية داخله) قيمة كل واحد من البونات المذكورة ٢.٩٢٥.٠٠٠ ق ت (٣٠.٠٠٠ ليرة استرلينية) استحقاق ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ و ١١ يناير و ١١ يولييه من السنين التي تتلوها . ولا يصير دفع أى بون من البونات المذكورة فى أى يد وجد .

البند ٧٩ — زيادة عن المرتب السنوي البالغ قدره ١٥.٠٠٠ جنيه مصرى المندرج بميزانية الحكومة ابتداء من اول يناير سنة ١٨٨٠ فأن كامل مبلغ الخمس بونات وقدره ١٥.٠٠٠ ليره استرلينية المستحق دفعها فى اثناء سنتى ١٨٨٠ و ١٨٨١ وفى ١١ يناير سنة ١٨٨٢ ويحتمل ان تكون قد بيعت قبل حلول ميعادها عملاً بنص الكونتراتو المعقود فى ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ بين حضرة الخديو اسماعيل باشا وحضرة الامير حليم باشا يكون واجب الاداء ابتداء من نشر هذا القانون ويصير درجه ضمن الدين السائر لتجرى تسويته ودفعه بالشروط المبينة فى البند ٦٨ .

البند ٨٠ — يكون للامير حليم الحق فى أخذ التركات التى آلت أو تؤول اليه ابتداء من يناير سنة ١٨٨٠ ولا يلتفت لتنازله عن ذلك المندرج فى الكونتراتو الرقيم ١١ يوليو سنة ١٨٧٠

البند ٨١ — يعتبر لغواً كانه لم يكن القيد المدون فى نفس الكونتراتو المذكور الذى بمقتضاه تنازل حضرة الامير حليم عن طلب أى مرتب له أولاً ولاده بعد استحقاق القسط الاخير من الاقساط السنوية . وكل واحد منها عبارة عن ١٥.٠٠٠ جنيه مصرى المذكور فى البند ٧٨ .

البند ٨٢ - حالة كل من الحكومة وتركه المرحوم اسماعيل صديق باشا تبقى مقررة على الوجه الآتى :

وهو أن الحكومة تتعهد بما على التركة من الديون المعترف بصحتها وبالديون التي يحتمل أن تنشأ من الدعاوى المقامة الآن عليها كما هي مبينة في الكشف المرفوق بهذا القانون وهـ وشرعايمه بحرف (ب) وهذه الديون يصير دفعها بتمامها نقداً وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين - وهما الحكومة والتركة أو مستحقوها مطالبة الآخر بشيء ولا طلب عمل حسابات بينهما ولا اقامة دعاوى ولا مطالبة ولا استرداد شيء ما بأى سبب كان .

البند ٨٣ - يترتب على تسوية الديون ودفعها بالقيود والشروط المدونة في هذا القانون براءة ذمة الحكومة ومصالحها براءة كلية وقطعية من جهة مدائني التصفية ومن يقوم مقامهم مهما كان لهم أوجه الاولية بدون احتياج لان تعمل بخصوص الحقوق المكتسبة قبل سنة ١٨٨٠ حسابات أخرى ولا لاقامة دعاوى ولا للمطالبة بحقوق أو استرداد من كلا الطرفين . وبناء على ذلك يجب على المدائنين الذين يصير تسوية ديونهم ودفعها بالشروط المبينة في هذا القانون أن يعطوا كتابة عند أخذ سندات المخالصة منهم بقبولهم شطب ومحو أى رهن عقارى وغيره من الحقوق مما قد تسجل لهم على أملاك الحكومة . فان لم يعطوا الكتابة المذكورة فعلى المحاكم أن تأمر بمحو وابطال ما ذكر . وكذلك يكون العمل فى حق كافة الاجراءات التحفظية والتنفيذية التى يكون قد أجراها بعض مدائني التصفية على الحكومة ومصالحها قبل نشر هذا القانون أو التى يجرونها بعد نشره . وهذا البند لا يخل بشيء مما من الحقوق المبينة المكتسبة بمقتضى تسجيل رهونات عقارية أعطيت بتوافق وتراضى الطرفين . ومصاريه تسجيل أو محو الرهونات العقارية تكون على طرف التصفية .

البند ٨٤ - أملاك الحكومة المبينة فى الذكر يتوارثها ١٦ يونيو سنة ١٨٨٠ تكون معتبرة من ضمن الاملاك الاميرية العمومية التى لا يجوز توقيع الحجز عليها أو تملكها بمضى المدة الطويلة بشرط بقاء سرايتى المنيا والروضة مخصصتين لضمانة دين الدائرة السنوية العمومية كالمبين فى بندي ٦٢ و٤١ من هذا القانون . ومع ذلك فالحقوق المكتسبة بمقتضى رهونات مسجلة على

تلك الاملاك قبل نشر الدكريتو المذكور تكون مرعية . ولا يجوز بيع العقارات المبينة في الدكريتو السالف الذكر الا اذا صدر دكريتو بأدخالها ضمن العقارات التي يجوز للحكومة التصرف فيها .

البند ٨٥ - جميع المبالغ المطلوبة للحكومة أو لمصالحها من مدائني التصفية بأى وجه وبأى سبب كان يصير خصمها قبل اجراء أى تسوية كانت مما لهم من الديون وذلك بدون اخلال بالمقاضاة الخصوصية المدونة في هذا القانون .

البند ٨٦ - ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون لا يقبل من أى شخص كان اقامة أى دعوى كانت على الحكومة أو مصالحها أمام أى محكمة لأى سبب وبأى صورة كانت بخصوص الحقوق المكتسبة قبل أول يناير مالم تكن الدعوى بشأن منازعة تحصل في تحديد مقدار الديون المبين عنها في البند ٦٦ وبالقيد المبينة في البند ٦٧ وما يتلوها .

البند ٨٧ - لأئحة المقابلة المنسوخة بمقتضى الدكريتو الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ تبقى ملغاة بوجه قطعى بالقيد المبينة في البند الخامس من الدكريتو المذكور ونصوص البند الثالث من ذلك الدكريتو تكون ملغاة أيضا ودفعات المقابلة التي تثبت صحتها تجعل حقاً في التعويض للأشخاص الذين يكونون وقت اجراء التسوية المذكورة أدناه مالكيين الاطيان المختصة بها هذه الدفعات . ويعتبر مالكا من تكون الاطيان مقيمة باسمه في دفاتر الاموال . هذا مع عدم الاخلال بحقوق غيرهم . وعلى المالكين المذكورين أن يثبتوا حقوقهم في طلب يقدمونه بالكتابة أو شفاهاً قبل أول يناير سنة ١٨٨١ للمديرين أو المأمورين المعينين لهذا الخصوص من طرف ناظر المالية ويعطى لهم وصل بذلك .

البند ٨٨ - ناظر المالية عند اطلاعه على هذه المطالبات يجرى أعمال الحسابات الشخصية المختصة بالمطالبين بأن يعتبرهم مدائنين .

(١) أولاً - بالدفعات التي أجراها بالتوالي المطالبون المذكورون أو الملاك السابقون على سبيل المقابلة .

ثانياً - بفوائد الدفعات المذكورة باعتبار ٤ ٪ في المائة ثم يصير اعتبارهم مديونين .

(٢) أولاً — بمبلغ الامتياز الذى خصم سنوياً من أصل الاموال بناء على دفع المقابلة.

ثانياً — بمتأخرات الاموال والرسوم من أى نوع كانت وبالديون المطلوبة للحكومة من المالكين المذكورين قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ وكل نص مخالف لما ذكر يعتبر لغواً ملغياً .

ثالثاً — بفوائد مبالغ الامتياز والمتأخرات والديون المذكورة بواقع ٤ ٪ . ويستبعد من تلك الحسابات الدفعات الحاصلة من بونات خزينة أو رجع يتضح أنها غير حقيقية والتي تكون قد تقيدت بمقتضى أوامر عالية ولم يعقبها دفع . والباقي بعد ذلك من الحسابات المذكورة الذى هو عبارة عن صافى مطلوب كل واحد من أصحاب الحقوق يكون أساساً لتوزيع التعويض .

البند ٨٩ — يتخصص مبلغ سنوى قدره ١٥٠ الف جنيه مصرى ابتداء من أول يوليو سنة ١٨٨٠ لاجل تسديدات تعويض المقابلة . ويؤخذ المبلغ المذكور من الإيرادات المبينة فى الميزانية المخصصة للدين العمومى بمقتضى البند ١٦ والمقدار المذكور يجرى توزيعه على المالكين السالف ذكرهم بأقساط سنوية تخصم من أصل أموال الاطيان . وهذا التوزيع يصير اجراءه بينهم بالنسبة لصافى مطلوباتهم التى تتقرر من واقع حساب كل منهم .

وفى حالة ما اذا لم تتم التصفية فى وقت بحيث يمكن تسديد نصف سنوية ١٨٨٠ من أموال السنة الجارية يصير احتساب ذلك للممولين فى جرائد سنة ١٨٨١

البند ٩٠ — الاقساط السنوية يستمر تسديدها مدة ٥٠ سنة وتتقيد بالبلاد فى دفتر خصوصى يدرج به فى الحسابات المفتوحة فيه لكل من أرباب الحقوق مقدار التقاسيط السنوية على التوالى : والقسم التابعة له . وبيان الاطيان التى تختص بها الاقساط المذكورة بوجه التفصيل مع بيان حيثياتها ومقدار ضريبتها . عند نقل ملكية كل أرض يستبعد مقدار التقاسيط السنوية الذى يقابل مقدار الاطيان المباعة من حساب مالكيها الاصلى ويضاف لحساب المالك المستجد فى الدفتر الخصوصى المذكور .

البند ٩١ — عند تنجيز أعمال التاربع يصير تقدير قيمة الاطيان وتوزيع ضريبتها بدون اخلال بالاقساط السنوية المذكورة .

البند ٩٢ — يسلم المدير لكل من ذوى الحقوق وقت عمل الحسابات عند انتقال الملكية شهادة يبين فيها مقدار التقسيط السنوى الذى يتقيد فى دفتر البلدة الخصوصى. والتقاسيط السنوية تتقيد كل سنة فى الاوراد التى تستخرج من جريدة الممولين وتستنزل من ضرائب أطيانهم.

وفى المواعيد التى تتحدد بمعرفة ناظر المالية على الصيافة أن يخصموا كل سنة تقاسيط السنة الجارية فى دفاتر تحصيل الاموال بصفة دفعة مقبوضة من أرباب الحقوق من أصل أموال أطيانهم. وفى مقابلة هذه الخصوصات يبنى تحت تصرف ناظر المالية المبلغ الذى تخصص لتأدية هذه السنويات . ومع ذلك فان الجزء الذى يخص منها المديرية المخصصة للدين العمومى يلزم رده لخزينة الدين على قسطين متساويين قبل ٢٦ ابريل و ٢٦ اكتوبر .

البند ٩٣ — تبين فى لائحة يقدمها ناظر المالية لمجلس النظار للاقرار عليها الطرق المقتضى اتقاذاها لعمل حسابات المقابلة وعمل حسابات التقاسيط السنوية وكيفية العمل فيها ولمراجعة العمليات .

الباب الرابع

أحكام عمومية

البند ٩٤ — المصاريف من أى نوع كانت التى تترتب على أعمال التصفية تؤخذ من صوم موجودات تصفية الدين السائر .

البند ٩٥ — ما يتبقى من تصفية الدين السائر بعد أدائه يصير توريده لخزينة الدين العمومى وتخصيصه لاستهلاك الدين الموحد.

البند ٩٦ يصير عمل حساب خصوصى عن أعمال التصفية ويجرى تقديمه لنا من ناظر المالية قبل ٣١ مارس من كل سنة عن المدة الماضية لغاية ٣١ ديسمبر من السنة المتقدمة الى أن تتم الاعمال المذكورة . وهذه الحسابات تنشر فى جريدة « المونيتور اجبسيان »

البند ٩٧ — لا يترتب على هذا القانون أدنى اخلال بشروط الكولتراتو

المنعقد في ١٢ ابريل سنة ١٨٨٠ بين حكومتنا وبين عاقدي سلفة الاملاك
الاميرية. وبمقتضى هذه الشروط ايرادات مديرية قنا مخصصة بوجه الاحتياط
لضمانه السلفة المذكورة.

البند ٩٨ — يصير نشر هذا القانون في جريدة « المونيتور اجبسيان »
ويكون مرعى الاجراءات ابتداء من تاريخ نشره ولو كان هناك نصوص
مغايرة له ناشئة من قوانين ودكرينات أو قرارات من المجلس الخصوصي
أو أوامر عالية أو لوائح أو كونترات عوائد متبعة.

البند ٩٩ — على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه
صدر بسرأي رأس التين في ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠

محمد توفيق

بامر الحضرة الخديوية : رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية وناظر المالية مؤقتاً

رباضى

(وهذه صورة كل من الكشفين المذكورين في أحد بنود هذا القانون)

(كشف « أ »)

عن التسويات التى حصلت : —

جرائد وشركاه في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠	٤٠٩٥٠٠٠٠	٠٠
جورجى زورو وشركاه في ٥ يوليو سنة ١٨٨٠	٣٩٠٥٨١٦	٢٢
ايشيل باريدوه في ١٠ يوليو سنة ١٨٨٠	٧٢١٦٢٦	٢٥
كوييل وجرسبورج وكرشياوم في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٠	١٣٧٨٦٥٠	٠٠
رومنتون	٦٣٣٧٥٠٠	٠٠
ارمسترونج	٢٣٤٠٠٠٠	٠٠
بابونوه	١٩٢٩٩١٣٨	٥
أخوان روسو	٧٢٢٩٦٨٣	٢٠
	٨٢٢٦٢٢٤١٤	٣٢

(كشف « ب »)

(أولاً)

ديون مثبتة أمام المحاكم الشرعية ولم يكن عليها فوائد ومصاريف

مصطفى صديق باشا	٤٦٨٣٤٧	٣٣
فريده هانم	٧٧٦٣٠	١٥
من موديس	٣٢٩١٦	—
روشمين	٢٦٥٠٠	—
كرونكو	١٠٧٢٥	—
محمد أفندي برتو	١١٨٦٣	٨
	<u>٦٢٧٩٨٢</u>	<u>١٦</u>

(ثانياً)

ديون مثبتة أمام المحاكم المختلطة تحتسب عليها الفوائد لغاية تمام السداد
ويليها أيضاً المصاريف : —

بنك الانجلو اجبسيان عن حساب استحقاق	٢٦٣٢٥٠٠	—
غاية فبراير سنة ١٨٨٠		
البارون ايساورونس حساب تقريبي	٢٣٤٥٣٢	١٤
» » اخوان شيلان	٥٢٢٧٦	٣٦
» » ادوار كبراره	٦٣٣٥٢	١٦
» » قومبانية فاقليل	١٨٧٩٤	٢٣
» » ادريك	٨٤٤٤	٢٧
	<u>٣٠٠٩٩٠٠</u>	<u>٣٦</u>

(ثالثاً)

دعاوى متنازع فيها وهي مقامة أمام المحاكم مبالغها تحت الثبوت والتقدير.
حائذة وشركاهم عن فرق ثمن بونات يدعون انه صار مشترها على ذمة المرحوم.

اسماعيل باشا صديق . طائفة وشركاهم عن رأس مال يدعون انه تعهد به ولم يورده المتوفى في محل الشركة المعروفة باسم طائفة وشركاهم .
حسن موسى العقاد عن مبلغ يدعى انه أجرى تسليفه تقديماً .
مارتيللى عن أشغال وأشياء أجرى توريدها . يوسف كحيل عن دين محول اليه .
(رابعاً)

أجرة أفوكاتو التركة تحت التقدير

وفي ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ صدر أمر بالغاء الضرائب الظالمة التي فرضت في زمن اسماعيل باشا الخديو والتي لا يتجاوز مجموعها ٦٠٠.٠٠٠ جنيه في السنة وذلك بناء على تقرير رفعه ناظر المالية الى الخديو هذا نصه : —

مولاي

بمراجعة موارد الخزينة من الضرائب مراجعة الباحث المدقق اقتضت عدالة حكومتكم السنية أن تستبدل ضريبة الملح باتخاذها حكراً .
غير أن بعض الضرائب لا يمكن البحث فيها . إما بالنظر لوضعها الاصلى وكيفية تحصيلها التي لا تنطبق على مبادئ حكومتكم العادلة . وإما بالنظر لكونها مجحفة بالحقوق فتضيم المضروبة عليهم وتمنع تقدم التجارة والصناعة فضلاً عن أن الخزينة لا تستفيد منها في الغالب قدر ما تنفقه في تحصيلها . فمنها الشخصية التي ضربت بمقتضى دكريتو بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥ وهي أقل الضرائب عدلاً فإن تحصيلها موكول الى مشايخ البلاد وفي الغالب يحصلونها ممن ضربت عليهم الفردة . ومثل هذه الضريبة تكون على الغنى والفقير غير أن الفقير هو الذي يغبن فيها دون غيره . ومنها الفردة وهي مخصصة على كل من لا يثبت أنه

صاحب ملك وليست قاصرة على أرباب الصنائع كأصل وضعها . ولصعوبة
تحصيلها تأخر منها جانب وافر لا يمكن تحصيله . ومنها رسم التمغة
المضروب على الأصناف المصنوعة باعتار ٥ .٪ في المائة وهو يحمل
أرباب الصناعة ثقلاً فوق ثقل ضريبة الفردية ويمنع تقدم الصناعة
ونجاحها . وفضلاً عن ذلك فإن الأجنبي لا يدفعون هذا الرسم وبهذا
وقف الوطنيون وعجزوا عن مباراة الأجانب في الصنائع . وكذلك
رسم المناداة (الخراج) ورسم الوزن ومبيع المجوهرات فإن الأجانب
معفيون عنه . ومنها الدخولية في الأرياف فإنها فضلاً عن كونها مضرّة
بالأهالي لا تقوم بالنفقات المقدرة لجباة الدخولية غالباً . ولعدم وجود
المراقبة والملاحظة على التحصيل كاد الفلاح أن يترك مزروعاته بلا بيع
قراراً من الدخولية . ومنها رسم معاصر الزيت فإنه مضر بهذه الصناعة
ضرباً فوق ما نكتب به من كثرة توارد صنف البترول (الغاز) الذي
أضعفها . ومنها إدارة التنظيم والطرق في الأرياف فإنه يوجد في القرى
مساكن (عشش) لا يبلغ ثمن الواحد منها ١٠٠ قرش ومع ذلك عليها
رسم تنظيم من غرش الى خمسة فضلاً عن أن تلك الإدارة لا عمل لها
بالأرياف والقرى ولا وجود لأثر من تنظيمها وكثيراً ما يمتنع الفلاح
من اداء هذا الرسم حتى تراكت متأخراته . فإذا ألغت الحكومة
ضريبة الشخصية وحسرت الفردية فيمن يتحقق اشتغاله بصناعة من
الصنائع أزاحت عن أهل الزراعة احمالاً ثقيلاً وتحسنت الحال إذ أن
الزراعة ثروة البلاد ومنبع مواردها . وهذا الأمر يتم بدون أن

يفوتها مبلغ يذكر . فإن ضريبة الأتيطان ستزاد بما يعوض على الحكومة ما نتركه من ذلك . أما الضرائب الأخرى المذكورة في هذا التقرير المرفوع الى عظمتكم فإن حاصلاتها اذا استزلنا منها قيمة النفقات لا يبقى منها الا القليل الذي لا يذكر . وهى مع ذلك مجحفة مضيمة مانعة من التقدم فى التجارة والصناعة وقاطعة طريق الثروة العمومية .

وبطامى الغاء هذه الضرائب أطلت الفكر فى كيفية تحصيل متأخراتها الى غاية سنة ١٨٧٦ فلم أجد سبيلا الا أن يعفى الفقراء من هذه المتأخرات . أما الذين لهم دين على الحكومة فأنها تخصم من مطالوبهم . وما تطالبت من جنابكم العالى الغاء هذه الضرائب الا بعد البحث والتبصر فيما يعوضها حتى تأكدت ان ما ينقص من الأيراد بقيمتها سيعوض بأكثر منها فى زيادة ضريبة الأراضى . ولم أطلب بما عرضته الا تخفيف الضرائب على الأهالى وترتيبها بصفة قانونية وإسعاف الرعية بالراحة بطرق لا تضر بمصلحة الخزينة . ولذلك أرجو من عدالة عظمتكم الموافقة على هذا التقرير وإنى يا مولاي فى كل حال خادمكم الأمين

الخاضع المطيع

ناظر المالية مؤقتاً — رياض

وهذه صورة الأمر الخديو وما يتبعه من اللوائح المتعلقة به :—

نحن خديو مصر

بناء على انتهاء ناظر ماليتنا وموافقة مجلس النظار عليه — نأمر :—

أولاً : بالغاء الضرائب الآتية اعتباراً من يوم اعلان هذا الامر .
الشخصية في جميع بلاد القطر المصري . التمتع عن جميع الاصناف ما عدا
الاصناف الفضية والذهبية . رسوم القبانة والصيارفة . رسوم الارضية
والاقامة بالشوارع ومحطات الدخولية بمصر واسكندرية الا في ايام الاعياد
والموالد فتبقى الرسوم فيهما ليس الا . الرسوم المتحصلة من طائفة
الفجر وأمثالهم . رسوم بيع المواشي في مصر واسكندرية والسويس .
الاثنان في المائة للمضافان إلى رسوم الاملاك المخصصة إلى رواتب
المأمورين المكافئين بتحصيل الرسوم المذكورة . الرسم المتحصل على
بعض الأصناف بالاضافة إلى رسوم القبانة . ومن الآن فصاعداً ممنوع
كل المنع أن تحصل القبانة أي رسم كان على البضاعة التي يزونها (مدة
رسم القبانة فقط) . رسم تسجيل العرائض والضمانات التي تؤخذ حين
تصدير بضائع في داخلية القطر من محل إلى آخر . رسوم المناداة الدلالة
والوزن وبيع المجوهرات في مصر واسكندرية وعموم القطر . رسم
علم الخبر الذي يعطى عن الوزن (لا يعطى الا إلى المشتري من الآن
فصاعداً) . رسم الدخولية على الاصواف في جميع أنحاء القطر . رسم
تحقيق الأختام الموضوعة على الضمانة التي تطلب بقلم الباسبورقات .
رسوم السمسرة في البيع والشراء في مديرية الدقهلية (وهذا الرسم
لا يكون له وجود في جميع القطر) . رسم مقالى الحمص (فان دخولية
هذا الصنف باقية) . رسم دخولية الفخار . الرسوم المتحصلة في
السلخانات بمصر المحروسة باسم ضريبة أوضانة على الجلد وذلك علاوة

على رسم السلخانة - رسم ١/٢ - المتحصل من ايجار ما يبنى في الاراضى الخراجية والعشورية التى تؤدى رسم الاملاك ورسم الخراج والعشور .
رسم قبالة اللحوم فى الاسكندرية المتحصل عند ذبح الحيوانات فى السلخانة حجز الثلاثين التى تؤخذ من خدمة صيارفة القري . رسم حراسة القطن فى مديرية البحيرة (ولا تؤخذ فى جهة أخرى) رسوم سراكي الشياطين والجمالين وأصحاب الكارات فى الاسكندرية فان المذكورين يؤدون رسوم صنائعهم (الويركو) رسم تربية الاغنام والماعز فى مصر والاسكندرية . رسم ختم دفاتر القبانية فى الاسكندرية . رسم المواعين المشحونة رملا من جهة الرمل إلى الاسكندرية . رسم تسجيل الطلبات بفتح أو قفل معاصر الزيت فى مصر والاسكندرية (ولا يبقى لهذا الرسم وجود فى جميع الجهات أيضاً) رسم كيل الحبوب فى القليوبية والبحيرة (ولا يؤخذ أيضاً فى أى جهة كانت) رسم الغيطان فى دمياط . رسم بيع الفخار فى دمياط (ولا يؤخذ فى غيرها أيضاً)

ثانياً - من يشتغل بالحرثة والزراعة ولم يكن له صناعة غيرها يعفى من رسم الصنعة . وما عداه يبقى رسم صنعته كما كان وتكون أقل فئة فيه عشرين قرشاً أميرياً .

ثالثاً - رسم الدخولية والتنظيم والاسواق والوزن يلغى فى القرى ولا يبقى إلا فى المدن والمراكز المذكورة فى اللائحة الاولى الملحقه بذيل هذا الامر .

رابعاً - تعفى الاصناف الآتى بياتها فى اللائحة الثانية من رسوم

الدخولية سواء في مصر وأسكندرية وسائر البلاد والمراكز .
خامساً - دخولية أدوات البناء ورسم العربات وحيوانات الاجرة في
مصر وأسكندرية تؤخذ على التعريفة الآتي بيانها في اللائحتين الثالثة
والرابعة .

سادساً - رسم الباسبور تات يؤخذ باعتبار خمسة غروش على الشهر
 وخمسة رسم الإقامة وعرشين ونصفاً رسم المرور بلا تمييز البتة .
سابعاً - ثمن الرجوع والتذاكر والسراكي والضمانات بمدينتي
مصر والاسكندرية يعين عشر بارات . (وهذا لا يشمل السراكي
المعطاة إلى المأمورين لرواتبهم) .

ثامناً - يبقى في أسكندرية رسم قبانة خشب الحريق المتحصل
من قبودانات المراكب على حالة النصف للخزينة والنصف للقباني وغير
هذا يدفع المشتري ١٥ باره عن كل قنطار وهذا يورد للخزينة ويعفى من
أى رسم كان عند مبيع الخشب .

تاسعاً - تترك المتأخرات من جميع الضرائب المتقدمة عن
سنة ١٨٧٦ ما عدا دين الفلاحين الذي توزع دفعه على سنين عديدة .
أما من يكون لهم دين على الحكومة لغاية سنة ١٨٧٩ فانها تخصم مما
عليه من المتأخرات في مقابلة دينه

عاشراً - ناظر ماليتنا مكلف بانفاذ هذا الامر .

كتب في سراي عابدين في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠

التوقيع (محمد توفيق)

(اللائحة الاولى)

بيان المدن والمراكز التي تؤخذ فيها الرسوم المذكورة في البند الثالث من الامر : —

في ضبطينية مصر والمحافظات : المحروسة والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس ورشيد ودمياط.

في الوجه البحري — (القليوبية) : بنها وشبين القناطر . (المنوفية) : شبين الكوم ومنوف . (البحيرة) : دمنهور وشبراخيت والمحمودية . (الغربية) : ططا والمحله الكبرى وسمنود ودسوق وزفتى وكفر الزيات . (الدقهلية) : المنصورة وميت غمر . (الشرقية) : الزقازيق وبابيس . ادارة (الهويسات) القناطر الخيرية .

في الوجه القبلي — (الجيزة) . (بنى سويف) . (القيوم) . (المنيا) المنيا والفشن (أسيوط) . أسيوط وأبو تيج ومنفلوط وملوي . (جرجا) وطهطا وأخميم وسوهاج (قنا) اسنا . (اصوان)

(اللائحة الثانية)

بيان الاصناف المعافاة من رسم الدخولية : —

الذرة الخضراء ، للتحميش أو للبيع . ثمر التوت . الحصرم . الحمص الاخضر . الزهور العطرية كالورد وغيره . اللبن الحليب . قحف الجريد . الليف وحبال الليف . البردي . الحلفا . ورق التوت . مكائن أو مقشاة بأيدي . دق الكتان خشن وناعم . مساحة الخشب ونشارته . الدوم . البوص . الفاسول . قوط العنب والرمان وغيرهما . عرق السوس

الخوص . الجاروان . ليف لعمل طوائس السواقى . طين القتل . ورق
الذره الاخضر . الجلد الخام . أغصان المرسين . النبق . اللوف . بذر
القنب . قرون الجاموس وحوافرهما . المقشآت الهيش . حب الهيش
للصباغ . البايح الاخضر الصغير . قشور الرمان . زهر القرطم . النعناع
والريحان الناشف . الصعتر . الحنظل . بذر البامية . الشمر . بذر اللفت .
الصعتر البلدى . بذر الملوخية . الرشاد . الحبه السوداء . بذر الكوساء .
بذر البصل . بذر السكرات . بذر القشاء . بذر السبانخ . بذر العظم .
بذر التيللى . بذر الخروع . الحبه الغالية . الجميز . بذر البطيخ . بذر
الشمام . الفجل . بذر الخبازي . بذر البقلة . بذر الجراوة . بذر الخس
الفجل البلى . الحلبه الخضراء . البصل الاخضر . اللبن .
(وما شا كل ذلك مما لا نهاية له من أنواع المظالم)

الفصل الرابع

(فى اهتمام الانجليز بشؤون الامة المصرية كما يدعون)

فى ٢ يونيو سنة ١٨٨٠ بعث السير ادوارد مالت وكيل انجلترا السياسى
الى اللورد جرا نفيل ناظر خارجية انجلترا بالخطاب الآتى تعريبه : —
سيدي

« لما كنت شغوفاً بالوقوف على ما عاد على البلاد من التغييرات
الادارية التى ادخلتها الحكومة الحالية فيها واذا كان ما تواتر على السنة
الخلق من نجاح التغييرات يوثق به ويركن عليه أم لا . التمت من

قناصل انجلترا في جهات مصر أن يحيلوا لي هذه القضية . وأشرف
بعرض هذه التقارير على مسامع سعادتك . ان الجواب الذي أجابوني به
يشرح الخاطر كما ترون سعادتك فانه يحمل الانسان على أن يؤمل بتحسين
حالة الفلاح أخيراً . وانقطاع دابر الاعتساف والظلم اللذين تكبدهما مدة
أجيال . وأنه يتعذر القيام بالثناء على التغيير الذي لا بد أن يكون قد
حصل أو أبطل كما قال المستر كوكسن (استعمال الكرباج في تحصيل
الضرائب) وصار نسياً منسياً .

ولما أصدر دولتو رياض باشا الاوامر للمتوظفين بعدم اتخاذ
الكرباج من الآن فصاعداً آلة في اكراه الفلاحين على تسديد أموالهم
قال الناس ان انسانيته وشفقته خرجتا عن الصواب . وانه يتيسر ابطال
استعمال الكرباج اذا انتظمت المجالس والمحاكم الوطنية غاية الانتظام .
واذا وجدت طرق شرعية لالزام الفلاح بتسديد ما عليه . فاذا لم يحصل
ذلك يستمر الفلاح الذي لا يعرف آلة لا كراهه سوى الكرباج على
عاداته القديمة ويتوقف عن تسديد ضرائبه ويفوز بذلك ما دام يعرف
أن الكرباج صار ملغياً . ونبذ ظهرياً . غير أن النتيجة تدل على أن
رياض باشا كان مصيباً في ابطال الكرباج . وأن التقليدات (أى
الروايات التى تسلسلت من السلف الى الخلف) عن الفلاح لم تصادف
محلا للصواب .

فان الفلاح سدد ضرائبه بغاية الارتياح بل تلبس حسب قول
المستر كوكسن (بشنشة حسنة) وهى الاستعداد لدفع ما عليه من الاقساط

فى آجالها المقررة . وهذا الامر هو أيضاً من البيانات المنبئة باصلاح الحال . وقد كان هم الفلاح فى الزمن السابق قاصراً على تحصيل ما يلزم لسد رمقه . فكان يعرف أنه لو وفر شيئاً سلب منه حيث أنه لم يعرف مبالغ مقررة يدفعها كما أنه لم يعرف آجالاً محددة يسدد فيها ما يطلب منه . فالذى كان يعرفه هو أنه اذا وجدت عنده زيادة على ما يلزم لحفظ جسده ونفسه ظهر مأمور التحصيل وثخنه ضرباً الى أن يعطيه تلك الزيادة .

ويظهر أن نتيجة قوانين الحكومة بخصوص السخرة ليست مسرة كما كان يؤمل الانسان وليس سبب ذلك ان القوانين غير منظمة ومحكمة فى حد ذاتها . ولكن سببه انه لم يتيسر تنفيذها . فكثير من الناس دفعوا بدلا للتخلص من العملية ولكن أكرهوا عليها . وكثير من الاغنياء دفعوا بدلا عن رجالهم وأكره غيرهم على العملية سواء قدروا على دفع البديل أم لم يقدرُوا . ولا بد من قهر الصعوبات التى تلازم مبادئ هذا التغيير . والامل تنفيذ هذه الطريقة بالنظام فى ظرف سنة واحدة .

ورأينا من التقارير الواردة من الجهات القبلية شكاوى من الزام الفلاحين بدفع الضرائب تقدماً لا بدلاً . ولا شك أنه نشأ عن الدفع بالبديل شر كثير . وصار الفلاح بهذه الطريقة مضغّة فى الافواه . وعند المداولة فى مجلس الوزراء فى شأن هذا التغيير ذهب بعض الوزراء الى أنه يجوز لكل انسان الخيار فاما أن يدفع تقدماً واما غللاً . غير أن

الغالبية لم ترض بذلك . لانه لو وجدت هاتان الطريقتان للزم أن يكون
مأمورو التحصيل على قسمين . والقسم الذى يعين منها لتحصيل الغلال
يفقد الفلاحين مع أن الغاية المقصودة هى التخلص من هذا الصنف .
فالاولى دفع الضرائب نقداً حتى فى الحالة التى يحصل فيها من ذلك بعض
المشاق فى المبدأ .

قال: وتوجد اصلاحات كثيرة يجب اجراؤها قبل أن يصح لنا أن
نقول ان حكومة مصر تحسنت غاية التحسن . غير أن ما حصل فى الستة
أشهر الماضية يجعلنا نؤمل فى تحسن الاحوال فى المستقبل . اهـ .

ولقد كانت الامة المصرية تنظر بمرارة الى صيرورة البلاد الى سيطرة
الاوروبيين ونفوذهم فى داخليتها وتداخلهم فى مالياتها واستئثارهم بخيراتها
ومنافعها فتذمرت كبيرها وصغيرها من جراء ذلك وتآلف فيها حزب
خفى من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء سمووا أنفسهم بالحزب الوطنى .
وجعلوا مركز حزبهم فى مدينة حلوان . ونشروا عدة منشورات فى
الجرائد الفرنسية نصحوا فيها للحكومة بمراعاة منافع البلاد . وأعلنوا
بوجود الحزب الوطنى . وبينوا واجباته وحقوقه . ثم اعترضوا على الدين
الممتاز واختصاصه بالضمانة وطلبوا ما يأتى : —

أولاً : — أن تعاد الى الحكومة المصرية جميع الاملاك المسماة
بالخديوية .

ثانياً : — أن يلغى الحكم الصادر بتخصيص السكة الحديدية للقرض
الممتاز فان لم يرض بذلك الدائنون من الانجليز تعين

عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية
الفائدة المعينة لهم من الدخل العام .

ثالثاً : — أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنظمة ديناً واحداً
مضموناً بمال الامة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪ في المائة .

رابعاً : — أن تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها
ثلاثة من الاجانب تعيينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية .

ولما علمت الحكومة بوجود الحزب المذكور شددت على رؤسائه
بالمراقبة والتهديد فاحتفى بعضهم بالدول الاجنبية ومنهم حافظ باشا وولده
محمد بك نشأت الذين دخلا في حماية دولة النمسا . وشاهين باشا كنج
الذي دخل في حماية ايطاليا وخرج من مبصر خوفاً وهلعاً بل فراراً وجبناً .
وفي ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠ صدر أمر الخديو بتجريد شاهين باشا
المذكور من رتبة وألقابه الرسمية بناء على تجنسه بالجنسية الايطالية
وهذا نصه : —

نحن خديو مصر

من بعد الاطلاع على القانون الصادر في ٤ شوال سنة ١٢٨٥ و٩
يناير سنة ١٨٦٩ بخصوص الرعية العثمانية . من حيث أنه مدون بالبند
الخامس من هذا القانون أنه اذا دخل أحد الرعايا العثمانيين في تبعية
دولة أجنبية من غير استحصاله قبل ذلك على اذن من الدولة العلية
يعتبر دخوله هذا لاغياً كأنه لم يكن وتجب معاملته في كل الامور
بصفة كونه من رعايا الدولة العثمانية .

وحيث ان جاهين باشا الذى هو من رعايا الدولة العلية الحائز لرتبة الفريق وسبق انه تولى قيادة فرقة عسكرية مصرية . وكان سابقاً ناظر الحرية- التمس وقبل دخوله فى تبعة دولة اجنبية بدون ان يعطى له اذن بذلك . وحيث ان جاهين باشا مع كون دخوله فى تبعة دولة اجنبية باطلا قد تراءى له عند سفره من القطر المصري أنه يمكنه الاستغناء عن طلب (باسبورت) من جهات ادارة الحكومة المصرية - واستحصل من حكومة اجنبية على باسبورت لم تعترف الحكومة المصرية بأدنى حق له فيه . فبعد الوقوف على ما ابداه مجلس نظارنا نأمر بما هو آت :-

البند الاول : - قد صار تجريد جاهين باشا من جميع رتبة وألقابه وصفاته الرسمية مع محو وترقين اسمه من دفاتر ضباط الجيش المصرى . وهو ممنوع من الرجوع الى الديار المصرية .

البند الثانى : - على ناظر داخلتنا وناظر حريتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صدر بسراى عابدين فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٠ و ٦ رجب سنة ١٢٩٧

الامضاء (محمد توفيق)

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية مصطفى رياض

ناظر الحرية عثمان رفقى

وفى يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٠ ورد تلغراف من الباب العالى بتوجيه رتبة المشيرية الى رياض باشا . وقد صادف وصول التلغراف وقت اجراء التشريعات بعيد جلوس الخديو :

القسم الثاني في النشأة الثالثة

الباب الاول

الفصل الاول

في الاسباب التي أدت الى حدوث حادثة قصر النيل .
لما ارتقى توفيق باشا الى مسند الخديوية المصرية . وسافر الى
الاسكندرية أحسن على برتبة أميرالاي . فتوجهت الى سراي رأس
التين وقدمت تشكراتي وامتناني الى حضرته الكريمة ودعوت له بخير
فשמلى برعايته وجعلنى ياوراً خديوياً من ضمن ياورانه . وتعينت أميراً
على الآلاى البيادة الرابع الكائن مركزه بالعباسية بمدينة القاهرة
وذلك فى شهر رجب سنة ١٢٩٦ هـ .

وكان عثمان باشا رفيق ناظراً للجهادية اذ ذاك . وهو رجل جاهل
متعصب لجنسه . غافل عما ينتج من سياسة التفريق والاستخفاف
بالعنصر الوطنى من احراج الصدور . فخيلت له نفسه أن يمنع ترقى
المصريين العاملين فى الآلايات تحت السلاح . ثم شرع فعلا فى سن
قانون فحواه الحكم بعدم الترقى من تحت السلاح . وصدرت أوامره
بذلك ليتمكن من النكاية بآبناء الوطن وحرمانهم من الرتب وجعلهم
أنفاراً تحت تسلط الترك والجرس . ويكون لهؤلاء الحظ الاوفر
والنصيب الاكمل من الارتقاء الى الدرجات السامية والرتب الشريفة .

ثم أصدر أمراً ثانياً بإحالة عبد العال بك حلى أمير الآلى السودانى الى ديوان الجهادية ليكون معاوناً فيه وكان عمره اذ ذاك أربعين سنة . وعين خورشيد بك نعمان بدلامنه لكونه من جنسه الجركسى وكان يبلغ الخامسة والستين من عمره . وهو ضعيف لا قدرة له على الحركات العسكرية . وأصدر أمراً آخر برفت أحمد بك عبد الغفار قائم السوارى . وكان فى الاربعين من سنه أيضاً . وأقام فى مكانه ضابطاً آخر جركسياً .

وفى ليلة ١٤ صفر سنة ١٢٩٨ هـ . دعيت الى وليمة بمنزل نجم الدين باشا لمناسبة عودته بعد أداء فريضة الحج . فلما وصلت الى منزل الداعى وجدته غاصاً بأمرأء العسكرية وغيرهم . فجلست بجوار محمد بك نجيب الجردلى وكان بجانبه اسماعيل باشا كامل الفريق . (وهو جركسى الاصل ولكنه كان يتظاهر بحب العدل والانصاف) فأفضى الباشا الى نجيب بك بما صار من طيش ناظر الجهادية وأنه نصح له بأن يعرض عن ذلك الاجحاف الظاهر . فلم يصغ اليه . فأخبرنى محمد بك نجيب بما سمع همساً فى أذنى وكنت أجهل قبل ذلك تلك الاوامر الظالمة . فقلت لاسماعيل باشا كامل أحق هذا ؟ فقل نعم وقد تسامت الاوامر الى الكتاب للاجراء بمقتضاها . فقلت له ان هذه لقمة كبيرة لا يقوى عثمان رفقى على هضمها . وبعد تناول الطعام جاءنى ضابط وأخبرنى بأن كثيراً من الضباط ينتظروننى بمنزلى فتوجهت اليهم فى الحال فوجدت من ضمنهم الامير الآلى عبد العال بك حلى حكامدار الآلى السودانى الكائن

مركزه في طره. والبكباشي خضر افندي من الآلاي المذكور أيضاً .
وعلى بك فهمي أمير آلاي الحرس الخديوي بقشلاق عابدين والبكباشي
محمد افندي عبيد من الآلاي المذكور كذلك . والبكباشي ألفي افندي
يوسف من الآلاي الرابع البيادة حكمداريتي . والقائمقام احمد بك عبد
الغفار من الآلاي السواري وغيرهم . وكانوا جميعاً في هياج عظيم اذ
بلغهم صدور أوامر ناظر الجهادية قبل ارسالها اليهم . فلما رأوني أفضوا
الي بما سمعته من نجيب بك واسماعيل باشا كامل من قبل . فقلت لهم قد
سمعت هذا من غيركم فماذا تريدون ؟ قالوا وليس الامر كذلك فقط
بل انه قد كثر اجتماع العنصر الجرکسي في منزل خسرو باشا الفريق
وهم يتذاكرون في تاريخ دولة المماليك في كل ليلة بحضور عثمان باشا
رفقي ويلعنون خيري بك لتسليمه واذعانه للسلطان سليم . ويقولون انه
قد حان الوقت لرد بضاعتهم اليهم . وأنهم لا يغلبون من قلة . وظنوا
أنهم يملكون مصر ويستبدون بها كما فعل أولئك المماليك من قبلهم . ثم
عقب الضباط بأنهم قد تحققوا صدق تلك الانباء ممن يوثق بخبره . فقلت
وماذا تريدون اذا ؟! فقالوا انما جئناك لنري رأيك . فقلت رأيي ان
تطيبوا نفوسكم وتهذبوا روعكم وتعتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا اليهم
النظر في مصالحكم . وهم يتخذون من بينهم رئيساً لهم يشقون به كل
الوثوق ويسمعون قوله ويطيعون أمره ويحفظونه بمعاضدتكم اذا
أرادت الحكومة به شراً .

فقالوا كلهم انا فوضنا اليك هذا الأمر فليس فينا من هو أحق

به وأقدر عليه منك . فقلت كلا بل انظروا غيرى وأنا أسمع له وأطيع
وأنصح له جهدي : فقالوا انا لا نبغى غيرك ولا نثق الا بك . فأبنت
لهم ان الأمر عصب ولا يسع الحكومة إلا قتل من يتصدى له .
فقالوا نحن نفديك ونفدى الوطن العزيز بأرواحنا . فقلت لهم اقسموا
لى اذاً على ذلك : فأقسموا . وفى الحال كتبت عريضة الى رئيس النظار
مصطفى رياض باشا مقتضاها الشكوى من تعصب عثمان رفقى باشا
لجنسه واجحافه بحقوق الوطنيين . وطلبت فيها : -

أولاً - عزل ناظر الجهادية المذكور . وتعيين غيره من أبناء
الوطن عملاً بالقوانين التى بأيدينا .

ثانياً - تشكيل مجلس نواب من نهاء الامة تنفيذاً للامر الخديوى
الصادر عقيب ارتقائه مسند الخديوية .

ثالثاً - ابلاغ الجيش العامل الى ١٨٠٠٠ تطبيقاً للفرمان السلطانى .
رابعاً - تعديل القوانين العسكرية بحيث تكون كافلة للعدل
والمساواة بين جميع الموظفين بصرف النظر عن اختلاف الاجناس والمذاهب .

ثم تلوت العريضة المذكورة على مسامع الحاضرين فوافقوا عليها .
وأمضيتها بختمى وختم على بك فهمى وعبد العال بك حلمى . وبعد
ذلك صار ترتيب ما يلزم لحفظ الخديو والعائلة الخديوية والوزراء اذا
حدث أى حادث من الضباط الجراكسة . مع ترتيب ما يلزم لحفظ
البنوك وبيوت التجار الأجانب والوطنيين من مطامع الرعاع .
وكذلك ما يلزم لحفظنا من بطش الحكومة اذا أرادت الايقاع بنا

وأرفض الاجتماع على ذلك . وما دفعنا الى طلب انشاء مجلس النواب
إلا تبرم الامة بأمثال ما حصل للمرحوم اسماعيل صديق باشا في عهد
الخديو اسماعيل . مع أنه كان حائزاً لرتبة المشير التي من مزاياها حفظ
حائزها ولو باستعمال السلاح . وما حصل للسيد حسن موسى العقاد
بسبب كلمة عدل أراد بها مساواة الاهالى الذين دفعوا للحكومة
١٧٠٠٠٠٠ من الجنيهات باسم المقابلة و ٥٠٠٠٠٠٠ رة باسم الاسهم —
بالاجانب أصحاب الديون . وما حصل لغيرهما من القتل والخنق
والتعذيب من غير حق ولا محاكمة . بل لمحض الظلم والاستبداد — لعلنا
أن ذلك المجلس سوف يكون لسان الامة لدى الحكومة . فيرشدها
الى سبل حفظ الأرواح الطاهرة والأعراض الكريمة والأموال
العزيرة من العبث بها .

وفي غد ذلك اليوم ذهبت الى ديوان الداخلية ومعي رفيقى على
بك فهمى وعبد العال بك حلمى وقدمنا العريضة المذكورة الى وكيل
الداخلية خليل باشا يكن وطلبنا اليه عرضها على رئيس النظار رياض باشا .
فذهب إليه ثم عاد وأخبرنا بأن الرئيس يريد أن يرانا فلما قابلناه طيب خاطرنا
وقال سأنظر فى الامر . وبعد اسبوع ذهبت مع الاميرين المذكورين
الى بيت الرئيس وتمثلنا بين يديه بعد الاستئذان وسألناه عما تم فى أمر
عريضتنا . فأجابنا بقوله : —

إن أمر هذه العريضة مهلك . وهو أشد خطراً من عريضة احمد
ففى الذى ارسل الى السودان (واحد فى هذا كان كاتباً بديوان المالية

طلب المساواة مع غيره من خدام الديوان المذكور فعوقب برسالة الى السودان حيث توفي) فأجبتنا باننا لم نطلب الا حقاً وعدلاً وليس في طلب الحق من خطر . وانا لنعترك أباً للمصريين فما هذا التلويح والتخويف ؟ فقال ليس في البلاد من هو أهل لان يكون عضواً في مجلس النواب . فقلت له أنك مصرى وباقي النظار مصريون والخبديو أيضاً مصري . أتظن أن مصر ولدتكم ثم عقمتم ؟ كلا فان فيها العلماء والحكماء والنبهاء . وعلى فرض أن ليس فيها من يليق لان يكون عضواً في مجلس النواب أفلا يمكن انشاء مجلس يستمد من معارفكم ويكون كمدرسة ابتدائية تخرج لنا بعد خمسة أعوام رجالا يخدمون الوطن بصائب فكرهم . ويعضدون الحكومة في مشروعاتها الوطنية ؟ فانبهر وكأنا كبر لديه ماسمعه منا . ثم قال سننظر بدقة في طلباتكم هذه فانصرفنا على ذلك .

وفي غرة ربيع أول سنة ١٢٩٨ هـ . انعقد بعابدين مجلس تحت رئاسة الخديو حضره جميع الباشوات المستخدمين والمتقاعدین من الترك والجرکس . وقرروا فيه ايقافنا نحن امراء الآلايات الثلاثة الذين وقعنا على العريضة الآنفه الذكر . ومما كمتنا أمام مجلس فوق العادة . فلاحظ رئيس النظار رياض باشا انه اذا صار ايقافنا وجب ايقاف ناظر الجهادية أيضاً والا تفاقم الخطر وخيفت نتائج جرأتنا . فلم يوافق الخديو على ذلك وقال ان ناظر الجهادية يضمن حفظ النظام : فاكد ناظر الجهادية استعداده لحفظ النظام والقبض علينا بسهولة . ثم دعى احمد خيرى باشا



وكلاء الأمة في المطالبة بمجلس النواب و بعض الاصلاحات

رئيس الديوان الخديو وتلا بالمجلس أمراً عالياً مآله : -

ان الامراء الثلاثة احمد عرابي وعلى فهمي وعبدالعال حلمي مفسدون .
وانه لذلك يقتضى ايقافهم من الخدمة ومحاكمتهم على افسادهم ومجازاتهم
بالعقاب الصارم فى مجلس عسكري فوق العادة - تحت رئاسة ناظر
الجهادية . ويكون من أعضائه استون باشا رئيس اركان حرب (وهو
امريكانى) ولارمى باشا ناظر المدارس الحربية (وهو فرنساوى) وغيرهما
من البشاوات الجركس . فوقع عليه الخديو وسامه الى ناظر الجهادية
عثمان باشا رفقي ثم ارفض المجلس .

وفي مساء ذلك اليوم ارسل ناظر الجهادية المذكور تذاكر يدعونا
بها للحضور الى ديوان الجهادية بقصر النيل فى صباح يوم ٢ ربيع اول
سنة ١٢٩٨ هـ للاحتفال بزفاف جميلة هانم شقيقة الحضرة الخديوية .
فادركنا انه يريد أن يخذعنا ويبطش بنا كما فعل محمد على باشا بامراء
المماليك حينما دعاهم الى ولية بالقلعة و بطش بهم كما هو واضح بالتاريخ . إذ
لم يكن زمن الزفاف المحكى عنه قد حان بعد . فكانت تلك الحيلة سابقة
لأوانها ولذلك أخذنا حذرنا وهياًنا ما يازم لنجاتنا إذا اقتضت الحال
ذلك ثم ذهبنا فى الوقت المعين الى ديوان الجهادية بقصر النيل . وعند
وصولنا اليه وجدناه غاصاً بجميع الجراكسة من رتبة الملازم فما فوقها الى
رتبة الفريق . وكانت فى أيدي شبانهم الطبنجات وكلهم فى فرح
ومرح .

فانعقد المجلس المؤلف من البشاوات السابق ذكرهم . وتلى علينا

الامر الخديوى المؤذن بايقافها ومحاكتنا . ثم نزعنا عناسيو فنا وساقونا
الى السجن فى قاعة بقصر النيل . وكان مرورنا بين صفين من الضباط
الجر كس المسلحين بالطبنجات كما أسلفنا .

ومر خسرو باشا كبير الجرا كسة بباب السجن وصار يهزأ بنا
ويسخر منا بقوله (آيه زمبلى هرف لـ) يعنى فلاحين شغالين بالمقاطف
احتقاراً للمصريين . ولما أقفل علينا باب الغرفة تأوه رفيقى على بك فهمى
وقال . لانسجاة لنا من الموت وأولادنا صغار - ثم اشتد جزعه حتى كاد
يرمى بنفسه فى النيل من نافذة الغرفة . فشجعتة متمثلاً بقول الامام
الشافعى رضى الله عنه : -

ولرب نازلة يضيق بها الفتى ذرعا وعند الله منها المخرج
ضاقا فلما استحكمت حلقاتها فرجت وكان يظنها لا تفرج
وبقول الشريفة السيدة زينب رضى الله عنها : -

سهرت أعين ونامت عيون لأُمور تكون أو لا تكون
إن رباً كفالك بالامس ما كان م سيكفيك فى غد ما يكون
فادراً لهم ما استطعت عن م النفس فحملانك الهموم جنون
فلا والله ما كانت الالهنية حتى جاءت أورطتان من آلاى الحرس
الخديوى وأحرق رجالهما بديوان الجهادية وأسرع بعض الضباط
والعساكر فأخرجونا من السجن . ففر ناظر الجهادية ورجال المجلس
وغيرهم من المجتمعين وقصدوا جميعاً الى سراي عابدين .
ولما أفرج الله عنا أسرعنا الى العساكر فحذرتهم وتوسلت اليهم

بان لا يمدوا أيديهم بسوء الى أحد من الجراكسة ولا الى غيرهم من الضباط لأنهم اخواننا. واثن آثروا أنفسهم علينا فانا لا نريد الا النصفة والمساواة. ونظرت فاذا بجاني اسماعيل باشا كامل فعانقته أمام العساكر. وقلت ان هذا الباشا جر كسى ولكنه أخى حرام علينا دمه وماله. وعرضه وكذلك غيره من الجراكسة. فانصرفوا على بركة الله تعالى الى مراكزكم فانصرفوا طائعين.

الفصل الثانى

فى كيفية اخراجنا من السجن

لما صار سجننا عين ناظر الجهادية ثلاثة من أمراء الآلايات بدلا منا وأرسل معهم ثلاثة من اللوات (باشاوات) لتسليمهم الآلايات التى كانت تحت إمرتنا. فعين الامير الاي محمود بك طاهر للآلاى الرابع بدلا منى وكان معه اللواء طه باشا لاجل تسليمه الآلاى المذكور على مقتضى أحوال العسكرية. وعين الامير الاي خورشيد بك نعمان أميراً للآلاى السودانى بدلا من عبدالعال بك حلمى وكان معه خورشيد باشا طاهر لتسليم الآلاى المذكور. وعين الفريق راشد باشا حسنى لتسليم آلاى الحرس الخديو الى القائم مقام خورشيد بك بسمى بدلا من على بك فهمى.

وعند ما علم ضباط آلاى الحرس الخديو بما لحقنا من الاهانة والسجن وتعيين غيرنا بدلا منا هاجوا وماجوا وثار الحمية فى رؤوسهم

وفي الحال أمر محمد افندى عبيد البكباشى بضرب نوبة طابور للعساكر .
فاعترضه خورشيد بك بسمى القائم مقام المعين حديثاً وهدده بقطع رأسه
وقال له أنا أمير الألاى . فلم يلتفت اليه وأمر بعض العساكر بوضعه تحت
الحفظ . وكانت الجنود قد اصطفت تحت السلاح فأخذهم وقصد قصر
النيل لا نقاذنا من السجن . فاعترضه أيضاً راشد باشا حسمى الفريق ولكن
لم يجد ذلك نفعا . وكان الخديو مشرفاً على العساكر من شرفة (السلاميك)
فأمر (بروجى قره قول السراي) بأن يضرب (نوبة) حضور الضباط
عند الخديو . فلم يذهب اليه أحد ووقفت الاورطة الاولى حكمة دارية
البكباشى أحمد افندى فرج فى ساحة عابدين ومعها يرق الألاى .
وكان وقوفها فى هيئة طابور لاجل حفظ الخديو مما عسى أن يطرأ من
الامور . واستمرت الاورطتان الأخرى فى سيرهما الى أن وصلتا
الى قصر النيل . فأصدر البكباشى محمد عبيد أمره الى حكمة دار الاورطة
الثالثة على أفندى عيسى البكباشى بأن يذهب بأورطته الى الجهة الخلفية
من قصر النيل وذهب هو بأورطته الى الجهة الامامية . ثم عين فرقة
من العساكر لاقتحام الديوان الذى أوصدت أبوابه ومنافذه للبحث عنا
واخراجنا من السجن . فوقع الرعب فى قلوب أمراء الجهادية الموجودين
بالديوان وأعضاء المجلس المعينين لمحاكمة من الاوربيين والجر كس .
وطلب كل منهم النجاة لنفسه وفى جملةهم عثمان باشا رفقى ناظر الجهادية .
وهكذا - كان الشكر والفخر للبطل المقدام والشجاع الهمام محمد
افندى عبيد الذى كان انقاذنا من الهلاك على يديه . وللبطل المقدام على

افندى عيسى البكباشى . وللوطنى الفيور أحمد افندى فرج البكباشى .
ولجميع ضباط آلاى الحرس الخديوى وعساكره الذين خلدوا لهم ذكراً
جميلاً . وبرهنوا على وطنيتهم وغيرتهم وشهامتهم . أخص بالذكور منهم
الملازم حفناوى أفندى عنان الذى كان أول من أذاع خبر سجننا .
والملازم يوسف أفندى فهمى . والملازم محمد أفندى شامل . فقد امتازوا
بالشهامه والمروءة .

وكذلك الشهم الهام والبطل المقدام البكباشى خضر أفندى خضر
فانه ما كاد يعلم بأمر سجننا . عند حضور خورشيد باشا طاهر والامير الالى
الجديد خورشيد بك نعمان واحمد بك حمدى الياور الخديوى لاجل تسليم
الآلاى السودانى الى خورشيد نعمان بدلا من عبد العال بك حلمى .
حتى انتظر جلوسهم فى المحل المخصص لاقامة القائمقام فرج بك
(الذكر) ثم قام من المجلس وأحضر بلوكا من العساكر وجعلهم خفراء
على الامراء المذكورين . وأمر بان لا يسمح لاحد منهم بالخروج من
مكانه مطلقا . ثم أمر بعد ذلك بضرب نوبة طابور نخرج الآلاى الى
الميدان . ولما تم انتظامه أخبر الضباط والصف ضباط والعساكر بما
صار من سجننا واهانتنا . فأنججت نيران الغيرة فى صدورهم وطلبوا أن
يسرع بهم لا تقاذنا من السجن قبل فوات الوقت وتفاقم الأمر . فأسرع
بهم وهو فى مقدمتهم من (طره) قاصدين ديوان قصر النيل .

وأما البكباشى ألفى افندى يوسف فانه نكث بعهد الذى عاهدنا
عليه من أول يوم فلم يعد الى بيته الا بعد ان ذهب الى خيرى باشا

وئيس الديوان الخديوى وأخبره بما تقرر بيننا في اجتماعنا الاول .
وكذلك أخبر على باشا مبارك بكل ما تم بيننا الاتفاق عليه .
وعند ما توجه طه باشا لطفى ومحمود بك طاهر الى العباسية
لاستلام الألاى الرابع حكمداريتنا لم يقم الألفى يوسف هذا بما أقسم
عليه بل نكص على عقبيه وحنث في يمينه جبنًا وخيانة وغدرًا ونذالة
كما غدر وحنث في يمينه محمود بك طاهر المذكور حين عاهدنا على
طلب الإصلاح قبل حادثة قصر النيل . وكأنما نسى ما حاق به من قبل
من الظلم والاجحاف حين تجرد من شرفه ورتبه وامتيازاته على ملا
من ضباط الجهادية . وعزل نفرًا وأرسل الى السودان مذمومًا مدحورًا
لكونه استخدم ضباط من آلايه في بعض مصالحه الخاصة الامر
الذى كان مباحًا لجميع أمراء العسكرية من ناظر الجهادية الى رتبة
البكباشى . ولكن هو الغرض يعنى ويصم خصوصًا في زمن
الخديو اسماعيل باشا .

الفصل الثالث

فما صار بعد خروجنا من سجن قصر النيل .
فر ناظر الجهادية عثمان رفقي وجميع أمراء الجراكسة وأعضاء
المجلس السابق ذكره الى سراى عابدين ليحتموا بالخديو بعد ان
أحببت وطنية الجند مكرهم . ولما استقر بهم المقام تشاوروا في الامر
فقال استون باشا الأمريكى ان ما حصل من آلاى الحرس يعتبر تمردًا
عسكريًا ومن الواجب حصره بالطوبجية والبيادة . وأمر ضباطه بتسليم

الامراء الثلاثة . فان أبوا تطلق عليهم المدافع والبنادق حتى يضطروا الى التسليم . فاستحسن الجميع ذلك الرأي إلا اسماعيل باشا كامل الفريق فانه عارضه وقال اني أعتقد أن جميع الآلايات البيادة والطوبجية والسوارى على رأي واحد فلن يجدى هذا الكلام نفعا . فقال الجنرال استون باشا اذا كان الأمر كذلك فالآلاى السودانى يكفي لا كراه آلاى الحرس على التسليم . فعارضه اسماعيل باشا كامل ثانية بقوله — ان آلاى السودان أشد تحمسا من باقى الآلايات فلا يركن أيضا اليه . فلما سمع الخديو معارضة الباشا المذكور غضب غضبا شديدا وأمر خورشيد باشا طاهر تلغرافيا باحضار الآلاى السودانى من (طره) بغاية السرعة وتكون معه الجبهه خانه اللازمة . فجاءه الرد من ناظر محطة طره بأن البكباشى خضر افندي خضر ألقى فى السجن كلا من خورشيد باشا طاهر والأ مير آلاى خورشيد بك نمان . واحمد بك حمدى الياور الخديو والقائمقام فرج الدكر . وصرف الجبخانه اللازمة للعساكر ثم قام بهم من مدة ساعة بخطوة سريعة بطريق البحر قاصداً قصر النيل لاجراج الامراء الثلاثة المسجونين ...

وهنا تحقق الخديو من صدق اسماعيل باشا كامل ووجهة اعتراضه وعمت الدهشة جميع الحاضرين . ثم أمر الخديو بارسال بعض الياوران لمقابلة البكباشى خضر افندي خضر وأخبره بان الامراء الثلاثة خرجوا من السجن . وبلاغه أمر الخديو القاضى برجوعه بالآلاى من حيث أتى . وضرورة اخلاء سبيل الأمراء الذين سجنهم بطره . ولما قابله رسل الخديو قال لهم . انى لا أعود الا من بعد أن أراهم بعينى رأيتهم فمرضوا .

عليه أن الخدو يكافئة بالمال والرتب العالية اذا هو سمع ورجع. وانذروه بكل عقاب اذا هو أبى. فلم يصنع إليهم واستمر في سيره حتى وصل الى ساحة عابدين. فاستقبله آلاى الحرس المذكور بالتعظيم العسكري وهو حامل السلاح. وعزفت الموسيقى بالسلام الخديو. ونادوا جميعاً (افند مز جوق يشا) ثلاثاً. وأما نحن فلما خرجنا من السجن تقدم الهمام يوسف افندى فهمى الملازم وحمل الامير آلاى على فهمى بك. وحمل غيره الامير آلاى عبد العال بك حامى وذهبوا مع عساكر آلاى الحرس الخديو الى قشلاق عابدين. وتوجهت انا العاجز الى مركز الآلاى المذكور. وجمعت الضباط والصف ضباط وأقيت عليهم كلمة أوصيتهم فيها بملازمة الهدو والسكينة. وقلت لهم إننا لا نطلب إلا العدل والمساواة مع اخواننا الجراكسة والأتراك. وأن لا يكون المصرى محتقراً فى نظر الاجناس الاخرى. ونريد كذلك مجلساً نياً بياً لحفظ حقوق آبائنا واخواننا وأبنائنا من ظلم المستبدين الظالمين. وأن تنقح القوانين العسكرية حتى تكون كافلة للمساواة فى الترقيات والمكافئات. وزيادة المرتبات والمهيات التى مضى عليها ثمانون عاماً ومرتب النفر العسكري فيها لا يزيد على $\frac{1}{19}$ وكان فيهم من له زوجة وأولاد ووالدة يتضورون جوعاً لسوء حظ عائلهم. ثم كتبت الى وكيل دولة فرنسا السياسى البارون (دورنج) وكنت لا أعرف اسمه ولا اسم غيره من وكلاء الدول الاوربية راجياً أن يخبر عنى جميع وكلاء الدول المتحابة وخصوصاً قنصل جنرال دولة إنجلترا بانه قد حصل خلاف بيننا وبين حكومتنا وأنا نؤمل منهم التوسط فى اصلاح ذات البين.

وامضينا بعد ذلك ليلتنا في القشلاق على أتم ما نكون من التيقظ والاحتراس. وأما القناصل فقد ذهبوا الى عابدين وأشاروا على الخديو باجابة طلباتنا حسماً للنزاع ومنعاً من الخطر . بناء على ان الحكومة عاجزة عن تنفيذ اغراضها فينا.

وفي صباح ٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ هـ . الموافق ٢ فبراير ١٨٨١ م . ذهب جميع الباشاوات الى الخديو وتشاورا في امر تلك الازمة . فقال ناظر الاوقاف محمود باشا سامى المشهور (بالبارودى) اني ادى العساكر على الطاعة بدليل هتافهم باسم الخديو . وأن الموسيقى تعزف بالسلام الخديو — فلو أجيبت طلباتهم لانحسنت المسألة بسلام .

وبناء على ذلك تقرر تعيين محمود سامى باشا وخيرى باشا رئيس الديوان الخديو لمفاوضتنا فيما يلزم من الاصلاح . فحضرا وسألانا عما نريده . فاجبناهما باننا على الطاعة ولا نريد إلا الاصلاح : فقال خيرى باشا وما هو الاصلاح ؟؟ فقلنا هو ما اوضحناه بريضتنا . ورغبنا هي أن يبدأ بعزل ناظر الجهادية عثمان باشا رفقى . ثم يشرع في تنفيذ باقي الطلبات .

فذهبوا وأخبرا الخديو ثم عادا وأخبرانا بأن الخديو — قبل طلباتكم وعزل ناظر الجهادية . فاخhtarوا ناظراً غيره . فقلنا لا خيرة لنا . وانما نريد ناظراً وطنياً يعينه الخديو . فقال خيرى باشا ان الخديو فوض اليكم اختيار الناظر حتى لا تتشكوا فيما بعد .

فقلنا انا نرضى بتعيين محمود سامى باشا هذا ناظراً للجهادية . فذهبوا وبلغوا الخديو ذلك . وبناء عليه صدرت الاوامر بتعيين محمود سامى

باشا . ناظرًا للجهادية مع بقاء نظارة الاوقاف في عهده كما كانت . واعادة كل منا الى آلايه . للعمل على نبذ الفوارق العصبية والجنسية . والتمسك بعروة الاخاء والمساواة . وعند ذلك ذهب الآلاي السوداني الى مركزه في طره وأخلى سبيل خورشيد باشا طاهر . وخورشيد بك نعمان وأحمد بك حمدي الياور الخديو . وفرج الذكر . ثم أخذ بعد ذلك في سن القوانين العسكرية العادلة وتعديلها وتنقيحها كما سيأتي .

الفصل الرابع

في الاصلاحات العسكرية

بعد أن عاد كل من الامراء الثلاثة الى آلايه . تقدمت منا الى ديوان الجهادية بناء على طلب جميع الآلايات الاخرى مذكرة مقتضاها : — أولاً — صرف نقود بدل التعيينات التي كانت تؤخذ من شئون الجهادية وتباع للآلايات . وذلك حفظاً لحقوق العساكر من التلاعب بها والخيانة التي كانت فاشية في الأمورين ورؤسائهم . وخصوصاً في صنف السمن فانه كان يصرف للآلايات من الشحم الذي يصنع في تريستا من أعمال حكومة النمسا . ويأتي في براميل باسم مسلي — وهو كريبه الطعم والرائحة لا يصلح للطعام . ولكن لم يكن أحد ليجسر على المجاهرة بالحقيقة لما للتجار المتعهدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء .

ثانياً — عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر في مدة الاجازات التي تعطى لهم اذا لم تتجاوز ثلاثين يوماً . واذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط .

ثالثاً - أن يؤخذ من الضباط والعساكر نصف الاجرة في السكك الحديدية .

رابعاً - ابطال ورشة التريزية لما فيها من التلاعب والغبن الفاحش .
وصرف أثمان الملابس تقدماً لتشتري من الخارج بمعرفة الآليات .
خامساً - عدم جواز الترقى للعسكرية ما لم يسن لذلك قانون خاص يجري العمل على مقتضاه .

سادساً - زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع أسعار الحاجات عن قيمتها من منذ ثمانين سنة أي حين انشاء العسكرية وترتيب تلك المرتبات الدنيئة .

سابعاً - سن قانون يشمل حالات الترقى والتقاعد والمكافآت والاجازات وتسوية حالة الاستيداع .

ثامناً - إرجاع أحمد بك عبد الغفار قائمقام السوارى الذى رفته عثمان باشارفى من الخدمة من غير محاكمة ولا سبب يوجب ذلك .

فصودق على المذكرة وبناء على ذلك صار يطبخ للعساكر في أكثر الاحيان أرز بلبن وحلوى ولحم وانواع الخضر بدلا من الفول والعدس الدأمن . ويعطى للعساكر السودانية مشروب من البوظة المصنوعة من الشعير على حسب عاداتهم . وتصرف لاولادهم ونسأهم جرايات زيادة عن جرايات العساكر

ثم كتب ناظر الجهادية محمود باشا سامى الى الداخلية بلزوم سن القوانين اللازمة لأصلاح حالة العسكرية وزيادة مرتبات الضباط

والعساكر وتعديل النظمات والقوانين بكافة أنواعها . فرفع رياض باشا
رئيس مجلس الوزراء الى الخديو تقريراً بذلك هذا نصه : -

مولاي .

قد تقدم لمجلس النظار من ناظر الجهادية والبحرية طلب بخصوص
زيادة ماهيات الضباط والعساكر فأوضح الناظر المشار اليه انه مع زيادة
اثمان جميع الأشياء وازدياد ثروة القطر شيئاً فشيئاً عما كانت عليه مدة
ساكن الجنان محمد علي قد حصل أثناء حكم حضرة اسماعيل باشا تنقيص
مرتبات العسكرية حتى صارت غير متناسبة مع احتياجات المعيشة .
فتراءى للمجلس اقتداء بمقاصد جنابكم السامي أن يتحرى بغاية الدقة
والاعتناء عن الأسباب المؤيدة لهذا الطلب وأن يسعى في إيجاد ما يلزم
من الوسائل لحصول العسكرية على الاصلاحات التي شرع فيها في ظل
ساحكم العلية ومقتضى تعميمها على السواء في جميع مصالح القطر . فتبين
للمجلس لزوم الالتفات للطلب المقدم له من ناظر الجهادية مع عدم
صرف النظر عن الآتي ذكره :-

وهو أنه وان كان القطر أكثر ثروة الآن عما مضى إلا أنه
مديون بمبلغ مائة مليون ليرة استرلينية تستغرق تسديداته ما يقرب من
نصف إيرادات الحكومة . وانه من أهم واجبات الحكومة أن تبذل غاية
المجهود في الاقصاد بقدر الامكن حتي يتيسر لها الوصول الى استهلاك
هذا الدين بالتدريج وتخليص القطر من هذا الحمل الثقيل المضر بجميع
مصالحه المعنوية والمادية .

فلذا قد تراءى للمجلس أن زيادة المرتبات التي يلتزمها تستوجب ضرورة تقليل باقي مصروفات العسكرية برية وبحرية. ويرى أيضاً لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح أحد عشر ألفاً من صنف ضباط ونقر. وأن ينبغى أن يتحدد كل من ناظر المالية والجهادية في البحث عما اذا كان يحتمل الحصول على بعض وفورات من تحسين ترتيب مصالح ادارة نظارة الجهادية والبحرية. هذا ولم يبين ناظر الجهادية لزوم التحسين في حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط بل بالنظر للترقى أيضاً. فانه قد ترقى في الواقع ونفس الامر في مدة السنوات الاخيرة من حكم حضرة اسماعيل باشا عدد وافر من الضباط. وانبنى على ذلك أنه قد صار عدد الضباط والمستودعين اكثر من عدد الضباط الذين في الخدمة العسكرية الذين هم مع ذلك كافون كفاية كلية للوازم المصلحة. ففضلاً عن استخدام كثير من الضباط في المصالح الملكية ما زال موجوداً الآن ١٠٤٥ ضابطاً في حالة الاستيداع.

فيلزم ازالة هذه الحالة. وينبغى أيضاً وضع قواعد صريحة لربط الشروط التي بموجبها يسوغ ترقية أى ضابط الى رتبة أعلى من رتبته. غير أنه لا يمكن النظر والبحث بوجه مفيد بالطرق والتدابير المقتضي اتخاذها لاجل الوصول الى الغاية المقصودة الا بواسطة قومسيون يتركب من أشخاص تكون لهم أهلية خصوصية في مثل هذه المواد. فبناء على ذلك أتشرف بأن أرفع لسدتكم العلية صورة أمر عال بزيادة ماهيات الضباط والعساكر البرية والبحرية وصورة أمر عال آخر

بتشكيل قومسيون عسكري للنظر في كافة ما يلزم اجراؤه من التعديلات في النظمات والقوانين العسكرية بكافة أنواعها . ملتصقاً تشريفهما بالقبول . واني لولى النعم عبده الخاضع ومحسوبه المتواضع م في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ م — الموافق ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ هـ .
فصدر بناء على هذا التقرير الامران الآتي نصهما : —

(الامر الاول)

نحن خديو مصر

بعد اطلعنا على التقرير الذى قدمه لنا رئيس مجلس نظارنا وبناء على ما رفعه الينا ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأي مجلس نظارنا تأمر بما هو آت : —

المادة الاولى —

شهرياً	ماهيات قديمة
٨٠٠٠ فريق	٧٥٠٠
٦٥٠٠ لواء	٦٠٠٠
٥٠٠٠ أمير آلاي	٤٠٠٠
٣٥٠٠ قائمقام	٢٥٠٠
٢٥٠٠ بكباشى	٢٠٠٠
١٥٠٠ صاغ قول أغاسى	١٢٠٠
٩٥٠ يوزباشى	٥٠٠
٧٥٠ ملازم أول	٤٠٠

شهرياً	ص	ماميات قديمة
٦٠٠ ملازم ثانى	٣٥٠	
٢٥٠ صولقول أغاسى	١٣٠	
٨٠ باشجاویش	٥٠	
٧٠ بلوكأمین	٤٠	
٤٠ أونباشى	٣٠	
٣٠ نفر	١٠	١٩

المادة الثانية : ناظر الجهادية مأمور بتنفيذ أمرنا هذا .
صدر بسرأى عابدين فى ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ هـ وفى ٢٠
ابريل سنة ١٨٨٠ م .

(الامر الثانى)

نحن خديو مصر

من بعد الاطلاع على التقرير الذى قدمه لنا رئيس مجلس نظارنا
فى هذا اليم وبناء على ما رفعه الينا ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأى
مجلس نظارنا تأمر بما هوآت : —

المادة الأولى : قد تشكأت تحت رئاسة ناظر الجهادية والبحرية
قومسيون مؤلف ممن سيأتى ذكرهم وهم . —

- عدد
- | | | |
|---|--------------------|--------------|
| ١ | حسن أفلاطون باشا | « جركسى » |
| ١ | الجنرال استون باشا | « امريكائى » |

« انجايزی »	« انجايزی »	محمد مرعشلی باشا
« ترکی »	« ترکی »	راشد باشا حسنی
« جرکسی »	« جرکسی »	اسماعیل کامل باشا
« « »	« « »	لاری باشا
« فرنساوی »	« فرنساوی »	ده بلوتش باشا
« المانی »	« المانی »	خالد باشا
« جرکسی »	« جرکسی »	محمد رضا باشا
« ترکی »	« ترکی »	محمد کامل باشا
« مصری »	« مصری »	ده برناردی بك
« تلیانی »	« تلیانی »	محمد شوقی بك
« ترکی »	« ترکی »	احمد عراقی بك
« مصری »	« مصری »	حسین مظاهر بك
« ترکی »	« ترکی »	محمد خلوصی بك
« جرکسی »	« جرکسی »	عبد الرحمن بك سليم
« کردی »	« کردی »	سلیمان یسری بك
« « »	« « »	فرهاد بك
« ترکی »	« ترکی »	محمد نسیم بك

المادة الثانية . هذا القومسيون مكاف : با يأتی ذكره - :
أولا . النظر والبحث في القوانين والنظمات العسكرية الموجودة

بأنواعها. وادخال كافة ما يرى لزومه من التعديلات والاصلاحات فيها.
ثانياً . النظر في الترتيب الذي عليه المدارس الحربية الآن وما
ينبغي اجراؤه فيها من التعديلات .

ثالثاً تحضير مشروع قانون يختص بشروط الدخول في سلك الضباط
البرية والبحرية وترقيهم واستيداعهم ورفقهم وتقاعدهم .
رابعاً . البحث عن الطرق المقتضى اتخاذها لتسوية حالة الضباط
المستودعين الآن .

المادة الثالثة . قرارات القومسيون المذكورة تكون بأغلبية آراء
الاعضاء الحاضرين . وفي حالة انقسام الآراء الى قسمين متساويين يرجح
الطرف الذي يكون فيه الرئيس . ثم تعرض مشروعات هذا القومسيون
على مجلس نظارنا .

المادة الرابعة . على ناظر الجهادية والبحارية تنفيذ أمرنا هذا .
صدر بسرأي عابدين في ٢١ جماد الأولى سنة ١٢٩٨ الموافق
٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ . التوقيع محمد توفيق

✽ احتفال ناظر الجهادية محمود سامي باشا بعد صدور الأمر ✽

بتشكيل القومسيون المذكور وزيادة الماهيات

كان هذا الاحتفال في قصر النيل وقد أعد فيه ناظر الجهادية مأدبة
فاخرة دعا إليها النظار والمفتشين وضباط العسكرية . وبعد أن اجتمعوا
هيئت لديهم موائد الطعام . فأكلوا هنيئاً وشربوا مريئاً . ثم قام محمود
سامي باشا ناظر الجهادية فقال : —

هذه ليلة أنس دعتنا الى هذا الاجتماع فيها دواعى المحبة والائتلاف
تذكراً لما أثر الحكومة الخديوية الجليلة التي وجهت عزمها الى اصلاح
أحوال الأهالى جميعاً وتعميم العدل فيهم وايصال كل الى ما يستحق .
وقد رأينا في هذا الزمن القليل من عهد ما استلم خديونا المعظم زمام
الحكومة تغييراً مهماً اذ تبدل فيه العسر باليسر والظلم بالعدل . والنقم
بالنعم وتقدمت فيه البلاد الى نجاحها تقدماً سريعاً . وما ذلك الا من
حسن مقاصد هذا الجنب وطهارة سجايه خصوصاً وأنه اصطفى
لمساعدته على مقاصده الجليلة رجلاً غيوراً على الهمة ذكى النفس وهو
حضرة دولتوا رياض باشا فلم يأل جهداً فى العمل ولم يقصر فى تذليل
المصاعب باتحاده مع حضرات رفقاءه الكرام حتى وصلنا الى هذه
الغاية التي لا ينكر أحد حسناتها . ولا ريب فى أن هذه نعم يجب علينا
استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها . ولا يكون ذلك الا اذا قرناها
بالشكر عاينها . فقد قالوا الشكر سياج النعم وحقيقة الشكر أن يكون
جميعنا مخلصين للحكومة فى خدمته قائماً بواجباته لها . معضداً لجميع
مقاصدها . خاضعاً لأوامر الحضرة الخديوية التي هى السبب فى هذا
الخير العظيم . وعلى ذلك لا بد أن ننادى جميعاً فليحى الجنب الخديو
أطول الله بقاءه .

ثم قام بعده رياض باشا وارتجل خطاباً وجهه الى الضباط هذا نصه :
هذه ليلة سرور تجلى فيها روح الصدق والاخلاص واجتمعت فيها
القلوب على قصد أداء الشكر للجنب الخديو . غير أن تذكراً محامده

ومآثره الجليلة يجعل للشكر موضعاً يقع موقع الفرض الشرعى .
أن محسنات العدل ووجوه الاصلاح التى امتازت بها مدة حكم
الجناب الخديوى فى هذه الاوطان أمر معلوم يعد تعدادها من قبيل
تحصيل حاصل . وانتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حق العلم فلا حاجة
الى بسط الكلام فيه ومن أراد توضيح الحقيقة فليقارن ما بين الحالة
الحاضرة وما قبلها بسنتين يظهر له الفرق الجلى والبون التام ما بين الحالتين .
وان ضباط العسكرية وهم من أشرف أعضاء الحكومة ممن شملتهم
هذه المحسنات وعمتهم فوائد الاصلاح . ومن أم وجوه التى شاهدناها
فى عصر الخديو الجليل تقرير الامن على الارواح والأموال وحفظ
الحقوق الشرعية وأداؤها لأربابها . ويلزم لدوام ذلك ثبوت الطمأنينة
ورسوخ قاعدة الراحة العمومية ومدار ذلك وأساسه انتظام حال العسكرية .
وقد رأيتم من أنفسكم أن حقوقكم وصلت اليكم وأنتم روح الضبط
والربط . وأنتم قوة الحاكم وآلته المنفذه . فإذا بدأكم الحاكم بحسن الالتفات
ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة فعليكم وجوباً كما أخذتم مالكم أن تؤدوا
مألكم . وهو طاعة ولى الامر الذى هو السبب الاعظم فى جميع هذه
الخيرات التى شملتنا . بل هو الذى انعم فى هذا الوطن روح الحياة
بعد أن أشرف على الموت والدمار . فعليكم أن تكونوا دائماً على قدم
الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على أوامره ونواهيه العادلة . وعلينا
جميعاً أن نبتهل الى الله تعالى بدوام بقاءه وتأيمد عزه وأن ينادى لسان
الصدق منا فليعش الجناب الخديوى .

وبعد أن جلس رئيس الوزراء رياض باشا قمت أنا العاجز وأجبت
بتحقيق ما فاه به ناظر الجهادية ورئيس الوزراء . ثم قلت اننا لا نريد الا
الاصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والآخاء والمساواة وذلك لا يتم
الا بانشاء مجلس نواب واجاده فعلا . ونحن مطيعون للحكومة بل نحن
الآلة المنفذة لأوامرها العادلة وكلنا بلسان واحد نسأل الله سبحانه
وتعالى أن يحفظ الحضرة الخديوية ويوفق رجال حكومته الكرام
لأصلاح البلاد واسعاد العباد .

قانون القواعد الاساسية

في المنظمات العسكرية

ويليه قانون الترقى

ولما تم تشكيل القومسيون العسكري من الرئيس والاعضاء
السالف ذكرهم بناء على الامر الخديوى الصادر فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١
قرر القواعد الاساسية الآتية : —

فى الرتبة

المادة الاولى — الرتبة تعطى من لدن الحضرة الخديوية وتمتاز بها حالة
الضباط ويستخدم فى جميع الوظائف وتصير ملكا له لا يمكن أن تسلب منه ولو
سلبت وظيفة الخدمة الا بأحد سببين : الاول : اذا تنازل عنها وصار قبول
ذلك لدى الحضرة الخديوية — الثانى — صدور مضبطة من مجلس عسكري
بالحكم بنزع الشرف والعزل بمقتضى قانون الجنايات المصدق عليه من لدن
الحضرة الخديوية :

ثانياً : —

(فى الخدمة والاستيداع والأفصال والتقاعد)

(فى الخدمة)

المادة الثانية — الخدمة هى حالة وجود الضابط مستخدماً بوظيفة تحت السلاح بأحدى الآليات أو بمصلحة تابعة للجهادية أو خدمة خصوصية أو مأمورية .

المادة الثالثة — حيث ان الضابط فى هذه الحالة يكون مستعمل الرتبة مع الوظيفة فيلزم ان يتمتع بكامل المرتب والامتيازات .

(فى الاستيداع)

المادة الرابعة — الاستيداع هى حالة وجود الضابط خارجاً عن الخدمة من تحت السلاح وعن مصالح وفروع الجهادية وعن المأموريات . وهذا الاستيداع لا يمكن حصوله الا بأحد سببين : —

المادة الخامسة — (اولا) سبب عمومى للاستيداع وهو اطلاق العسكر أو الغاء مصلحة أو نهو مأمورية او عند رجوع من الاسر من طرف العدو .

المادة السادسة — الضابط المستودع بهذا السبب يلزم ان يكون حافظاً امتيازات الرتبة ويتمتع بالمرتبات المقررة بقانون المعاشات بشرط ان يكون فيه لياقة واستعداد للاستخدام تحت السلاح أو بأحدى وظائف فروع الجهادية .

المادة السابعة — الضباط المستودعون يؤخذ منهم للاستخدام تحت السلاح بقدر نصف الرتب النقصان او يستخدم منهم بفروع الجهادية بحيث ان مدة الاستيداع تحسب لهم مثل الخدمة فيما يختص بحقوق الترقى والحكمديرية والأفصال والتقاعد .

المادة الثامنة — (ثانياً) سبب خصوصى وهو الاستيداع بأمر صادر من

الحضرة الخديوية بناء على تقرير يقدم من ناظر الجهادية بسبب حصول مخالفات للنظام والضبط والربط وذلك من بعد التحقيق .

المادة التاسعة — الضباط المستودعون بسبب المخالفات النظامية يلزم أن تكون مرتباتهم بأعتبار خمس ماهياتهم فقط مدة هذا الاستيداع كذلك بعد التحقيق .

المادة العاشرة — هذا الأستيداع لا يمكن ابلاغ مدته زيادة عن ثلاث سنوات حيث ان المقصود منه انتظار اصلاح حالة الضابط .

المادة الحادية عشرة — حيث ان الضباط المستودعين بهذا السبب من الجائز استخدامهم ثانياً تحت السلاح أو بفروع الجهادية فيلزم اعتبار مدة استيداعهم مثل الخدمة وذلك فيما يختص بحقوق الأتصال والتقاعد لا بحقوق الترقى والحكمدارية .

(في الاتفصال)

المادة الثانية عشرة — الاتفصال هو رفع وتبعد الضابط من وظيفته بالكلية بحيث لا يرجع اليها. وهذا الاتفصال لا يمكن حصوله الا باحد سببين :-
المادة الثالثة عشرة — (اولا) الاتفصال بسبب امراض عضالة مانعة للخدمة تقضى على المصاب بها بالتقاعد وترتيب المعاش بالنسبة لما هو مقرر بقانون المعاشات .

المادة الرابعة عشرة — (ثانياً) الاتفصال بسبب ان يكون الضابط متعوداً على قباحة السلوك او تقع منه مخالفات جسيمة ضد الضبط والربط أو ضد شرف وناموس العسكرية أو يكون استغرق مدة ثلاث سنوات في الاستيداع بمقتضى قرار مجلس عسكري حقق عدم لياقته للخدمة ولم تهذب احواله .
المادة الخامسة عشرة — الضابط الذى يتعود على مثل هذه الخصال المضادة للنظامات العسكرية لا يمكن فصله الا بمقتضى قرار مجلس عسكري يقدم بالتقرير من ناظر الجهادية للحضرة الخديوية ويصدر عليه الامر بالتنفيذ .

المادة السادسة عشرة -- الضباط الصادر في حقهم مضبطة بالاتفصال من

الخدمة لا يترتب لهم مائة بل ولا يمكن تغيير قرار حكم المجلس الصادر في حقهم الا اذا صار العفو عنهم من الحضرة الخديوية .

(في التقاعد)

المادة السابعة عشرة — التقاعد هو ان يكون الضابط بلغ اخر مدة خدمته او يكون غير قابل لتحمل مشاق الخدمة ويحصل الاقرار عليه بالتقاعد .
المادة الثامنة عشرة — الضابط الذي يتقاعد يلزم أن يكون حافظاً لرتبه وملبوساته الرسمية ويتمتع بالمعاش الموافق لرتبته ومدة خدماته حسب ما هو مقرر بقانون المعاشات .

ثالثاً : —

(قانون الترقى)

المادة الاولى — لا يمكن ترقية النفر الى رتبة الأونباشى مالم يستخدم ستة شهور بصفة عسكري .

المادة الثانية — لا يمكن ترقية الاونباشى الى درجة جاويز مالم يستخدم مدة أقلها ستة شهور في خدمة الاونباشى . ولا يمكن للجاويز أن يترقى الى درجة التباشى مالم يستخدم في درجة الجاويز مدة أقلها ستة شهور .
المادة الثالثة — لا يمكن الترقى الى درجة الضولقول أغاسى مالم يستخدم في خدمة الصف ضباط مدة أقلها سنة .

المادة ٤ — لا يمكن ترقية أحد الى درجة ملازم ثانى مالم يكن (أولاً) بلغ عمره عشرين سنة . (ثانياً) يكون استخدم في خدمة الصف ضباط مدة أقلها سنتان أو يكون متخرجاً من المدارس الحربية .

المادة ٥ — لا يمكن ترقية ملازم ثانى الى رتبة ملازم أول الا من بعد استخدامه سنتين في رتبة الملازم ثانى .

المادة ٦ — لا يمكن ترقية الملازم أول الى رتبة التوزباشى الا من بعد استخدامه سنتين في رتبة الملازم أول .

المادة ٧ - لا يمكن ترقية اليوزباشى الى رتبة الصاغقو لغاسى الا من بعد استخدامه سنتين فى رتبة اليوزباشى .

المادة ٨ - لا يمكن ترقية الصاغقو لغاسى الى رتبة البكباشى الا من بعد استخدامه سنتين برتبة الصاغقو لغاسى .

المادة ٩ - لا يمكن ترقية البكباشى الى رتبة القائمقام مالم يستخدم ثلاث سنوات برتبة البكباشى .

المادة ١٠ - لا يمكن ترقية القائمقام الى رتبة الاميرالاي مالم يستخدم سنتين برتبة القائمقام .

المادة ١١ - لا يمكن ترقية الاميرالاي الى رتبة اللواء مالم يستخدم ثلاث سنوات برتبة الاميرالاي . وهكذا فى باقى الرتب التى هى أعلى من رتبة الاميرالاي .

المادة ١٢ - ثلثا عدد النقصان من رتبة الملازم ثانى فى الجيش المنتظم تؤخذ من المدارس الحربية . والثلث يؤخذ من الصف ضباط بالامتحان فى العلوم الواجب على الضباط معرفتها . واذا لم يوجد فيهم بمقدار الثلث فيؤخذ من المدارس الحربية .

المادة ١٣ - لا يجوز الترقى من رتبة الملازم أول واليوزباشى والصاغقو لغاسى . والبكباشى . الا بالامتحان واذا تساوت الدرجات فيرجح الاقدم . واذا تساوى بينهم القدم فيرجح الذى سبق له سفريات بالمحاربة أو السودان .

المادة ١٤ - لا يجوز ترقية احد الصاغقو لغاسيه الى رتبة البكباشى الا بالامتحان . وأما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن يحصل انتخابه .

المادة ١٥ - لا يجوز ترقية أحد البكباشية الى رتبة القائمقام الا بالامتحان . وأما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن يحصل انتخابه .

المادة ١٦ - جميع الرتب التى هى أعلى من رتبة القائمقام يكون الترقى اليها بالانتخاب حسب المدون بالمادة ٣٩ - من هذا الفصل .

المادة ١٧ - الأقدمية يلزم اعتبارها من تاريخ عريضة الرتبة، ومنع تساوى عريضة الرتبة الحالية ينظر في تاريخ عريضة الرتبة التي قبلها .

المادة ١٨ - المدد التي يصير اعتبارها في الأقدمية هي مدد الخدمة في الجيش . وفروع الجهادية . ومدد الاستيداع التي تكون بسبب اطلاق العساكر أو الغاء وظيفة . ومدة الاسر بطرف العدو أو مأمورية تعين من نظارة الجهادية داخلية كانت أو خارجية . وأما المدد التي لا يصير اعتبارها في الأقدمية فهي مدد الاستيداع المبني على وقوع مخالفات . ومدد الخدمة التي تكون خارجة عن الخدمات الاميرية أو تكون في خدمة دولة أجنبية بمقتضى التماس خصوصى لمنفعة خصوصية .

المادة ١٩ - المدة المقررة لكل رتبة في الترقى حسب ماهو موضح في المواد المتقدمة يجوز الاكتفاء بنصفها في حالة سفريات المحاربة أو في حالة الخدمة بمجهاث بعيدة مثل الاقطار السودانية وسواحل البحر الاحمر وما شابه ذلك .
المادة ٢٠ - لا يمكن حصول الترقى بأقل من هذه المدة الموضحة في المادة ١٩ الا بسببين (الاول) وقوع نادرة شهيرة تستحق الافتخار وتعلن للجيش . (الثانى) عند ضرورة استكمال النقصان وعدم وجود من يكون مستوفياً مدة الأقدمية .

المادة ٢١ - ترقية بدل النقصان في أثناء الحرب تكون باعتبار النصف في الأقدمية مع مراعاة درجات جدول الامتحان المحفوظ . والنصف الثانى يكون بالانتخاب وذلك لغاية رتبة الصاغقو لغاسى . وأما ترقية الصاغات الى رتبة البكباشى مدة المحاربة فيكون بالانتخاب .

المادة ٢٢ - لا يجوز اعطاء رتب جهادية بدون وظيفة بالجيش أو بفروع الجهادية . كما انه لا يجوز اعطاء رتبة شرف للجهادية . ولا يجوز قبول حائز لرتبة ملكية في الجهادية بأعتبار رتبته الحائز هو لها . ولا قبول من ترقى في المصالح الملكية بأعتبار رتبته الحالية . ولا يجوز اعطاء رتب جهادية للملكية .

المادة ٢٣ - جميع الرتب يلزم اعلانها بالجورنال الرسمى عند اعطائها .

المادة ٢٤ - الضباط الذين يتقاعدون بالمعاش لا يجوز اعطائهم تحت السلاح .

المادة - ٧٥ - لا يجوز اعتبار الوظيفة مثل الرتبة مطلقاً لأن الرتبة لا يمكن فقدها الا بحسب ما هو مقرر بالقانون.

(قواعد اساسية في الترقى)

(الضباط)

المادة - ٢٦ - جميع الرتب التى تعطى للضباط يصدر عنها ارادة خديوية ويكون بناء على طلب ناظر الجهادية حسب ما هو آت بيانه : -

المادة - ٢٧ - بمجرد نقصان اى رتبة من الجيش أو من فروع الجهادية ينبغى اشعار نظارة الجهادية حالا .

المادة - ٢٨ - الترقى لأى رتبة يكون من جميع السلاح الواحد لا من الا لآى الناقص فقط .

المادة - ٢٩ - الترقى بالاقدمية لا يعتبر الا فى كل من رتبة الملازم اول واليوزباشى والصاغقو لغاسى فقط .

المادة - ٣٠ - الترقى الى رتبة البكباشى فما فوقها يكون بانتخاب الحضرة الخديوية حسب ما هو مدون بالمادة - ١٥ - و ١٦ - من هذا الفصل .

المادة - ٣١ - لا يجوز الترقى الا للضباط المستخدمين تحت السلاح او بفروع الجهادية أو المستودعين بسبب اطلاق العساكر أو الغاء وظيفة أو الحضور من الاسر .

المادة - ٣٢ - الضباط الذين يتعينون بمأموريات وقتية يحسبون ضمن الاياتهم فى مدة المأمورية .

المادة - ٣٣ - الضباط الموجودون بالجهادية أو فروعها أو بالمدارس الحربية أو بالبليجون أو معاونو الجهادية وعلى العموم جميع الضباط الذين ليس لهم عساكر تكون ترقيةهم ضمن ضباط الجيش بالامتحان أو بالانتخاب بالنسبة لرتبتهم حسب ما توضح فى هذا القانون . ومن يترقى منهم يصير تعيينه فى الوظيفة الناقصة التى ترقى اليها .

المادة - ٣٤ - عند خلو احدى الوظائف بالمصالح التابعة للجهادية يصير انتخاب من يليق لها بمعرفة الديوان . ثم يترقى بدل المنتخب ممن يليق للترقى بالامتحان أو بالانتخاب حسب ما توضح .

المادة - ٣٥ - حيث توضيح في المادة - ١٢ - من قانون الترقى ان ثلث رتب الملازم ثاني النقصان تؤخذ من الصف ضباط . وبما أن الموجودين بالآليات لا توجد عندهم معارف كافية لرتبة الملازم ثاني مثل المستخرج من المدارس فلاجل تحصيلهم على ذلك ينبغي ان كل امير الآى عند حضور المفتش بالآلى يقدم له كشفاً بأسماء الصف ضباط المشهود فيهم بالاستعداد للتقدم . وبعد تحقيق لياقتهم بالامتحان بمعرفة المفتش بمقتضى قومسيون يتشكل لذلك تحت رئاسته يحرر بهم كشفاً ويقدمه لناظر الجهادية ليصدر أمره بقبولهم في المدارس الحربية للتدريس لهم مدة سنتين مع بقاء وظائفهم ومرتباتهم بالآياتهم . وبعد مضي المدة المذكورة يصير امتحانهم . والذي يوجد مستحقاً منهم يترقى الى رتبة الملازم ثاني . والذي لم يستحق يرد الى آلايه برتبة الصف ضباط كما كان .

المادة ٣٦ - الترقى الى رتبة الملازم أول واليوزباشى والصاغقو لغاسى وان كان بالاقدمية الا انه يشترط ان الذى يترقى ينبغي أن يكون فيه استعداد تام وليانة للترقى الى الرتبة التى يترقى اليها سواء كان بالنسبة للمعارف والمعلومات أو الادارة أو حسن السلوك والاستقامة . ولاجل ذلك يتشكل قومسيون فى كل آلى تحت رئاسة الاميرالاي . ويعمل جدول بأسماء اللائقين ومستحقى الترقى ويقدم من طرف الاميرالاي لمفتش الآلى . والموما اليه يشكل قومسيوناً من الآليات تحت رئاسته ويجرى امتحانهم . فالذين يتحقق لياقتهم للترقى يحرر بهم جدولاً واحداً من عموم السلاح بحيث يكون وضع الاسماء بالجدول حسب نمرة الاقدمية . ويقدمه لناظر الجهادية لى يكون الترقى عند اللزوم بحسب نمرة الجدول المذكور . أما باقى الضباط المندرجين بالجدول ولم تتحقق بالامتحان لياقتهم للترقى فيصير محو أسمائهم من الجدول انما لا يحرمون من درجهم فى جدول السنة الثانية والسنة الثالثة . ومن بعد تكرار درج أسمائهم فى مدة الثلاث سنوات اذا لم يظهر فيهم استعداد ولياقة فلا تندرج اسمائهم . ويستخدمون برتبهم لحين استيفاء المدة المحددة لرتبتهم . ثم يحولون على المعاشات .

المادة ٣٧ - الضباط الذين تحقق لياقتهم للترقى بالامتحان وتندرج اسمائهم

بالجدول لا يمكن محو اسم واحد منهم الا اذا وقع منه مخالفات مثبتة بمقتضى مضبطة تستوجب تأخيرها . ولا يحى اسمه الا بأمر من ناظر الجهادية .

المادة ٣٨ — حيث أن الترقى الى رتبة البكباشى والقائمقام بالانتخاب والامتحان فيجب على كل أميرلاى أن يحرر جدولاً بأسماء الصاغقو لغاسية والبكباشية المستحقين للترقى . ويكون واضحاً به الملاحظات والبيانات المستوجبة أحقيتهم . ويقدم المفتش الآلايات ويرسل صورته الى اللواء والمفتش . وبعد أن يجمع المفتش جداول الآلايات يشكل قومسيوناً تحت رئاسته من ضباط الآلايات وفروع الجهادية تكون رتبهم أعلا من رتب الجارى امتحانهم . وهذا القومسيون يتركب من واحد من اللواءات واثنين من الأميرالايات واثنين من القاءقامات أو من البكباشية . ثم يجرى الامتحان بحيث أن جميع الضباط المندرجة أسماؤهم فى الجدول يحضرونه . والذي لا يحضر منهم يجرى محو اسمه . واذا حضر أحد من الضباط الذين لم تدرج أسماؤهم بالجدول ورجب فى الامتحان فيصير قبوله وامتحانه . وبعد الامتحان يتحرر جدول بأسماء المستحقين للترقى بحيث يكون ترتيب أسماؤهم بالجدول بحسب درجة الامتحان لا بحسب الاقدمية . ويقدم من المفتش لناظر الجهادية لأجل الترقى منه . والضباط الذين لم يتحقق لياقتهم بالامتحان يجوز درجهم بالسنة الثانية والثالثة حسب ما توضح بالمادة ٣٦ ثم يصير ابقاؤهم برتبهم لحين استيفاء المدة المحددة لرتبتهم ويحولون على المعاشات .

المادة ٣٩ — حيث أن المترقى لرتبة الأميرلاى واللواء والفريق بانتخاب الحضرة الخديوية فلاجل البحث عن أحوال الضباط الى تدل على استحقاقهم للترقى الى الرتبة المذكورة يتشكل قومسيون من الذوات الكرام ومن ضمنهم المفتش تحت رئاسة سردار العسكرية وأقدم الفريقان . وبعد المداولة بينهم على الملاحظات التى تستدعى الترقى الى الرتبة المذكورة بالنسبة للاستعداد والاهلية وسوابق الخدمة التى يقر المجلس عليها يحرر بهم جدول يقدم لناظر الجهادية . ومن طرفه يعرض للحضرة الخديوية ليصير انتخاب من يترقى منهم عند استصواب وارادة الجناب العالى .

المادة ٤٠ — يجب على كل يوزباشى أن يقدم جدولاً بأسماء العسكري والا ونباشية والصف ضباط اللاتقين للترقى من بلوكه الى البكباشى حكمدار

الأورطة . وكل نكباتى بعد أن يضع ملحوظاته بالجداول المتقدمة من اليوزباشية يجرى اثبات اسم الصول قول أغاسية عليه ان كان مستحقاً للترقى وتقدم الجداول للقائمقام . وعلى القائمقام أن يجمع الجداول المذكورة في جدول واحد وبعد أن يضع ملحوظاته عليه يقدمه للأميرالاي . وعلى الأميرالاي أن يقدم جدولاً بأجمال أسماء المستحقين للترقى لمفتش الآليات عند حضوره . ويجوز للمفتش امتحان المذكورين ليتحقق من إياقتهم واستحقاقهم للترقى . ومتى صدق على الجدول المذكور يصير حفظه بطرف الأميرالاي مدة سنة لاجل أن يرقى منه بدل النقصان في خلال تلك السنة . انما عند لزوم الترقى لرتبة البلوك أمين أو الباشجاويش فيرخص لكل يوزباشى أن ينتخب ثلاثة لكل رتبة والأميرالاي يعين واحداً منهم . وفي آخر السنة عند حضور المفتش الى الآلاي يقدم له جدول آخر بمقتضى ذلك ويضاف اليه أسماء الباقيين بدون ترقية من الجدول القديم الذين لا يكون وقع منهم مخالفات تستوجب تأخيرهم . وهكذا يستمر الاجراء على هذا المنوال في كل سنة . واذا تصادف ترقية جميع الاسماء المندرجة بالجدول قبل انتهاء السنة فيجرى عمل جداول أخرى وتقدم بالطريقة المتقدمة للأميرالاي الذى يقدم جدولاً بأسماء المستحقين للترقى الى اللواء ومن اللواء الى الفريق لكي يحفظ من بعد التصديق عليه منهما بطرف الأميرالاي لاجل الترقى منه باقى السنة . ويجوز لهم الاختيار كما انه لا يجوز ابقاء محل خال بالآلاي من وظائف الاونباشية والصف ضباط مطلقاً . وعند حضور المفتش يقدم له الجدول الاصل المصدق عليه منه والجدول الآخر الذى صدق عليه من اللواء والفريق . ولا يجوز حرمان أحد من المندرج أسماءهم بجدول الترقى ما لم تقع منه مخالفات تستوجب تأخيرهم . وتكون مضبوطة بسجلات الاخلاق . ويتأثر بالجدول قرين كل اسم السبب الموجب لتأخيرهم .

المادة ٤١ — النفر الذى يترقى أونباشى يكون متحصلاً على تعليم النفر . بحيث يكون فيه لياقة واقتدار على تعليم الانفار المستجدة وعالمياً بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة برتبة الاونباشى . ويرجع من يكون له معلومية باصابة النشان

المادة ٤٢ — (تفنيه) لا يمكن ترقى أحد من العسكر الى رتبة الاونباشى
فى أى سلاح مالم يكن له المام بالقراءة والكتابة والحساب. ولا يمكن ترقى أحد
الى رتبة الصف ضابط فى أى سلاح الا اذا كان فيه اقتدار على التدريس للعسكر
فيما يختص بهم من التعليمات والخدمات.

المادة ٤٣ — الاونباشى الذى يترقى جاویشاً يكون متحصلاً على تعليم
الفر والبلوك والجرجى والنشان بحيث يقتدر على تأدية القوماندات على البلوك
فى الميدان. وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريات المختصة بالجوايش. ويرجح
من يكون فى الدرجة الاولى فى ضرب النشان.

المادة ٤٤ — الاونباشى الذى يترقى بلوك أمين يكون متحصلاً على المعلومات
الخاصة بالجوايش. ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقراءة والحساب. واذا
لم يوجد فى الاونباشية من يليق فيجوز انتخاب أحد العسكر اللائقين لرتبة
البلوك أمين ويترقى اونباشى ويستخدم فى وكالة وظيفة البلوك أمين ستة شهور
ثم يترقى الى رتبة البلوك أمين.

المادة ٤٥ — الصف ضابط الذى يترقى باشجوايش يكون متحصلاً على
المعارف المختصة بالصف ضابط وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريات
الخاصة برتبة الباشجوايش ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقراءة والحساب
ليتمكن من اعمال ادارة البلوك. أو يكون من البلوكات أمناء الذين استوفوا
شروط الاقدمية فى رتبة البلوك أمين.

المادة ٤٦ — الصف ضابط الذى يترقى صول يكون متحصلاً على المعارف
المختصة بالصف ضباط وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريات المختصة
بالصول ويكون فيه الاقتدار على تعليم الصف ضباط والاونباشية
والتدريس لهم.

(بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط والاونباشية السواري)

المادة ٤٧ — ترقى الاومباشية والصف ضباط يكون بالكيفية الموضحة
فى المادة ٤٠.

المادة ٤٨ - النفر الذى يترقى أو مباشى يكون قادراً على تعليم جميع الدروس على الارض وعلى الحصان . أو على الاقل يكون له اقتدار على تعليم المدرس الاول والثاني على الارض والمدرس الاول على الحصان . ويكون دخل فى تعليم الاورطة ويكون عالماً بالخدمات الداخلية والقلاع والسفريات المختصة برتبة الاومباشى .

المادة ٤٩ - الاونباشى الذى يترقى جاوياً يكون ملماً بتعليم تفرو بلوك وأورطة تعليم على الارض وعلى الحصان . ويكون فيه اقتدار على تعليم الاتقار جميع دروس تعليم النفر على الارض وعلى الحصان وفيه اقتدار على إدارة عسكريه . وعالماً بخدمات حكمدار البلوك حتى يمكنه ان يقوم مقامه عند اللزوم . ويكون عالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريات المختصة بالجوايش .

المادة ٥٠ - الأونباشى الذى يترقى بلوك امين يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالجوايش . ويكون له معلومية تامة بالقراءة والكتابة والحساب . واذا لم يوجد فى الأونباشية من يليق لوظيفة البلوك امين فيصير انتخاب احد العسكري وترقيته أونباشى . ويستخدم ستة شهور بالوكالة فى وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين .

المادة ٥١ - الصف ضابط الذى يترقى باشجوايش يكون متحصلاً على المعارف الخاصة بالصف ضباط . وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريات المختصة بالباشجوايش . ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقراءة والحساب ليتمكن من اعمال الادارة . أو يكون من البلوكات امناء الذين استوفوا شروط الاقدمية فى رتبة البلوك امين .

المادة ٥٢ - الصف ضابط الذى يترقى صول يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالصف ضباط . ويكون فيه اقتدار على تعليم الصف ضباط والاونباشية . والتدريس لهم . ويكون عالماً بجميع الخدمات الداخلية والقلاع والسفريات المختصة برتبة الصول قول اغاسيه .

(بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط والاونباشية الطوبجية)

المادة - ٥٣ - ترقى الاونباشية والصف ضباط يكون بحسب الكيفية الموضحة في المادة - ٤٠ .

المادة - ٥٤ - الغفر الذي يترقى أونباشى يكون متحصلاً على تعليم القانون الاول على الارض والقانون الثانى من تعليم المدفع والقانون الثانى من تعليم السوارى وقانون تعليم العربجى . ويكون عالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريه المختصة برتبة الاونباشى . ويكون فيه اقتدار على تعليم جمع من الاتقار لغاية الفصل الرابع من القانون الاول على الارض . ولغاية الفصل الثانى من القانون الثانى من تعليم المدفع . ولغاية البدء فى الاشكين من القانون الثانى من تعليم السوارى . ولغاية الفصل الثالث من تعليم العربجى . ويكون عارفاً بكافة ادوات المدافع وما تحتوى عليه ادوات السرج وطقم الشدة . ويكون له معلومية فى ضرب النيشان وفى اعمال الذخائر الحربية وفى تعبئة الذخائر بالصناديق والجبهه خانه . ويكون له معلومية باسغال الطوبجية .

المادة - ٥٥ - الاونباشى الذى يترقى جاوياً يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالاونباشى . ويكون فيه اقتدار على تعليم صنف بحيث يمكنه تأدية ما يجب على الجاويش ويكون فيه اقتدار على تعليم الاتقار المستجدة جميع الدروس المختصة بالطوبجية البياده والسوارى . وبالاخص يكون فيه اقتدار على اعطاء القومانده على جميع اجناس المدافع مع علمه بجر الاثقال وازدواج الخيول وقيادة وسوق العربات أثناء تعليم البطارية . وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريه المختصة بالجاويش .

المادة - ٥٦ - الاونباشى الذى يترقى بلوك امين يكون متحصلاً على المعلومات الخاصة بالجاويش . ويكون له معلومية تامة بالقراءة والكتابة والحساب . واذا لم يوجد فى الاونباشية من يليق لوظيفة البلوك امين فيجوز انتخاب احد العسكر و يترقى الى اونباشى ويستخدم ستة شهور بالوكالة فى وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين .

المادة - ٥٧ - الصف ضابط الذى يترقى باشجاو يش يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالصف ضباط . ويكون فيه اقتدار على اعطاء القومائدة فى تعليم الصنف علماً وعملاً . ويكون مقتدرأ على التدريس فى التعليمات الخاصة بالطوبجية البيادة والسوارى ويكون له معلومية تامة بالقراءة والكتابة والحساب ليتمكن من اعمال الادارة . وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفريه الخاصة بالباشجاو يش .

المادة - ٥٨ - الصف ضابط الذى يترقى الى رتبة الصول يكون متحصلا على المعلومات المختصة بالصف ضباط . ويكون فيه اقتدار على تعليم الاونباشية والصف ضباط والتدريس لهم . ومتحصلا على مبادئ الهندسة وما يلزم للطوبجية من الاستحكامات الخفيفة والقوية . عالماً بالخدمات الداخلية والقلاع والسفريه المختصة برتبة الصول قول اغاسية .

المادة - ٥٩ - لاجل سهولة تحصيل المعلومات والمعارف اللازمة للاونباشية والصف ضباط ينبغى انشاء مدرسة لكل الآى ويصير التدريس لهم فيها . انما العسكر الذين لهم معلومية بالكتابة والقراءة والحساب يكون دخولهم فى المدرسة المذكورة باختيارهم .

(بيان المعلومات اللازمة لضباط البيادة)

المادة ٦٠ - لاجل سهولة تحصيل المعلومات للصف ضباط المستعدين للترقى الى رتبة الملازم ثانى ينبغى ادخال الصف ضباط المشهود فيهم بأنهم لاثقون ومستعدون بالمدرسة الموجودة بالآلاى وجعلهم فصلا واحدا . ويصير التدريس لهم بحيث ان الذى يدخل منهم بالمدارس الحربية يكون متحصلا على الكتابة بحيث يحرر افادات وتقارير ويتكون له معلومية بالآجرومية العربية والحساب والاربع مقالات الاول من الهندسة العادية والجغرافيا والطبوغرافيا بحيث يمكنه فهم وقراءة ورسم الخريطة الجغرافية . وأما باقى المعلومات اللازمة لرتبة الملازم ثانى فيصير استكمالها على حسب بروجرام المدارس الحربية . انما عند تعيين الصف ضباط للمدارس الحربية لا تكون أعمارهم زيادة عن ستة

وعشرين سنة . ويكونون متحصلين على المناورات والتوريات الخاصة برتبة الملازم ثانى بمعنى أنهم يكونون مقتدرين على اعطاء القوماندو على البلوك في تعليم البلوك الجرخجى والاورطة والآلى فى المناورات بالميدان: ومستحقين للتدريس والتورية للصنف ضباط والاونباشية والعسكر فى تعليم النفر والبلوك وقواعد ضرب النشان . ويكون له معلومية بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة برتبة الملازم ثانى .

المادة ٦١ — الملازم ثانى المستحق الترقى الى رتبة الملازم أول بالاقدمية ينبغى أن يكون اسمه مندرجاً بالجدول الذى يقدم بأسماء المستحقين للترقى . وأن يكون مقتدرأ على المجاوبة فى المعارف الآتى بيانها: - وهى التعليمات العسكرية ومناوراتها وقواعد ضرب النيشان وتقدير المسافات والهندسة والحساب والجغرافيا وعلم الادارة العسكرية وعمل الاستحكامات الخفيفة والقوية والاستكشافات الحربية بتقاريرها الواضحة وتعبئة الجيش والاعمال الحربية . وأن يكون عارفاً بما يجب على رتبة الملازم أول من الخدمات الموضحة بقوانين الداخلية والسفرية وقانون قلعة وقتلاق .

المادة ٦٢ — الملازم أول الذى يستحق الترقى الى رتبة اليوزباشى بالاقدمية ينبغى أن يكون اسمه مندرجاً بالجدول الذى يقدم عن المستحقين للترقى وأن يكون مقتدرأ على المجاوبة فى المعارف السابق ايضاحها بالمادة ٦١ وزيادة على ذلك يكون مقتدرأ على اجراء عمليات الطبوغرافيا بتقاريرها وعلى ترتيب أعمال المحاربات الصغيرة وبالجملة يكون طاماً بجميع المناورات العملية والعملية وجميع القواعد العسكرية .

المادة ٦٣ — اليوزباشى الذى يستحق الترقى الى رتبة الصاغقول أغاسى بالاقدمية ينبغى أن يكون مقتدرأ على المجاوبة جيداً فى العلوم والمعارف السابق ايضاحها فى المادتين السالفتين . وينبغى أن يتحقق بالامتحانات الدقيقة ان الذى يترقى الى هذه الرتبة يكون مستعداً للتقدم الى الرتب العليا . ويكون فيه كفاءة الاقتدار على قيادة الاورطة واستعمالها فى المحاربات مع علمه جيداً بتجهيز الهيئات اللازمة لمقابلة العدو .

المادة ٦٤ — يجب على من انتخب للترقى الى رتبة البكباشى أو الى رتبة

القائم مقام أن يكون عالماً فظماً مقبلاً على المجاورة الشفاهية والتحريرية في المعارف الآتية وهي :

التاريخ الحربى وتعبئة الجيش المكون من الثلاثة أسلحة. وتجهيز الهيئات الحربية عند مقابلة العدو. وأن يكون عارفاً بجميع العلوم والمعارف الموضحة بالمواد السابقة .

المادة ٨٥ - جداول بيانات العلوم والمعارف المختصة بضباط الطوبجية والسوارى يصير تطبيقها على هذه العلوم السابق ايضاحها مع علاوة ما يختص بكل رتبة بالنسبة لجنس سلاحها في المناورات والخدمات علماً وعملاً .

(بيان كيفية الترقى فى أثناء المحاربات)

المادة ٦٦ - كل قسم عسكري من آلاى يتوجه لسفوية المحاربة على حدته. سواء كان بلكاً أو أوطه من أى سلاح كان يستكمل نقصانه منه فى أثناء المحاربة بدون مراعاة جدول الامتحان. وذلك من ابتداء رتبة الاوئباشى لغاية رتبة الصولقول اغاسى .

المادة ٦٧ - ترقى الصف ضباط الى رتبة الملازم ثانى فى أثناء المحاربة ينبغى أن يكون على حسب جدول الامتحان كما سبق توضيحه فى المادة ٣٥ من قانون الترقى . واذا كان أحد الصف ضباط يستحق بموجب نادرة شهيرة مثبتة أن يترقى الى رتبة الملازم ثانى ولم يكن بالآلاى الملحق به نقصان يستوجب الترقية فيصير ترقيته وتعيينه بأحد الآلايات الموجود بها نقصان ومن جنس سلاحه. وفى حاله ما اذا وقع من احدى نادرة شهيرة تستوجب ترقيته ضابطاً ولم يكن عنده المعلومات اللازمة لترقيته فيصير تعويض الرتبة بنيشان به يستولى على ٦٠٠ قرش سنوياً .

المادة ٦٨ - الجزء المنفصل من القسم العسكري الموجود بالسفوية يستكمل نقصانه من رتبة الملازم ثانى باعتبار الثلث منه والثلثين من المدارس الحربية حسب ما توضح فى المادة ١٢ من قانون الترقى .

المادة ٦٩ - الترقى الى رتبة الملازم اول واليوزباشى والضاغقول اغاسى يكون على الوجه الآتى وهو : -

ان نصف المحلات الخالية في الاقسام والاورط الذين من ضمن الجيش الموجود بالسفريه لمن هو قديم في الخدمة حسب ما هو مقيد بالسجلات المبين فيها استعداد كل شخص . والنصف الاخر من المحلات الخالية يكون لمن يحصل انتخابه .

المادة - ٧٠ - متى استحق ملازم ثاني او ملازم اول او يوزباشى او صاغ ان يترقى الى رتبة تكون أعلى من رتبته بسبب وقوع نادرة شهيرة تكون مثبتة بالجيش ومقيدة بالسجلات ولم يكن وقتها محلات خالية بالآيه فيصير ترقيته وتعيينه بالمحل الذى يكون خالياً بالجيش من سلاحه .

المادة - ٧١ - القسم العسكرى او الجزء من القسم العسكرى الموجود بسفريه المحاربة عند نهو مأمورية المحاربة وصدور أمر له برجوعه لمحل الاقامة فمن قبل قيامه من محل السفريه يستكمل جميع الوظائف النقصان فيه بالترقى على مقتضى كيفية السفريه . وبعدها يستعمل فى الترقى الاصول المقررة فى حال الاقامة حسب القانون .

المادة - ٧٢ - ترقى الضباط فى اثناء المحاربة من جميع الرتب يكون بحسب ما توضح فى المادة - ٣٥ - وما بعدها من المواد بمعنى ان يكون الترقى بدل النقصان لاي رتبة من عموم الآيات السلاح الواحد سواء كان بالمحاربة او فى الاقامة بتمتضى جداول الامتحان والانتخاب المحفوظ بنظارة الجهادية . وحيث ان الضباط الموجودين بسفريات المحاربة لا يتيسر امتحانهم وتقديم جداول عنهم بالامتحان فينبغى عمل جداول عن مستحقى الترقية وتقديمها لنظارة الجهادية من الحسكدار العمومى بالطريقة الآتية فى المادة - ٧٣ - وهذه الجداول يصير اعتبارها مثل جداول الامتحان . ويكون الترقى من عموم جداول الآيات السلاح الواحد سواء كان النقصان بالسفريه أو بالاقامة . وانما يستثنى من ذلك الضابط الذى يكون مندرجاً اسمه بمجدول مستحقى الترقية فيكافأ بنيشان افتخار حسب ما توضح فى المادة - ٦٧ -

المادة - ٧٣ - الشهادات التى تقدم فى حق الضباط الذين يستحقون الترقى فى المحاربة ينبغى تقديمها من رؤساء الاقسام للاعلى بالتدرج الآتى بيانه وهو : - انه من ابتداء رتبة الملازم ثانى لغاية رتبة الصاغ يكون ابتداء تقديم الشهادة فى حقهم من حكدارات اقسامهم . ولأجل الترقى الى رتبة البكباشي

يكون ابتداء الشهادة من حكمدار اللواء من بعد التصديق من حكمدارات الاقسام . ولاجل الترقى الى رتبة القائم مقام يكون ابتداء الشهادة من حكمدار الفرقة من بعد التصديق من حكمدارات الاقسام ومن لواء الفرقة حكمداريته . ولاجل الترقى الى رتبة الاميرالاي واللواء يكون ابتداء تقديم الشهادة من حكمدار عموم الجيش بعد التصديق من حكمدارات اللواء والفرقة التابعة لهم . وهذه الشهادات تقدم من رتبة الى اخرى حتى تصل الى حكمدار عموم الجيش . ومن طرفه يعمل بأسمائهم جدول واحد من ضمنه اسماء مستحقى الترقى الى رتبة الاميرالاي واللواء ويقدمه لنظارة الجهادية . وهذا الجدول يصير اعتباره في الترقى مثل جداول الاالايات الموجودة بالاقامة . ويصير الترقى منهم بدل النقصان في الايات السفرية أو الاقامة على حد سواء .

المادة - ٧٤ - رؤساء الاقسام العسكرية والضباط الكرام الذين لهم الحق في العرض عن الرتب بموجب المادة - ٧٣ - يجوز لهم ان ينتخبوا لكل وظيفة خالية لغاية ثلاثة من المستحقين للترقى لاجل تعيين احدهم بها . ويجوز لهم أقل من المقدار المذكور اذا كانت الوظيفة الخالية لرتبة قائم مقام أو اميرالاي أو لواء . المادة - ٧٥ - متى استنسب الجناب الخديو في الاحوال الخارقة للعادة ان يعطى الباشا حكمدار بالجيش النفوذ بان يرقى وقتياً الى وظائف الضباط التي تكون خالية فهذا النفوذ يعطى بأمر على مبين فيه الرتب التي يجوز له اعطاؤها . وكذا الشروط والحدود التي يمكن ان يجرى بموجبها هذا النفوذ .

المادة - ٧٦ - كل ترقى وقتى يكون مخالفاً لاحكام القانونية أو للامر العالى أو للشروط المقررة في الامر المشار اليه المسطر في المادة - ٧٥ - يكون ملغياً ولا مفعول له .

المادة - ٧٧ - كل ضابط مستخدم بالجيش تحت السلاح أو بالجهادية وفروعها يحول على المعاش متى وصل سنه العمر الآتى بيانه : —

سنه

٤٢ صولقول اغاسى

٤٢ ملازم ثانى

٤٤ ملازم اول

سنة	
٤٦	يوز باشى
٥٠	صاغ قول اغاسى
٥٥	بكباشى
٦٠	قائمقام واميرالاي
٦٥	لواء

المادة ٧٨ - الضباط الذين يبلغون الاعمار الموضحة في المادة - ٧٧ لا يصير ابقاؤهم بالجيش تحت السلاح ولا بالجهادية وفروعها بل يصير رفقتهم ويتحولون على المعاش بالماهية الموافقة لرتبتهم ومدة خدماتهم حسب القانون. انما يصير فرزهم ومن يوجد منهم خالياً من العاهات المانعة للخدمة يصير قيده بالرديف وتحسب له ماهية كاملة مدة شهرين في كل سنة زيادة عن المعاش الذى يترتب له بالروزنامة مكافأة له .

(قانون الضمائم والامتيازات والاعانة العسكرية)

النوع الاول فى السفريات الحربية : -

المادة الاولى - يضم لكل جهادى سواء كان ضابطاً او عسكرياً ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري للمحاربة فى أى جهة كانت نصف مربوط ماهيته علاوة على الماهية الاصلية من يوم ذهابه لغاية يوم ايايه الى مركز اقامته .

المادة الثانية - يصرف لكل ضابط او متوظف بالجيش قبل قيامه لسفريه المحاربة ماهية شهر واحد بضميمة السفريه اعانة من الحكومة بدون مقابل لتدارك لوازم السفريه .

المادة الثالثة - يصرف لكل ضابط او متوظف بقسم عسكري يتوجه لسفريه حربية تعيينات ومؤونة ركائب حسبما يأتى بيانه :

تعيين نفر	علايق خيول	جمع يومى	
٢٠	٨	٥	المشير وحكمدار الجيش
١٦	٦	٤	فريق
١٢	٤	٤	لواء
٨	٣	٣	امير الاى
٦	٣	٣	قائمقام
٥	٣	١	بكباشى
٤	٢	١	صاغ
٣	٠	$\frac{1}{2}$	يوزباشى ورئيس محاسبة
٢	٠	$\frac{1}{2}$	ملازمين وصولات وكتاب محاسبة
٢	٠	$\frac{1}{2}$	واعظ وامام

(النوع الثانى فى السفريات العادية)

المادة الرابعة — يضم لكل جهادى سواء كان ضابطاً او عسكرياً ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري الى الجهات السودانية أو سواحل البحر الاحمر او الى هرر وملحقاتها او الحجاز نصف ماهيته علاوة على الماهية الاصلية من يوم ذهابه لغاية يوم ايايه. ويصرف له ايضاً تعيينات ومؤونة ركائب حسبما توضح بالمادة — ٣ —

(النوع الثالث فى الانتقالات العسكرية)

المادة الخامسة — كل فرقة أو لواء أو الاى أو قسم عسكري ينتقل من مركز الى مركز آخر لاجل الاقامة به سواء كان ذلك الانتقال بالمدن أو بالثغور أو بالبنادر أو بجهة من جهات المديريات القبلية والبحرية لا يصرف لهم مصاريف يومية ولا ضائم فى مدة الانتقال والاقامة .

المادة السادسة — كل قسم عسكري ينتقل من محل الى اخر لتأدية خدمة عسكرية متعلقة بالضبط والربط الذى هو من أخص واجبات العسكرية سواء

كانت هذه الخدمة بالمديريات أو بالثغور أو بالبنادر أو بجهات القصير والعريش والقلاع الحجازية ومطروح والواحات الداخلة والخارجة وغيرها من الجهات الكائنة بمحدود الحكومة الداخلية ما عدا الاقاليم السودانية يضم له الخمس على الماهية مهما كانت مدة المأمورية .

(النوع الرابع في المأموريات)

المادة السابعة — كل ضابط أو عسكري أو متوظف بالجيش أو بفروع الجهادية يتعين لتسليم أو استلام مهمات أو تعيينات أو توصيل عسكر أو لتحقيق قضايا أو لمشتري مهمات أو لتعداد النخيل أو عمليات المساحة أو التحصيلات أو محافظة النيل وما اشبه ذلك من المأموريات المتنوعة يعطى له مصاريف يومية في مدة المأمورية التي تقتضى تباعده عن مركز اقامته من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما يأتى بيانه على حساب جهة الاختصاص .

	يومية
فريق أو لواء أو اميرالاي	١٠٠
قائمقام أو بكباشى	٥٠
صاغ أو يوزباشى أو ملازم أو كاتب الاى	٢٥
صول	١٠
باشجاويش أو جاويش أو بلوك امين	٢
أونباشى	١ ١/٢
نقر	١

المادة الثامنة — اذا صار ارسال ضباط مع احد الاقسام العسكرية لاجل المحافظة على جسور النيل ولم يكن ذلك الا مجرد محافظة فقط واعطاء (الايقاظ) وقت الخطر فى هذه الحالة يلزم ان يعطى لكل ضابط أو صف ضابط أو عسكري علاوة على ماهيته المقررة خمسها . وأما ان كان ذلك يشمل مجبورية العسكر على اجراء الاشغال وملاحظة الضباط لهم فى هذه الحالة ينبغى

ان يعطى لكل جهادى زيادة على الماهية يومية حسب ما هوآت بيانه : —

١٠٠	فريق أو لواء أو اميرالاي
٥٠	قائمقام أو بكباشى
٢٥	صاغ أو يوزباشى أو ملازم أو كاتب الاى
١٠	صول
٣	صف ضابط أو عسكرى

المادة - ٩ - الضباط والصف ضباط والعساكر الذين يتعينون للمأموريات مثل حمل الكورتينات والخفر على الملاحات وغير ذلك من انواع المأموريات المختصة بعموم المصالح الملكية يعطى لهم مصاريف يومية فى مدة المأمورية من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما هو مبين فى المادة - ٧ - وهذه المصاريف اليومية تكون على حسب الجهة المختصة بها تلك المأمورية .

المادة - ١٠ - كل جهادى (سواء كان ضابطاً أو عسكرياً) أو متوظفاً بالجيش يتوجه للمأمورية بالجهات السودانية أو سواحل البحر الاحمر أو الى هرر وملحقاتها يعطى له فى مدة المأمورية المصاريف اليومية الموضحة فى المادة - ٧ - مع ما تقرر له من التعيينات والعلائق المبينة بالمادة - ٣ - وضميمة ربع الماهية علاوة على ماهيته الاصلية وذلك يكون على حساب الجهادية أو على حساب الجهة المختصة بالمأمورية .

المادة - ١١ - الضباط الذين يتعينون بحسب مقتضيات الاحوال للمأمورية بجهات اوربا أو الاستانة تصرف لهم قيمة اجر سفرياتهم من جانب الميرى ونظراً لكونهم يتوجهون الى بلاد تستلزم زيادة المصاريف تكون مصاريفهم اليومية حسب ما هوآت بيانه

٣٠٠	فريق ولواء
٢٠٠	امير الاى وقائمقام وبكباشى
١٠٠	صاغ ويوزباشى وملازم

(النوع الخامس فى المأموريات والسفريات البحرية)

المادة ١٢ — (أولاً) الضباط والعساكر البحرية الذين يتوجهون للمحاربة يضم لهم نصف مروط الماهية ويصرف للضباط ماهية الشهر والتعيينات المبينة فى المادتين الثانية والثالثة ماعدا العلايق .
(ثانياً) الضباط والعساكر المصرية الذين يتوجهون لسفريات بمأمورية بجهات سواحل البحر الاحمر وعدن وبحر الهند يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبتهم بالمادة الثالثة ماعدا العلايق .
(ثالثاً) الضباط والعساكر البحرية الذين بالمراكب المقيمين بمين البحر الاحمر أو فى خليج عدن أو فى بحر الهند ماعدا ميناء السويس يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبتهم لان ذلك يعتبر كخدمة سفرية .
(رابعاً) يعطى لكل ضابط أو صف ضابط أو أونباشى أو تفر من الجيش البحرى يتعين لمأمورية فى البر الضمائم اليومية المقررة لمثل رتبهم فى الجيش البرى .

(خامساً) المركب المقيمة فى خدمة ميناء الاسكندرية أو رشيد أو دمياط أو بور سعيد أو الاسماعيلية أو السويس اذا انتقلت الى ميناء أخرى من تلك المين لتغيير محلها فقط لا يعتبر ذلك سفرية .
(سادساً) المركب التى تقوم من احدى المين المصرية الى سواحل أوربا أو الى بحر كبير يصرف لطاقمها ماهيات وتعيينات من يوم القيام الى يوم العودة حسب ماهو مدون بالنوع الثانى فى هذه المادة .

(سابعاً) الضباط البحرية الذين يتعينون لمأموريات بجهة أوربا والاستانة تصرف لهم من الميرى قيمة أجرة سفرياتهم وتعطى لهم مصاريف يومية حسب ماتوضح فى المادة - ١١ - والضمائم والمصاريف اليومية الموضحة بالانواع المذكورة تعطى لهم اعتبارا من يوم القيام لغاية يوم الحضور من السفر .

(النوع السادس فى مصاريف انتقال الأقسام العسكرية)

المادة ١٣ — فى حالة انتقال قسم عسكرى من محل الى آخر للاقامة به أو لمأمورية طويلة المدة تكون مصاريف نقل عائلته وخدمه وعفشه على

حساب الجهادية أو على حساب جهة الاختصاص حسب ما يتوضح في المادة ١٨ - وما بعدها من مواد النوع السابع .

المادة ١٤ — من ابتداء رتبة البكباشى فما فوق يكون نزولهم بعربات السكة الحديدية هم وعائلاتهم بالدرجة الاولى .

المادة ١٥ — من ابتداء رتبة الصول لغاية رتبة الصاغ يكون نزولهم بالسكة الحديدية هم وعائلاتهم بالدرجة الثانية .

المادة ١٦ - - الصف ضباط والانباشية والعساكر والخدمة هم وعائلاتهم مع الخيول المقررة للضباط يكون نزولهم بالسكة الحديدية بالدرجة الثالثة .

(النوع السابع فى مصاريف الانتقال للمأمورية)

المادة ١٧ — تعتبر المأمورية قصيرة المدة اذا كانت مدة الغياب فيها لا تتجاوز عشرة أيام فان زادت عن ذلك تعتبر طويلة المدة .

المادة ١٨ — من يتعين لمأمورية قصيرة المدة من ابتداء رتبة البكباشى فما فوقها تكون اتباعه لغاية ثلاثة والركائب لا تزيد عن اثنين ومن العفش والتعيينات لغاية خمسة قناطير ماعدا وزن علق الركائب . وأما من يتعين منهم لمأمورية طويلة المدة فيكون اتباعه لغاية أربعة أنفار والركائب لا تزيد عن اثنين ومن العفش والتعيينات لغاية تسع قناطير خلاف وزن علق الركائب .

المادة ١٩ — من يتعين لمأمورية قصيرة المدة من ابتداء رتبة الصول لغاية رتبة اليوزباشى يكون له تابع واحد ومن العفش لغاية ثلاثة قناطير خلاف وزن علق الركوبة . ومن يتعين منهم لمأمورية طويلة المدة تكون اتباعه لغاية تفرين ومن العفش لغاية خمسة قناطير وحصان للصاغ وما يلزم من العلق .

المادة ٢٠ — نزول الضباط وأرباب الوظائف والعساكر بالسفن والوابورات البحرية هم وعائلاتهم وتوابعهم وركائبهم وأنات بيوتهم يكون على حسب الدرجات والمقادير المقررة لكل منهم بمواد النوع السادس والسابع من هذا القانون .

المادة ٢١ — الضباط الذين يتوجهون فى قطار الاكسبريس يجوز نزول توابعهم بالدرجة الثانية اذا لم يوجد به عربات من الدرجة الثالثة .

المادة ٢٢ — أجر عربات الركوب وعربات الكارو للانتقال من مركز

أقامة ومحل السكن لغاية محطات السكة الحديدية أو لغاية ساحل البحر وكذا
اجر الفلائك التي توصل من الساحل الى المركب وبالعكس تصرف تقدماً من
خزينة الجهادية أو من جهة الاختصاص.

المادة ٢٣ — يصرف لمن يتعين من الضباط الجهادية — البرية
والبحرية — والمهندسين الحربية وأركان حرب ومعاوني الجهادية وغيرهم من
خدمة فروعها للمأمورية بداخل مصر والاسكندرية وضواحيها أجر عربات
وركائب . وهذه الاجرة يكون تقريرها بمعرفة رئيس المصلحة المختصة بها
تلك المأمورية .

المادة ٢٤ — الضباط الذين يتعينون لمأمورية استكشافية أو لاخت
مسطحات أو لرسم خراط في جهات لا يتوصل لها بواسطة السكة الحديدية أو
بالبحر يعطى لهم حيوانات من طرف الميرى لنقل غفشهم ومهمات سفرياتهم
ويعطى لهم أيضاً حيوانات لركوبهم ان لم يكن لهم ركائب ميرى أو لم يكن جارياً
صرف قيمة علايق اليهم أو تصرف لهم قيمة الاجرة تقدماً بحيث يكون تقرير
القيمة على حسب الجارى بالجهة التي يتوجهون منها الى محل المأمورية .

(النوع الثامن فى الامتيازات والاعانة العسكرية)

المادة ٢٥ — كل جهادى سواء كان ضابطاً أو عسكرياً أو متوظفاً بالجيش
لا يدفع الا نصف أجرة فى وابورات السكة الحديدية أو بالوابورات البحرية
التابعة لادارة البوستة الخديوية امتيازاً له عمن سواه .

المادة ٢٦ — يعطى لمن يكون لهم خيول أميرية من اليوزباشية
والملازمين أركان الحرب ومعاوني الجهادية والمهندسين الحربيين ضميمة شهرية
علاوة على مربوط الماهية قدرها مائة قرش اعانة لمصروفات خيولهم .

المادة ٢٧ — اذا فقد أحد الضباط حصانه فى وقت الحرب بسبب مرض
أو اصابة فيعطى له ثلاثون جنيهاً مصرياً قيمة حصانه من جانب الميرى .

المادة ٢٨ — كل جهادى فقد فى الحرب ركوبته أو لوازمه وغفشه
وكان ذلك ناشئاً عن تسليم الجيش بأمر حكمداره فمن بعد اقرار القومسيون
العسكرى الذى يتشكل لتحقيق ذلك يعطى له مبلغ حسب ما يأتى بيانه : —

نظير العفش جنيه	نظير الخيول جنيه
١٢٠	٧٢ فريق
٨٠	٥٢ لواء
٣٦	٣٦ اميرالاي
٣٢	٣٦ قائمقام
٢٨	١٨ بكباشى
٢٤	١٦ صاغ
٢٠	يوزباشى
١٦	ملازم

المادة - ٢٩ - كل تلميذ أو صف ضابط يترقى الى رتبة الملازم ثانى، بالجهادية - البرية والبحرية - يصرف له عشرون جنمياً مصرياً اعانة من جانب الحكومة لاجل تدارك لوازمه الضرورية - من ملابس وغيرها .

(النوع الثالث فى الخيول المقررة لكل رتبة وقت السلم)

المادة - ٣٠ - يعطى لليوزباشية والملازمين خيول وسروجها من طرف الميرى . وأما من صاغقول اغاسى فصاعداً فتكون خيولهم وسروجها من طرفهم انما يصرف لهم علايق وقت السلم حسب الموضح ادناه : —

خيول عدد	
١	يوزباشى وملازم سواء كان من السوارى أو الطوبجية أو أركان حرب أو المهندسين أو حكاء أو اجزاجية .
١	صاغقول اغاسى وبكباشى
٢	قائمقام واميرالاي
٣	لواء
٤	فريق
٦	مشير وسردار

قانون الاجازات العسكرية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون المقدم بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٢٩٨ من ناظر
الجهادية والبحرية وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت : —

(قانون الاجازات العسكرية)

البرية والبحرية

المادة الاولى — حكمدار كل آلاى أو أورطة مستقلة أو سرية مستقلة
يجوز له ان يرخص بالاجازات ملتمسيها التابعين له متى سوغت ذلك أحوال
الخدمة بحيث ان الاجازة المذكورة لا تزيد عن ١٠ ايام فى الشهر الواحد ولا
عن ثلاثين يوماً فى السنة الواحدة للشخص الواحد .

المادة ٢ — ينبغى ان يتقيد فى التقرير اليومى الذى يتحرر بالآلاى أو
بالاورطة المستقلة أو بالسرية كل اجازة يتصرح بها . وفى آخر كل شهر يعمل
تقرير خصوصى عن ذلك ويرسل الى ناظر الجهادية بالطريقة التدريجية بحيث
يكون مثبتاً فيه جميع الاجازات التى تصرح بها فى مدة الشهر .

المادة ٣ — يجوز لامير اللواء ان يرخص ملتمسى الاجازات التابعين
لقوماندته بمدة لا تزيد عن ١٥ يوماً فى كل ثلاثة اشهر . وتبين هذه الرخصة على
حسب الطلب التدريجى .

المادة ٤ — يجوز للفريق ان يرخص ملتمسى الاجازات التابعين لقوماندته
بمدة لا تزيد عن ٣٠ يوماً فى السنة الواحدة حسب الطلب التدريجى .

المادة ٥ — يجوز لحكمدار الجيش ان يرخص ملتمسى الاجازات التابعين
للجيش بمدة لا تزيد عن ستة اشهر فى السنة الواحدة حسب الالتماسات
التدريجية . ومن طرف المشار اليه يصير اخطار نظارة الجهادية بذلك تحريراً .

المادة - ٦ - ناظر الجهادية يرخص بالاجازات لغاية سنة كاملة تحريراً على الالتباسات التي تتقدم له من حكامدار الجيش .

المادة - ٧ - كل ضابط أو عسكري تحصل على رخصة اجازة لا تزيد عن ٣٠ يوماً في السنة الواحدة لا يستقطع من استحقاقه شيء في مدة اجازته . فان زادت عن شهر يستقطع منه نصف استحقاقه في المدة التي تزيد عن - ٣٠ - يوماً المقررة له في السنة ومع ذلك فالضباط والصف ضباط والاونباشية والعساكر الموجودون بالسودان وهرر وسواحل البحر الاحمر وما شابهها من الجهات من يطلب منهم اجازة خارج البلاد المصرية يضم الى مدة الاجازة التي له الحق فيها بالاستحقاق الكامل مدة ١٥ يوماً بالماهية الكاملة أيضاً .

المادة - ٨ - الاجازات التي تعطى لمن يلتمس التوجه الى الجهات الخارجية عن البلاد المصرية لا تكون الا من طرف الحضرة الفخيمة الخديوية بعد العرض عنها من طرف نظارة الجهادية .

المادة - ٩ - كل جهادى حصل له مرض أو جراحات أو كان في حالة النقاهة وأعطيت في حقه شهادة من اثنين اطباء من مستخدمى الحكومة يتصرح له بالمدة التي يحددها الاطباء لتبديل الهواء أو المعالجة من طرف أرباب الحكم . وفي هذه الحالة لا تستقطع من استحقاقه شيء ولو كان سبق استحقاقه على اجازات تزيد عن ٣٠ يوماً المقرر في السنة . والمدة المصرح بها لهم يلزم ان لا تزيد عن ستة شهور وان زادت عن ذلك فعلى نظارة الجهادية ان تجري الكشف عليه بمعرفة الاطباء ومن بعد التحقيق عن حالته تجري اللازم في حقه على حسب ما هو مدون بالقوانين العسكرية .

المادة - ١٠ - كل جهادى لم يستحصل على اجازات قدرها ٣٠ يوماً في السنة يكون له الحق في ضم النقص الى الثلاثين يوماً التي يستحقها في السنة التالية . وهكذا لغاية اثنتى عشرة سنة فان مضت مدة الاثنتى عشرة سنة من غير طلب المدة التي يستحقها فيها بأعتبار شهر في كل سنة لا يكون له حق

فى طلب أجازة زيادة عن سنة واحدة أنما من يستحصل على رخصة بالتوجه الى خارج الحكومة أو من والى السودان يضم اليه ١٥ يوما على المدة التى لا يستقطع فيها شىء من استحقاقه .

المادة - ١١ - اذا لم يوجد بالآلى من الضباط العظام الا ضابط واحد فلا يرخص له بالاجازة . وعلى ذلك يعتبر الاجراء فى حق ضباط البلوكات . وأما الصف ضباط والا ونباشية فلا يرخص لهم بالاجازات الا بقدر الثلث فقط .
المادة - ١٢ - لا يتصرح للاتقار فى الاجازات بزيادة عن عشرة فى المائة الا فى فصل الزراعة والحصاد اذا سمحت مقتضيات الخدمة بذلك . وتقدير هذه الزيادة يكون بمعرفة نظارة الجهادية .

المادة - ١٣ - الاتقار المستجدة الذين لم يمكثوا فى الخدمة سنة كاملة لا يرخص لهم بالاجازات الا فى الاحوال الاضطرارية .
المادة - ١٤ - حيث أن الاجازات تعتبر مكافأة لمن ينالها عن حسن سلوكه وعقاباً تأديبياً لمن يحرم منها على سوء سلوكه فلا يترخص بها لمن كان متصفاً برداءة الاخلاق الا فى الاحوال الاضطرارية .

المادة - ١٥ - عملية دفاقر الاجازات وقيد التذاكر بها تكون بغاية الضبط والدقة تحت مسؤولية رؤساء المحاسبة مع ملاحظة رؤساء الادارات على مقتضى الاستمارة التى تصدر من ديوان الجهادية .

المادة - ١٦ -حكام البحرية وامراؤها وضباطها وصف ضباطها وأونباشيها وعساكرها يتعاملون فيما بينهم بالاجازات على مقتضى هذا القانون كل له من الحقوق ما للرتب والوظائف المقابلة له فى الجيش البرى .

المادة - ١٧ - سريان مفعول امرنا هذا يكون اعتباراً من ابتداء سنة ١٨٨١

المادة - ١٨ - ناظر جهاديتنا وبحريتنا مأمور بأجراء وتنفيذ امرنا هذا .

صدر بسراى عابدين فى ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

الامضاء محمد توفيق

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية رئيس مجلس النظر ناظر الجهادية

شريف محمود سامى

(قانونه تسوية حالة الضباط المستودعين)

نحن خديو مصر

حيث انه من الضروري تسوية حالة الضباط المستودعين فبناء على ما رفعه
الىنا ناظر الجهادية والبحرية وموافقته لرأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت : —
المادة الاولى — على ناظر الجهادية والبحرية ان يشكل قومسيوناً عسكرياً
يكون من جملة اعضائه طبيبان من حكماء الجهادية ويقدم له كشفاً عمومياً باسماء
الضباط المستودعين بالجهادية والبحرية مبيناً فيه منشأ كل ضابط ان كان من
المدارس أو من تحت السلاح. وتواريخ ميلادهم ودخولهم في الخدمة العسكرية
وترقيتهم الى كل رتبة من الرتب التي احرزوها مع التوضيح عن سلوكهم
وسفرياتهم الحربية وغيرها وتاريخ استيادتهم .
على هذا القومسيون ان يطلب جميع هؤلاء الضباط شيئاً فشيئاً ويجرى فرزهم
وتقسيمهم الى القسمين الآتي بيانهما : —

القسم الاول

الضباط الذين فيهم اللياقة التامة لتأدية وظائف رتبهم .

القسم الثاني

الضباط غير اللائقين للخدمة وهم : —

اولاً — الضباط الذين وصلوا الى السن المحدود الذي لا يمكن استخدامهم
بعده حسب القانون .

ثانياً — الضباط ذوو الامراض والعاهات المعضلة التي لا يرجى شفاؤها .

ثالثاً — الضباط المثبوت قبح سلوكهم عادة .

من بعد ان يتم القومسيون اعماله على هذا الوجه يقوم الى ناظر الجهادية
جدولاً مستوفياً عن كل قسم على حدته بانواعه نوعاً نوعاً .

- المادة - ٢ - ضباط القسم الاول اللائقون للخدمة يصير ابقاؤهم بقلاع الاستيداع لاستخدامهم بالالآت وغيرها عند اللزوم .
- المادة - ٣ - ناظر الجهادية يعين الضباط اللازمين للخدمات من هذا الجدول .
- المادة - ٤ - ضباط النوع الاول والثاني من القسم الثاني تجرى احالتهم على التقاعد بالروزنامة لربط المعاش اللازم لهم بحسب قانون المعاشات .
- المادة - ٥ - ضباط النوع الثالث يجرى في حقهم ما هو مدون بقانون احوال الضباط بالمادة - ١١ - .

- المادة - ٦ - جميع الاحكام المغايرة لنص امرنا هذا تكون ملغاة لا عمل لها .
- المادة - ٧ - ناظر جهاديتنا وبحريتنا مأمور بأجراء وتنفيذ امرنا هذا .
- صدر بسرأى عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١
- محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمه الخديوية رئيس مجلس النظار ناظر الجهادية
شريف محمود سامي

(قانون معاشات الجهادية - البرية والبحرية - وفروعها)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قوميون عسكري لتنظيم القوانين العسكرية . وبناء على ما رفعه اليينا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت : -

المادة - الاولى - قد صار التصديق والاقرار على قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية - المحتوى على واحد وثلاثين مادة ومرفوق بأمرنا هذا .

المادة - الثانية - على كل من ناظر داخلينا وناظر جهادية وبحرية حكومتنا وناظر المالية تنفيذ امرنا هذا كل فيما يخصه ويتعلق به .

صدر بسرأى عابدين في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمه الخديوية رئيس مجلس النظار ناظر الجهادية
شريف محمود سامي

(مقدمة القانون المذكور)

حيث ان ضابطان الجهادية - البرية والبحرية - وأركان حرب والمهندسين البحرية والحكام والاجزاجيه والباشبوزق وأرباب الوظائف والصناعية التابعين للجهادية والبحرية وفروعها والحالة هذه جار اعطاءهم المعاشات التي يستحقونها على مقتضى قانون المعاش الصادر عليه الامر الخديو بتاريخ غاية جمادى الاولى سنة ١٢٩٣ نمرة ٩٢ مع ان هذا القانون وذيله الصادر عليه الامر بتاريخ ٢٨ محرم سنة ١٢٩٤ نمرة ٨ لم يكونا شاملين لجميع الاحوال التي يستحق ربط المعاش عليها . فبناء على الامر الخديو الصادر بتاريخ ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ بتحرير وتنقيح قوانين الجهادية قد تحرر هذا القانون لمعاشات الجهادية البرية والبحرية - وفروعها ليكون دستوراً للأجراء بموجبه بعد صدور الامر بتنفيذه .

المادة - الاولى - كل من يتوفى بالحروب من الآن فصاعداً من صف الضباط والانباشية وأفراد العساكر أو الضباط . والضابطان العظام الكرام وأرباب الوظائف والصناعية سواء كانوا برية أو بحرية وكان له ذرية قصر أو بلغ يزيد سنهم عن الواحد وعشرين سنة وبهم عاهات تمنعهم عن التكسب . أو زوجة أو زوجات ووالد ووالدة يرتب لهم الماهية المخصصة لرتبة المتوفى كاملة بالتخصيص عليهم حسب ما يخص كلا منهم بالفريضة الشرعية . كما أنه اذا اعقب ولداً واحداً - قاصراً كان أو بالغاً - ذا عاهة تمنعه عن التكسب أو بنتاً قاصرة أو بالغة غير متزوجة . أو ترك زوجة واحدة أو والداً أو والدة ترتب ما هية المتوفى كاملة لمن اعقبه وتركه من المذكورين . واذا كانت البنت أو الزوجة تزوج يقطع مرتبها . وأما الولد القاصر فمن حيث انه من وقت دخوله المكتب لحد بلوغه سن ٢١ يمكنه ان يتحصل على معارف ويخرج من المكتب ويتسبب بأسباب التعيش فعند بلوغه سن الاحدى وعشرين يقطع معاشه . أما اذا بلغ هذا السن وفيه علة تمنعه عن تكسب المعاش فلا يقطع مرتبه . وأما

الوالدة سواء كانت متزوجة بغير والد المتوفى قبل ربط المرتب أو بعد ربطه فلا ينقطع مرتبها ولا مرتب الوالد ما دام على قيد الحياة تطبيقاً للارادة الخديوية الصادرة لنظارة الجهادية بتاريخ ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٩٦ هـ عمرة ١٢. المادة - الثانية - لا يخلو الحال من وفاة بعض اشخاص من البرية والبحرية باسباب ما يحصل بأى نوع ان كان من عوارض سفريات المحاربات التى تعقبها الوفاة سواء كانت وفاتهم فى حالة الاصابة أو عند المعالجه منها فى أى محل كان. أو كانت وفاتهم باسباب الحرق أو الغرق بالبحر أو فى الذهاب والاياب. ولكون تلك المواد تعد من عوارض الحرب فمن يتوفى من الآن فصاعداً بسبب من هذه الاسباب تعتبر وفاته بدون استثناء كالذين يصابون فى المحاربة ويتوفون بها ويصير معاملة ورثتهم الشرعيين كورثة من يتوفون بالمحاربة بالتطبيق لنص المادة الاولى من هذا القانون.

المادة - الثالثة - الذين يتعينون بمأموريات داخلية مثل اطفاء أو اخماد الفتن. ومنع التشاجر والتعديات. ومثل مأموريات النيل وحفظ الجسور واشغال العمليات وسد القطوع ومأموريات اطفاء الحرائق. اذا توفى احد منهم باسباب اصابته بالحروق أو باسباب اصابته فى اثناء اجراء مأموريته فى منع واطفاء الفتن ومنع التشاجر واجراء الضبط والربط. وفى اثناء الخدمات والمناورات العسكرية وفى اثناء العمالية بالردم أو الغرق فحيث ان وفاتهم بأى نوع من هذه الانواع انماهى باسباب اجراء مأمورياتهم للمحافظة على الحقوق العمومية فهؤلاء يعتبر وفاتهم كالذين يتوفون فى المحاربة ويصير معاملة ورثتهم الشرعيين كنص المادة الالى من هذا القانون.

المادة - ٤ - الذين يتحولون على المعاش من الآن فصاعداً من ضابطان العسكرية والصف ضباط والاونباشية والانتقار وأرباب الوظائف الصناعية برية كانوا أو بحرية يكون اعتبار محاسبة مدة خدماتهم على الوجه الآتى وهو : — ان كل من بلغت مدة خدماته عشر سنوات يترتب له ربع مربوط استحقاقه. ومن تبلغ مدة خدماته ٣٥ سنة يترتب له كامل استحقاقه معاشاً له. وعلى ذلك

يصير تقسيم الثلاثة أرباع الباقية من الاستحقاق على الخمسة والعشرين سنة الباقية من المدة بعد استبعاد العشر سنوات الأول من الخمس وثلاثين سنة المقررة. وما يخص السنة الواحدة يضم زيادة على الربع لمن كانت مدة خدمته أحد عشر سنة. وهكذا يضم حاصل القسمة سنوياً حتى إذا أتم الخمسة وثلاثين سنة يكون استحقاق المعاش الكامل. ولنتخذ رتبة ملازم ثانى مثالا لذلك فنقول أن استحقاق الملازم ثانى هو ستمائة قرش وربعه هو مائة وخمسون قرش يستحقه في مدة العشرة سنوات بتقسيم الثلاثة أرباع الباقية من ماهيته التى هى عبارة عن أربع مائة وخمسين قرشاً على مدة الخمسة وعشرين سنة الباقية من مدة الخمسة وثلاثين سنة يخص السنة الواحدة ثمانية عشر قرشاً. فعلى هذا القياس إذا كانت مدة خدمته إحدى عشر سنة فيضم له الثمانية عشر قرشاً على مبلغ المائة وخمسين قرشاً ليكون استحقاقه في مدة الواحد عشر سنة مائة وثمانية وستون قرشاً. وإذا بلغت مدة خدمته اثنتى عشر سنة يضم على المائة وخمسين قرشاً التى هى قيمة الربع مبلغ ستة وثلاثين قرشاً قيمة ما خصه في السنتين. وهكذا حتى إذا بلغت مدة خدمته خمساً وثلاثين سنة يكون تحصل على كامل استحقاقه بهذه الطريقة ليكون معاشاً له. وعلى هذا المنوال يصير معاملة جميع أرباب الرتب والوظائف والصنائع.

المادة — ٥ — مدة الخدمة تحتسب للضابط الذى أصله من تلامذة الحربية والخطرية ووجاق النخيلة والمفروزة من تاريخ دخوله وقيدته نقرأ بالمدارس المذكورة بما أن تلامذة المدارس الحربية والخطرية والبحرية والنخيلة مستعملون الاسلحة النارية مثل عساكر الآلاى ومتهيثون للحركات العسكرية وبالجملة فهم مثلهم. وأما الضابط الذى يترقى من تحت السلاح فتحسب مدة خدمته من تاريخ دخوله في الخدمة العسكرية. ويحسب من مدة الخدمة للنوعين مدة الاجازات وتبديل الهواء ومدد الاستيداع والمأموريات من قبل ومن بعد صدور هذا القانون.

المادة — ٦ — تحسب مدة الخدمة للذين توجهوا أو يتوجهون لسفريات

المحاربات بالجهات الخارجة من دائرة بلاد الحكومة الخديوية كل سنة بسنتين - وكذلك تحسب المدة التي تمضى في المحاربات والمأموريات والاقامة بالجهات البعيدة مثل الاقطار السودانية بالاستثناء وجهات خط الاستواء والسواحل الشرقية الافريقية من القصير فصاعداً الى الجنوب تحسب السنة بسنتين .

المادة — ٧ — من الآن فصاعداً اذا كان أحد من الضباط الجهادية — البرية والبحرية — أو من المتوظفين بها ينتقل للخدمات بجهات الملكية بحسب المصلحة ثم استخدم ثانياً بالجهادية — البرية أو البحرية — واستحق التقاعد للمعاش فيعامل بمقتضى هذا القانون . أما اذا لم يعد الى الجهادية — البرية أو البحرية — واستخدم بأى جهة وبقي بالخدمة الملكية واستحق التقاعد للمعاش فيمنئذ ينظر الى سنى خدمته بالجهادية — البرية أو البحرية — فان كانت بلغت خدمته باحدى الجهتين عشر سنوات يعامل بمقتضى هذا القانون فى ربط معاشه . وأما اذا كانت مدة خدمته بالجهادية — البرية والبحرية — لم تبلغ العشر سنوات المقررة بهذا القانون فيعامل بمقتضى لائحة الملكية عن مدة خدمته بالجهادية والملكية .

المادة — ٨ — اذا استودع بوجه الاستغناء أحد ضابطان الجهادية — البرية والبحرية — تحت ظهور خدمة له فمن تكون ماهيته لغاية الف قرش يرتب له ثلاثا ماهيته . ومن تكون ماهيته من فوق الألف قرش يرتب له نصف ماهيته معاشاً . وعند ظهور أى خدمة أو مأمورية فيكون هؤلاء المستودعون أولى من غيرهم فى الاستخدام . ومتى تعين أحد منهم لمأمورية أو للاستخدام فيعطى له ماهيته ومراتب رتبته بالكامل من تاريخ تعيينه .

المادة — ٩ — كل من وقعت منه جنحة وعوقب عايباً بالارسال الى اللبان أو بالطرده أو بالنفى بعد نظر قضيته وثبوت جنحته وصدور مضبطة الحكم عليه ثم صار العفو عنه بعد ذلك وأعيد الى الخدمة ثانياً فلا تحسب له مدة خدمته السابقة لحد تاريخ العفو عنه الا اذا نال أمراً طالياً يقضى باحتساب مدة خدمته السابقة . وان كان معه أشخاص آخرون مشتركين فى قضية واحدة وحكم واحد

وأحدهم لم يشمل العفو لمصادفة وفاته من قبل العفو عن المشتركين معه فيجربى حصر مدة خدمته السابقة ويعامل ورثته الشرعيون بمثل ما تعامل به ورثته المتوفيين في الخدمة العسكرية . وأما من سبق رفته من الخدمة بدون مضبطة أو حكم من مجلس عسكري ثم أعيد للخدمة ثانياً ورفعت أخيراً بالاستغناء فيجربى حصر مدد خدمته جميعها بما فيها المدة الأولى التي قبل الرفت الاول ويرتب له المعاش بواقع ما يستحقه من مدة خدمته حسب القانون . واذا حصلت وفاته قبل ربط المعاش له يرتب لورثته الشرعيين ما كان يجب ربطه لورثتهم . وهذه المادة يعتبر الاجراء بموجبها في السابق واللاحق .

المادة — ١٠ — اذا وقع ضابط في أسر العدو في أيام الحرب مجروحاً كان أو سليماً فمن بعد حضوره وتحقيق أمر وقوعه في الأسر بمجلس عسكري اذا تبين أن أسره حقيقة كان بحيث لا يمكنه التخلص وأن وقوعه في الأسر كان بالقوة الجبرية لا بسبب آخر غير حركات العسكرية فمدة أسره تحسب له من سنى خدمته كل سنة بسنة ويستحق ترتيب المعاش عليها . أما اذا توفى وهو في الأسر وتحققت وفاته من أمثاله الأسرى الذين حضروا سواء كانوا ضباط أو عساكر فيعامل ورثته أسوة بورثة من يتوفون بالحروب .

المادة — ١١ — يجب على كافة الضباط والمأمورين الانقياد فيما يخطون به من الخدم . فاذا امتنع أحد عن خدمته المأمور بها وطلب الاقالة منها مع كونه خالياً من الاعذار المقبولة ينظر الى سنه فاذا كان يبلغ سن الستين فيعفى من الخدمة ويعطى له معاش بحسب سنى خدمته . وكذا اذا كان لم يبلغ سن الستين وثبت عدم اقتداره على الخدمة فانه يعفى ويعطى له معاش أيضاً على حسب مدة خدمته . أما اذا عجز عن ثبوت الاعذار فلا يساعد على رغبته في الامتناع عن الخدمة . وهذا اذا كان الامتناع والاستقالة في غير حالة السفرية .

المادة — ١٢ — كل ضابط أو متوظف بالجيش أو بديوان الجهادية والبحرية وفروعها استحق المعاش يصرف له كامل مرتباته التي هو عليها سواء

كان بالاستخدام أو بالاستيداع مدة حصر سنى خدمته . ومتى صار اتمام استخراج المدة المذكورة يحول على الروزنامة بدون ضياع يوم واحد له ما بين الجهادية والروزنامة . ولأجل السهولة يقتضى حصر مدد خدمات جميع الضابطان والمتوظفين بالجهادية والبحرية وفروعهما بدفتر مخصوص لكل الاى حتى بذلك عند انتقال احد من جهة الى اخرى يعطى له كشف بمدة خدمته مع كشف استحقاقه . كما انه عند المحاسبة عن مدة الخدمة اذا كان يوجد كسور من السنة اقل من ستة أشهر فلا تحسب له تلك الكسور . وأما اذا بلغت ستة اشهر فما فوقها فتحسب له كسنة كاملة .

المادة — ١٣ — كل من ظهر أنه سقط وهوى خدمة الميرى من ضابطان الجهادية — البرية والبحرية -- وفروعهما والمتوظفين بهما بأى علة تمنعه من تأدية وظائف خدمته . أو سلبت لياقة الخدمة فمن بعد كشف الأطباء عليه بالقومسيون المخصص لذلك وثبوت تسقطه فمن كانت ماهيته فوق الف قرش فصاعداً يرتب له نصف ماهيته معاشاً . ومن كانت ماهيته الف قرش فأقل يرتب له ثلثا ماهيته . أما اذا كان يستحق الزيادة بحسب مدة خدمته فتعطى له تلك الزيادة وذلك المعاش يستمر بعد وفاة صاحبه لورثته .

المادة — ١٤ — كل من يسقط من الصف ضباط والأو نباشية والعساكر ومن يمائلهم فى الماهيات من ارباب الوظائف والصناعية التابعين للجهادية — والبحرية وفروعهما ووابورات البوسطة الخديوية والأنجرارية والمستخدمين بعموم جهات الملكية الذين من زمرة العسكرية . وكان تسقطه فى المحاربة برأ أو بحراً وكان فى حالة الاقامة والتعليمات والخدمات العسكرية البرية والبحرية أو الخدمة الملكية فمن بعد الكشف عليه بمعرفة الحكماء بالقومسيون المخصوص لتحقيق ذلك وتصديق نظارة الجهادية بصحة التسقط ولزوم ترتيب المعاش له يضاف لكل منهم ٥٩ قرش قيمة بدل تعيينات شهرياً علاوة على ماهياتهم . ويربط جميع ذلك معاشاً لهم وذلك لكون ماهياتهم جزئية ليست كفؤاً لمعاشهم . ماعدا ارباب الوظائف الصناعية السابق ذكرهم فيكتفى بترتيب ماهياتهم

فقط معاشاً لهم وبعد وفاة كل من هؤلاء يقطع معاشه .

المادة — ١٥ — في حالة ما اذا اصاب في ميدان الحرب احد بالعلل الكبيرة والامراض والجروح الجسيمة . أو فقد عضواً أو جملة من اعضائه . أو احدى عينيه أو كليهما . أو أصيب بمرض مقابل لفقد الاعضاء سواء كان ذلك حصل له وقت الحرب أو السلم في اجراء خدمة أميرية فيترتب له علاوة شهرية على كامل ماهيته الضميمة الآتية : — . وهي ان يضاف لمن فقد عضواً أو عيناً مائتان وخمسون قرشاً ان كان ضابطاً و ١٠٠ قرش ان كان صف ضابط أو عسكرياً ويضاف لمن فقد عضوين أو عينين ٥٠٠ قرش ان كان ضابطاً و ٢٠٠ قرش ان كان صف ضابط أو عسكرياً . وبعد وفاته ترتب ماهيته لورثته الشرعيين بدون الضميمة المذكورة . كما ان هذه المادة يجرى مفعولها على من تسقط في حرب الحبشة وحرب روسيا اعتباراً من يوم التصديق على هذا القانون من لدن الحضرة الخديوية بالتنفيذ .

المادة — ١٦ — السر سوارية والسر بيادة وضباطهم وأرباب وظائفهم بحسب تنوعاتهم . وأنقارهم اذا تقاعد احد منهم بحسب الاقتضاء وهو في الخدمة الاميرية او توفي او تسقط في الحروب او السفريات والمأموريات أو في الاقامة بحالة الاستخدام يعاملون في احتساب سني خدماتهم وترتيب المعاش لهم أو لورثتهم على حسب ماهياتهم فقط اسوة بضباطان وعساكر الجهادية بمقتضى هذا القانون . وذلك في حالة ما اذا كانوا هم وورثتهم الشرعيون متوطنين ومقيمين داخل دائرة الحكومة الخديوية .

المادة — ١٧ — الوطنيون المستخدمون بالبحرية مثل مهندسين وتلامذة شرك وخوجات وخلافهم من الذين ليسوا من سلك العسكرية حيث انهم مستخدمون بوابورات البحر واشغالهم مثل اشغال الذين من سلك العسكرية بدون تفاوت فهؤلاء والكتبة الذين اصلهم من سلك العسكرية ومن المدارس الحربية ومستخدمين بالجهادية — البرية والبحرية — وفروعها فمن يفت منهم

بالاستغناء لأحالة على المعاش تصير معاملته بمقتضى هذا القانون. ومن لم يتحول على المعاش يجرى قيده مستودعاً ويعامل بمقتضى المادة الثامنة من هذا القانون . ومن يتوفى منهم فى حالة الاستخدام أو فى الأستيداع تصير معاملة ورثته الشرعيين فى ترتيب المعاش لهم بمقتضى المادة — ٢٤

المادة — ١٨ — المستخدمين بعموم وفروع الجهادية — البرية والبحرية — الذين اصابهم من زمرة الملكية مثل نظار أقلام وباشكاتب ورؤساء الأقلام والورش وسائر الكتبة والخوجات والوعاظ بالآلايات والخوجات الذين بالمدارس الحربية والبحرية ومن مضى عليه منهم بالخدمة بأى جهة من الجهات المذكورة مدة عشر سنوات متوالية أو غير متوالية يعامل فى المعاش على مقتضى المادة — ٤ — من هذا القانون .

المادة — ١٩ — الصف ضباط والعساكر البرية والبحرية الذين يتوجهون لخدمات الملكية مثل الكراكات والكورتنينات والصحة والسكة الحديدية وتمرجية بالاستتالية وفى بعض وظائف اخرى بعموم خدمات الملكية فمن رقت أو رقت منهم من جهات استخدامه بأسباب تسقطه المثبت لدى القومسيون المخصوص لتحقيق ذلك فى حال وجوده بالخدمة . أو يكون رفته بأسباب عدم اقتداره على تأدية اشغال خدمته بالنظر لكبر سنه يرتب له المعاش اسوة بمن يتسقطون من الصف ضباط والعساكر الذين تحت السلاح . وبمعرفة الجهات المرفوتين منها اخيراً يصير احوالهم على الجهادية ليتحرر منها الى الداخلية وبمعرفة يصير احوالهم على الروزنامة لترتيب معاشهم على وجه مذكور .

المادة — ٢٠ — الذين سبق رقتهم والذين يرفتون من الآن فصاعداً من ضابطان الجهادية — البرية والبحرية — بأسباب حالات أوجبت الكشف عليهم بمعرفة الاطباء وعند الكشف عليهم يعطى شهادات طبية بأنهم غير مقتدرين على الخدمات العسكرية لكنهم يليقون للخدمات الملكية فهؤلاء حيث ان الحالات التى أوجبت عدم اقتدارهم على الخدمات العسكرية كانت فى حالة الاستخدام فمن كان له مدة خدمة يستحق ترتيب المعاش له بموجبها حسب

هذا القانون يعامل في ترتيب المعاش له بواقع مدة خدمته . وأما الذين لم تبلغ خدماتهم المدة المقررة لترتيب المعاش فيرتب لهم على واقع ما كان مربوطاً لهم من الماهية والمرتبات بحالة الاستخدام قيمة الخمس معاشاً . ويستمر ذلك المعاش لهم ما داموا خاليين من الاستخدام بجهات الملكية . ومن يتيسر له الاستخدام فيها بعد ترتيب المعاش له على هذه الكيفية فعند استخدامه يصير قطع هذا المعاش . وإذا رقت من خدمته الملكية قبل اتمام العشر سنوات فيعاد له خمس المعاش المذكور حتى يستوفي العشر سنوات . وأما إذا بقي بدون خدمة لحين اتمام العشر سنوات بما فيها المدة التي هو مقيم بها بالخمس فيجوز إحالته على المعاش بواقع ربع مرتباته حسب هذا القانون .

المادة — ٢١ — ضابطان الجهادية — البرية والبحرية — وباقي أرباب الوظائف الذين من سلك العسكرية المرفوتون والمتوفون ولم يرتب لهم ولا لورثائهم معاش للآن فأولئك يعاملون بمقتضى نص هذا القانون .

المادة — ٢٢ — لما كان ترتيب المعاش بالروزنامة لكل شخص هو مكافأة له على خدماته السابقة بالميرى وكان ذلك لا يمنع من التكتست بعد اخذ المعاش فمن يرغب من اصحاب المعاشات في الخدمة بالميرى اليومية أو بالمكافأة ويجوز استخدامه بالميرى بحسب الازوم تعطى له اليومية أو المكافأة اللازمة علاوة على معاشة وتلك العلاوة تصرف له من المصلحة التي تستخدمه . ومن يريد الاشتغال في انواع الكسب مثل التجارة والأخذ والعطاء . أو الصناعة . أو الأستخدام بخدمة لائقة بشرفه داخل الحكومة بطرف احد تبعاتها لا يمنع من ذلك أيضاً . وأما من يرغب الخدمة بحكومة اجنبية فلا يكون ذلك الا بعد استئذان من الحكومة وصدور امرها بالتصريح أو بالمنع .

المادة — ٢٣ — اذا استخدم المتقاعد في خدمة من الخدمات الأميرية ولم يكن ممن يستحقون المعاش الكامل بواقع المدة الموضحة في المادة الرابعة وكان المعاش المرتب له اقل من ماهية رتبته الحائز لها فانه يرتب له ماهية رتبته

ويستخدم بها. فان اقتضى الحال تقاعده ثانياً يضم له مدة استخدامه بعد تقاعده الى مدة استخدامه التي قبل التقاعد ويعطى له المعاش على مقتضى المادة الرابعة. أما اذا كان المتقاعد في المعاش حالة استخدامه ثانياً حاز رتبة زائدة على الرتبة التي كان حائزاً لها قبل تقاعده فان ترتيب معاشه يكون باعتبار الرتبة الزائدة التي حازها اخيراً .

المادة — ٢٤ — من يتوفى في الاستخدام أو في الاستيداع من الضابطان وارباب الماهيات والوظائف التابعين للعسكرية فمن كانت ماهيته فوق الخمسائة قرش فصاعداً يرتب نصف ماهيته المرتبه له لورثته الشرعيين . ويتخصص لهم ذلك بأسمائهم على حسب ما يخص كلا منهم شرعاً . والذي ماهيته خمسمائة قرش فأقل الى مائتين وخمسين قرشاً يرتب لورثته الشرعيين في كل شهر مائتان وخمسون قرشاً . والذي ماهيته اقل من مائتين وخمسين قرشاً يرتب لورثته جميع ماهيته . أما اذا تحقق للورثة ان لمورثهم مدد خدمة بالميرى توجب زيادة معاشهم عما ربط لهم وعرضوا عن ذلك فبعد الكشف والتحقيق وحصر مدد خدمات المتوفي اذا ظهر زيادة عن الذي ربط لهم فيجرب علاوة تلك الزيادة على معاشهم اعتباراً من تاريخ الاذن الذي يصدر للروزنامة بربط العلاوة . والمعاملة في قطع وعدم قطع ذلك المعاش تكون بالموضح بالمادة الاولى .

المادة — ٢٥ — من توفي أو يتوفي من الذين تحولوا أو يتحولون على المعاش بالروزنامة يربط كامل معاشه المرتب له بالروزنامة الى ورثته الشرعيين المنصوص عنهم في المادة الاولى والمادة السابعة والعشرين من هذا القانون . حيث ان ربط المعاش لمورثهم كان مكافأة له على خدماته الاميرية التي اداها .

المادة — ٢٦ — المرفوتون والذين يرفتون بالاستغناء لتحويلهم على المعاش ثم تدركهم الوفاة قبل الاحالة أو بعدها أو في أثناء تحقيق حصر مدة خدماتهم أو من بعد اتمام التحقيق وقبل ربط المعاش بالروزنامة فما كان يترتب لهم بها يصير ترتيبه لورثته الشرعيين . وأما من رقت أو يرفت من محل

خدمته بالاستغناء وبأثناء حضوره بالجهادية أو قبل حضوره لمعاملته كأمثاله
لربط المعاش له أو لاستيداعه ويتصادف وفاته قبل الحضور فيصير معاملة
ورثته الشرعيين كورثة الذى يتوفى في الخدمة .

المادة — ٢٧ — من توفى ولم يربط لورثته معاش للآن أو من يتوفى
من الآن فصاعداً بأى وجه من الوجوه الموضحة بهذا القانون فمن يستحق
ربط المعاش لورثته الشرعيين يكون ترتيب المعاش لهم على الوجه الآتى : وهم
أولاده الذكور الذين لم يتجاوزوا من العمر احدى وعشرين سنة . والذكور
الذين تجاوزوا الاحدى وعشرين سنة وبهم علة تمنعهم عن التكسب . وبناته
الاناث اللاتى لم يتزوجن . وزوجته أو زوجاته . ووالده ووالدته . وينحصر تقسيم
المعاش على هؤلاء فقط دون غيرهم . ويخصص ذلك لهم بأسمائهم على حسب ما يخص
كلا منهم شرعاً . ومن يكون له ورثة شرعيون خلاف هؤلاء ممن لا يستحق
المعاش كالأولاد الذكور الكبار عن سن الاحدى والعشرين سنة ولم يكن
بهم عاهات تمنعهم عن التكسب . والاناث المتزوجات لا يصير ادخالهم معهم
ضمن التتسيم فى معاش مورثهم . ومن لم يكن له أولاد ذكور بالكلية توجب
منع وراثته من طبقات أخرى مثل الاخ وابن العم وخلافه فلا يصح توريث
تلك الطبقات المذكورة مع ورثته الاناث .

المادة — ٢٨ — كل من أرباب المعاشات يتمتع بحيازة معاشه المرتب
له فى أى جهة من الجهات الواقعة فى دائرة الحكومة الخديوية مكافأة له على
خدماته . فلا يجوز قطع شىء مما يستحقه من المعاش باسم احتياطى كهو واضح
فى المادة الرابعة . ولا يجوز له التنازل عن شىء منه ولا يتكهن وضع أى
حجز كان على معاش أحد من أرباب المعاشات . أما اذا توجه الى جهة
أخرى خارجة عن دائرة الحكومة الخديوية بدون اذن فيقطع معاشه المرتب
له . وان حصل لاحد هم علة واشتد أمرها وشهد له اثنان من الاطباء المستخدمين
بأنه لا يحصل له الشفاء الا بتبديل الهواء خارج الحكومة الخديوية فيعطى له
رخصة بقدر ما يعينه الاطباء من الزمن . وان التمس مدة أخرى وأحضر شهادة

من حكيم سياسى أو شرعى أو من أطباء الجهة التى انتقل اليها بعدم حصول الشفاء له فى تلك المدة وأنه محتاج لاعطاء مدة أخرى علاوة على المدة الاولى فانه يساعد ويحاج على موجب الشهادة المذكورة . وكذا اذا حصل له الشفاء واستدعى مدة للحصول على كمال الصحة والاطباء يرون ذلك موافقاً فانه يحاج لذلك ويعطى له معاشه بالتمام . والذي يستأذن لتأدية أشغال لنفسه بمدة معلومة فانه يحاج لذلك ويعطى له معاشه بالتمام . فان تأخر فى تبديل الهواء أو فى الاجازة ولم يحضر فى الميعاد المحدد وكانت مدة التأخير عدة من الاشهر وعجز عن اثبات أن تأخيرها كان بعذر مقبول فلا يعطى له شىء عن مدة التأخير .

المادة — ٢٩ — يقتضى تشكيل قلم مخصوص بديوان الجهادية لضبط مدد المعاشات وترتيبها لمستحقيها تحت رئاسة احد اللوائت أو الامير الآيات . وهذا القلم يكون منوطاً بحفظ الدفاتر المتعلقة بذلك . وينبغى ان جميع العروض المختصة بالمعاشات تعرض لهذا القلم للنظر فيها قبل قرار ناظر الجهادية عليها .

المادة — ٣٠ — حيث ان المعاشات المستحق ترتيبها للضابطان والصف ضباط وغيرهم الموضحين بالمواد المحررة بهذا القانون يكون تخصيصها وربطها لهم ولورثتهم بالروزنامة العاصرة فمن يستحق المعاش ويتحرر عنه من ديوان الجهايه وديوان البحرية لديوان الداخلية بلزوم ترتيب المعاش له أو لورثته بموجب مواد هذا القانون فانه يتحرر من ديوان الداخلية الى الروزنامة بربط ذلك المعاش بها . وصرفه لمستحقه . وحيث أنه من أرباب المعاشات فمن يكونونهم أو ورثتهم متوطنين بنواحي الاقاليم والبنادر مثل هؤلاء يتحول صرف مرتباتهم من خزائن المديريات أو المحافظات التى تكون محلات اقامتهم تابعة لها . وهذا لاجل عدم تكليفهم بتحمل مصاريف الذهاب والاياب شفقة عليهم ورأفة بهم .

المادة — ٣١ — كل قانون أو حكم يتعلق بترتيب المعاشات وتكون أحكامه مخالفة لما هو مدون بهذا القانون لا يعمل به ويعتبر لاغياً من تاريخ تنويج هذا القانون بالامر العالى الذى يصدر باعتماده وتنفيذه . اهـ .

الفصل الخامس

في الدسائس التي حدثت عقيب حادثة قصر النيل في أول فبراير
سنة ١٨٨١ الى وقت سقوط وزارة رياض في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١
(الاولى)

أوعز يوسف باشا كمال وكيل الدائرة الخديوية - وهو رجل
جركسى الاصل - الى باشجاويش جرکسى أيضاً متزوج من جارية من
السراى وملتحق بالآلاى السودانى - بان يستميل أفراد الآلاى
المذكور الى التمرد على ضباطهم . ثم يحىء اليه بمن يقبل الاشتراك فى
ذلك التمرد من الصف ضباط والعساكر ليصرف له مبلغ ثمانية جنيهاً
ويؤوجه من جارية من جوارى السراى . فقام الباشجاويش المذكور
بما عهد اليه وتيسر له أن يستميل ثمانية أشخاص من السودانيين . وبينما
هم ينشرون الفتنة بين جنود الآلاى إذ اتصل خبرهم ببعض الضباط
فتداركوا الأمر بضبطهم . وقد اتضح من التحقيق أن الباشجاويش
هو الذي أغري الجنود السودانية . وإنه ذهب بهم الى وكيل الدائرة
الخديوية الذى صرف لكل منهم ثمانية جنيهاً وشجعهم على القيام
بتلك الدسيسة . وبناء على ذلك حكم مجلس الآلاى بسجن الباشجاويش
الجرکسى مدة ستة أشهر مكبلاً بالحديد . وصرف النظر عن الصف
ضباط السودانيين فصدق عليه الأمير آلاى عبد العال بك حلمى
وأرسله الى الجهادية حيث صادقت عليه أيضاً

(الثانية)

كان فرج بك الزينى السودانى - وهو من أمراء الآلايات
المستودعين قاطناً فى عزبة مجاورة للآلاى السودانى. وكان يتردد عليه
أحياناً بعض صف ضباط هذا الآلاى بقصد الزيارة . فلما علم يوسف باشا
كمال وكيل الدائرة الخديوية بقرب سكن فرج بك من محل الآلاى
المذكور . وأن الصف ضباط يترددون عليه . استحضره فى شهر ابريل
سنة ١٨٨١ وأوعز اليه بأن يحرض الصف ضباط على العقوق والعصيان
ووعده بترقيته أمير الأيا على ذلك الآلاى . وبناء على ذلك شرع فرج
بك فى ترتيب الدسياسة وطلب الى الصف ضباط والانباشية الذين كانوا
يترددون على منزله أن يجتمعوا معه ليلاً فى مزرعة من القمح بعيدة
عن السكن . وهناك أخذ يحرضهم على العصيان والتمرد ولكنهم فطنوا
للامر وسرعان ما اعتقلوه وبعثوا بمن أخبر الأمير الاى عبد العال بك
حلمى بما حدث . فذهب الأمير الاى بنفسه ومعه بعض الضباط الى
المزرعة حيث وجدوا فرج بك معتقلاً . فأمر بذلك اعتقاله ثم أخذه
معه الى الآلاى وادعاه السجن وقدم بعد ذلك تقريراً بشأنه الى نظارة
الجهاديه طلب فيه محاكمته أمام مجلس عسكرى . فحوكم واذا ثبتت عليه
الدسياسة باعترافه صدر عليه الحكم بالنفى الى السودان (أى بلاده)
ولكن الخديو أراد أن يعوضه مما فاتته فى مصر من رعايته فارسل الى
رؤوف باشا حاكم دار السودان ليلحقه بخدمة الحكومة السوادنية
وهكذا منح رتبة اللواء . ولكن قتله غردون باشا لخيانته واتحاده مع
الدرأيش عند حصار الخرطوم

(الثالثة)

(وهي دسيسة التسعة عشر ضابطاً من الآلاى السودانى)

أوعز وكيل الدائرة الخديوية إلى اليوزباشى سليم أفندي صائب الذى كان متزوجاً من جارية من جوارى السراى ولها مرتب فى دائرة الخديو - بأن يحرض ضباط الآلاى السودانى على تحرير عريضة يقدمونها لنظارة الجهادية بطلب تقلمهم من آلايهم لأنهم لا يوافقون على تشكيل مجلس نواب . ولاعلى زيادة عدد الجيش . ولاعلى التصديق على القانون الجديد . لأن كل ذلك مخالف لرغبة الحضرة الخديوية . ثم أفهم اليوزباشى المذكور بأن من يفعل ذلك يكن محلاً لثقة الخديو وتعطفاته هو ومن يتبعه من الضباط . فصدع بالأمر وأفلح فى إغواء ثمانية عشر شخصاً من أصاغر الضباط . فبعثوا الى ديوان الجهادية بطلباتهم ولما وصل تقريرهم الى الجهادية أمر ناظرها بتشكيل لجنة للتحقيق . فشكلت تحت رئاسة وكيل الجهادية حسن باشا أفلاطون . وكنت فى جملة أعضائها مع ده بلوتسن باشا الالمانى . وبعد أخذ أقوالهم واحداً بعد واحد نصحت لهم اللجنة بأن يقلعوا عن غيهم ويتنازلوا عن طلباتهم فلم ينتصحووا . وتبين أنهم ساعون فى ترتيب حركة عصيان عام فى الآلاى . وفى خلال ذلك قدم باقى ضباط الآلاى تقارير أخرى الى الجهادية فى حق أولئك التسعة عشر ضابطاً . يطلبون فيها محاكمتهم على أمور ينووها فى تقاريرهم . فصدر فى شأنهم قرار برفقهم من الآلاى واحالتهم الى الجهادية مستودعين بنصف ماهياتهم

(الرابعة)

أغرى البكباشى ألفى افندى يوسف من الآلاى الرابع حكمداريتى
أحد يوزباشية أورطته خليل افندى على بالتظاهر بالتمرد والعصيان ظناً
منه أن تلك الروح الخبيثة تسرى فى الآلاى . فتجهر ضباط الآلاى
وطلبوا معاقبة البكباشى واليوزباشى المذكورين على محاولتهما الطائشة .
وبناء على ذلك صار احضارهما واحضار البلوك حكمدارية خليل افندى
على بصف ضباطه وانفاره وبعد الوقوف على حقيقة تلك الدسيسة رفت
الضابطان المذكوران من الآلاى . وارسلا الى الجهادية حيث احالتهما
الى الاستيداع بنصف الماهية

(الخامسة)

تقدم تقرير الى الجهادية من ضباط آلاى القلعة بأن حكمدارهم
محمد بك صدقي مشغل بالتفريق بينهم . وأنهم لذلك يطلبون عزله فعزل
وعين ابراهيم بك حيدر بدلا منه . وتقدم كذلك تقرير آخر الى الجهادية
من ضباط آلاى الطوبجية بالتماس عزل الحكمدار حسين بك حسنى
الترك لاشتغاله أيضاً بالتفريق بين ضباط آلايه (وكان متزوجاً من
جارية من جوارى السراى مثل محمد بك صدقي) فعزل هو الآخر
وعين الاميرالاي اسماعيل بك صبرى بدلا منه

(السادسة)

ماطلت الحكومة فى التصديق على القوانين والتعديلات

العسكرية التي تمت بواسطة القومسيون الذي تشكل بناء على الأمر الخديو الصادر في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٨ . وأخذت تفكر في الغدر بنا والانتقام منا . ثم أرادت أن تستعمل جميع الآليات في حفر الرياح التوفيقى الذي كان مزمعا انشاؤه . على أن تصرف للعساكر والضباط أجر أخرى زيادة على مرتباتهم الشهرية . ولما كان القيام بهذا العمل يستلزم تسليم السلاح الى مخازن الجهادية فقد عرض علينا الأمر ولكننا رفضناه رفضاً باتاً . وقلنا إن الحكومة تستطيع أن تشهر حفر الرياح المذكور في المناقصة بين المقاولين لأن حفر الترع ليس من شؤون العسكرية . وهكذا حبطت الدسياسة .

(السابعة)

أرادت الحكومة ارسال آلاى السودان حكمدارية عبد العال بك حلمى الى السودان بغير ماسبب يوجب ذلك . لأن القوة التي كانت موجودة في جهات السودان كانت كافية لحفظ النظام فيها . وقد علمنا أن الغرض من ذلك هو تفريق القوة العسكرية واضعافها . ولم تقف الحكومة عند ذلك الحد بل سعت سعياً حثيثاً للغدر بنا بواسطة الأشقياء من جواسيسها المنبشرين في الشوارع التي نمر فيها ليلاً ونهاراً .

(الثامنة)

أغرى أحد غلمان الخديو (جر كسى) غلاماً آخر (جر كسياً) كان في وصاية عبد العال بك حلمى (لأنه ابن زوج حرمه المتوفى)

بقتله فـدس له السم فى اللبن ولولا أن رأأت خادمتـه (تشريف) ذلك العمل الجنائى الفظيع ونـبـهت اليه فى حينه لكـانت النتيجة شـراً ووبالاً على الجميع . وقد عوقب المجرم بالسجن .

(التاسعة)

توجه الخديو الى الاسكندرية جـرياً على العادة السنوية المألوفة عند حلول فصل الصيف . وكان بمعيتـه آلاى الحرس حكمدارية على بك فهمى . فأمر بوجوب تمرين عساكر الآلاى المذكور على ضرب النار مرتين أو ثلاث مرات فى الاسبوع . وكان يحضر تلك التمرينات بنفسه ويمطر الذهب على الجنود خلافاً للعادة بدعوى مكافأة من يصيب النـشان . وقد صرح للأمير الآلى بأنه ناقم من الوزراء وأعمالهم . وأنه راض عنى تمام الرضى واننا ثلاثة وهو رابعنا . وفى مساء ذات ليلة . جاء الأمير لآى المذكور من الاسكندرية الى القاهرة من غير أن يشعر به أحد ودعانا الى بيته . فتوجهت اليه مع عبد العال بك حامى حيث أفضى الينا بأن الخديو أرسله ليبلغنا رضاه وموافقته على أحقية طلباتنا . وأنه لما رأى محمود باشا سامى ناظر الجهادية مذنباً فى أقواله غير مخلص لنا فى أعماله أمر بعزله وبتعيين داود باشا يكن ناظراً للجهادية بدلاً منه . وانه يرجو أن لا تحصل منا معارضة فى ذلك . ثم أبدي الأمير لآى رغبة شديدة فى أن لا يعلم أحد غيرنا بأمر حضوره الى القاهرة . وقال انه سيعود الى الاسكندرية فى أول قطار ليطمئن الخديو . فقلنا له ان داود باشا رجل لم تسبق له خدمة فى الجهادية ولا فى الملكية الا بضع

أشهر جعله فيها اسماعيل باشا وكيلا للجهادية ليعتبرن على أعمال الديوان المذكور . فكيف يستطيع النهوض بأعباء الجهادية ؟ لاشك انه اختير لأنه صهر الخديو وسوف ننتظر مايعمله بكل حذر . وهكذا وافقنا على ذلك التغيير الجائر عملاً بسياسة الملاينة .

(العاشرة)

لما رأى الخديوى أن محمود باشا سامى لا يوافق نظار الحكومة على دس الدسائس والمكائد التى كانوا يحاربونها أمر بعزله كما مرَّ واستبدل منه بصهره داود باشا يكن . وكذلك أمر بعزل مأمور ضبطية المحروسة احمد باشا الدرهملى لموافقته على طلباتنا الوطنية . وتعيين عبد القادر باشا حلمى بدلاً منه . ولما استقر داود باشا فى نظارة الجهادية توجهنا اليه وهنأناه بما ناله من الالتفات الخديو . وطلبنا اليه أن يجعل فاتحة أعماله السعى فى تصديق الخديو على قوانين الإصلاحات العسكرية التى تمت بالقومسيون . فوعدنا بذلك ولكن ما علم أن نشر على جميع الأكرليات منشوراً شدد فيه بعدم اجتماع الضباط مع بعضهم فى المنازل أو فى أحياء المدينة . وعدم تركهم مراكز الأكرليات ليلاً ولا نهاراً . وأنه إذا وجد اثنان منهم فأكثر مع بعضهم فى المدينة فسيجرى ضبطهم بمعرفة رجال الضبطية وسجنهم فيها . ثم أخذ يذهب بنفسه ليلاً الى مراكز الأكرليات ليرى هل تنفذ أوامره أم لا .

ولما كانت تلك الأوامر مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف

العسكري فقد ردت عليه تلك الأوامر من طرف أمراء الآلايات .
أما مأمور الضبطية عبد القادر باشا حلمى فانه أرخى عنان
الجواسيس حول منازلنا وفى الطرقات ليفتكوا بنا غيلة وغذراً .
ففكرنا فى وضع حصد لتلك الدسائس الدنيئة التى اشتغل بها وزراء
الحكومة ومأموروها . فذهبنا الى راغب باشا الذى عرف بحسن
السياسة وكمل الاقتدار على تذليل المصاعب لنستنير برأيه وأوضحنا له
الموقف بحذايره . فسألنا عمن يمكن جمعه من العساكر وعن مقدار
الأسلحة والذخائر الحربية الموجودة بالمخازن والآلايات . ثم أشار علينا
بارسال بلوك من العساكر لقتل الخديو . وأظهر استعدادده لأن يقودنا
بعد ذلك بما أوتيته من الحكمة وإصالة الرأي .
فعلمنا مبلغ حكمته واستعدنا بالله من شر رأيه لأننا لم نرد إلا
الاصلاح التى هى أحسن . ولأن ذلك العمل الفظيع كان ضد مبادئنا
على خط مستقيم .

(الحادية عشرة)

فى انزال فرقة الممالك الجراكسة من القلعة

واقامتهم فى قصر النيل

شاع فى ذلك الوقت أن الأمراء الجراكسة أوعزوا الى فرقة الممالك
الجراكسة الموجودة بالقلعة بأن يتمردوا ويحدثوا هياجاً ضد الحكومة .
وكان عثمان باشا رفيق قد جمع تلك الفرقة من ممالك الذوات الذين هم
ممالك العائلة الخديوية ليتعلموا التعليمات العسكرية ويترقوا ضباطاً

بحيث ينتفع بهم في التغلب على الحكومة عند الحاجة . ولما علم الخديو بانفضاح كيدهم أمر على بك فهمى أمير الآى الحرس بانزال الفرقة المذكورة من القلعة واقامتها في قشلاق قصر النيل تحت ملاحظته . وقد دفع بذلك ما كان يخشى حدوثه من فتنهم .

(الثانية عشرة)

أمر كوخلى ابراهيم أغا توتنجى الخديو أحد الشوبكجية المدعو محمد حسن الحبشى باخفاء تراكيب الشوبكات المجوهرة التى كانت معدة (للمسافرين) للضيوف فى التشريفات ليظهر لأوربا أن أموال الخديو فى خطر الضياع . ولياصق عار ذلك العبث بعساكر الحرس . ولما بلغ الأمير الآى على بك فهمى ذلك الأمر توجه بنفسه الى السراى وأخذ فى التحقيق الى أن اعترف له محمد حسن المذكور بكل ما كان من أمر المكيدة . وأرشده الى محل وجود تلك الشوبكات فاستخرجت من (مجرور المراحىض) . ولما أردنا اجراء تحقيق رسمى لأظهار براءة رجال الحرس أسرع الخديو بارسال ابراهيم اغا الشوبكجى المذكور الى الاستانة خفية . كما أمر بارسال محمد حسن الى سواكن حيث لقي المسكين حتفه جزاء صدقه وأمانته .

وكذلك نفيت الست عائشة (الكوديا) التى كانت تبخر (الخديو) وملابسه وتتلو عليه (العزائم والتأئم) الى جدة جزاء نصحتها له بالكف عن الدسائس . والتأسها موافقته ومساعدته فى اجراء الاصلاحات الوطنية بصفاء نية وخلص طوية . ثم أمر برفت زوج ابنتها من خدمته

ولما طلق الرجل زوجته أعيد الى خدمته كما كان .

(الثالثة عشرة)

كان محمد زكي باشا ناظر الدائرة السنية قد عزل طلبه بك عصمت من وظيفة مفتش زراعات المنيا وجعله معاوناً في الديوان . ولما علم أنه على رأينا في طلب الاصلاح بيت له الغدر والخيانة . وفي ٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ سلمه كتاباً مختوماً بالجمع الأحمر وأمره بتسليمه الى مفتش أرمينت زاعماً أن فيه بعض تعليمات مهمة . فأراد طلبه بك الاطلاع على الكتاب وقيده بالدفتر ولسكن الباشا أبي عليه ذلك واضطره الى السفر حالا . وهنا أدرك طلبه بك إن في الأمر كيداً . فجاءنا بمركز الآلاى بالعباسية حيث أفضى إلينا بما كان . ورأينا نحن أنه كان من الممكن أن يرسل الباشا المذكور ذلك الكتاب بطريق البوستة لو لم يكن في الأمر دسيسة أو خيانة على حسب عادة الحكومة . وعاد الى الذاكرة أمثال ما حصل للشيخ أبي العلا عمدة سنبل (غربية) في آخر أيام اسماعيل باشا . إذ أرسله المدير في عربة مقفلة من طنطا الى مصر ثم الى القلعة حيث اختفى بعد ذلك الى الأبد لا لذنوب سوى أنه قال جهاراً إن أموالنا نفدت جميعها ولا قدرة لنا على دفع الأموال المطلوبة للخديو . ولما كثرت دسائس الحكومة وبأن ختلها وعزمها على اغتيالنا أخذنا حذرنا منها وسهرنا على إحباط تلك الدسائس المنكرة . وكان السيرمالت (قنصل إنجلترا بمصر) كثير التردد على الخديو ليلاً ونهاراً دون غيره من وكلاء الدول الأوربية . فأوجسنا من ذلك خيفة على مصير

بلادنا وخشيننا من مطامع انجلترا التي كانت ترمى الى التهام وادى النيل
أسوة بما فعلته فرنسا بتونس (الخضراء) حتي يتم التوازن الذي تدعيه
أوروبا . فعرضنا تفاصيل مخاوفنا على جلالة أمير المؤمنين ليحيط علماً بما
كان جارياً في مصر . ولكي لا يتورط في تصديق ما قد يصل اليه من
دسائس أعداء البلاد . وذلينا العريضة المذكورة بامضائي وإمضاءات
إخواني على بك فهمي وعبد المال بك حلمي وأحمد بك عبد الغفار
بالنيابة عن الجيش . وأحمد بك أبو مصطفى وأحمد بك الصباحي وعثمان
باشا فوزي وغيرهم من وجوه الامة بالنيابة عن جميع المصريين .

* * *

وبعد حادثة قصر النيل طلبنا الخديو قبل سفره الى مصيفه
بالأسكندرية وأمرنا بالمحافظة على الامن والراحة العمومية في البلاد .
كما أمرنا بالذهاب الى جميع قناصل الدول لتأمينهم على رعاياهم وأعطائهم
كلمة الشرف بحفظ أرواحهم وأموالهم . فصدعنا بأمره وأبلغنا القناصل
بأننا قد كفلنا استتباب الامن والراحة في البلاد . وطمأننا خواطرهم
على رعاياهم . ثم بعثنا بناء على ذلك التعهد الرسمي - الى جميع الآليات
البيادة والسوارى والطوبجية وفروع الجهادية والبحرية بأن يخلدوا الى
الهدو والسكينة محافظة على الامانة التي باتت في أعناقنا وكلمة الشرف
التي أعطيناها . ثم أخذت في نشر أفكارى بين علماء الأمة وأعيانها
وعمد البلاد ومشايخ العربان طالباً منهم مساعدتى في حفظ الأمن
والراحة العمومية حتى تتفرغ للنظر في مصالح البلاد . وتتوفر على
انتشالها من وهدة الاضمحلال وهاوية التلاشى التي سقطت فيها

أوكادت بتفريط الحكومة في حقوق الأئمة وبيعها كثيراً من الأراضى للأجانب. مع تعيين كثير منهم في إدارات الحكومة ومصالحها بالمرتبات الفادحة . وسعيها في رفع الاحجار الطبيعية الموجودة في بوغاز الاسكندرية . وغير ذلك مما كان ينذر بأوخم العواقب . ثم أبنت لهم أن سكوتنا عن حفظ حقوقنا عجز وجبن فاضح ومشاركة للحكومة في التفريط في وطننا العزيز . وأفضيت اليهم بأننا قد اعتمدنا على البارئ سبحانه وتعالى فيما اعترمناه من منع كل مامن شأنه الاجحاف بحقوقهم وسبيل ذلك اسقاط الوزارة الحاضرة التي لا تريد بالبلاد خيراً . وتشكيل مجلس نواب يعهد اليه في الوصول بنا الى الحرية المنشودة . وختمت المنشور بطلب مساعدة أبناء البلاد وتأبيدهم .

وبناء على ذلك وفدت علينا الوفود من جميع أنحاء القطر وسلمتنا عرائض النياحة عنها . وفوضت اليها العمل لما فيه سعادة البلاد وخلاصها من براثن رجال الاستبداد . معلنة تضامنها معنا في كل ما نقوم به من أعمال الإصلاح وما ينتج عنها من النتائج .

(الفصل السادس)

(في حادثة عابدين)

(التي وقعت في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١)

لما رجع الخديو الى المحروسة من مصيفه صدر أمر من ناظر الجهادية الجديد داود باشا يكنى الى الاكلى الثالث البيادة حكمدارية

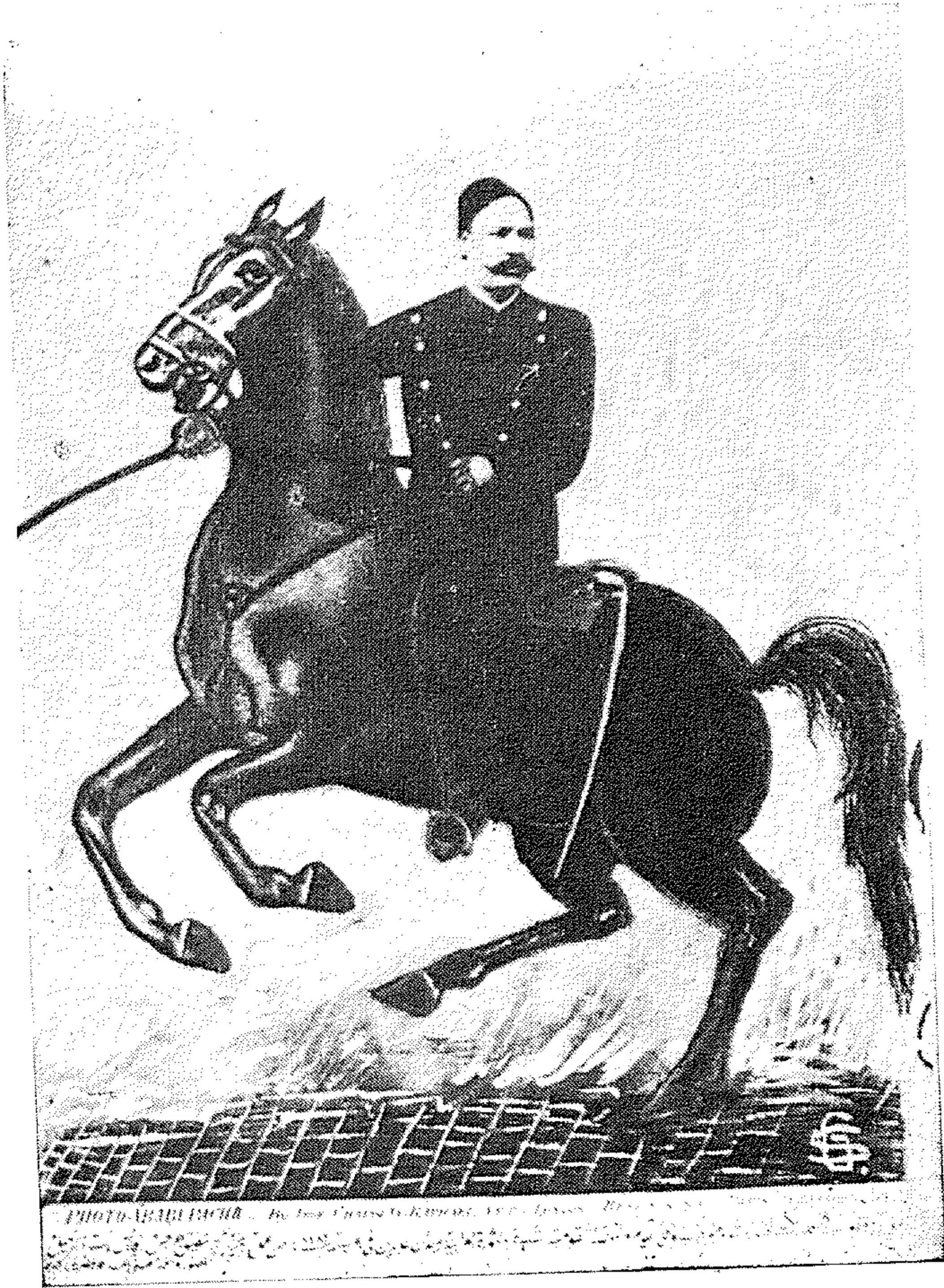
ابراهيم بك حيدر بالتوجه الى الاسكندرية . والى الآلى الاسكندرية
حكمداية حسين بك مظهر بالحضور الى المحروسة . فاضطرب
ضباط الآلى الثالث وذهبت بهم الظنون والشكوك كل المذاهب
وقالوا ان الحكومة لم تقصد من ذلك الاجراء سوى الانتقام منهم .
وكان قد تردد على اللسنة ان فى النيه اغراقهم فى كوبرى كفر الزيات
كما حصل للأمر حليم باشا والأمر أحمد باشا ابن ابراهيم باشا فى
عهد سعيد باشا . ولما جمع ابراهيم بك حيدر حكمدار الآلى ضباطه
واخبرهم بأمر الجهادية رفضوا جميعاً الاذعان له . فكتب الى الجهادية
يحيطها علماً بذلك .

ولما رأينا كثرة الدسائس وشدة الضغط من الحكومة . وعدم
التصديق على القوانين العسكرية التى تم تنظيمها . وعدم الشروع فى
تشكيل مجلس النواب الذى وعدنا الخديو بإنشائه . أيقنا ان الحكومة
تأملنا فى تنفيذ الطلبات الوطنية . وصممنا على تجديدنا فى صورة
مظاهرة وطنية شاملة للعسكرية والأهالى الذين انابونا عنهم فى المجادلة
عن حقوقهم . وتأمينهم على النفس والاموال والاعراض . وعند ذلك
قمت بمخاطبة جميع الالايات البيادة والسوارى والطوبجية الموجودة فى
القاهرة بواسطة فن الاشارة العسكرية . للاستعداد للحضور الى ميدان
عابدين فى الساعة العاشرة عربى من يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ لعرض
طلباتنا العادلة على الحضرة الخديوية .

وكتبت الى ناظر الجهادية ليخبر الخديو بان جميع الالايات

ستحضر الى ساحة عابدين في الساعة المذكورة امعرض طلبات عادلة تتعلق باصلاح البلاد وضمان مستقبلها . ثم كتبت الى قناصل الدول مؤكدا لهم ان لا خوف البتة من تلك المظاهرة على رعاياهم لانها متصلة الغاية باحوال البلاد الداخلية .

ولما وصل كتابي الى ناظر الجهادية اسرع بعرضه على الخديو الذي استدعى رياض باشا رئيس النظار في الحال وفاوضه في الامر . ثم بعث الينا بطه باشا لنعدل عن القيام بالمظاهرة . وذهب الخديو بعد ذلك ومعه رياض باشا وخيرى باشا رئيس ديوانه الى مركز الالى الحرس بقشلاق عابدين وجمع الضباط والعساكر واخذ ينصح لهم بقوله « أنتم اولادى وحرصى الخصوصى فلا تتبعوا التعصب الذميم ولا تقتدوا باعمال الآلايات الاخرى » فأجابوه بالسمع والطاعة . ثم أمر على بك فهمى حاكم دار الالى الحرس بأن يوزع عساكره على نوافذ السراي وابوابها من الداخل — ليتخذوها متاريس لهم عند الاقتضاء — ففعل . أما طه باشا فإنه قابلنا وسألنا عن قصدنا فأخبرناه بما عزمنا عليه من عرض طلبات عادلة لا بد منها لضمان حرية الامة وسعادتها . فرجع ليخبر مولاه بما رأى وسمع . وبعد توزيع عساكر الالى الحرس على السراي كما اسلفنا توجه الخديو الى القلعة وبمعيته رياض باشا وخيرى باشا ليحاول منع الآلاى الثالث من الذهاب الى ساحة عابدين . وعند وصوله وجد الآلاى المذكور واقفاً تحت السلاح ينتظر الامر بالسير . فطلب الضباط ووبخهم . ثم امسك بتلايب البكباشى



أحمد عرابي باشا رئيس الحزب الوطني وزعيم الثورة العراقية
في حادثة عابدين ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

فوده افندي حسن وقال له « أمثلك يعارض أوامر الحكومه ويسمى في وقف اجراءاتها ؟ » وهنا هاج العساكر وماجوا وأمر اليوزباشي محمد افندي السيد البروجية بضرب نوبة « سونكى ديك » فأسرع العساكر الى تركيب السونك في رؤوس البنادق وأحاطوا بالخدو ومن معه صارخين بقولهم (أترك البكباشي) . فتركه وقال « مر العساكر بأن ينفرجوا عنا يا بكباشي » فأمرهم بالرجوع الى حالتهم الأولى . ثم تركهم الخديو وسار بمن معه من طريق الجبل قاصدا العباسية ليمتني من القيام بما عزمت عليه . فلما وصل الى مركز الآلاى طلبني فلم يجدني . وأخبره اليوزباشي حكمدار الخفر بأني توجهت بالآلاى حكمداريتي والآي الطوبجية حكمدارية اسماعيل بك صبرى بمدافعه وجبه خاتته الى عابدين منذ ساعة . فقفيل راجعاً الى السراي .

وكان عبد العال بك حامى حكمدار الآلاى السودانى قد قام مع آلايه . ولما وصل الى ساحة المنشية امر العساكر بالاستراحة وتنظيف ملابسهم من الاتربة . وهناك بلغه خبر ذهاب الخديو الى القلعة فاخذ بلوكين من العساكر وصعد الى القلعة ليستكشف الامر الذى اوجب الخديو ان يترك مركزه فى الوقت المعين لاستعراض الآلايات عليه والمطالبه بالاصلاحات اللازمة للجهادية والامة جميعا .

فلما وصل الى مركز الآلاى الثالث واستعلم عن سبب مجيء الخديو احيط علما بما حصل . وكان الوقت قد حان فنزل من القلعة وخلفه

الآلاى الثالث يقوده البكباشى فوده حسن لان الاميرالاي ابراهيم بك حيدر كان ترك الآلاى وذهب الى بيته حتى لا يشترك فى تلك المظاهرة هلعاً وجبناً ونذالة .

(كيفية تجمع الجيش فى ساحة عابدين)

كان اول من حضر الى ميدان عابدين الآلاى السوارى بقيادة احمد بك عبد الغفار . ثم حضرت بآلاى العباسية ومعى آلاى الطوبجية يقوده اسماعيل بك صبرى . وكانت بطاريات المدافع تتخلل اورطة للبيادة اثناء السير وكان ذلك فى يوم الجمعة الواقع فى ١٥ شوال سنة ١٢٩٨ هـ . ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ م . وهناك اخبرنى بعض الضباط ان آلاى الحرس الخديوى (حكمدارية على بك فهمى) وزع داخل السراى وهو على استعداد للدفاع عنها اذا مست الحاجة ومعه كمية وافرة من الجبه خانة . فبعثت بالملازم محمد افندى على الى الحكمدار المذكور ليستدعيه الى فلما حضر سألته عن سبب وضع العساكر فى ابواب السراى ومنافذها من الداخل وما هو القصد من ذلك ؟ فقال « أن السياسة خداع » فطلبت منه ان يجمع آلايه ويأخذ محله فى الميدان . فامر بخروج الآلاى جميعه وأخذ المحل المعين له فى الدائرة . ثم صار ترتيب الاى الطوبجية والسوارى والبيادة على شكل مربع . وحضر بعد ذلك الاى الثانى من قصر النيل يقوده احمد افندى صادق اليوزباشى ومعه احمد افندى عبد السلام ورسول افندى اليوزباشى لامتناع الاميرالاي محمد بك شوقى والبكباشية عن مرافقتهم . ثم جاء الآلاى الثالث من القلعة بقيادة فوده افندى حسن

والا لاي السودانى بقيادة عبد العال بك حلمى . وأورطة المستحفطين
يقودها القاء مقام ابراهيم بك فوزى .

فلما كمل اجتماع الجيش فى عابدين كان الميدان غاصا بنجماهير المتفرجين
من الوطنين والاجانب ونوافذ البيوت المجاورة للسراى واسطحتها
ملاى بالمتفرجين والمتفرجات .

وأما الخديو فانه لما عاد من العباسية دخل السراى من الباب
الشرقى المسمى (بباب باريز) وصعد إلى الايوان ثم نزل منه ومشى فى
الميدان وحواليه المستركوكسن (قنصل انجلترا فى الاسكندرية) والجنرال
جولد سميث (مراقب الدائرة السنية) ونفراً من جاوشية المراسلة
الخديوية . حتى إذا ما توسط الساحة طالبنى فتوجهت اليه لأعرض
مطالب الأمة وكنت راكباً جوادي وسيفى فى يدى ومن خلفى نحو
ثلاثين ضابطاً . فلما دنوت منه صاح بى أن ترجل وانمده سيفك .
ففلعت . ثم أقبلت عليه وفى تلك اللحظة أشار عليه المستركوكسن بأن
يطلق غدارته على فالتفت اليه وقال « أفلا تنظر إلى من حولنا من
العساكر » ثم صاح بمن خلفى من الضباط أن انمداوا سيوفكم وعودوا
الى بلدكاتبكم . فلم يفعلوا وظلوا وقوفاً خلفى ودم الوطنية يغلى فى امراجل
قلوبهم والغضب ملء جوارحهم . ولما وقفت بين يديه مشيراً بالسلام
خاطبنى بقوله ماهى أسباب حضورك بالجيش الى هنا ، فأجبتة بقولى : —
جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات
عادلة . فقال وماهى هذه الطلبات ؟ فقلت : —

« هي اسقاط الوزارة المستبدة . وتشكيل مجلس نواب على النسق الاوربي . وابلاغ الجيش الى العدد المعين في فرمانات السلطانية . والتصديق على القوانين العسكرية التي أمرتم بوضعها » فقال . -

« كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا » فقلت : -
لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً وعقاراً - فوالله الذي لا إله إلا هو اننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم »

وكنت أري الجنرال جولد سميث كلما سمع جملة من كلامي رجع القهقري خطوات ثم يعود الى محله في الدائرة المحاطة بالضباط والجاويزية . فأشار المستر كوكسن على الخديو . بالرجوع الى السراي زاعماً أنه يخشى عليه سوء اذا زادت المخاطبة عن ذلك الحد .

وبعد رجوع الخديو الى داخل السراي عاد المستر كوكسن ومعه المستر كلفن المراقب المالي الانجليزي وخاطبني بالنيابة عن الخديو كرسول من طرفه - قال :

ان طلب اسقاط الوزارة وطلب تشكيل مجلس النواب من حقوق الأمة لا من حقوق الجهادية - ولا لزوم لطلب زيادة الجيش لأن المالية لا تساعد على ذلك . فقلت . -

« اعلم يا حضرة القنصل ان طلبائي المتعلقة بالاهالي لم أعمد اليها الا لانهم أقاموني نائباً عنهم في تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن اخوانهم وأولادهم . فهم القوة التي ينفذها كل ما يعود على

الوطن بالخير والمنفعة . وانظر الى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر
فهم الاهالى الذين انابونا عنهم فى طلب حقوقهم . واعلم علم اليقين
اننا لا نتنازل عن طلباتنا ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ . »

فقال القنصل علمت من كلامك انك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك
بالقوة وهذا امر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها . فقلت : —

« كيف يكون ذلك ومن ذا الذى يعارضنا فى احوال داخلتنا . فاعلم
اننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة الى أن نفنى عن آخرنا . »
فقال القنصل : —

وأين هى قوتكم التى ستدافع بها فقلت : —

« عند الاقتضاء يمكن أن يحشد مليون من العساكر يدافعون عن
بلادهم يسمعون قولى ويلبون اشارتي » . فقال القنصل وماذا تفعل اذا
لم تجب الى ما تطلب فقلت : —

اقول كلمة اخرى . فقال وماهى : فقلت لا أقولها الا عند اليأس
والقنوط . ثم انقطعت المخبرات ساعة تقرر فى غضونها اجابة مطالبنا
وتنفيذها بالتدرج . ثم اسقطت الوزارة وطلب الى الخديو قبول تعيين
حيدر يكن باشا رئيساً للوزارة الجديدة . فلم اوافق على ذلك لانه من
اقربائه وعرضت تعيين محمد شريف باشا . وبناء على ذلك استدعى شريف
باشا من الاسكندرية بالتلغراف .

وبعد صدور أمر الخديو باجابة مطالبنا توجهت اليه وشكرت له
إرضاءه ضمير الامة فاقسم بانه مرتاح لما فعل . وانه وافق على تلك الطلبات
بنية صافية . فكررت له الشكر والدعاء . ثم أمرت فانصرفت الآلايات

الى مراكرها ما عدا آلاى السودان فانه قضى ليلته فى ضيافة آلاى
الحرس بقشلاق عابدين .

وفى يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ توجهت الى سراى شريف باشا
وهناؤه برياسة الوزارة الجديدة وطلبت منه أن يعنى بانتخاب من
يؤازرونه فى سرعة تشكيل مجلس النواب . ونشر الحرية فى البلاد .
ورغبت اليه فى تعيين محمود سامى باشا ناظراً للجهادية . ومصطفى فهمى
باشا ناظراً للخارجية لما أعلمه من ميلهما مع العدل والحرية . فابى وقال
انى لا أقبل أن يكون فى وزارتي محمود سامى ولا مصطفى فهمى لانهما
لم يوفيا بالعهد الذى تعاهداً عليه من قبل . فقد اتفقنا على انه اذا رفض
الخديو الموافقة على تشكيل مجلس نواب استقالت وزارتنا ولا يشترك
أحد منا بعد ذلك فى الوزارة الجديدة ولكنهما نكثا بالعهد وقبلا الدخول
فى وزارة رياض باشا التى قامت بعد وزارتنا والى سقطت بالامس .
لذلك لا أستطيع أن أشتغل معهما . فقلت له : « ان لكل وقت حكماً
وانى اثق بحبهما للحرية والعدل والمساواة . وفضلاً عن ذلك فان العسكرية
لا تطعن لغير محمود سامى باشا » فقال : « أفلا ترضون أن أكون ناظراً
للجهادية . فاني قد تربيت معكم فى العسكرية » فقلت « لقد اخترناك
رئيساً للوزارة ولابد من مراعاة ميول رجال العسكرية . فلما أصر على
عدم قبولهما فى وزارته تركته ورجعت الى اشغالى من غير أن يتم شيء
فى أمر الوزارة .

وفى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ قابلته مرة أخرى وقلت أنه لا يمكن
ترك البلاد بلا وزارة . فأصر على الرفض . فقلت له : « ان لم تؤلف

الوزارة اليوم فسنطلب غيرك. ولا تظن أن ليس بالبلا دسواك. ففيها بمحمد الله العلماء والحكام ولم يكن اختيارك لعدم وجود غيرك لهذا المركز الخطير « فاعرورقت عيناه بالدموع ولم يحرج جواباً . ثم خرجنا من عنده وبعد قليل جاءنا الشيخ بدرأوى عاشور (وكيل زراعته الذي نال رتبة باشا في زمن الاحتلال حين كان شريف باشا رئيساً للنظار أيضاً) وقال إن الباشا قبل ما عرضته عليه وأنه يريد مقابلي . فذهبت اليه مع محمود سامي باشا حيث أعلن لنا تشكيل الوزارة على الوجه الآتي:—

شريف باشا رئيساً للنظار وناظراً للداخلية

محمود سامي باشا ناظراً للجهادية والبحرية

حيدر باشا » المالية

اسماعيل أيوب باشا » للأشغال

مصطفى فهمي باشا » للخارجية

زكي باشا » للأوقاف والمعارف

قدرى باشا » للحقانية

ثم رفع الى الخديو تقريراً ضمنه الكلام على السياسة التي ستجرى عليها وزارته والأعمال التي ستباشرها . فأجاب عليه الخديو بالموافقة . وهذا هو صورة التقرير . ويليه جواب الخديو :—

(تقرير شريف باشا المقدم في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١)

مولاي

قد تفضلتم عليّ وفوضتم اليّ امر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برياستها في الحالة الصعبة التي نشأت عن ما حصل من الحوادث بمصر أخيراً .

ولم أقدم في بادئ الامر على قبول هذه المسؤولية الجسيمة لاحتمال أن يحدث من الاحوال الحاضرة امور خطيرة ومكدره . ولكن حيث أن حضرة تكم العلية قد استشارت من يوثق به من ذوي المسكنة والاحتشام ورأت بالانحداد معهم ان اشتراكي في ادارة أمور الحكومة يعود بالنفع على الوطن وأصرت على تكليفي بذلك فلم يكن لي حق بعد ذلك في التردد وصرت مستعداً للقيام بادارة عموم مصالح الحكومة باذلا جهدي أولاً في ازالة ما هو قائم بالخواطر من الاضطراب . ومنع وقوع نوازل كالتى أملت بمصر في هذه الايام . وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديوية الجليلة المصرية لتأييد حسن الاقتصاد في مصروفات الحكومة وتصفية الحالة المالية وبث روح الاستقامة في المصالح العمومية وادخال ما يناسب من الاصلاحات الخيرية في ادارة البلاد . وقد اقتربت تصفية الحالة المالية من الانتهاء وصارت الميزانية تنشر في كل عام بوجه الانتظام . وحيث ان تفتيش المالية الذى كان عندا حدائه موضعاً للقدح بطرق متنوعة قد ساعد مساعدة قوية على اصلاح امور المالية . وكان لحكومتم عضداً قوياً فيجب بهذين الوجهين دوام بقائه على الهيئة التى تشكل بها على مقتضى الامر العالى الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

أما مقاصد دولتكم الخيرية الموجهة نحو اصلاح الادارة فانها قد أخذت بالقبول التام وتعلقت بانجازها الآمال . ففى استتبت الأمانة واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد فى تحقيق تلك المقاصد التى وجهت اليها عنايتكم العلية لأظهار نتائجها الخيرية . وابدل الهمة فى تنظيم المجالس المحلية ووضع قوانين متناسقة متقنة النظام صريحة الأحكام . وفى تحديد القوى العمومية أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين والقوة القضائية المكافئة بالحكم على موجبها والقوة التنفيذية . وتعيين خصائص كل قوة منها وحدودها . وإجراء الاعمال العمومية النافعة . ونشر المعارف واتساع دائرتها فى ارجاء القطر - فان جميع هذه المواد جديرة بالالتفات اليها حقيقة بالاعتناء بها . وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق بتجديد مدة المحاكم المختلطة . مع الاهتمام والسعى التام فى تحسين الحالة التى هى عليها الآن .

وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالجمارك نظراً لاتساع نطاق الزراعة والتجارة . ولذلك ستوجه حكومتكم السنية اعتناءها ومزيد إهتمامها الى إجراء المخابرات اللازمة لعقد معاهدات مع الدول بشأن الجمارك والتجارة .

فها هى يامولاي مهام الأمور التى ستقوم بانجازها الهيئة الجديدة التى كلفت بتشكيلها ورئاستها . فاذا وقعت هذه الأفكار لديكم موقع الاستحسان وفازت بالقبول التام وأسعفتنى العناية الخديوية بالمساعدة القوية - فانى بمعونة الله تعالى وحسن توفيقه أجتهد فى إرشاد الوطن

الى طريق الفوز والنجاح والتقدم والفلاح . وأعيد اليه النظام
والراحة والسلام .
وغاية رجائي من مولاي أن يتقبل مزيد احترامى وإبنى لدولته
خادم مخلص خاضع .

(جواب الخديو)

(هذه ترجمة النطق الخديو الذي صدر في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١)

عزيزى شريف باشا

إن فى قبولكم أمر تشكيل نظارة جديدة والقيام برئاستها حال
كون الوطن محفوفاً بالمصاعب — دليلاً قوياً على إخلاصكم وحميتكم
الوطنية . وإنى لم أكلفكم بتحمل أعباء هذه المأمورية الجسيمة إلا
لعلمى بغيرتكم ووثوقى بإخلاصكم .

ولقد سرنى ما رأيته من اشتراك من يوثق بهم من ذوى المسكنة
والأحتشام مع وجوه البلاد وسائر أهاليها فى الأحاح عليكم بقبول
المسند الجليل الذى دعتكم اليه ثقة العموم بكم . وإنى موافق على
ما تضمنته لاثمتكم من مهام الأمور — وأرى كما ترون أنه متى عادت
الطمانينة الى الخواطر تهتم حكومتى باجراء الاصلاحات الادارية
والقضائية . فان تنظيم المحاكم ووضع القوانين المتناسقة المتقنة النظام
الصريحة الأحكام . وتحديد القوى العمومية وتعيين وظائف كلا منها .
وانتظام سيرها والنظر فى الاعمال المتعلقة بتجديد مدة المحاكم المختلطة

وتوسيع دائرة المعارف ونطاق الأشغال العمومية. والزراعة والتجارة وعقد ما يلزم من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة. كل هذه من المواد ذات المصلحة العمومية العائد نفعها على البلاد. وإني على الدوام مستعد لمساعدتكم كل المساعدة على نجاحها بصدق نية وإخلاص طوية. أما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وحكومتى فهو أمر لازم يجب دوامه وتمكينه. وثق يا عزيزى بما لك لدينا من حسن المودة وصفاء المحبة. اهـ.

وفى يوم الأحد الواقع فى ١٤ شوال سنة ١٢٩٨ وفد على شريف باشا كثير من وجوه البلاد وأعيانها نذكر منهم سليمان باشا أباطه وشريعى باشا وسلطان باشا وأمين بك الشمسى ومنشاوى بك والشيخ على الليثى وعبد السلام بك المويلحى والشيخ احمد محمد والشيخ الصباحى وابراهيم افندى الوكيل وقدموا لدولته تقريرين أولهما كضمانة وكفالة لتعهداتنا ودليل على اشتراكهم معناتى الطلبات الوطنية التى نحن متضامنون عليها وهذه صورته :

نحن الواضعون أسماءنا أدناه علماء ومشايخ وأعيان وعمد مصر واسكندرية والثغور والوجهين البحرى والقبلى لأعتقادنا التام بحسن صفات وغيره مجلس النظار الذين صار انتخابهم بمعرفة دولتكم بالحكومة المصرية. وإظهاراً لصداقتنا التامة وخلوص نية الجيش نحن ضامنون ومتكفلون بصدق وصحة التعهدات التى من مقتضاها تمام الانقياد لأوامر دولتكم شريف باشا. « اهـ.

أما الثانى وعليه ١٦٠٠ توقيع فهو يتضمن طلب تشكيل المجلس

النيابي وفقاً للأرادة الخديوية وهذه صورته :-

«لما كان لا ينتظم نظام العالم ولا يقوم قوام الهيئته الاجتماعية إلا بالعدل والحرية حتى يكون كل إنسان آمناً على نفسه وماله حراً في أفكاره وأعماله مما فيه سعادته وحسن حاله . وهذا لا يتأتى إلا بإيجاد حكومة شوروية عادلة لا تشوبها شوائب الاستبداد ولا تتطرق إليها طوارق الفساد . اتخذت الممالك المتمدنة العادلة مجالس ملية من نبهاء أئمتها ينوبون عنها في حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ويكونون الواسطة الحقيقية في تنفيذ ما تصدره الحكومات من الأحكام العادلة . وعلى هذه القواعد ولاجل هذه المقاصد كان قد اتخذ لحكومتنا مجلس نواب في العهد السابق . وبما ان مقاصد خديويتنا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة فطلباً لحفظ بلادنا من بوائق الدهر نجاسر نابعرض هذا راجيز من المراحل الدورية صدور الامر الكريم بتشكيل مجلس نواب لأئمتنا المصرية ليكون له المجالس الامم الاوروبية المتمدنة من الحقوق الشرعية ازاء هيئة الحكومة . وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لا تعادلها نعم وتصير حكومتها العادلة انموذجاً شريفاً يبرهن على حسن نتائج العدل والحرية امام العالم . واننا على يقين من قبول التماسنا هذا وفقاً لأرادة ولي النعم أدام الله اجلاله »

وفي يوم الجمعة ٢٢ شوال سنة ١٢٩٨ توجّهت مع بعض الضباط لمقابلة شريف باشا وتهنئته برياسة الوزراء بالنيابة عن الجيش فقالت له :-
«أعرض لدولتكم اننا جميعاً واثقون بصداقتكم وخلوص طويتكم لمحبة الوطن

وأهله وجازمون بان الصفات التي تحليتكم بها ستكون سبباً في وقاية بلادنا واستتباب الراحة العمومية فيها. واننا نعلم واجباتنا والفروض التي توجبها علينا وظائفنا العسكرية وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها. ولذلك فاننا نعتز باننا القوة المنفذة لما يصدر من الاوامر التي تكون ان شاء الله في خير البلاد وصلاح العباد. الا أن لنا حقوقاً معلومة يمنحها لنا القانون فارجوا من الله سبحانه وتعالى أن يحسن الينا بنواها بمساعدتكم ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصلاح آمين » ثم أمن الحاضرون فرد علينا بقوله : —

« في علمكم ما قال الاقدمون : — آفة الرياسة ضعف السياسة . ولا حكومة الا بقوة ولا قوة الا بانقياد الجنود انقياداً تاماً وامثالهم امثالاً مطلقاً .

كل حكومة عليها فرائض وواجبات من أهمها صيانة الوطن وحفظ الامن العمومي فيه وهذا وذلك لا يتأتيان الا بطاعة رجالها العسكرية. فترددى أولاً في قبول الرياسة ما كان الا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال ويزيد معها الاشكال فاكون عرضة للملامة بين اخواني في الوطن وبين الاجانب. وحيث أغاثتنا اللطاف الالهية وحصل عندي اليقين بانقيادكم فقد زال الاضطراب من القلوب ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوي عفة واستقامة . فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط لانهما من أخص شئون العسكرية واساس قواها. واعرفوا انكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية فقوموا باداء واجباتها

الشريفة وعلى القيام باداء كل مايزيدكم نفعاً وسؤدداً وفقنا الله واياكم «
وفي ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ بعث شريف باشا الى وكلاء الدول
بالكتاب الآتي تعريبه :-

الى حضرة القنصل الجنرال

انكم تعلمون الظروف والدواعى التى أوجبت على تحقيق الثقة التى
تعطف الجناب العالى باعتقادها بى بقبول تشكيل الوزارة الجديدة .
ونفس هذه الدواعى هى التى حملت زملائى حضرات النظر على الامتثال
الى أمر الحضرة الخديوية مجيبين بقبول المناصب التى وجهت اليهم .

وبناء على ذلك أقدم لحضرتكم طى كتابى هذا صورة الذكرى
الخديوى المؤذن بتشكيل الوزارة . وانقل اليكم أن الحضرة الخديوية
تكرمت بان توجه الى مع رئاسة النظر منصب الداخلية والقيام بمهام
نظارة الخارجية ريثما يحضر حضرة صاحب السعادة مصطفى باشا فهمى .

وأملى وطيد بانكم فى جميع المدة التى تتصل بها مخبراتى مع حضرتكم
تواً لا تتأخرون عن مساعدتى بطيبة نفس لحفظ العلايق الودادية المستمرة
حتى الآن بين حكومتكم وحكومة الجناب العالى مما هو عضد ثمين له
وسند للقطر المصري . وبعد هذا فرجائى أن تقبلوا اثبات اعتمادى الفائق

لحضرتكم
ناظر الخارجية

شريف

كتب بمصر فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

ثم بعث شريف باشا الى المحافظين والمديرين بالقطر المصرى بالمنشور
الآتية صورته : -

تعطف الجنب العالى وعهد الى بان اشكل وزارة جديدة وأتولى
رياستها ووجه الى مع هذا المنصب نظارة الداخلية . فأول أمر عنيت
به حين قبلت هذه الخطة التى دعانى اليها كرم الحضرة الخديوية وطلب
وجوه البلاد - هو ان صرحت بعزمى الاكيد على مراعاة الاقتصاد
بالحكمة فى جميع نفقات الدولة . وعلى توطيد العدل والامانة وتعميمها
فى جميع الوظائف . وعلى احداث الاصلاحات التى أدت اليها الخبرة
ودعت الى ادخالها ارادة البلاد واحداثها فى عموم الادارات على الوجه
الموافق . ومن تلك الاصلاحات تنظيم الاحكام القضائية . وتحديد السلطة
العمومية وتبيان اختصاصاتها ومزاياها . ثم توسيع نطاق المعارف والاشغال
العمومية والزراعة والتجارة . وذلك هو جل الاصلاح الاساسى المقصود .
ويلوح لى انه ذو أهمية عظيمة يجب الاسراع الى قضائه ولذلك أدعوكم
الى بذل جميع ما فى الطاقة فى سبيل مساعدتى على اتمام ذلك بما لكم من
السلطة المعينة حدودها بهمة ونشاط .

وحيث لم يصدر حتى الان القانون القاطع الذى يحدد السلطة
العمومية ويبين لكل منكم حقوقه وواجباته - رأيت من الضرورى ان
اذكركم هنا باهم المزايا التى خولتموها فى الاحكام والادارة . فأحرصوا
على الخدمة العمومية واجراء موجباتها . واسهروا على تأييد العدالة
والمساواة وعلى جباية الضرائب . واحفظوا حقوق الاهالى وذودوا عن

مصلحتهم مثل ما يجب ان تزودوا عن المشروعات العمومية دينية كانت أو خيرية. واتموا فروض الحفظ والضبط. واعتصموا بالدراية لآتقاء ما يمكن حدوثه. وراقبوا مصروفات الحكومة وسبل انفاقها بحيث لا تذهب بما لا خير فيه. تلك هي حدود السلطة لادارة الاحكام معينة الا السلطة الخديوية العظمى.

وعليكم ان تسووا بين الرعية اذا اخل بعضهم بعهد مع الاخرين فنشأ عن ذلك خلاف. وان تحققوا اجراء ما يتعهد به كل منهم لصاحبه. وتسهروا على مراقبة القوانين الشرعية المتعلقة بصلاتهم فيما بينهم وتفصلوا فيما يحصل من الخلاف. تلك هي الحدود المعينة للاحكام القضائية أى للقضاة في الدعاوي الشخصية والمجالس المدنية العادية - وبالجملة نقول ان الامور التي يكون مرجعها الى منفعة عمومية فليكم انتم الحكم فيها. واما المسائل المتعلقة بمصلحة الافراد فهي من اختصاصات الحكومة القضائية.

وعليكم ان توجهوا في المستقبل عناية خصوصية الى فض المشاكل بمقتضى مبادئ الادارة العمومية التي ذكرت لكم اياها بوجه الاجمال. والتي ما حدثم عنها الا وحسب ذلك منكم تعديا لما فرض لكم من الحدود ومخالفة لتعليماتي الرسمية. ثم مع كوني تحاشيت اعطاءكم السلطة في المزايا المختصة بالحكومة القضائية - فمن الواجب عليكم ان تتخذوا الوسائل الحسنة بحكمة ودراية من جميع الوجوه التي يحلها لكم القانون لتحفظوا شرف رعيتم وأرواحهم وراحتهم. فان في هذه المدة الاخيرة

حدثت مخالفات كثيرة من شأنها إزعاج الأمانة ولم يعاقب المرتكبون بالقصاص الحق العادل الذي يكفهم عن ارتكاب الجنايات ويبين لهم أن أحكام القانون العادل تدركهم أيًا كانوا.

فعلينا أن تبطلوا هذه الحالة وتقفوا بالمرصاد لمنع عودها مرة ثانية موجهين لكل ارتكاب أو جناية العقاب القانوني. وأن تؤيدوا الراحة والأمانة العمومية فإن ذلك أول ما يجب علينا.

وبعد فاني منذ استلمت نظارة الداخلية تبين لي على أسف أنه قد حصل في مديرية الغربية وفي غيرها من الإدارات على اختلافها ضعف في السلطة. مع أن على حفظها مدار الأحكام وبه قيام الحكومة الواجب احترامها. فمن المهم إذا وضع حد لهذه المخالفات المشؤومة التي تفسد ببقائها جميع فروع الإدارة. وأحسن وسيلة تضمن رعاية الاحترام الواجبة تأديته للحكومة هي اختيار المأمورين الصادقين في الخدمة. فابدلوا عنايتكم في أن يكون جميع شيوخ البلاد والذين تدعوهم إلى هذه الوظيفة إرادة مواطنيهم رجالاً ذوي عفة تشهد لهم بها ثقة الأهالي. وأن يكون لهم في بلادهم نفوذ تام لا يقوى على معارضته أحد إما بوجودهم في حالة الثروة والغناء وإما لما لهم من المصالح الزراعية والتجارية.

وعليكم أن لا تتأخروا عن تقديم تقاريركم إلى مرجع السلطة العمومية الذي منه يصدر لكم الحض والأوامر الإدارية واليه يجب أن تبعثوا بجميع المسائل التي تستلقت أنظار النظارة العامة. وأن تعرضوا عليها جميع المشاكل التي يلوح لكم أنها تستلزم تعليمات خصوصية حتى أصل بمساعدتكم وحرصكم بأمانة ودقة على ما يندبته لكم من التعاليمات إلى

اجراء الاصلاح وأعادة النظام الادارى طبقاً لمقاصد الخيرية الخديوية .
الامضاء . رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

شريف

وفي ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ قدم شريف
باشا الى الخديو تقريراً بقوانين الاصلاحات العسكرية التى كانت من
ضمن طابا تنا فى يوم حادثة عابدين المشهورة جاء فيه : —
قال : — ان القومسيون العسكرى السابق تشكيله تقتضى الامر
العالى الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ لتنظيم القوانين العسكرية
قدم لمجلس النظار بواسطة نظارة الجهادية والبحرية مشروعات عن
قوانين عسكرية . وبعد النظر فى هذه المشروعات بالمجلس قدم القوانين
الآتى بيانها : —

أولاً — قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية

ثانياً — » تسوية حالة الضباط المستودعين

ثالثاً — » معاشات الجهادية البرية والبحرية

رابعاً — » القواعد الاساسية الذى يايه قانون الترقى

خامساً — » الضمائم والامتيازات والاعانات العسكرية

فأتشرف بأن أرفع لسمتكم السنية صورة خمسة أوامر عالية
عن هذه القوانين ملتمساً تشريفها بالقبول . وانى لولى الامر والنعم عبده

الخاضع ومحسوبة المتواضع رئيس مجلس النظار

محمد شريف

وبعد تصديق الخديو على هذه القوانين الخمسة وفد كبار ضباط
الجهادية على شريف باشا في ديوان الداخلية وشكروا له عنايته بأمر
رجال العسكرية واهتمام وزارته بإنجاز تلك القوانين . كما أبدوا له حسن
مقاصدهم وعظيم ثقتهم به .

(الفصل السابع)

(في الوفد العثماني)

في ٣ أكتوبر سنة ١٨٨١ ورد تلغراف من الاستانة ينبيء بأن
جلالة السلطان عقد عزمه على إرسال وفد الى القطر المصري من غير
أن يشاور الوزراء في الأمر . وأنه عين على نظامي باشا رئيساً للوفد
المذكور . وعلى فؤاد بك معتمداً ثانياً . واحمد راتب باشا وصفر افندي
وهما من ياوران الحضرة السلطانية . وأنهم قد سافروا جميعاً في يوم
٢ أكتوبر قاصدين الاسكندرية . فوقع ذلك النبأ موقع الدهشة
والاستغراب لدى جميع الدول الأوربية . لأنه لم تسبقه مقدمات ولا
مخابرات مع تلك الدول . وقد توجه كل من قنصل فرنسا الجنرال
وقنصل إنجلترا (السير مات) الى الخديو وأخبراه بأنهما لايعلمان شيئاً
عن أسباب قدوم الوفد العثماني . وأكداه بأن الوفد المذكور لا يمكنه
أن يعيث بشيء من حقوقه .

وفي يوم الخميس ١٣ دي القعدة سنة ١٢٩٨ وصل الوابور الهامبوني
(طليعت) الى ميناء الاسكندرية في منتصف الساعة السادسة مقلاً

حضرة صاحب الدولة على نظامى باشا وحضرة صاحب العطوفة على
فؤاد بك وقدرى بك وصفر افندي وسيف الله افندى من ياوران
الحضرة الشاهانية. فأطلقت مدافع السلام من وابور محمد على وطاية
رأس التين. كما أدت التحية من بقية المراكب المصرية الراسية فى الميناء.
وتوجه ذو الفقار باشا سر تشريفاتى خديوى ومعه المحافظ ومأمور الضبطية
وفريق آلايات الاسكندرية ووكيل البحرية الى الوابور (طليعت)
وبلغوا حضرات القادمين سلام الخديو . ثم نزلوا الى البر وذهبوا الى
سراى رأس التين الاستراحة من متاعب السفر .

وبعد أن استكملوا راحتهم ركبوا الى محطة السكة الحديدية .
حيث شيعهم فيها حضرات الذين استقبلوهم من قبل . وكان فى انتظارهم
قطار خاص أقلهم فى منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر الى القاهرة
فوصلوها فى الساعة الثامنة مساء . وكان فى استقبالهم فى محطة مصر سعادة
طلعت باشا باشكاتب الديوان الخديوى وغيره من المأمورين . فبلغهم
طلعت باشا سلام الخديو ثم ركبوا الى قصر الزهة بجهة شبرا وكان قد
أعد لنزولهم فيه مدة اقامتهم فى مصر .

وفى الساعة الرابعة عربى من صبيحة يوم الجمعة توجهوا الى سراى
الاسماعيلية لزيارة الجنب الخديو فقبلوا عند وصولهم بغايه التعظيم .
وكان على سلم السلامك سعادة طلعت باشا وسعادة خيرى باشا
والتشريفاتية وياوران الحضرة الخديوية . فساروا بهم الى حيث الجنب
العالى الذى حياهم وأكرم مشواهم .

وبعد أداء واجب الاستقبال بلغوا الخديو تسليمات الحضرة السلطانية . وأعربوا عن مآلها من كل الالتفات اليه . وتمام المسرة وغاية الرضي بما توجهت اليه من تحسين الاحوال وحفظ الأمانة هم الحضرة الخديوية . وان حضور هذا الوفد انما هو عنوان على مآلات الملكية من الاعتماد وشدة الوثوق بحضرة الخديو المعظم . والمقصد الأصلي منه هو تأييد نفوذه وتعزيز موقفه وتثبيت مركزه .

وعند ذلك نطق بآيات الخشوع والخضوع وأدى من واجبات الشكر وفروض الحمد ما يليق بالذات الشاهانية على حسن عنايتها به واطف رعايتها له . وابتهل الي الله تعالى بدوام بقاء الحضرة السلطانية وتخليد ملكها وتأييد سلطانها ونفوذ شوكتها وتمكين قوتها . وبعد ذلك قاموا للأنصراف فشيّعهم الى سلم السلامك حضرات من تقدم ذكرهم ثم ساروا قاصدين قصر النزهة .

وفي منتصف الساعة العاشر ركب الخديو عربته وتوجه الى قصر النزهة ليرد لهم الزيارة ثم عاد الى سراي الاسماعلية .

(زيارة على نظامى باشا لآلئ الثانى بقصر النيل)

توجه على نظامى باشا المندوب السلطانى لزيارة الآلاى الثانى الكائن بقصر النيل فلما وصل اليه استقبله حكمدار الآلاى طلبه عصمت بك بعساكره حاملى السلاح . وبعد أداء التعظيم اللازم دخل ديوان الجهادية مع ناظرها محمود باشا سامى والامير الآلاى طلبه بك عصمت ثم خاطب طلبه بك بقوله : — أخبر حضرات الضباط الكرام انى عسكرى

دخلت العسكرية وتريت فيها الى أن نلت الرتب السامية . فقد كنت قائد جيش عظيم ثم تفضل على مولانا وسيدنا السلطان الاعظم بترقيتي الى وظيفة سريراورانه بمعنى انى نائب عن مقامه السامى فى تنفيذ احكامه العالية . فانكم تعلمون أن الجند حامية الملك وعون الخليفة على تنفيذ أوامره . وقد قضيت فى العسكرية اثنين واربعين عاماً وهذا هو الشرف الذى اعتز به فانه لا شرف للانسان الا خدمة الملة بنفسه وروحه . وبصفة كونى سريراوراً شاهانياً اخبر حضر تكم أن مصر قلب الدولة العلية وهى بين أعين مولانا وسلطاننا المعظم نخشى عليها ما نخشاه على انفسنا وديارنا فانها من الاراضى السلطانية والجناب الخديو العالى هو نائب السلطان فالناظر اليه ناظر للسلطان .

فأجابه طلبه بك عصمت بقوله : —

« اقدم لدولة السرياور الاعظم احتراماً يليق بمقامه السامى واعرض على مسامعه ان الجيش المصرى الشاهانى يعترف لمولانا وإمامنا سلطان الملة الاسلاميه بالسلطة والسيادة على مصر . وانى بالاصالة عن نفسى وبالنيابة عن اخوانى الامراء واخوتى العساكر المصرية اقدم لمولانا السلطان الاعظم خضوعنا واعترافنا بسيادة جلالته كما انى اعترف مع جميع اخوانى بحفظ ناموس مولانا الخديوى وامتيازاته السلطانية ونخضع له خضوع الابناء لأبائهم ونقر بسيادته علينا ونيابته عن المقام الشاهانى . وليس بيننا وبين مقامه السامى ما يوجب اضطراباً أو يحدث قلقاً أو يحرك ذكراً فى السياسة وغيرها . وانى اقدم لدولتكم العلية هذا الخطاب

وانا معتقد بأنى أخاطب وكيل الحضرة السلطانية. وانا نشكر عنايتها
وسعيها واجتهادها في دفع افكار السياسيين عنا بما ألفناه من رحمتها
وحنوها ورأفتها بنا . »

فرد عليه على نظامى باشا بقوله : —

كذا تكون أمراء الجيوش . وانى قد سررت بما علمته من حسن
نيتكم وطهارة بواطنكم وحبكم للجناب الخديو السامى . وقد تأكد عندى
أن تظاهركم العسكرى لم يكن لاضرار ولا افساد .

فقال طلبه بك : —

« سيدى . ان تظاهرنّا كان لحفظ البلاد ووقاية شرف أميرنا ومولا
الخديو . ومع النوازل التى رأيناها قد أحاطت بأوطاننا فاننا رأينا رئيس
النظار السابق يبذل جهده فى تقليل الجند وتبديده . فعلمنا أنه يريد بالبلاد
شراً . اذ لا يخفى على فطنة دولتكم أن الملك لا يحفظ الا بحامية الجند والجند
إن لم يكن كافياً لحفظ الحدود ورد العدو كان كعدمه . وبلادنا مع
كثرة الاجانب فيها واحتياجها لحفظ الامن ومراقبة الاعداء لا يقوم
بحفظها الا قوة عظيمة من الجند . وقد عارضنا فى تقليل القوة العسكرية
فاستبد علينا رئيس النظار وأبى الا تنفيذ أغراضه . فضلاً عن أننا رأينا
يمشى فى غير طريق الوطنية ولا يفعل الا ما يشاء . وهذا ما يضر بالوطن
وصالح الدولة العلية ويمس شرف مولانا الخديو .

وقد كررنا طلب حقوقنا وحقوق الامة . فلم نجد غير أذن صماء
وعين عمياء . فاضطررنا الخوف على بلادنا وأميرنا للقيام بالجند ووقوفنا فى

ساحة عابدين . وقد منّا طلبنا للجناب الخديو بواسطة أخينا الأكبر
ونائبنا جميعاً (احمد بك عرابي) . فتفضل علينا بالاجابة وسلم الرئاسة
العظمى لصاحب الدولة والهمة العلية دولتهو محمد شريف باشا وهو خير
كفوؤ لذلك . ونحن الآن راضون عن الهيئة الحاضرة معترفون بسيادة
مولانا السلطان الاعظم خاضعون لأمرنا الخديو . ولم يبق عندنا شيء
سوى خدمة الوطن العزيز بحياتنا .

وكما أن الدولة العلية ترى مصر قلب الدولة فكذلك نحن نرى
الدولة محل سطوتنا ومركز آمالنا ودار الخلافة الاسلامية . واننا نرجو
أن تجتمع كلمة المسلمين في سائر الاقطار وتتحد قلوب المؤمنين لتكون
يداً واحداً في وقاية دولتنا من جميع النوازل أعازها الله منها . ولانشك
في أن اخواننا المسلمين يجدون في بث الاتحاد بينهم وجمع الكلمة على
تأييد ملكنا وسلطاننا المعظم خلد الله سلطانه .»

ولما أتم كلامه وقف على نظامى باشا وصافح طلبه بك ومن معه
من الضباط وأثنى عليهم ثناء جميلاً . ثم جلس مع ناظر الجهادية محمود سامى
باشا نحو نصف ساعة وذهب بعد ذلك فزار شيخ الجامع الازهر وتقيب
الاشراف والشيخ عlish شيخ السادة المالكية . وكانوا يباهون جميعاً
بما فعلته الجهادية وما وصلت اليه الحالة بفضل رجالها .

وقدمكث رجال الوفد في مصر بضعة عشر يوماً أقيمت لهم في
خلالها المآدب الفاخرة . أما الخديو فقد أكد لهم بأن الجيش على
طاعته . وان ليس في مصر ما يوجب الاضطراب .

وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ سافر الوفد الشاهاني الى الاسكندرية .
مقتنعاً بما رأى وسمع . وفي صباح اليوم التالي أقلته البارجة (طليمت)
الى الاستانة . وقد أطلقت المدافع ايذاناً بسفرهم واجلالاً .

الفصل الثامن

(في سفر الآلاى السوادنى الى دمياط)

(وسفرى بالآلاى الرابع الى رأس الوادى)

لما ورد من الاستانة تلغراف ٣ أكتوبر سنة ١٨٨١ المار ذكره
علم الجميع أن مجيئ الوفد الشاهاني هو لتحقيق التمرد العسكرى الذى
أشاعته أوربا لتجعله وسيلة ليتدخل فى إفساد ماتم من الإصلاحات فى
القطر المصرى ولقد هاجت الافكار واضطربت خواطر رجال الاستبداد
وأوجس الخديو من جراء ذلك شراً . فاتفق مع الوزارة الجديدة على أن
لا يسمح لرجال الوفد المذكور بمقابلتنا . وأن يعترف الخديو بأن لا تمرد
ولا عصيان فى الجيش . (كما هو الواقع) وأن الجيش على طاعته ولا موجب
للاضطراب . وانه يلزم ارسال الآلاى السودانى الى دمياط والآلاى
الرابع حكمداريتى الى رأس الوادى .

هذا ماتم الاتفاق عليه بين الخديو والوزارة . وقد اخبرنا ناظر
الجهادية محمود سامى باشا بكل ذلك فوافقنا عليه مبدئياً تطميناً للنفوس
وتسكيناً للقلوب ولكن على شرط صدور أمر الخديو بانتخاب النواب
قبل سفرنا .

ثم نبهنا على عبد العال بك بالتأهب للسفر الى دمياط وأن يأخذ معه موسيقى الآلاى الثانى البيادة .

(كيفية سفر الآلاى المذكور)

سافر عبد العال بك حلى بالآلاى السودانى الى محطة السكة الحديدية ماراً وسط المدينة . وكان قد سبقه اليها معظم ضباط العسكرية وضباط المستحفظين والبوليس للقيام بواجب التوديع . وكان عدد الحضور غير قابل للعد والاحصاء ولما وصل الآلاى المذكور الى المحطة أخذ عنانى بك من أعيان القاهرة بنثر الورد والرياحين على رؤوس العساكر . وقد سقى الناس شراباً سكرياً فى ذلك اليوم اكراماً للجيش المنقذ للبلاد من هاوية الاستبداد . وكنت حينذاك مع ناظر الجهادية محمود سامى باشا فى جملة المودعين .

وتلا كل من محرري جريدتى الطائف والمفيد (السيد عبد الله نديم والسيد حسن الشمسى) خطاباً تضمن المدح والثناء علينا وعلى الهيئة العسكرية لما قمنا به من قتل الظلم والاستبداد واحياء روح العدل والحرية ونشر علم الآخاء والمساواة والاتحاد فاجبت بشكر الخطيبين المذكورين وأوعزت الى العموم بالاستمسك بعروة الاتحاد والمحافظة على شرف البلاد .

فقام عبد العال بك حلى وألقى خطاباً وجيزاً قال فيه .
« أيها الاخوان . انا نودعكم والقلوب معكم وكلمة الوطنية تجمعنا .
فاجعلوا حبل المواصله بيننا ممدوداً وثقوا بعزمكم ولا تطيعوا الوشاة

فما يفترون علينا كما انما لا نسمع من واش كلاماً. واعلموا أننا في تيار
أفكار إن لم نحفظ أنفسنا فيه بالاتحاد هلكنا. وكلنا يعلم حسن طوية
مولانا الخديو وطهارة بواطن رجاله الفخام. فنحن نخدم افكارهم بأرواحنا
وتقضى العمر في طاعتهم ماداموا على الحق. والله الحفيظ علينا وعليكم
وهو على كل شيء قدير . اهـ

وهذا هو خطاب السيد عبد الله نديم : -

« حماة البلاد وفرسانها

من قرأ التواريخ وعلم ما توالى على مصر من الحوادث والنوازل
عرف مقدار ما وصلت اليه من الشرف وما كتب لكم في صفحات
التاريخ من الحسنات. فقدر تقيتم ذروة ما سبقكم اليها سابق ولا يلحقكم
في ادراكها لاحق الا وهى حماة البلاد وحفظ العباد وكف يد الاستبداد
عنهما. فلكم الذكر الجميل والمجد المخلد يباهى بكم الحاضر من أهلنا
ويفاخر بما أثركم الآتي من ابنائنا. فقد حي الوطن حياة طيبة بعد أن
بلغت الروح التراقي . فان الامة جسد والجند روحه ولا حياة للجسم بلا
روح . وهذا وطنكم العزيز أصبح يناديكم ويناجيكم ويقول :-

اليكم يرد الامر وهو عظيم	فاني بكم طول الزمان رحيم
اذا لم تكونوا للخطوب وللردى	فمن أين يأتى للديار نعيم
وان الفتى ان لم ينزل زمانه	تأخر عنه صاحب وحميم
فردوا عنان الخيل نحو مخيم	تقلبه بين البيوت نسيم
وشدوا له الاطراف من كل وجهة	فشددوا أطراف الجهات قويم

إذا لم تكن سيفاً فكن أرضاً وطأة فليس لمفلول اليدين حريم
وإن لم تكن للعائدين حماية فانت ومخضوب البنان قسيم
ولقد ذكرتُ باتحادكم وحسن تعاهدكم ما كان من رسول الله صلى
الله عليه وآله وأصحابه وسلم عند تغيب سيدنا عثمان في أهل مكة من
مبايعة أهل الشجرة على حفظه وصيانيته صلى الله عليه وسلم . فصاروا
يعنونون بالعشرة المبشرين بالجنة . وأنتم قد تعاهدتم على حفظ الاوطان
وبقاء سطوة مولانا الخديو وتأيد ملكه . وتبايعتم على الدفاع ووقاية أهليكم
من كل ما يذهب بالثروة أو يضعف القوة أو يخذل الشرف فاستبشروا
ببيعكم الذي بايعتم به . وذلك هو الفوز العظيم .

ثم قال : أخوكم الحريو دعكم ويسير باخوانكم الى دمياط فاجعلوا
عروة الود وثيقة ولا تحلوا حبل الاتحاد الذي جاهدتم الانفس في أحكامه .
فقد زالت موانعنا التي كانت تجر الى الفساد . والانس دار رحيقه بين
الجيوش أولى الرشاد . ولا تعمر الدنيا إذا لم تترك الخلق العناد . فالارض
تنبت زرعها لحياتنا بالاتحاد .

ومن محاسنكم التي تفخرون بها ويعرف لكم بها الفضل طاعتكم
لأوامر الحكومة وامثالكم لارشاداتها وربط قلوبكم بمحبة مولانا
الخديو ورجاله الكرام خصوصاً هذا الرئيس البرارؤوف القائم بخدمة
الامة وبلادها .

ثم ختم خطابه بقوله : وأحسن ما يؤرخ به اسم الجهادية عند النوازل
أن يقال (مات شهيد الاوطان) فنادى الجميع (رضينا بالموت في حفظ
الاطان) .

واستمرت مظاهر التوديع والتشيع الى ان تحرك القطار وسار قاصداً دمياط . فلما وصل اليها هرع أهلها الى استقبال الآلاى المذكور بالحفاوة والاكرام . فالتقى السيد عبد الله نديم خطاباً حماسياً مدح فيه الجيش ورؤساءه وقال انهم هم الذين انقذوا البلاد من جور الاستبداد . ثم ذهب الآلاى الى مركزه .

وكان اسماعيل بك صال أوغلى حكامدار طوبجية سواحل دمياط واسماعيل باشا زهدى محافظها قد شرعا فى دس الدسائس بين أهل المدينة فصار احاطتهما الى المعاشات لكبر سنهما واتقاء شرهما .

(كيفية سفر الآلاى الرابع حكمداريتى)

(الى رأس الوادى)

وفى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ تأهبتُ للسفر الى رأس الوادى . وكان قد صدر الأمر العالى بانتخاب النواب قبل ذلك بأربعة أيام . فمرت بالآلاى المذكور فى وسط مدينة المحروسة من باب النصر والموسيقى العسكرية تعزف فى مقدمة الآلاى على حسب العادة الى أن بلغنا مسجد سيدنا وولى نعمتنا الامام الحسين . فوقف الآلاى مقابلاً للمسجد تعظيماً واجلالاً لسبط الرسول عليه الصلاة والسلام . ثم دخلت الى المقام الحسينى مع بعض الضباط وأمرنا يرق الآلاى على الضريح الشريف . وسألنا الله جل شأنه أن يوفقنا لما فيه خير البلاد ونفع العباد . ثم خرجنا وسرنا بالآلاى على الهيئة السالف ذكرها وكانت الشوارع ممتلئة بالمودعين والمتفرجين الى أن بلغنا محطة السكة الحديدية . وكان قد سبق

اليها جميع ضباط الجيش المصرى ورؤسائه وكثير من الذوات والتجار وعامة الناس. وبالجملة فان هذا الاحتفال كان فى ذلك اليوم مما لم يسبق له مثيل فى مصر. فقامت فى الحاضرين خطيباً قبل سفرنا وقلت ما يأتى:—

« سادتى واخوانى

بكم ولكم قننا وطلبنا حرية البلاد وقطعنا غرس الاستبداد ولا ننشئ عن عزمنا حتى نحى البلاد وأهلها . وما قصدنا بسعيننا افساداً ولا تدميراً ولكن لما رأينا أننا بتنا فى اذلال واستعباد ولا يتمتع فى بلادنا الا الغرباء. حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية الى حفظ البلاد وتحريرها. والمطالبة بحقوق الامه. وقد ساعدتنا العناية الالهية ومنحنا مولانا وأميرنا الخديو ما طلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا السائر بنا فى غير طريق الوطنية. وتمتعنا بمجالس الشورى لتنظر الامه فى شئونها وتعرف حقوقها كباقي الامم المتقدمة فى العالم. ومن قرأ التواريخ يعلم أن الدول الاوربية ما تحصلت على الحرية لا بالتهور وإراقة الدماء وهتك الأعراض وتدمير البلاد ونحن اكتسبناها فى ساعة واحدة من غير أن نريق قطرة دم أو نخيف قلباً أو نضيع حقاً أو نخدش شرفاً . وما أوصلنا الى هذه الدرجة القصوى الا الاتحاد والتضافر على حفظ شرف البلاد . فالآن ننادي بصوت واحد « فليعيش الخديو واهب الحرية. فليعيش الجيش المصرى طالب الحرية. فلتعيش الحرية فى مصر خالدة مؤبدة .

نحن الآن فى نعمة جليلة وعزة جميلة . وقد فتحنا باب الحرية فى

الشرق ليقتردي بنا من يطلبها من اخواننا الشرقيين على شرط أن يلزم الهدوء والسكينة . وبجانب حدوث ما يكدر صفو الراحة . ولقد ألقينا مقاليدنا الى وزرائنا الكرام ورئيسهم الشهم الهمام شريف النفس عظيم القدر وبين أيديهم عقبات ومصاعب فلا نردم ارتباكا بتخاذلنا . بل نلزم وحدة الاتحاد ونحافظ على البلاد ونسير معهم في طريق الإصلاح أينما ساروا . وانا قاعون الى راس الوادي امثالاً لأمر رئيسنا الوطني الحر القائم بخدمة الوطن وأهله سعادة محمود باشا سامي ناظر جهاديتنا . ليعلم الجميع أن قيامنا كان لطلب الحقوق لاللعقوق . وان الطمأنينة عادت كما كانت وعدنا الى مانشأنا عليه من طاعة مولانا الخديو وخضوعنا له ولوزرائه الفخام . فلا تأخذكم الاراجيف وأشاعات أعداء الوطن وثقوا بسعي أميرنا ورجاله .

وأخص اخواني الجهادية بحفظ وحدة الاتحاد وعدم الاصغاء الى الوشاة والحساد . فانكم تعلمون أننا جاهدنا في هذا الامر أعواماً طويلاً حتى ربطنا القلوب وألفنا النفوس . وبيننا من الاعداء من يسعى في تفريق كلمتنا واضرام نار الفتنة بيننا . فاردعوهم بلسان التقرير واحفظوا لنا ما عاهدناكم عليه . فالبلاد محتاجة اليها وأمامنا عقبات يجب أن نقطعها بالحزم والثبات والاضاعة مبادئنا ووقعنا في شرك الاستبداد بعد التخلص منه .

تعلمون انكم كما قتم وأنقذتم أمراءكم الثلاثة بل اخوانكم من السجن بل من القتل . هكذا قمنا لكم وبكم فانقذنا الوطن من الاستبداد ورفعناه الى عرش الحرية .

وما الفخر بالمعظم الرميم وانما نخار الذى يبغى الفخار بنفسه
ونحن نفتخر بالا بناء . فقد ختم لنا الآباء الفتوح ونحن حفظناها .
فاجعلوا عروة الاتحاد بينكم وثيقة . وانى سائر باخوا نكم الى رأس الوادى
فاستودعكم الله جميعاً واقبل أخى على بك فهمى بالنيابة عن الجيش كله
وأخى محمد افندي عبيد بالنيابة عن جميع المودعين من أمتنا الشريفة المحبوبة .
فقام السيد عبد الله نديم . وكان قد عاد من دمياط فخطب الحاضرين
بمعنى ما خطبت . وكان مصطفى بك عناني وبعض الالهالى ينثرون الزهور
والرياحين على رؤوس العساكر ويقدمون لهم الحلوى ويسقون الناس
شراباً سكرياً لذيذاً .
ولما قرب وقت مسير القطار صحت مودعا جميع المشيعين . ثم سار
بنا القطار قاصداً مدينة الزقازيق ليصحبنا السيد عبد الله نديم .
وكننا فى أثناء المسير كلما وقفنا فى محطة يستقبلنا الالهالى بالفرح
والسرور ومزيد الاحتفاء والاحلال . فيخطب السيد عبد الله نديم فيهم
بمثل ما سلف ذكره . واستمرت مظاهر الاحتفالات على هذا المنوال
الى أن دخل القطار محطة الزقازيق (مركز مديرية الشرقية) فاستقبلنا
فيها جمهور الالهائى والتجار يتقدمهم أمين بك الشمسى وهتفوا لنا
وللجيش بالدعاء وعلى وجوههم علامة الفرع والسرور . ولما وقف القطار
نثروا على العساكر الورد والازهار العطرية وسقوهم الأشرطة السكرية .
ثم خرجت من القطار وسلمت على جموع المستقبليين . وألقيت عليهم
الخطاب الآتى ،

«سادتى واخوانى

أنا أخوكم فى الوطنية وإسمى احمد عربى ولدت فى بلدة (هرية رزنه) من بلاد الشرقية هذه . فمن عرفنى منكم فقد عرفنى ومن لم يعرفنى فقد عرفته بنفسى . وهأأنا واقف بين أيدى الأهل والخلان . وقد بلغكم ما تطلبناه من قطع عرق الاستبداد وتحرير البلاد وأهلها . وعناية الله سبحانه منحنا مولانا الخديو هذه الامنية فنحن لم نخرج من العاصمة عصياناً ولا تظاهراً بعدوان . وانما سرت بالجيش ووقفت بين يدى الخديو وقفة الطالب الراجى كرم مولاه . فلا تعولوا على الأراجيف وأشاعات أهل الفساد . واعلموا أن البلاد محتاجة الى الخدمة بالقوة والفكر والعمل . اما القوة فنحن رجالها ولا نتثنى عن عزمنا وفى الجسم نفس . وأما الفكر فهو منوط بأمرنا الأعظم ووزرائه الكرام وهم لا يهنا لهم عيش الا اذا طاب لنا ولا يدركون الراحة الا بأمننا . فهم يسهرون الليل ويقضون النهار فى سلوك السبل المؤدية الى حفظ الامة وسلامتها من العوارض . وأما العمل فهو منوط بكم فان القوة والفكر يعطلان بفقد ثروة تربتنا الطيبة المباركة . وقد طلبنا لىكم مجالس الشورى لتكون الامور منوطة بأهلها والحقوق محفوظة لذويها . وهذه نعمة كبرى نشكر الله عليها كما نشكره على نجاة الوطن وأهله من رق العبودية واستنشاق نسيم الحرية . ونحمده على سلامة باطن أميرنا المعظم وخديونا الانخم أيده الله . » اه

ثم قام بنا القطار قاصداً رأس الوادى . وبعد استقرارنا فيه يومين

دعانا الفاضل أمين بك الشمسي رئيس تجار الزقاريق الى وليمة شائقة
اكراماً لنا واحتفالاً بنا وبضباطنا ورجالنا. فألقيت على جماهير المودعين
من أعيان المديرية المذكورة خطاباً بهذا نصه :

«سادتي واخواني الأعزاء .

أحلى أسماعكم باسم مولانا وأميرنا الخديو الساعي في عمار الوطن
وقطع عروق الاستبداد منه. وأذكركم بمدة حُجبت عنا فيها أنوار الحرية
واستعبدتنا فيها الظلمة حتى صرنا نتألم ولا يرحمنا أحد. وأصبحت أموالنا
وأرزاقنا معرضة للنهب والسلب تتخطفها أيدي المستبدين الذين تمكنت
القسوة من قلوبهم وألفوا الظلم وكرهوا العدل والانصاف حتى كانت
عاقبة أمرهم أن أصبح الناس في قيد الفقر وذل الفاقة . والقطار معرضاً
للاخطار مهياً لامتداد أيدي الطامعين اليه . فعز ذلك على اخوانكم
وأولادكم الجهادية حماة البلاد . وتحركت فينا الحمية العربية والغيرة
الوطنية فتعاهدنا على حفظ البلاد ووقاية أميرنا من كل سوء . وسرت
بهذا الجيش ووقفت بساحة عابدين أمام مولانا الخديو حفظه الله .
وقد اشتدت شوكة جيش البغى وقويت معارضته .

هنالك ابتلى المؤمنون وزلزلوا زلزالاً شديداً فجعل صديقي الاعز
الهام صاحب الغيرة والعزم القوى السيد عبد الله نديم بين الصفوف ينادي :
(وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما . فان بغت
احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفى الى أمر الله) فكدن
معي . ثانياً اثنين في حفظ قلوب الرجال من الزوغ والارتجاف . وأخذ

الكل يردد هذه الآية الكريمة كأنهم لم يسمعوها الا من فمه في تلك الساعة . وببركة سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم وولديه البدرين المنيرين سيدنا الامام الحسن ومولانا وملاذنا سيدنا الحسين تحصلنا على المقصود . وأتقذناكم من يد من لم يعرف لكم حرمة ولا يعترف بحق ولا يري أنكم مثله من نوع الانسان . وشكرنا مولانا وأميرنا الخديو على حسن عنايته بنا وبالامة وعلى ما تفضل به من مجلس الشورى . وأنتم الآن مهيئون للانتخاب فلا تميلكم الأهواء والاغراض لا انتخاب ذوي الغايات . بل عولوا على الأذكياء والنبهاء الذين يعرفون حقوقكم ويدفعون المظالم عنكم ويفتحون باب العدل والانصاف في بلادنا . فلا تأخذكم الاراجيف واطمئنوا في بلادكم . والتفتوا الى أشغالكم ومصالحكم . وكونوا على يقين من حفظ البلاد وبقاء أميرنا ممتعاً بامتيازات وطننا . محروساً بجنده المظفر . وقد كاف صاحب الدولة والفخامة رئيس نظارنا شريف باشا بالنظر في أحوال الامة وسن القوانين التي تحفظ حقوقها . وهو يجاهد الآن مع أصحاب السعدة اخوانه الوزراء في حل المشاكل وترتيب أمورنا الداخلية والخارجية . فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يديم لهم هذا النشاط وأن يلهمهم التمسك بالعدل الذي ألفه هذا الرئيس . وفي الختام ننادي بقولنا « يعيش الجناب الخديو » . اهـ

فأجاب الجميع بالنأمين . ثم شكرنا صاحب الليلة على كرمه وأثنينا عليه الشناء المستطاب .

ثم قام السيد عبد الله ندبم ونطق بخطبة غراء كثر في أثنائها هتاف

الاستحسان من الحاضرين. وفي اليوم الثاني دعيت لوضع أساس المدرسة الأميرية بالزقازيق فتوجهت ووضعت حجر الزاوية فيها باسم الحضرة الخديوية. وتلوت على الحاضرين خطبة ذكرت لهم فيها فوائد التعليم ومنافعه. وفضل العالم على الجاهل والبصير على الأعمى. وحرصتهم على الاهتمام بأمر تعليم أولادهم ليكونوا مستعدين لخدمة بلادهم في المستقبل. وكذلك دعينا إلى وليمة بطرف الفاضل الهمام أحمد بك السيد أباطه بناحية (شرويدة ووليمة). بطرف الفاضل الشيخ أحمد محبوب عمدة ناحية (المصاوجي). ووليمة أخرى بطرف المفضل سليمان بك السيد أباطه. ثم إلى مأدبة كريمة بطرف سليمان باشا أباطه. وغيره من وجود مديرية الشرقية.

وفي ١٦ أكتوبر تقابلت مع أحمد راتب باشا أحد رجال الوفد العثماني. وأحد رجال المايين المقربين من جلالة السلطان الأعظم. في محطة الزقازيق. وكان قاصداً بندر السويس ليبحر منه إلى الحجاز بمأمورية فوق العادة. فركبت معه في عربة واحدة وعرفته بنفسه. ثم أخبرته بكل ما أجريناه من أول الأمر إلى آخره. وأتينا لم نشق عصا الطاعة كما يدعى الأوربيون بل طلبنا الإصلاح باسم الذات الشاهانية. وبذلك علم الصغير والكبير بأن لنا سلطاناً شرعياً هو صاحب السيادة العظمى على البلاد المصرية. وأن الخديو هو نائب عن جلالته فقط. من بعد أن كانوا لا يعرفون لهم حاكماً شرعياً غير الخديو. ولما وصلنا إلى رأس الوادي حضر الضباط والصف ضباط. واصطفوا صفاً واحداً تعظيماً

واجلالاً للذات المشار اليه . وهتفوا بقولهم (يعيش السلطان) . ثم ودعناه والتمسنا منه عرض اخلاصنا وطاعتنا على الحضرة السلطانية حين عودته الى الاستانة العلية . وقام به الوابور بين اصوات المودعين والدعاء له وللذات الشاهانية .

وفي ٢٠ اكتوبر أرسل اليها نوبار باشا مندوباً من طرفه يدعى احمد قبودان البكرى . من موظفى بوغاز الاسكندرية . ليشكرنا على انقاذ الوطن من ظلم الظلمين وجور المستبدين . ويعرض علينا أنه مستعد لأن يقود حركتنا الوطنية بصائب رأيه اذا دعونا الى رئاسة الحكومة . واعتمدنا عليه وسامنا أمورنا اليه . فعجبنا لذلك . واجبناه بأن مبدأنا هو أن تكون « مصر للمصريين » . وللنزلاء عندنا حسن الضيافة ومزيد الاكرام . وانا لانجهل الأدوار التى لعبها نوبار باشا فى مسألة تغيير قواعد فرمان الوراثة الخديوية . وفى مسألة تشكيل المجالس المختلطة فى مصر . تلك المجالس التى صرف عليها ١٢ مليوناً من الجنيهات من أموال المصريين المساكين على يده . وبسميه . وكان هو أكبر مساعد للمستبدين وله الحظ الأوفر من تلك الغنائم .

الفصل التاسع

(فى عودتي الى القاهرة)

بلغ الحكومة من جواسيسها أنى أتجول فى انحاء مديرية الشرقية لبت مبادئ وأفكارى فى نفوس عمد البلاد ومشايخ العربان . حاضاً على

وجوب مؤازرتي في مشروعاتي الوطنية. وأن كثيراً من المظلومين يأتون شاكين من ظلم الظالمين . فأوجست خيفة من ذلك. وقررت طلبى الى العاصمة فاجبت طلبها . ثم عرضت على وظيفة وكيل نظارة الجهادية ورتبة اللواء (باشا) فقبلت وكالة الجهادية مع بقاء الآلاى فى عهدتى ورفضت رتبة الباشا حتى لا أدنس سمعتى . وحتى لا يقال بانى إنما اشتغل لمصلحتى الخصوصية لا للمصاححة العمومية .

ولما استلمت منصبي الجديد كثر توارد المتظاهرين على من ارجاء البلادوا كنفها حتى كانت ساحة منزلى لا تسع الزائرين والمتظاهرين وكان كثير من الأوربيين ومكاتبى الجرائد الافرنكية والوطنية يحضرون الى منزلى لاستطلاع سياستى . والوقوف على مكنونات افكارى بحيث كنت فى تعب دائم ليلا ونهاراً . وفى تلك المدة حضر الى منزلى الرجل الكريم المتفانى فى حب الحق والعدل والحرية . محب الشرقيين عموماً والمصريين خصوصاً (المستر ولفرن سكاون بلانت) . وكان معه صاحبه العلامة القس لويس الصابرنجى (صاحب جرنال النحلة) وعرض على قبول صداقته لى فقبلت منه ذلك . فمد يده الىّ ومددت يدي اليه . وتصافحنا وتعاقدا على الصداقة والاخلاص وكنت أظن أننا بواسطته وبفخامة مركزه فى قومه وشدة غيظه على الحرية . نتمكن من تذليل الصعوبات التى يلقونها قناصل الانجليز هنا فى طريق حريتنا ونجاح بلادنا. بدعوى الانسانية والعدل والانصاف بين الامم والشعوب وهذا ما يدعى الغريوز زوراً وتضليلاً دائماً وهى كلمات محبوبة يدسون بها السم فى الدسم ليتمكنوا بها من الاستيلاء على مشارق الارض ومغاربها طمعاً وجشعاً.

وكذلك حضر لزيارتنا كاتم اسرار ملكة الانجليز . محب الحرية (السير وايم جريجري) . الرجل الأيرلندي الذي كان قد تولى حكومة جزيرة سيلان مرتين اجابة لرغبة أهل تلك البلاد . وسألنا عن مقاصدنا فاكدناله أن لا خوف على رعايا الدول المتحابة . فهم آمنون على أنفسهم وأموالهم بضماننا وكفالتنا . وأنا لا نريد الا الحرية وقطاع عروق الاستبداد . وقد تم لنا ذلك بتشكيل مجلس نيابي . وبرضاء واستحسان الخديو وقد التمت من الخديو في تلك المدة بواسطة ومساعدة ناظر الجهادية ورئيس النظار الافراح عن المسجونين ظلماً في مدة الاستبداد فأجيب التماسي . وكان من ضمن أولئك المسجونين احمد بك أبو ستيت من مديرية سوهاج . والسيد حسن موسى العقاد من أعيان العاصمة . وكانا منفيين الى السودان ظلماً وعدواناً . ولما قدم السيد حسن موسى العقاد أقام الافراح وأولم ولائم كثيرة لضباط الجهادية وأعيان العاصمة تعد من ليالى مصر المشهورة .

وفي تلك المدة أيضاً أنشئت جرائد وطنية صادقة منها جريدة الحجاز ومحررها السيد ابراهيم سراج المدني . وجريدة المفيد ومحررها السيد حسن الشمسي . ولسان الأمة ومحررها السيد عبد الله نديم . وكان موضوعها سياسياً تهذيبياً الذب عن حقوق الأمة .

وفي أوائل شهر يناير سنة ١٨٨٢ خلوت بالمغفوره محمود باشا سامى ناظر الجهادية فأطنب في الثناء على لقيامى بنشر رواية الحرية في مصر وملحقاتها من بعد مضي خمسة آلاف سنة على المصريين وهم يرسفون

في قيود الاستبداد والاستعباد . ثم أقسم انه مستعد لأن يضحي حياته ويجود بأخر نقطة من دمه في تنفيذ رغبتى . ويجرد حسامه وينادى باسمى خديويا لمصر اذا رغبت فى ذلك .

فقلت له « مه يا محمود باشا . فانى لأأريد الا تحرير بلادى ولا أرى سبيلا لنوالنا ذلك الا بالمحافظة على الخديو كما صرحت بذلك مراراً وتكراراً . وليس بى طمع أصلاً فى الاستئثار بالمنافع الشخصية . ولا أريد انتقال الأريكة الخديوية الى عائلة أخرى لما فى ذلك من الضرر . مع علمى بأنك تنتسب الى الملك الأشرف (سبرباى) . فقال أنا لا أقول لك الا حقاً . وأنت أحق بهذا الأمر منى ومن غيرى . فشكرته على ثقته بى وتم الحديث .

❦ الفصل العاشر ❦

(فى مجلس النواب)

بناء على طلبنا . وعلى التقرير الذى رفع الى شريف باشا مذيلاً بألف وستماية توقيع متضمناً طلب تشكيل المجلس النيابى . وهو التقرير السابق ذكره . رفع رئيس النظار فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ الموافق ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ . الى الجناب الخديو التقرير الآتى نصه بشأن انشاء مجلس نواب وانتخاب اعضائه :

(التقرير)

لقد أظهرت التجارب فى عدة مرار خلل الحالة الموجودة عليها

البلاد الآن ولهذا فالاصلاحات التي سنشرع فيها في ظل الساحة العلية تكون متعلقة بأهم صوالم البلاد المصرية لأنه يترتب على اجرائها تغيير الحالة المذكورة وإصلاحها شيئاً فشيئاً وتوطيد الادارة العمومية على أساسات قوية وثابتة .

انما الاشتغال بمسائل مهمة كهذه والنظر فيها لاخراجها من حيز التصور للعمل لا يتأتى حصوله بانفراد هيئة النظر فقط : بل المترئى لهم أن تبادل الافكار فيها باشتراك الرجال الذين يؤهلهم استعدادهم وخبرتهم بالاشتغال واستقامتهم . ومرتبتهم لحيازة ثقة ورضى اخوانهم بهم . ولا نتخابهم للنياابة عنهم . هو الواسطة الوحيدة للحصول على الفائدة المقصودة من تلك الاصلاحات . وقد طابق رأى عمد الاهالى بالنياابة عن عمومهم هذا الرأى الذى رأته هيئة النظر ولذلك نرى أنه من الواجب علينا أن نطلب من المراحم الخديوية تلبية التماس أهالى البلاد . وجمع أعيان ووجوه القطر لأخذ رأيهم بخصوص إحتياجات الاقاليم وعرض الخلل الحاصل فى الادارة عليهم . واجراء الاصلاحات اللازمة بمساعدتهم .

والوصول لهذا الغرض لا يوجد الآن شىء سوى اتباع لائحة مجلس شورى النواب الصادرة فى سنة ١٢٨٣ . نعم أن تلك اللائحة ليست مستوفاة ولا ملائمة لأفكار الأهالى ومقاصدهم وكانت قد عملت جملة مشروعات وتقدمت عن هذا الخصوص . لكن هيئة النظر باتحادها مع مجلس شورى النواب ستشتغل فى البحث عن مايلزم اجراؤه .

من التنقيحات والتعديلات في قانون النواب مع مراعاة حقوق الحضرة
الخدوية وحالة القطر .

هذا ومن الجلى الغنى عن البيان ان العهود والترتيبات التى نشأت
عن الحالة المالية وارتبطت بها الحكومة . وكذلك القوانين والأوامر
العلية المشتملة على تلك العهود والترتيبات لا تدخل ضمن المسائل الجائز
نظرها والبحث فيها بمجلس النواب . لأنها موضوع عقد صلح مع الدول
ولا يجوز تعديلها أو تغيير شىء منها الا برضاء الدول التى عقدت معها .

وعلى ذلك فمجلس النواب سيؤدى ما موريته بدون تعرض للمصالح
الواجب احترامها . وسيكون عضد الحكومة لذاتكم العلية فى اجراء
الاصلاحات المشروع فيها . وعونا على تأمين المصريين تأميناً كافياً على
النفوس والعرض والمال . ولهذا . واتباعاً للمادة ١٦ من لائحة مجلس الشورى
المؤرخه فى ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ اتشرف بأن أقدم للاعتاب السنية
مشروع أمر عال بانتخاب النواب وافتتاح المجلس فى ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨
الموافق غرة صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٣ دسمبر سنة ١٨٨١ .

أما مدة الثلاثة شهور الباقية لحين افتتاح المجلس فستأشغل فيها مع
رفقائي بتحضير المشروعات اللازم عرضها لحضرات النواب . وسنستلفت
انظارهم بالخصوص نحو المواد المختصة بالضرائب . وبالعونة والبديلة
المتعلقتين بالعمليات والاشغال العمومية . لأنها مسائل ذات اهمية جسيمة
بالنسبة للمزارعين . وسنأخذ رأيهم أيضاً فى ترتيب مجالس ادارة
بالمدرجات . لان اقامتهم بالأقاليم واستمرار معاملتهم مع أهاليها يجعلان

رأيهم ذافائدة عظمى فى ترتيب تلك المجالس وتعيين حدودها واختصاصاتها.
ومن ثم فاذا تكلمت الحضرة الخديوية بالتوقيع على مشروع الامر
العالى المقدم لسدتها السنوية يبادر فى الحال ناظر الداخلية باجراء التنبيهات
اللازمة على المديرين والمحافظين بانتخاب النواب بالشروط المقررة
باللائحة المار ذكرها .

وعلى كل حال فانى لولى النعم العبد الخاضع والمحسوب المتواضع
الامضاء شريف

(صورة الأمر العالى)

فبناء على هذا التقرير صدر الأمر العالى الآتية صورته :

(نحن خديو مصر)

بناء على التقرير المرفوع الينا من رئيس مجلس نظار حكومتنا
بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ المرفوق
صورته بأمرنا هذا . وبعد الاطلاع على لائحة مجلس شورى النواب
الصادرة بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ وبناء على موافقة رأى مجلس نظارنا
نأمر بما هوآت : -

المادة الأولى - يصير انتخاب النواب بالصفة والشروط الموضحة
بتلك اللائحة . وافتتاح مجلس الشورى يكون فى ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨
غرة صفر سنة ١٢٩٩ اتباعاً للمادة - ١٦ من اللائحة المذكورة .
المادة الثانية - ناظر داخلية حكومتنا مكلف بتنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسراي الجزيرة في ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق
٤ أكتوبر سنة ١٨٨١
الامضاء

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
الامضاء محمد شريف

(اللائحة الأساسية ونظام مجلس النواب)

« الصادران في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ »

ولقد صادف المشروع بعد صدور التقرير والامر العالي السابقين
استحساناً يجل عن الحصر والوصف في البلاد. فلم يكن المرء يلقى الا
وجوهاً طليقة وثغوراً باسمة . وكان أهم ما استوجب الاستحسان قول
رئيس الوزراء « ان مشاورة أهل الرأي والسداد من وجوه البلاد فيما
تحتاج اليه من الاصلاح هو الوسيلة الوحيدة للحصول على الفائدة
المقصودة . وان هذا المأخذ مطابق لرأي عمدة الاهالي بالنيابة عن
عمومهم ». وكان ذلك عند الامة دليلاً على قرب الصلة وارتفاع الحجاب
بينها وبين الحكومة .

أما اللائحة التي ورد عنها الكلام في تقرير شريف باشا وجاء في
شأنها — أن مجلس النواب سيجتمع بمقتضاها ولكن هيئة النظار ستتعهد
معه في البحث فيما يجب تعديله وتنقيحه منها مع مراعاة حقوق الحضرة
الخديوية وحالة القطر — فقد كان في الكلام عنها في ذلك التقرير موضعان
للاستحسان . الاول : تعديل اللائحة بمعنى تقريبها من جانب الحرية

بقدر تبعيدها من حد التقييد . والثاني : مراعاة الحقوق الخديوية وحالة القطر . بمعنى احترام تلك الحقوق وحفظ المناسبة بين احوال البلاد وأحكامها . ولما كان قد ورد في التقرير المذكور أن الانتخاب الجديد سيكون بمقتضى اللائحة الأساسية الصادرة عام ١٢٨٣ هـ . وكان قد تقدم العهد على تلك اللائحة وعلى نظام مجلس النواب المسنون في ذلك العام . تاق الناس أثر صدور الأمر الخديوي بتشكيل المجلس النيابي الى الوقوف على ذلك النظام ليعلموا منه مجرى الانتخاب . وماهية مجلس النواب في دوره الأول . فنشرته جريدة المحروسة حينذاك . وكان في اليقين أن الحضرة الخديوية تصدق عليه بعد أن يرفع اليها وتضعه موضع الاجراء . على انه بالنظر لما ورد في تقرير الوزير بصراحة لا تحتمل التأويل — أن المجلس الجديد وان جرى تشكيله بمقتضى اللائحة القديمة الا أنه سينظر في أحكام تلك اللائحة ليعد لها من طريق توسيع الحقوق ومنح الحرية لنواب الامة — كان المجلس الجديد بهذا الاعتبار مجلس تنظيم وتشريع يضع لنفسه قانوناً جلي الأحكام .

ونورد هنا تنميماً للفائدة صورة تلك اللائحة وذلك النظام الصادران في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ (في عهد الخديو اسماعيل) وهما كما يأتي : —
(صورة اللائحة الأساسية المذكورة)

(١) تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة في المنافع الداخلية . والتصورات التي تراها الحكومة انها من خصائص المجلس يصير المذاكرة واعطاء الرأي عنها وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية .

(٢) يجوز انتخاب من بلغ عمره ٢٥ سنة وما فوق ذلك بشرط أن يكون موصوفاً بالرشد والكمال . وأن يكون من الاشخاص المعلومين عند

الحكومة بأنه من الاهالى التابعين لها ومن أولاد الوطن .

(٣) يحرم من صلاحية الانتخاب الاشخاص الذين حكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الافلاس وتعلقت بهم حقوق للغير . الا اذا أعيدت تلك الحقوق التي حرموها منها . وأيضاً الفقراء والمحتاجون والاشخاص الذين أعينوا على حالهم قبل الانتخاب بسنة . والاشخاص الذين صار مجازاتهم بالليمان والطرء بحكم .

(٤) ان الاشخاص الذين ينتخبون النواب يلزم أن يكونوا من الذين لم يحكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الافلاس . وتعلقت بهم حقوق للغير الا اذا أعيدت تلك الحقوق اليهم . وان لا يكون سبق مجازاتهم بالليمان والطرء بحكم . وأن لا يكونوا من الاشخاص الداخلين سلك العسكرية تحت السلاح .

(٥) المستخدمون فى الخدمات الاميرية والمستخدمون فى الجهات الخارجة عن الميرى سواء كانوا من العمدة والوجوه أو غيرهم . وكذا الداخلون سلك العسكرية سواء كانوا تحت السلاح أو امداديين لا يجوز انتخابهم ليكونوا من أعضاء المجلس . وأما من رفقوا من المستخدمين بلاجنحة حسب الايجاب أو انقضت مدتهم من الامداديين فيجوز الانتخاب منهم ان كانوا حائزين الاوصاف المعتبرة المذكورة .

(٦) ان انتخاب الاعضاء من الاقاليم يلزم أن يكون على حسب التعداد . فلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم من أقسام المديريات بحسب كبر القسم وصغره . ويصير انتخاب ثلاثة من مصر واثنين من اسكندرية وواحد من دمياط .

(٧) حيث أن كل بلد عليه مشايخ معينون برغبة الاهالى فبالطبع هم الممتخبون من طرف أهالى ذلك البلد والنائبون عنهم لا انتخاب العضو المطلوب انتخابه من القسم . واذا كان أوائك المشايخ حائزين الاوصاف المعتبرة المذكورة فهؤلاء المشايخ يحضرون الى المديرية ويكتب كل واحد منهم اسم من ينتخبه من القسم فى ورقة مخصوصة ويضعها مقفولة بالصندوق المعد لقسمه بالمديرية .

(٨) بعد ما يتم وضع الاوراق بالصندوق تفتح على يد المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى وقاضى المديرية . فينظر اذا كانت أكثر الآراء متفقة على انتخاب واحد من القسم فيصير هو نائباً عن القسم . وان تساوت الآراء فى

انتخاب اثنين أو ثلاثة فيقرع بينهم بحضورهم والذي تصيبه القرعة يصير نائباً عن القسم . وفي كلا الحالين يؤخذ من المشايخ الحاضرين بالمديرية من البلاد ورقة بأختتامهم بما استقر عليه الحل في انتخاب أولئك النواب . وأما الانتخاب في مصر واسكندرية ودمياط فيصير باتفاق أو بأكثرية آراء وجوه وأعيان تلك المدن .

(٩) يصير تجديد انتخاب الاعضاء في كل ثلاث سنين حسب ماهو موضح بالبند السابع والثامن .

(١٠) أعضاء المجلس لا يزيد عن خمسة وسبعين شخصاً .

(١١) لا يعقد المجلس اذا غاب من أعضائه أكثر من الثلث . وان كان أحد الاعضاء له عذر ضرورى فيلزم عرض عذره على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر . فان قبل عذره بالمجلس فيها والا فيعلن بعدم قبول عذره . فان لم يحضر بعد اعلان عدم قبول عذره فيصير انتخاب غيره بدله من قسمه وجهته حسب اللائحة .

(١٢) لا يسوغ التوكيل عن أحد الاعضاء بل هو يحضر المجلس بنفسه .

(١٣) يصير تحقيق حال كل عضو من أعضاء المجلس حين اجتماعهم بمعرفة قومسيون . فان وجد مستكمل الشروط المعتبرة المحررة في البنود السابقة يقبل . والا فتلغى نيابته وينتخب غيره من قسمه وجهته .

(١٤) بعد ما يصير تحقيق أحوال النواب المنتخبون بالقومسيون ويوجد من حائزين الاوصاف المذكورة في البنود السابقة فيعطى قرار عنهم بالقومسيون . ويعرض منه الى رئيس المجلس ومنه أيضاً الى الاعتبار الخديوية ليعطى كل واحد منهم (بيورلدى) يتضمن كونه منتخباً في ظرف ثلاثة سنين في شورى النواب .

(١٥) حيث من المعلوم أن كل مجلس من المجالس المماثلة لهذا له حدود ونظامنا مة فبالطبع حدود ونظامنا مة هذا المجلس ستعطى له .

(١٦) ان عتد المجلس سيكون في هذا العام من عشرة هاتور لغاية عشرة طوبه . وأما في السنين الآتية فيصير انعقاده من ١٥ كيهك لغاية ١٥ أمشير .

(١٧) نولى الامر جمع المجلس أو تأخيريه أو تجديد مدته أو تبديل

اعضائه وانتخاب غيرهم في مدة معلومة حسب ما هو موضح بهذه اللائحة .
(١٨) لا يجوز قبول عرض حالات من أحداً بالمجلس .

(صورة النظام)

(حدود ونظامنامه مجلس شورى القوانين)

(١) مجلس الشورى يكون بمجروسة مصر .
(٢) مجلس الشورى وظيفته المداولة في المنافع الداخلية . والتصورات التي تراها الحكومة انها من خصائصه تصير المذاكرة فيها واعطاء الرأى عنها كما هو مذكور في البند الاول من اللائحة الاساسية . فما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى فيما يتعلق بالمنافع الداخلية يرسل من طرف الرئيس الى المجلس الخصوصى ويجرى المذاكرة عنه بالاقلام والقومسيونات بمجلس الشورى حسب ما يأتى بعده بما يتعاق بالتصورات من البند ١٦ الى البند ٢٠ والبند ٢٣ من هذه اللائحة . وبعد اعطاء التقارير عنها تنظر بمجلس الشورى أيضاً كما في البند ٢١ و ٢٢ وباتمام المذاكرة واعطاء الرأى يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية .
(٣) رئيس مجلس شورى النواب ووكيله ينصبان من طرف الحضرة الخديوية .

(٤) افتتاح مجلس شورى النواب اما أن يكون بذات الحضرة الخديوية أو من يوكل لذلك بالارادة السنية . وتقرأ فيه مقالة . فان كان افتتاحه بالحضرة الخديوية فقراءة المقالة بالنطق الخديوى أو من يتوكل في قراءتها متعلق بالارادة العلية . وان افتتحه الموكل فاما أن تكون المقالة من الحضرة الخديوية ويقرؤها الموكل بالافتتاح أو انها تكون من الموكل بالافتتاح وهو الذى يقرؤها بموجب الامر .

(٥) بعد افتتاح مجلس شورى النواب وقراءة المقالة يكون لاربابه الحق في أن يقدموا جواباً عنها في مدة يومين . وهذا الجواب لم يكن الا من قبيل الرسوم بحيث لا يقطع فيه شئ عن أمر من الامور المقتضى نظرها بمجلس الشورى .

(٦) اذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية فبعد تحرير جوابها من

مجلس الشورى يجب تقديمه للاعتاب الكريمة بواسطة رئيس مجلس الشورى ويكون معه من كل قلم أثنان من الاعضاء بالملابس الرسمية يصير تسميتهم بمعرفة جميع الاعضاء .

(٧) حيث تقرر في البند ٢ و ٣ من اللائحة الاساسية الاوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابه لوظيفة العضوية في حال الانتخاب بالمديرية اذا كان المجوز لهم انتخاب النواب يعينون اشخاصاً من الغير جائز تعيينهم لذلك فبالطبيعة بحسب الموضح بالبند ١٣ من اللائحة الاساسية يصير الايضاح من المديرية الى مفتش العموم عن كيفيتهم . ومن طرفه يجرى تبين ذلك بالكشف الذى يرسل لرئيس مجلس الشورى باسماء النواب الذين يعينون لاجل اجراء منطوق البند المشار اليه .

(٨) من بعد افتتاح مجلس الشورى وقراءة المقالة يصير تقسيم الاعضاء الى خمسة أقلام بانتخاب نفس الاعضاء بعضهم بعضاً . ورؤساء الاقلام يكون انتخابهم بمعرفة الاعضاء أيضاً . وفي الاقلام المذكورة يجرى التفحص عن المنتخب حسب المدون بالبند - ١٣ من اللائحة الاساسية بمعنى أن كل قلم يتفحص عن أحوال المنتخبين الذين هم بقلم آخر . وأعضاء القلم الجارى فيه التفحص المذكور يصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الاقلام الاخرى . وبعد إعطاء القرارات اللازمة عن ذلك يصير أعطائها الى رئيس مجلس الشورى لعرضها للحضرة الخديوية كما في البند ١٤ من اللائحة الاساسية .

(٩) متى تم تحقيق صحة الانتخاب لزم رئيس مجلس شورى النواب أن يعرض للحضرة الخديوية بذلك ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات الموقوفة أو المتنازع فيها متى كان الذين صح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم كالموضح بالبند ١٤ من اللائحة الاساسية .

(١٠) ترتيب أشغال مجلس الشورى يكون بالترتيب بحسب ما يراه رئيسه . ويكون لذلك دفتر واضح ببيان تلك الاشغال مادة مادة بغاية الاختصار .

وتواريخ ورودها والنمر التي وضعت عليها بالنسبة لترتيب رؤيتها. وملحوظ
يتأثر فيه عما يجري فيها .

(١١) من يؤمر من الدوات من طرف الحكومة بالمباحثة في شأن
تصور من التصورات المعروضة للمذاكرة بمجلس شورى النواب متى طلب أن
يتكلم لزم الاذن بذلك . ولا يقتضى الزامه بالانتظار للنوبة حسب المقيد
بدفتر النوبة .

(١٢) مجلس شورى النواب له أن يجبر على الحضور بالشورى كل من لم
يمنعه مانع صحيح معتبر . وذلك بواسطة ترتيب عقوبات على من لم يحضر مجلس
الشورى . وكل رئيس قلم من الاقلام يعطى الى رئيس مجلس الشورى قاعة
في كل يوم صباحاً بمن حضر من الاعضاء ومن لم يحضر .

(١٣) اذا كان عدد مجلس الشورى في يوم من الايام أقل من القدر
الموضح عنه بالبند ١١ — من اللائحة الاساسية لزم تأخير عقده الى اليوم
الذى يليه . وهكذا في كل يوم متى اتضح الحال على هذا الوجه يجب على الرئيس
أن يؤخره الى اليوم الذى يليه .

(١٤) اذا كان عدد مجلس الشورى في يوم من الايام أقل من القدر
الموضح عنه بالبند (١١) من اللائحة الاساسية لكن نفس الاقلام يوجد
بعضهم مستوفياً بقدر الثلثين بالنسبة لاصل أعضائهم فالقلم الذى يكون بهذه
الصفة لا يصير تعطيله بل ينظر في الاشغال المحولة عليه .

(١٥) الذى يأمر بافتتاح كل جلسة من جلسات مجلس شورى النواب
وقفلها هو الرئيس . ويقتضى في كل آخر جلسة أن يعين الرئيس من بعد السؤال
من الاعضاء ساعة افتتاح الجلسة التى تليها . وترتيب الاشغال بالاقلام المقتضية
ويعلق الترتيب المذكور في محل مجلس الشورى وترسل صورة الترتيب في
الحال الى كاتب الديوان الخديوى . ويقتضى أن يجرى الرئيس ما يلزم من طرفه
بوصول الاخباريات والتبليغات اللازمة اليه بأوقاتها المقتضية .

(١٦) التصورات التي تراها الحكومة تتلى صورتها بمجلس شورى النواب بمعرفة من ينوب لهذه الأمور من طرف الحكومة .

(١٧) بعد قراءة التصورات المذكورة في البند ١٦ يصير طبعها وتوزيعها على الاقلام للنظر فيها بأوقاتها . فتبحث فيها وتعين الاقلام من مجموعها قومسيوناً مركباً من خمسة أعضاء يصير انتخابهم بطريقة اعطاء الرأى عنهم بالصندوق سراً . وبالقومسيون المذكور ينظر في تلك التصورات ويتحرر التقرير اللازم عنها .

(١٨) اذا صدر رأى من واحد أو جماعة من الاعضاء الغير داخلين بالقومسيون المذكور في البند ١٧ من اللائحة بخصوص مادة من المواد المندرجة بالتصورات المرسلة من طرف الحكومة ولم يكن ذلك من الملحوظات المذكور عنها بالبند ٢٣ من هذه اللائحة يقتضى أن يصير تسليم ذلك الرأى الى رئيس مجلس الشورى وهو يوصله الى القومسيون المختص بالنظر في ذلك . ولا يجوز قبول أى رأى كان فيما يتعلق بمادة من ذلك متى تقدم التقرير بشأنها من ذلك القومسيون الى مجلس الشورى . وأما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى يجرى ما يلزم له من المذاكرة وأخذ الآراء حسب الوارد بينود اللائحة من البند (٢٠) الى البند (٢٢)

(١٩) كل من أورد رأياً بخصوص مادة من المواد المندرجة بتلك التصورات كما ذكر في البند ١٣ من هذه اللائحة كان له حق التكلم في هذه الخصوص بالقومسيون المختص بالنظر في ذلك .

(٢٠) متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون بخصوص صورة مادة لزم أن يتلى بمجلس الشورى ويطلع ويوزع على أعضاء مجلس الشورى قبل المذاكرة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

(٢١) تفتح المذاكرة بخصوص التقرير المذكور عنه في البند (٢٠) من هذه اللائحة في الوقت المعين له بترتيب أشغال مجلس الشورى . ويقتضى

افتتاح المذاكرة أولاً فيما يتعلق بكل قلم أو باب منها خاصة .
(٢٢) من بعد أخذ الآراء عن كل مادة خاصة من المواد المتركب منها
التصورات المذكورة يجب أخذ الآراء أيضاً بخصوص مجموع تلك التصورات
على وجه العموم .

(٢٣) إذا ترأى للقومسيون المختص بالنظر فى إحدى التصورات المرسلة
من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك تتقدم الى رئيس مجلس الشورى
وقبل تلاوتها بمجلس الشورى تبث من طرف الحكومة .

(٢٤) المسائل يلزم التداول فيها بمجلس شورى النواب بواقع ترتيب
أشغاله بحسب ما يستقر عليه الحال فى آخر كل جلسة كما ذكر فى البند ١٥ من
هذه اللائحة يلزم فى الجلسة الثانية أن كل مسألة منها قبل وضعها فى ديوان
المداولة يؤخذ رأى مجلس الشورى عن لزوم أو عدم لزوم المداولة فيها .
وعلى واقع ما ينتهى عليه الحال فى ذلك يجرى العمل .

(٢٥) المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية التى يلزم التداول فيها بمجلس الشورى
بواقع ترتيب أشغاله كما فى البند ١٥ من هذه اللائحة يلزم أن كل مسألة منها قبل
وضعها فى ميدان المذاكرة يؤخذ الرأى من مجلس الشورى عن لزوم المذاكرة
فيها وقتئذ أو تأخيرها لوقت آخر أو نحو ذلك .

(٢٦) اذا طلب الكلام اثنان أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى فى آن
واحد لزم اعمال القرعة المنتزعية فى تقديم أحدهم عن الآخر بمعرفة رئيس
مجلس الشورى .

(٢٧) فى حالة المكالمة بمجلس الشورى فى مسألة لا يجوز افتتاح المكالمة
فى مسألة أخرى .

(٢٨) فى حالة المكالمة اذا تكلم أحد الاعضاء فيما هو التكلم جار من
أجله لا يتكلم غيره قبل اتمام كلامه .

(٢٩) لا يجوز لاحد أن يتكلم فى كل مسألة بمجلس الشورى الا مرة واحدة
مالم تقض الحال على بعض الاعضاء بالتكلم غير مرة ان احتاج الامر الى اعطاء

ايضاحات أو اعطاء جواب مرة ثانية بناء على طلب عضو آخر . وأما في القومسيونات التي تتشكل بمجلس الشورى فلكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء .

(٣٠) لا يجوز لاحد أن يتكلم الا اذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك . ولا يتكلم الا وهو في موضعه .

(٣١) اذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه وجب الاصغاء اليه .

(٣٣) يجب أن يكون أخذ الآراء بالصندوق في الجهر وبطريق الأكثرية المطلقة .

(٣٣) تفريغ صندوق الآراء يكون بمعرفة كاتب السر .

(٣٤) لا تكون عملية أخذ الآراء صحيحة معتمدة الا اذا كان الحاضر بمجلس الشورى كما في البند ١١ من اللائحة الاساسية .

(٣٥) يجب على مجلس الشورى احترام حق العدد الاقل . وفي ضمن المذكرات به يجب الاصغاء للعدد الاقل وأن تسمع الملاحظات الصادرة منهم .

(٣٦) اذا كان عدد الاعضاء المأخوذ رأيهم هو الاقل وان الاكثر لم يعطوا رأياً في المادة المعروضة لزم الرئيس أن يسأل باقي الاعضاء عن رأيهم .

(٣٧) رئيس مجلس شورى النواب هو الذي يؤدي وظيفة الرئاسة وعليه

فقط أن يسأل أرباب مجلس الشورى عن رأيهم وليس له رأى مطلقاً الا

في صورة انقسام الآراء الى طرفين متساويين . وأما فيما عدا ذلك من الاحوال

فلا يدخل بنفسه في رأى من جملة الآراء بمجلس الشورى . وليس له أن

يتدخل في مذكرات مطلقاً .

(٣٨) متى صار التصديق على صورة مادة بمجلس الشورى لزم أن تكون

نسختها الاصلية مقيدة في دفتر مخصوص لذلك ويختم عليها الرئيس والاعضاء

ويتحرر نسخة اخرى عليها علامة كاتب السرو ختم الرئيس وتقدم للحضرة الخديوية .

(٣٩) المجلى الى مجلس الشورى يومياً والذهاب منه يكون بحسب ما يراه

رئيسه باستنساب المجلس .

- (٤٠) أعضاء مجلس الشورى يحضرون الى المجلس بملابس الحشمة اللائقة .
وجلوسهم فيه يكون بهيئة الادب .
- (٤١) لا يجوز لاحد من مجلس شورى النواب أن يغيب بدون اذن
يصدر اليه منه ويتحرر له تذكرة رخصة من طرف الرئيس . ولا يجوز له أن
يحرر تذكرة رخصة الا من بعد صدور الاذن من مجلس الشورى مالم تقض
الضرورة الشديدة بتحرير التذكرة على وجه العجلة . وبعد تحريرها على هذه
الكيفية يخبر الرئيس مجلس الشورى بذلك .
- (٤٢) المحاضر التي تحرر لاثبات وقائع مجلس شورى النواب تكون
مشملة على أسماء الاعضاء الذين تكلموا بالشورى ورأى كل واحد منهم بالاختصار .
- (٤٣) المحاضر المذكورة في البند ٤٢ تقيد بدفتر مخصوص لذلك ويقرؤها
كاتب السر في أول مجلس الشورى المنعقدة في اليوم الذي يلي يومها . ويضع
الرئيس امضاءه على ذات الدفتر في كل يوم .
- (٤٤) الاوامر التي تصدر من الحضرة الخديوية فيما يتعلق باحدى
الخصوصيات المذكورة بالبند ١٧ من اللائحة الاساسية تتلى بمجلس الشورى
في الحال ويجرى العمل على مقتضاها .
- (٤٥) التنبيه بارجاع ما يخرج عما يليق بحسب الاصول انما هو من
وظائف الرئيس وحده .
- (٤٦) اذا خرج المتكلم في مادة من المواد عن المسألة المقتضى الكلام
فيها لزم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع اليها وعدم الخروج عنها . ولا يجوز
للرئيس أن يأذن بالكلام فيما يتعلق بأسباب الرجوع الى المسألة المقتضى
الكلام فيها .
- (٤٧) يؤذن بالكلام لمن خرج عن الاصول وتنبيه عليه بالرجوع اليها
فرجع وطلب الكلام ليعتذر . ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الاصول في
غير الصورة المذكورة .
- (٤٨) اذا خرج المتكلم عن الاصول وتنبيه عليه بالرجوع اليها مرتين

في مسألة واحدة وطلب الكلام للاعتذار يلزم الرئيس ان يسأل أرباب مجلس الشورى عن لزوم منعه من الكلام في بقية الجلسة فيما يتعلق بالمسألة. ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى في هذا الامر بالاغلبية .

(٤٩) اذا خرج المتكلم عن المسألة المقتضى الكلام فيها وصار ارجاءه اليها مرتين في مسألة واحدة ثم هم بالخروج عنها مرة ثالثة لزم الرئيس أن يسأل أرباب المجلس عن لزوم منعه من الكلام في باقى الجلسة بخصوص المسألة المتكلم فيها . ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى في هذا الامر بالاغلبية .

(٥٠) اذا اقتضت الحال الى التنبيه على أحد من الاعضاء بالسكوت لكونه تكلم في غير محله وقطع الكلام على غيره فيقتضى أن لا يؤذن له بالكلام في بقية الجلسة .

(٥١) لا يسوغ لاحد بمجلس الشورى أن يصدر منه مسبة لاحد ولا اشارة بالاقرار أو بعده على قول أحد بمجلس الشورى .

(٥٢) اذا حصل من أحد الاعضاء أمر يخل بانتظام حال مجلس الشورى لزم أن ينبه عليه بالرجوع عن ذلك بالاسم من طرف الرئيس . فان أصر على ذلك ولم يرجع لزم الرئيس أن يأمر بقيد التنبيه عليه في ضمن المحضر الذى يتحرر بما يقع في مجلس الشورى في ذلك اليوم . وفي صورة ما اذا أصر على عدم الرجوع عن الامر المخل بانتظام مجلس الشورى يلزم المجلس بناء على طلب الرئيس أن يحكم من غير مذاكرة باخراجه من محل مجلس الشورى بمدة لا يقتضى أن تزيد عن خمسة أيام فقط . ولا بأس أن يأمر أيضاً باعلان صورة الحكم المذكور بالجهة التى يكون انتخاب النائب المحكوم عليه بذلك من طرفها .

(٥٣) في مدة افتتاح مجلس الشورى في الايام المحدودة له لاتعمل دعوى على أحد من أعضائه بوجه من الوجوه . الا ان كان لا سمح الله حصل من أحد منهم مادة قتل فطبعاً لا يعد من أعضاء مجلس الشورى ويتعين بدله حسبما هو مدون في البند (١١) من اللائحة الاساسية .

(٥٤) لا يجوز لاحد من أعضاء مجلس الشورى أن يطبع وينشر المقالة

التي قالها بمجلس الشورى أو المذاكرات التي حصلت بها من غير ترخيص رئيس المجلس بذلك له . فان طبع ونشر بدون ترخيص يترتب عليه الجزاء اللازم بقرار من قومسيون يتعين من القلم الذى هو من أعضائه .

(٥٥) فى مدة العضوية اذا حصل من أحد الاعضاء ما يمنع لياقة وجوده عضواً بمجلس شورى النواب مما هو واضح بالبند ٢ و ٣ و ٥ من اللائحة الاساسية يسقط حقه من العضوية ويعين بدله كما فى البند ١٣ من اللائحة الاساسية .

(٥٦) فى مدة دوام افتتاح مجلس الشورى فى الايام المحددة له لا يقبل الاستعفاء من أحد من الاعضاء . وفى أوقات تعطيله اذا أراد أحد منهم أن يستعفى لزم أن يقدم الاستعفاء الى رئيس المجلس ويوصله الى يد الرئيس قبل انعقاد المجلس بثلاثين يوماً على الأقل . وحينذاك تجرى المكاتب لجهته لاجل تسمية غيره كما فى البند ١٣ من اللائحة الاساسية .

(٥٧) رئيس مجلس شورى النواب هو المنوط بالضبط اللازم فى أثناء الجلسات المنعقدة وفيما يتعلق بداخل المحل المعد لاقامة المجلس .

(٥٨) اذا تراءى لرئيس مجلس الشورى تأخير عقد المجلس فى يوم واحد من الايام الى اليوم الذى يليه ولو كان عدد الاعضاء مستوفياً كما فى البند ١١ من اللائحة الاساسية فلا مانع من تأخير عقده فى ذلك اليوم فقط . ويعرض الرئيس للحضرة الخديوية عن ذلك فى الحال .

(٥٨) يرسل القدر اللازم من الخفراء لجهة مجلس النواب من طرف الحكومة .

(٦٠) لا يدخل جهة مجلس النواب الا الاعضاء المنتخبون والاشخاص المتعلقون بمجلس الشورى . ومن يرسل من طرف الحكومة بأمورية تختص بأشغال الشورى . وهذا يتبع اجراءه لحد ما يصدر الامر من الحضرة الخديوية بتجوز دخول من يتصرح له بذلك بموجب التذاكر التي تعطى لهم حينذاك من طرف رئيس مجلس الشورى .

(٦١) حيث ذكر فى البند ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من اللائحة الاساسية الاوصاف

اللازمة فى حق من يحصل انتخابهم لوظيفة العضوية لمجلس شورى النواب ومن يجوز لهم انتخاب النواب فى الانتخاب السابع يقتضى أن الذين يحصل

أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة زيادة على الاوصاف المقررة في حقهم .
وفي الانتخاب الحادى عشر يحتاج أن الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون
لهم المام بالقراءة والكتابة علاوة على الاوصاف المنصوصة في شأنهم أيضاً .

(صورة المنشور الصادر بانتخاب النواب)

وفي ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ صدر منشور نظارة الداخلية الى جميع
المديريات والمحافظات بانتخاب النواب وهذه صورته : —
انه اجابة لاستدعاء أهالى القطر و بناء على التماس مجلس النظار
قد أصدرت الحضرة الخديوية أمرها السامى بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨
الموافق ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ بافتتاح مجلس شورى النواب فى ١٥ كيهك
سنة ١٥٩٨ وبتكليف ناظر الداخلية باتخاذ كافة الوسائل اللازمة ليكون
انتخاب حضرات النواب على حسب النصوص والشروط المدونة فى
لائحة مجلس شورى النواب . فعملاً بالامر المشار اليه السابق نشره مع
صورة التقرير المقدم منا للاعتاب السنية قد عينايوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١
لاجتماع المنتخبين (بكسر الخاء) أى الذين ينتخبون النواب . واجتماعهم
يكون بالمديريات والمحافظات .

وليكن معلوماً لحضرتكم أن الواجب عليكم انما هو تسهيل انتخاب
النواب الموماً اليهم . ومراعاة نصوص اللائحة بحيث يكون ذلك
على حسب آراء أهالى القطر ورغبتهم . وبدون أن تتدخلوا فى
الانتخاب لمساعدة أى شخص كان . اذ أن المشايخ هم نائبو الاهالى

ولهم دون غيرهم أن ينتخبوا من يعتمدون عليه ويشقون به ليكون نائباً عنهم بالمجلس المذكور . ١٥ .

وبعد أن صدر هذا المنشور توجهت الانظار الى ما سيكون من أمر الانتخاب لمجلس النواب . وأخذت النصائح تبذل لأرباب الانتخاب بأن ينتخبوا نواباً يكونون وكلاء عنهم في كل ما يقولون وما يفعلون . وينتقوا حكماً مصلحين يضعون لبلادهم نظمات وقوانين تكون بعد التقرير مرعية الاجراء . ويختاروا من يضرب عليهم الضرائب ويعدل لهم الرسوم وينظر في أمر الوزائع . ويعينوا من أنفسهم جماعة تدل آثارهم على مكانتهم من المدنية ومقامهم في الوجود السيامي . وأن ينظروا الى المنتخب من حيث ما يترتب على انتخابه من الأثر في خير البلاد لا من حيث ما يرى منه أول النظر . وغير ذلك من النصائح والارشادات . ثم شرع عمد البلاد ومشايخها في انتخاب النواب على مقتضى القانون وبذل الجهد في انجاز الاعمال الانتخابية .

ومرت أيام الانتخاب بما كانت فيه من الاعمال الانتخابية العظيمة فكانت موضوعاً للاهتمام والمذاكرة في كل مجمع وطني . ولقد أشرنا بتعيين محمد سلطان باشا رئيساً لمجلس النواب لما نعهد فيه من صحة الوطنية . وبتعيين عبدالله باشا فكري رئيساً لمكتب المجلس مع بقائه وكيلاً لنظارة المعارف . وبتعيين أديب أفندي اسحق (اللبناني) كاتباً ثانياً له مع بقائه ناظراً لقلم الانشاء والترجمة .

وكان مكان انعقاد المجلس في ديوان الاشغال . وبعد الفراغ من

أعمال الانتخاب كان الفائزون فيه حضرات النواب الآتية أسماؤهم : —

(أسماء النواب)

الشيخ حسين سويلم	(مصر)
الشيخ العدل	محمود بك العطار
الشيخ احمد على سعده	عبد السلام بك المويلحي
الشيخ جاد مصطفى	السيد احمد السيوفى
(الشرقية)	(الاسكندرية)
سليمان باشا أباطه	السيد سعيد الغرياني
الشيخ عبدالوهاب العفيفى	عبد المجيد البيطاش
احمد بك أباطه	(دمياط)
محمد أفندي عبد الله	عبد السلام بك خفاجى
أمين بك الشمسى	(القليوبية)
احمد افندى نصير	محمد بك الشواربى
الشيخ زيد جمعه	الشيخ سليمان منصور
على افندى مكاوى	مصطفى أفندى علام
(الغربية)	ابراهيم أغا ابو حشيش
احمد بك المنشاوى	(الدقهلية)
احمد بك الشريف	هلال بك
مصطفى افندى أبو القرعة	يوسف أفندى صالح
السيد محمد النظر شتا	على بك القرعى

السيد احمد الحناوى	الشيخ احمد الصباحى
(الجيزه)	الشيخ رزق نور
عباس افندى الزمر	الشيخ ابراهيم سعيد
السيد احمد عفيفى	محمد افندى الشاذلى
مراد افندى السعودى	الشيخ ابراهيم يونس
السيد خليل ابو زيد	(المنوفية)
(الفيوم)	محمد افندى الجندى
السيد طلبه حزين	احمد بك مصطفى
السيد معتوق	على بك شعير
خليفة الهوارى	السيد افندى الفقى
(بنى سويف)	احمد افندى عبد الغفار
السيد احمد سالم الريدى	حسين افندى حسين
على افندى كساب	(البحيرة)
السيد محمد أبو المكارم	محمد بك الصيرفى
(المنيا)	الشيخ احمد الصوفانى
سلطان باشا	الشيخ احمد على محمود
على افندى حسن شعراوى	ابراهيم افندى الوكيل
حسن باشا الشريعى	بسيونى افندى أبو الفضل
يوسف أفندى عبد الشهيد	محمد افندى عوض
محمد أفندى جلال	محمد افندى دبوس

السيد رشوان حمادى	محمد افندى مصطفى
السيد سرور شهاب الدين	(أسيوط)
عبد الشهيد أفندى بطرس	محمد بك سليمان
(اسنا)	السيد عبد الحق عبد الله
احمد بك على العريسى	عثمان أفندى غزالى
عبد الرحيم افندى محمد سليمان	محفوظ افندى رشوان
(قنا)	حسين أفندى جمعه
محمد افندى سحلى	مهنى أفندى أبويوسف
على أغا ابراهيم	جبر أفندى محمد
السيد احمد محمد	(جرجا)
السيد طايح سلامة	احمد أغا الدقيشى
	السيد رضوان عطيه

الفصل الحادى عشر

(افتتاح مجلس النواب)

لما تم انتخاب النواب فى الوجهين القبلى والبحري عين يوم الاثنين ٥ صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٦ دسمبر سنة ١٨٨١ لافتتاح هذا المجلس . ولم تطلع شمس ذلك اليوم حتى ازدحم مكان الاجتماع بكثير من الناس ووقفت أورطة من الآلى الاول على جانبي الطريق من سلم القاعة الى الباب تحت حكمدارية البطل المغوار محمد افندى عبيد . وعند تشريف الجناب

الخديوى صدحت الموسيقى بالسلام ونادى الجند (افندى مزجوق يشا)
وبعد أن تبوأ مقعده تمثل بين يديه محمد باشا سلطان رئيس المجلس
وأبلغه استعداد النواب لسماع مقاله الافتتاحى الشريف فقام على
قدميه وقال :

« أبدي لحضرات النواب مسروريتى من اجتماعهم لاجل أن ينوبوا
عن الاهالى فى الامور العائدة عليهم بالنفع . وفى علم الجميع انى من وقت
ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب
ولكن تأخر للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة .
فأما الآن فنحمد الله تعالى على مايسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة
الدول المتحابة ومن تخفيف احوال الاهالى على قدر الامكان فلم يبق مانع
من المبادرة الى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه
فى هذا اليوم باجتماعكم . وأنتم تحيطون علماً ان جل مقاصدى ومساعى
حكومتى هو راحة الاهالى ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم العدالة
بينهم وتأمين سكان القطر على اختلاف اجناسهم . وهذا منهجى واضحاً
مستقيماً وعاليه سيري منذ توليت امركم محباً للتربية ونشر العلوم
والمعارف . فعلى المجلس أن يكون مساعداً للحكومة فى هذه الامور
كلها خالصاً مخلصاً فى خدمة الوطن منحصرة افكاره ومذاكراته فى
المنافع العمومية مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة
مع الدول . سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذى هو أهم شئ فى هذا
الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن . فالواجب علينا الاعتدال والتأنى

وحسن التبصر . وان نكح يدأ واحدة في اتمام الاعمال النافعة متوسلين
بعناية الله تعالى واهل رسوله الكريم و متمسكين بقوة ارتباطنا
بالحضرة الشاهانبة والدولة العلية ادامها الله . ونسأل الله النجاح انه ولى
التوفيق » اه

وكان الى يمين الخديو شريف باشا ثم سائر النظار يليهم كل من طلعت
باشا وخيرى باشا وذو الفقار باشا وطه باشا . والى يمينه سلطان باشا رئيس
مجلس النواب وكلهم بالملابس الرسمية . وكانت العساكر مصطفىة حول
المجلس امامهم الموسيقى العسكرية ثم انصرف الخديو والنظار ودخل
النواب حجر اقلامهم للاستراحة . ثم عادوا الى المجلس فتلى عليهم الرئيس
خطبا قال فيه :

« قد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية مما يدل على صفو النية وكرم
العنصر . وقد اجتمعتم في هذا المقام للنظر في امور اوطانكم وانتم خلاصة
وجهائهم وصفوة نبهائهم فتعين عليكم الحزم والثبات والحكمة . ولا ازيدكم
علما ان لنا عهدا وذكما واجبة الرعاية وان للوطن علينا حقوقا لازمة
الاداء . فمن العهود شدة الارتباط وصلة التبعية بالدولة العلية فلا بد لنا
من الثبات على ذلك بالنظر اليها . ولا شك انها تسر بتأييد امر الشورى
فيما لما ينشأ عنه من القوة العائدة اليها .

ومن الذمم موثيقنا المالية والتجارية مع الدول العظيمة فان حفظها
واجب علينا شرعا وسياسة لما يترتب عليه من استحكام علاقات المودة بين
هذه الدول وحكومتنا السنوية . ثم لا يخفى عنكم ان الوطن العزيز محتاج الى

اصلاح جامع لاسباب المنافع ووسائل الخير فاعلموا الا الاجتهاد في سبل السداد. فوجهوا همتمكم الى ذلك فمن جد وجد ومن سعى على الدرب وصل «
فأجابه سليمان باشا اباضه نائب الشرقية بقوله :

« ليس منا وانت أولنا من قبل النيابة مع علمه بمناصبها ومصاعبها الا وفي نيته اداء حق الوطن ورعاية العيون والارواح ننظر في الامور الى وجه المصلحة الكلية ولا نهتم الا بالمنفعة الوطنية. وقد رأينا ان يد الجنب الخديو منبسطة الى مساعدتنا وعناية رجال حكومته متوجهة الى تأييدنا. فلم يبق علينا الا السعى والاجتهاد فيما يجلب للوطن النفع ويدراً عنه الضرر والله ولي التدبير. »

وبقى المجلس بعد ذلك منعقدا ينظر في أموره الداخلية ثم اخذتهم بأمر لائحته الجديدة التي عازمت الحكومة ان تعرضها عليه .

وقد وفد على المحروسة كثيرون من الاجانب والوطنيين من المدن والقرى لحضور احتفال الافتتاح. واعد كثير من الناس ولائم الافراح تفاؤلا باجتماع النواب وما ينتظر من الخير على أيديهم . وقد أعد مائة وعشرون كرسيًا للنواب لاحتمال زيادة العدد في أعضائه للانتخاب الآتي بعد تقرير اللائحة الجديدة . وجعل في قاعته العمومية ٤٠٠ كرسيًا للمتفرجين . وذلك عند جعل جلساته علنية .

وقامت بعد ذلك احتفالات عظيمة في الجمعيات الخيرية بمصر واسكندرية . وكثر الفاء الخطب في المساجد حيث حضرها جم غفير من الامراء وأعيان البلاد .

(الجواب على خطاب الخديو)

وبعد انقضاء حفلة الافتتاح وشروع المجلس في الاهتمام بأموره الداخلية عين عشرة من النواب لتقديم الجواب على خطاب الخديو وهم احمد بك شريف وعبد السلام بك المويلحي ومحمد بك الشواربي وأمين بك الشمسي و نيل بك ومحمود بك سليمان واحمد بك علي ومراد افندي العدوي واسماعيل افندي سليمان وعلي بك شعير.

وفي الساعة الخامسة عربي من يوم الخميس الموافق ٧ صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ توجهوا الى الخديو ليتقدموا له الجواب على خطابه الافتتاحي وسار في مقدمتهم رئيس المجلس ورئيس كتبه عبد الله باشا فكري. فاستقبلوا في سراي الاسماعيلية بالحفاوة وظلوا الى أن تكامل عقد الوزراء بملابسهم الرسمية ثم أدخلوا على الحضرة الخديوية حيث تلا محمود بك سليمان المقالة الآتية بعد . ثم جلس النواب العشرة ورئيسهم وكاتبهم الاول في حضرة الخديو برهة حادتهم فيها بما دل على حسن أمله في المجلس النيابي ثم انصرفوا من لدنه وعلي وجوههم دلائل الشكر وعلامات الابتهاج أما المقالة فهي :

« بعد حمد الله تعالى على توفيقه وارشاده والصلاة والتسليم على من اصطفى من عباده . نقوم لدى هذه السدة الكريمة الخديوية نحن معاشر نواب الامة المصرية مقام النيابة جميعها في تقديم واجب الشكر لهذا الجناب الخديوي الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذي افتتحه بنطقه الشريف اظهاراً لمقصده الكريم من حيز

القول الى عالم الفعل واجابة لرغبة الامة ونظراً للمصلحة العامة بعد أن
زالت العوائق دونه وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلال هممه الخديوية
التي ذلت لها صعاب المسائل وخضعت دونها رقاب المشاكل حتى صفا
الوقت واطمأنت الحال ودنا المنى واتقادت الآمال. ولقد شنف أسماعنا
وأنعش أرواحنا ذلك النطق الكريم وملك أفئدتنا وملأها سروراً
وطرباً بما تضمنه من الافصاح عما عرفناه لولى النعم والفناء من نزاهة
النية ونبالة المقاصد حتى لقد نطقت السرائر بما بدا على سيماات الوجوه
من سمة السرور. ختم تاسع للألسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة
من أمة كريمة لمولى متفضل عليها متحجب اليها محب لخدمتها مشغوف
بخيرها ومنفعتها. فلم يبق إلا أن نبذل بغاية ما في السعة ونأتى على قاصية
الاستطاعة في نفع هذه الامة التي انتدبتنا للنظر في منفعتها واستنابتنا
عن أنفسها لرؤية مصالحها . سالكين في ذلك من مسالك التبصر وحسن
النظر ما تحسن بعناية الله مغبته وتحمده بيمن توفيقه عاقبته . ونعضد
مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشاد لسلامة البلاد والعباد
ونؤيد مالنا من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلية
العثمانية التي منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلّت
به النعمة وعظمت المنّة ونؤكد علائقنا الودادية مع الدول الاجنبية المحبة
لمنفعتنا وفائدة بلادنا . مبتهلين الى الله جل ثناؤه وتقديس آلاؤه أن
يحرس لنا هذا الجنب الخديوى الفخيم ويديم لاوطاننا به النفع العميم
أدام الله توفيقنا على أحسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام » اهـ

(خطاب شريف باشا في مجلس النواب)

واللائحة الاساسية الجديدة

وعكف مجلس الشورى على الاهتمام بشؤونه الداخلية ورتب اقلامه وانتخب رؤساءها . ثم توجهت الانظار الى اللائحة الاساسية الجديدة التى عزم مجلس النظار على ارسالها اليه ليضعها موضع النظر .

وفى عصر يوم الاثنين الواقع فى ١١ صفر سنة ١٢٩٩ و ٢ يناير سنة ١٨٨٢ توجه شريف باشا رئيس مجلس النظار الى مجلس النواب لتقديم اللائحة الاساسية التى أعدها له مع سائر النظار . فقدمها وخطب فى ذلك خطابا أثر فى أذهان النواب . وقد جاءت هذه اللائحة مشتملة على أحكام حرة وحدود مطلقة يكون بمقتضاها للنواب حق النظر فى القوانين والمصروفات العمومية . وأن لا ينفذ قانون ولا يعتبر نظام مالم يقرر فى مجلسهم مع تخويلهم الحرية التامة فى ابداء آرائهم وقراراتهم . وقد تشككت لجنة من أعضاء المجلس للنظر فى اللائحة وانصرفت آمال الناس الى أن هذه اللجنة تسارع الى النظر فيها ليم للمجلس فى وقت قصير تقريرها . ويؤخذ بعد ذلك فى الاهتمام بالمصالح العمومية والمنافع الوطنية .

أما صورة الخطاب واللائحة فيراها القراء فى الجزء الثانى من هذه المذكرات ان شاء الله

(تم الجزء الاول)

الخطأ	الصواب	الصحيفة السطر
زخيرتهم	ذخيرتهم	٤١ ٢
الزخائر	الذخائر	٤١ ١٠
الكلام الآتى سقط سهواً	اقل فيها خيراً ولا ترقيت رتبة كقال بعض الخراسين ولا صحت حول قصره ولا اتهرنى أصلاً ولا هو قال أن صوتى أكثر قرقة من الطبل وأقل نفعاً منه فليتق الله	٤٩ أول السطر
الجديدة	الجديد	٦٦ ٧
التبمة	التبعة	٩٩ ١٥
نمقتضاها	بمقتضاها	١٠٢ ١٨
بنفوذ	بانفاذ	١٠٥ ١
معركة	معرفة	١١٧ ٣
المبالغ	المبالغ	١٢١ ١٠
فى ١/٤ فى المائة	من ١/٤ فى المائة	١٢٣ ١٦
نكتب	نكتب	١٣٩ ١٢
نتركه	تتركه	١٤٠ ٢
بياتها	بياتها	١٤٢ ٢٠
للتحميش	للتحميص	١٤٤ ١٤
الفصل الرابع	الباب السادس	١٤٥ ٠٠
(٥٨)	(٥٩)	٢٨٨ ١٨



يظهر الجزء الثانى قريباً

